الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وسبل الحد منها

– دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب

سعيدي فارس

إشراف الأستاذ الدكتور:

العرابي حمزة

السنة الجامعية: 2021/2020

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية

تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وسبل الحد منها

– دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر–

أطروحة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه علوم في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة وتدقيق

إعداد الطالب:

سعيدي فارس

أمام اللجنة المشكلة من:

درحمون هلال	أستاذ	جامعة البليدة 2	رئيسا
العرابي حمزة	أستاذ	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
حواس محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
سيد محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
بوركايب محمد عبد الماجد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
بن عيسى عبد الرحمن	أستاذ محاضر "أ"	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

إلى نبع الحنان والعطاء والتضحية

أمي وأبي،،،،،، رزقهم الله دوام الصحة والعافية

إلى من كانوا عونا وسندا لي في حياتي

إخوتي،،،،،، جزاهم الله عني خير الجزاء

إلى الشموع التي أنارت لنا الطريق وأرشدتنا إلى الضياء

أستاذتي الكرام،،،،،، سدد الله خطاهم

إلى كل يد صادقة امتدت لمساعدتي

أصدقائي وزملائي،،،،،، أنار الله طريقهم

أهدي ثمرة جهدي المتواضع

الشكر والتقدير

سبحانك يا ربنا لك الحمد والشكر حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، اللهم لك الحمد والشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك وعلو مكانك، نحمدك يا الله على توفيقك لنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

كما أتوجه بأسمى عبارات الشكر والامتنان لمن كان له الفضل بعد الله عزوجل في إتمام هذه الأطروحة الأستاذ الدكتور العرابي حمزة لقبوله الإشراف عليها وعلى توجيهاته ونصائحه الدائمة لمواصلة المشوار والتمسك بحبل النجاح، له أدين بوافر التقدير والعرفان وأسأل الله أن يوفقه لأعلى المراتب بدوام الصحة والعافية إن شاء الله.

كما لا أنسى فضل من كان سند لي طوال فترة انجاز هذه الأطروحة على دعمه وتحفيزه المنقطع النظير الدكتور وابل عبد العزيز أطال الله في عمره بدوام الصحة والسلامة، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل في المقام الأول إلى الدكتور بوركايب محمد عبد الماجد على توجيهاته ونصائحه القيمة والشكر موصول أيضا إلى الدكتور يحياوي عبد الرحمن.

إلى كل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو من بعيد في سبيل إتمام هذه الدراسة جزاكم الله عني جميعا خير الجزاء.

الملخص باللغة العربية:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ودوافع إدارة الشركة لاستخدام تلك الممارسات، وتبيان تأثير هذه الممارسات على كفاية الإفصاح من جهة وعلى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، مع اقتراح مجموعة من الآليات الممكنة للحد من التأثيرات السلبية لتلك الممارسات على مستخدمي القوائم المالية.

لتحقيق أهداف الدراسة، تم تصميم استبيان مكون من 32 عبارة تم توزيعه على مجتمع الدراسة المكون من أكاديميين ومهنيين المختصين في المحاسبة والتدقيق، لنتمكن في الأخير من اعتماد 292 استمارة صالحة للتحليل الإحصائي.

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها:

✓ يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة للمستخدمين لاتخاذ قرارات رشيدة؛

✓ ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تسمح بتوفير معلومات محاسبية ذات جودة كونها تأثر على الخصائص النوعية لجودة المعلومات وفي مقدمتها خاصية عدم التحيز؛

✓ اتفاق عينة الدراسة على دور الآليات المقترحة في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية وجاءت في مقدمتها الدور الفعال للمراجع الخارجي.

الكلمات المفتاحية: ممارسات المحاسبة الإبداعية، كفاية الإفصاح المحاسبي، جودة المعلومات المحاسبية.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	أ
الشكر والتقدير	ب
الملخص	ج
قائمة المحتويات	د
قائمة الجداول	ط
قائمة الأشكال	ك
تعريف المختصرات	ل
مقدمة	01
الفصل الأول: المحاسبة الإبداعية بين الدوافع والممارسات	17
تمهيد	18
المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للمحاسبة الإبداعية	20
المطلب الأول: الإبداع في الفكر المحاسبي	20
المطلب الثاني: نشأة وتطور المحاسبية الإبداعية ومفهومها	22
المطلب الثالث: فن التلاعب بالحسابات	31
المطلب الرابع: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية	33

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها	41
المطلب الأول: عدم تماثل المعلومات	41
المطلب الثاني: دوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية	51
المطلب الثالث: دوافع ترتبط بسوق الأوراق المالية	54
المطلب الرابع: دوافع ترتبط بالترتيبات التنظيمية	59
المبحث الثالث: ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية	62
المطلب الأول: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي	62
المطلب الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل	65
المطلب الثالث: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية	77
المطلب الرابع: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية	79
خلاصة الفصل	81
الفصل الثاني: أهمية كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية	82
تمهيد	83
المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية	85
المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وطبيعته	85
المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته	90
المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي	99
المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي	109

المبحث الثاني: موقف المعايير المحاسبية الدولية من الإفصاح المحاسبي	112
المطلب الأول: نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)	112
المطلب الثاني: المداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية ومزايا تطبيقها	123
المطلب الثالث: حتمية التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي	128
المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية	133
المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي	140
المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية	140
المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية	149
المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية	156
المطلب الرابع: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار	168
خلاصة الفصل	173
الفصل الثالث: التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية وآليات الحد منها	174
تمهيد	175
المبحث الأول: علاقة التحفظ المحاسبي بالمحاسبة الإبداعية	177
المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه	177
المطلب الثاني: مبررات استخدام التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه	186
المطلب الثالث: مقاييس التحفظ المحاسبي	191

المطلب الرابع: الآراء المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي	195
المبحث الثاني: التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية	201
المطلب الأول: تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح	201
المطلب الثاني: تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية	206
المبحث الثالث: الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	212
المطلب الأول: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية	212
المطلب الثاني: دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	217
المطلب الثالث: دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	229
المطلب الرابع: آليات أخرى للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	240
خلاصة الفصل	245
الفصل الرابع: دراسة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين حول التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية	246
تمهيد	247
المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية	249
المطلب الأول: منهج الدراسة ومتغيراتها	249
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	251
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل	257

المبحث الثاني: أداة الدراسة الميدانية	259
المطلب الأول: إعداد قائمة الاستبيان	259
المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة	265
المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة	271
المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة	273
المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بعينة الدراسة	273
المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الإجابات على عبارات الاستبيان	281
المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة	306
خلاصة الفصل	324
الخاتمة	327
قائمة المراجع	336
قائمة الملاحق	371
الملخص باللغة الأجنبية	384

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1-2)	المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي السارية المفعول إلى غاية سنة 2020	120
(1-3)	إجراءات المراجع الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.	225
(2-3)	إجراءات المراجع الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.	227
(1-4)	الإحصائيات الخاصة بقائمة الاستبيان	256
(2-4)	محاور الاستبيان و عدد عباراته	261
(3-4)	مقياس ليكارت الخماسي	261
(4-4)	المتوسطات الحسابية المرجحة والاتجاهات الموافقة لها	262
(5-4)	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول	266
(6-4)	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني	267
(7-4)	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث	268
(8-4)	معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع	269
(9-4)	الإتساق البنائي لأداة الدراسة	270
(10-4)	اختبار ألفا(&) كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان	271
(11-4)	وصف خصائص عينة الدراسة	274
(12-4)	إجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الأول	282
(13-4)	إجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثاني	289
(14-4)	إجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الثالث	294
(15-4)	إجابات عينة الدراسة حول عبارات المحور الرابع	300
(16-4)	اختبار T للفرضية الأولى	307
(17-4)	اختبار T للفرضية الثانية	308
(18-4)	اختبار T للفرضية الثالثة	309
(19-4)	اختبار T للفرضية الرابعة	310

(20-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي	312
(21-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق الوظيفة الحالية	313
(22-4)	اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق الوظيفة الحالية	313
(23-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق الخبرة المهنية	314
(24-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق المؤهل العلمي	315
(25-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية	316
(26-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الخبرة المهنية	317
(27-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق المؤهل العلمي	318
(28-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق الوظيفة الحالية	319
(29-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق الخبرة المهنية	320
(30-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق المؤهل العلمي	321
(31-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق الوظيفة الحالية	322
(32-4)	اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق الخبرة المهنية	323

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية و الأطراف ذوي المصلحة	28
(2-1)	العوامل المسببة لظهور المحاسبة الإبداعية	31
(3-1)	دور الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	40
(4-1)	أصحاب المصالح في الشركة	49
(1-2)	مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية	126
(2-2)	مراحل نظام المعلومات المحاسبي	144
(3-2)	العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية	152
(4-2)	الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية	165
(1-4)	متغيرات الدراسة	249
(2-4)	توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البلد	275
(3-4)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير السن	276
(4-4)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي	278
(5-4)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية	279
(6-4)	تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية	281

تعريف المختصرات

المختصر	المصطلح باللغة الأجنبية	المصطلح باللغة العربية
AICPA	American Institute of Certified Public Accountant	المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين
CICA	The Canadian Institute of Chartered Accountants	الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية
IAPC	International Auditing Practice Committee	لجنة ممارسة التدقيق الدولي
IASB	International Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IASC	International Accounting Standards committee	لجنة معايير المحاسبة الدولية
IFAC	International Fédération of Accountants	الاتحاد الدولي للمحاسبين
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير الإبلاغ المالي الدولية
IFRIC	International Financial Reporting Interpretation Committee	لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي
IIA	Institute of Internal Auditors	معهد المراجعين الداخليين
IMA	Institute of Management Accountants	معهد المحاسبين الإداريين
GAAP	Generally Accepted Accounting Principles	المبادئ المحاسبية المتعارف عليها
PACPA	Palestinian Association of Public Accountants	جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية
SOCPA	Saudi Organization for Certified Public Accountants	الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين
SFAC	Statement of Financial Accounting Concepts	قائمة مفاهيم المحاسبة المالية

مقدمة

مقدمة:

حظي موضوع المحاسبة الإبداعية باهتمام العديد من الباحثين خاصة بعد سلسلة الانهيارات العديدة التي طالت كبرى الشركات العالمية وعلى رأسها شركة (Enron) للطاقة سنة 2001 والتي أعقبها انهيار واحد من أقوى خمس مكاتب تدقيق على مستوى العالم (Arthur Anderson) وكذلك شركة (WorldCom) للاتصالات سنة 2002 ، ليتبين فيما بعد وجود تلاعبات في حسابات هذه الشركات واستخدامها لأساليب معقدة لتغيير القوائم المالية عما هي عليه فعلا لتصبح بالصورة التي يرغب فيها معدو هذه القوائم، وهو ما اصطلح عليه بالمحاسبة الإبداعية والتي تعبر عن جميع أشكال الممارسات التي تستخدمها إدارة الشركة للتأثير على مستويات الأرباح وإعطاء انطباع مضلل عن حقيقة مركزها المالي.

ولعلى السبب الأساسي لانهيار تلك الشركات هو نقص الشفافية والإفصاح في عرض قوائمها المالية إلى جانب قيام إدارات تلك الشركات باستخدام سياسات محاسبية وأساليب محاسبية بطريقة مضللة لخداع المستخدمين والحصول على مزايا غير مشروعة، كما أن تضارب المصالح بين الملاك والإدارة في إطار نظرية الوكالة يعد من بين الدوافع القوية لممارسة المحاسبة الإبداعية، وبالرغم من الميزة التي تحققها تعدد السياسات المحاسبية إلا أن إدارات الشركات تتعمد التلاعب في إعداد القوائم المالية للحصول على منافع ذاتية ولو كان ذلك على حساب أطراف أخرى وعلى تقديم قوائم مالية تعكس فعلا حقيقة الشركة.

يعد توفير إفصاح كافي ومعلومات محاسبية ذات جودة مطلب أساسي لكافة مستخدمي القوائم المالية لمساعدتهم على ترشيد قراراتهم؛ هذا ما يتطلب من إدارة الشركة تقديم إفصاح كافي وبالجودة اللازمة حتى يتسنى للمستخدمين الحصول على تأكيد معقول على سلامة المركز المالي

للشركة، فكفاية الإفصاح لا يعني بالضرورة جودته، فقد يكون في بعض الأحيان كافي لكنه غير جيد لأن الجودة تتطلب توفر مجموعة من الخصائص النوعية في المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات جودة وتحقق الغرض منها. واستنادا للدوافع المختلفة لممارسة المحاسبة الإبداعية، نجد أن الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية تكون أقل إفصاحا حتى لا يتم اكتشاف أمرها، كما أنها تأثر سلبيا على جودة المعلومات المحاسبية مما يجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين بعيدا عن كل أشكال التضليل.

وانطلاقا مما سبق، وفي ظل تنامي ظاهرة المحاسبة الإبداعية على مستوى العالم بأسره والسعي المستمر للشركات لتجميل قوائمها المالية فان الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية أصبح أمر ضروري لتحسين جودة القوائم المالية وبالتالي مساعدة متخذي القرار على اتخاذ قرارات رشيدة؛ هذا ما يستلزم بالضرورة توافر العديد من الآليات تعمل على الكشف والحد من التأثيرات السلبية لتلك الممارسات.

1.إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق فان السؤال الجوهري الذي نحاول إيجاد إجابة له هو كالتالي:

ما مدى تأثر كل من كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

ويتفرع هذا السؤال إلى عدة أسئلة فرعية وهي كالتالي:

– ما هي الدوافع الكامنة وراء استخدام إدارة الشركة لممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية ؟

– هل يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة ؟

– هل توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ذات جودة تساعد متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة ؟

– هل تساهم الآليات المقترحة في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية ؟

– هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى للمتغيرات الشخصية والوظيفية؟

2.فرضيات الدراسة:

قصد الإجابة على التساؤلات المطروحة، قمنا بصياغة الفرضيات الموالية:

✓ **الفرضية الأولى:** تتعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية التي تجعل منها عملا غير مقبول من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية؛

✓ **الفرضية الثانية:** يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة؛

✓ **الفرضية الثالثة:** توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ليست ذات جودة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة؛

✓ **الفرضية الرابعة:** تساهم الآليات المقترحة بشكل فعال في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية؛

✓ **الفرضية الخامسة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لتغير خصائصها الديموغرافية.

يمكن تقسيم هذه الفرضية إلى عدد من الفرضيات الفرعية كما يلي

- ✓ **الفرضية الفرعية الأولى:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول تعزى لتغير خصائصها الديموغرافية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثانية:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني تعزى لتغير خصائصها الديموغرافية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الثالثة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث تعزى لتغير خصائصها الديموغرافية.
- ✓ **الفرضية الفرعية الرابعة:** توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع تعزى لتغير خصائصها الديموغرافية.

3.أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، يمكن سردها من خلال النقاط التالية:

– استعراض أهم الجوانب النظرية والتطبيقية لموضوع المحاسبة الإبداعية وممارساتها من خلال إبراز الظروف التي نشأت من خلالها هذه الظاهرة وساعدت على انتشارها؛

– استطلاع أراء عينة الدراسة والمتمثلة في الأكاديميين والمهنيين في مجال المحاسبة حول طبيعة ودوافع الإدارة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثير هذه الأخيرة على كل من كفاية الإفصاح المحاسبي من جهة وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى؛

– استقصاء أراء عينة الدراسة عن فعالية الآليات المقترحة في الكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية، بما يلبي احتياجات مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة في الحصول على قوائم مالية تعبر بصدق عن حقيقة المركز المالي للشركة؛

– اقتراح جملة من التوصيات التي من شأنها أن تساهم في تقييد سلوك الإدارة في استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية بما يلبي احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الحصول على قوائم مالية تعبر بصدق عن حقيقة الوضع المالي للشركة.

4.أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لموضوع هام ألا وهو المحاسبة الإبداعية وممارساتها وما تخلفه من أثار على مخرجات القوائم المالية، وتكمن أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

– تناول الدراسة أحد المواضيع الشائكة والحساسة في مجال المحاسبة والتي أثارت جدلا واسعا على المستوى العالمي خاصة بعد سلسلة الفضائح المالية التي شهدتها كبرى الشركات العالمية، بحيث أصبحت هذه الظاهرة اليوم بمثابة الداء الخفي الذي ينخر جسد اقتصاديات دول العالم لما تحمله من أثار سلبية جسيمة عليها وعلى رأسها حصيلة الإيرادات الضريبية؛

– محاولة تسليط الضوء عن الدوافع المختلفة الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية وكذا الغايات التي تسعى لتحقيقها من وراء ذلك؛

– البحث عن الآليات الممكنة للكشف والحد من تأثير المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية ،خاصة في ظل سعي المستمر لإدارة الشركة ولدوافع متعددة لتجميل قوائمها المالية باستخدام ممارسات محاسبية مضللة لا تلبي احتياجات المستخدمين.

5.مبررات اختيار موضوع الدراسة:

تعود أسباب اختيار موضوع الدراسة للاعتبارات الآتية:

1.5 مبررات ذاتية:

تكمن المبررات الذاتية وراء اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- الميول الشخصي لموضوع المحاسبة الإبداعية وممارساتها والرغبة في البحث فيه والوصول إلى نتائج تفسر الظاهرة المدروسة؛

- ارتباط موضوع الدراسة بالتخصص العلمي الذي ندرس فيه، فموضوع الدراسة له صلة وطيدة بمجال المحاسبة والتدقيق؛

- ندرة الدراسات التي تناولت موضوع تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي من جهة وعلى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وهذا يعود في نظرنا لأسباب تتعلق بحداثة الموضوع وحساسية جوانبه لاسيما التطبيقية منها.

2.5 مبررات موضوعية:

تكمن المبررات الموضوعية وراء اختيار موضوع الدراسة فيما يلي:

- تزايد مخاطر المحاسبة الإبداعية وممارساتها خاصة بعد سلسلة الفضائح المالية والانهيارات العديدة التي تعرضت لها شركات عالمية عملاقة بسبب وجود تلاعبات في إعداد القوائم المالية؛

– الرغبة في الوصول إلى دراسة أراء مختلف الأطراف ذوي العلاقة بمهنة المحاسبة في الجزائر ومصر فيما يخص المحاسبة الإبداعية واستقصاء أرائهم حول التأثير السلبي ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية؛

– البحث عن الدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركات لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية وتأثير ذلك على مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة؛

– محاولة فهم طبيعة العلاقة الموجودة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية وكفاية الإفصاح المحاسبي من جهة وبين ممارسات المحاسبة الإبداعية وجودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى؛

– الرغبة في استطلاع أراء عينة الدراسة حول دور الآليات الممكنة للكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بما يساعد على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية في الحصول على معلومات ذات جودة تعبر وبصدق عن الوضع المالي الحقيقي للشركة بعيدا عن كل أشكال التضليل والتلاعب.

6.منهج الدراسة

قصد الحصول على إجابة لإشكالية المطروحة وتحقيق الأهداف المرجوة، وكذا اختبار صحة الفرضيات الموضوعة فقد تم الاستعانة بالمنهج الوصفي لوصف استجابات عينة الدراسة حول الظاهرة المدروسة ومتغيراتها والمتمثلة في ممارسات المحاسبة الإبداعية كمتغير مستقل وكفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية كمتغيرات تابعة ، كما تم الاستعانة بالمنهج التحليلي لتحليل النتائج المتحصل عليها من خلال أداة الدراسة والمتمثلة في الاستبيان لإبراز العلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة المشار إليها سابقا بغية استنباط النتائج الممكنة للحصول على إجابة لمختلف التساؤلات الموضوعة.

7.المصادر المستعملة في الدراسة:

اعتمدنا في جمع البيانات اللازمة لهذه الدراسة على المصادر الآتية:

1.7 المصادر الأولية: لمعالجة الجانب التطبيقي لموضوع الدراسة اعتمدنا على أداة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لإجراء الدراسة الميدانية، مع الحرص الشديد على تصميم الاستبيان بشكل يتوافق مع الإشكالية والفرضيات الموضوعة وهذا بالرجوع إلى مختلف الأدبيات والدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة، وذلك من خلال توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة المختارة من الأكاديميين والمهنيين المختصين في المحاسبة، التدقيق والجباية، وتحليل إجاباتهم باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS**) من أجل اختبار صحة الفرضيات واستخلاص النتائج الممكنة.

2.7 المصادر الثانوية: اعتمدنا في معالجة الجانب النظري من الدراسة على المسح المكتبي لمصادر البيانات الثانوية والمتمثلة في مختلف المراجع ذات الصلة بموضوع الدراسة المنشورة منها وغير المنشورة والتي تتمثل أساسا في : المراجع باللغتين العربية والأجنبية من كتب ومجلات وملتقيات ورسائل جامعية، دوريات وأبحاث علمية بالصيغتين الورقية والإلكترونية.

8.حدود الدراسة:

لقد تم تناول موضوع الدراسة من خلال الإطار الأتي:

1.8 الحدود الموضوعية: ركزت هذه الدراسة في جانبها الموضوعي على بيان تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كل من كفاية الإفصاح المحاسبي من جهة و جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة من جهة أخرى على اعتبار أن كفاية الإفصاح المحاسبي لا يعني

بالضرورة جودته، مع الحرص على اقتراح مجموعة من الآليات التي من شأنها أن تساهم في الكشف والحد من تأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية.

2.8 الحدود المكانية: شملت هذه الدراسة على عينة من: الجامعات، الشركات ومكاتب التدقيق في كل من الجزائر ومصر.

3.8 الحدود الزمانية: تم إنجاز الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من 01 جويلية 2020 إلى غاية 31 ديسمبر 2020 ، حيث استغرقت العملية ستة (06) أشهر من الزمن بدءا بتحديد المجتمع والعينة المستهدفة من الدراسة، مرورا بتصميم أداة الدراسة وتوزيعها وجمعها وصولا إلى مرحلة تحليل البيانات واستخلاص النتائج.

9.الدراسات السابقة

1.9 دراسة بعنوان: **تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية،** قدمها الباحث جرار عدي منذر لطفي ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، الأردن، 2006 ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات المساهمة الأردنية من وجهة نظر عينة الدراسة الممثلة بالمحاسبين والمراجعين الخارجيين مع الحرص على تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لتلك الممارسات.

توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها أن شركات المساهمة الأردنية تمارس المحاسبة الإبداعية وفق أساليب مختلفة وبدرجات متفاوتة، كما توصلت الدراسة أيضا إلى أن الشركات المساهمة تمارس المحاسبة الإبداعية بهدف تضليل مستخدمي القوائم المالية.

2.9 دراسة بعنوان: **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الأردنية**، قدمتها الباحثة ليندا حسن نمر الحلبي ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن، 2009 ، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهمية خاصية موثوقية البيانات المالية والدور الذي تلعبه في اتخاذ القرارات، كما هدفت الدراسة أيضا إلى بيان دوافع الإدارة لاستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية وأثر ذلك على موثوقية البيانات المحاسبية مع الوقوف على الدور الذي يلعبه مدققي الحسابات في الحد من إجراءات المحاسبة الإبداعية التي تمارسها مجالس إدارات شركات عينة الدراسة .

توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها ما يلي:

– تتفق كافة فئات عينة الدراسة أن شركات المساهمة العامة الأردنية تمارس المحاسبة الإبداعية بصورة ضعيفة عند إعداد القوائم المالية؛

– تتفق عينة الدراسة أن لأساليب المحاسبة الإبداعية تأثير مرتفع في مصداقية القوائم المالية، بينما يرى المحللين الماليين أن تأثيرها متوسط؛

– وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات فئات عينة الدراسة تجاه تأثير أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن شركات المساهمة الأردنية.

3.9 دراسة بعنوان: "**دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية، دراسة ميدانية**" قدمتها الباحثة ميسون بنت محمد بن علي القري ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010 ، هدفت هذه الدراسة إلى التعريف بأساليب

المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها في شركات المساهمة السعودية من وجهة نظر عينة الدراسة المتمثلة في الأكاديميين والمهنيين ومدى تعارض هذه الأساليب مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– وجود عشرة دوافع على الأقل لدى إدارات شركات المساهمة السعودية لممارسة المحاسبة الإبداعية، أهمها من وجهة النظر الأكاديمية دافع التهرب الضريبي ودافع تحسين المركز المالي للحصول على تمويل بالنسبة للمهنيين. كما اتفقت عينة الدراسة على أن ثاني دافع لممارسة المحاسبة الإبداعية هو الرغبة في الحصول على المنافع الإدارية؛

– غالبية أساليب المحاسبة الإبداعية محل الدراسة تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهتي النظر الأكاديمية والمهنية؛

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين وجهات نظر الأكاديميين والمهنيين، حيث بينت النتائج وجود فروق بين الفئتين بنسبة 60% من الدوافع المحتملة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، وما نسبته 47% من أساليب المحاسبة الإبداعية. أما من حيث تعارض أساليب المحاسبة الإبداعية مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها فيظهر الاختلاف في وجهات النظر في ثلاثة أساليب فقط يعتبرها الأكاديميون احتيالا محاسبيا.

4.9 دراسة بعنوان: "**دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية، دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية**"، قدمها الباحث عماد سليم الأغا ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة ، 2011 ، هدفت هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى التعريف بمفهوم وأساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات مع بيان دوافع الإدارة من وراء استخدام تلك الأساليب، بالإضافة إلى بيان دور

حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية في البنوك الفلسطينية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– أظهرت نتائج الدراسة أن لمبادئ حوكمة الشركات دور كبير في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية، ويأتي في مقدمة هذه المبادئ مبدأ حماية حقوق المساهمين؛

– من أكثر فقرات أداة الدراسة موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة هي الفقرة التي تشير الى أن مبدأ الإفصاح والشفافية يحقق للنظام الإداري والمالي المطبق في البنك التقليل من الاجتهادات والتقديرات الشخصية بما يساهم في إعطاء ثقة للبيانات المالية الصادرة عن البنك؛

– على الرغم من موافقة عينة الدراسة على أن مبدأ الإفصاح والشفافية يساهم في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية إلا أن هذه الفقرة التي تشير إلى أن هذا المبدأ يحقق القدر الكبير من الإعلان عن أي ممارسات أو سلوك غير أخلاقي يصدر عن أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة جاءت من أقل الفقرات موافقة بالنسبة لهذا المبدأ.

5.9 دراسة بعنوان: "**مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي**"، قدمتها الباحثة ميساء محمد سعد أبوتمام ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في المحاسبة ، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن ، 2013 ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية على موثوقية وملاءمة البيانات الواردة في قائمة التدفقات النقدية، مع الإشارة إلى الإجراءات الممكن استخدامها للحد من أثار المحاسبة الإبداعية في إعداد قائمة التدفقات النقدية ، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– وجود تأثير لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية على موثوقية وملائمة البيانات المالية المعروضة في قائمة التدفقات النقدية؛

– بينت نتائج الدراسة استخدام الشركات الأردنية محل الدراسة لممارسات المحاسبة الإبداعية في إعداد قائمة التدفقات النقدية؛

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين أراء فئات عينة الدراسة فيما يخص الإجراءات التي يمكن استخدامها للحد من أثار المحاسبة الإبداعية عند إعداد قائمة التدفقات النقدية.

6.9 دراسة بعنوان: **أثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية" بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية"** ، مقال للباحث مجبل دواي إسماعيل، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014 ، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية السلبية والتي لها تأثير على موثوقية المعلومات المحاسبية، بالإضافة إلى التعرف على دور كل من المحاسب والمدقق في الحد من تأثيراتها السلبية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– إن الجانب السلبي لأساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية غالبا ما يأخذ طابع التلاعب بالأرقام المحاسبية من خلال استغلال فرص التخلص من الالتزام بالمبادئ المحاسبية بسبب المرونة من خلال بدائل القياس والإفصاح المحاسبي لإظهار نتيجة الأعمال أو المركز المالي على غير حقيقته؛

– يؤثر الجانب السلبي وإجراءات المحاسبة الإبداعية بموثوقية المعلومات المحاسبية وهذا ما يظهر من خلال إظهار نتيجة الأعمال والمركز المالي على غير حقيقته في مصرف عينة الدراسة.

– أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية غالبا ما تتم على أيدي محاسبين متخصصين وعلى درجة عالية من المهارة والمعرفة بالمبادئ والقواعد المحاسبية لذلك تكون عملية اكتشاف تلك الأساليب ليس بالأمر السهل؛

– لأساليب وممارسات المحاسبة الإبداعية أثر بالغ الأهمية في زعزعة ثقة السوق والمستخدمين في المعلومات الواردة في القوائم المالية؛

– تجد المحاسبة الإبداعية السلبية مجالها في حالة عدم وجود أجهزة رقابية ذات كفاءة أو لا تتمسك بقواعد وأخلاقيات المهنة.

7.9 دراسة بعنوان: **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية**" **دراسة تطبيقية**" ، مقال للباحث نعيم تومان مرهون الزيادي، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 17 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2015 ، هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أهم أساليب التلاعب التي تمارسها الإدارة في القوائم المالية وأسباب ودوافع هذا التلاعب بالإضافة إلى بيان أهم الوسائل التي يمكن استخدامها للحد أو التقليل من أثار التلاعب على مستخدمي القوائم المالية، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– وجود عدة أساليب للمحاسبة الإبداعية تستطيع الإدارة من خلالها التأثير على القوائم المالية الصادرة عنها مما يضعف من مصداقيتها؛

– من أهم دوافع الإدارة في ممارسة أساليب الاحتيال هو إعطاء انطباع مضلل لا يعكس الواقع الحقيقي للشركة من أجل تحقيق أهداف خاصة منها زيادة مكافآت الإدارة عندما ترتبط هذه المكافآت بحجم الأرباح المحققة؛

– توجد وسائل عديدة للكشف عن أساليب التلاعب والحد منها ومن أبرزها تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية والرقابة الخارجية وحوكمة الشركات لما لهذه الأجهزة من خبرة في مواجه ممارسات الإدارة في التلاعب في القوائم المالية؛

– وجود ارتباط قوي ذو دلالة إحصائية لأساليب الاحتيال على مصداقية القوائم المالية وكانت أقوى تلك الارتباطات بين التلاعب بقائمة التدفقات النقدية ومصداقية القوائم المالية.

8.9 دراسة بعنوان: **أثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية" دراسة ميدانية على التقارير المالية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**"، مقال للباحث الهادي أدم محمد إبراهيم وآخرون، مجلة كلية العلوم الإدارية، العدد 01 ، كلية العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017 ، هدفت هذه الدراسة إلى إظهار تأثير استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية للشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية والتعرف على دوافع الإدارة للتلاعب في إعداد القوائم المالية مع الإشارة إلى الإجراءات التي تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية بهدف التقليل من انعكاساتها على المستخدمين، وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة ما يلي:

– تعتبر المحاسبة الإبداعية أسلوب لا يتم الاعتراض عليه إلا عندما تدخل الأمور الأخلاقية فيها فان المحاسبة الناتجة عن ذلك تصبح غير عادلة ولا تظهر حقيقة المركز المالي للشركة؛

– تتوفر لدى الإدارة التنفيذية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية دوافع عديدة لممارسة أساليب التلاعب للمحاسبة الإبداعية منها التهرب الضريبي، الرغبة في الحصول على تعويضات، الرغبة في التأثير على القرارات الاستثمارية للمساهمين والرغبة في تحقيق أهداف محددة للربح وتحسين صورة المركز المالي للحصول على تمويل جديد؛

– اغلب أساليب المحاسبة الإبداعية في الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية تتعارض مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها من وجهة النظر الأكاديمية والمهنية.

أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وما توصلت إليه من نتائج، فان أهم ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها تناولت جوانب مهمة من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي من جهة وعلى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، فتأثير ممارسات المحاسبية الإبداعية لا يقتصر فقط على جودة المعلومات المحاسبية بل يمتد أيضا إلى كفاية الإفصاح من حيث كمية المعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية المعدة وفق ممارسات المحاسبة الإبداعية. كما تتميز هذه الدراسة أيضا باقتراح مجموعة من الآليات المختلفة للكشف والحد من التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا من خلال استطلاع أراء فئات مختلفة من الأكاديميين والمهنيين ذوي العلاقة بموضوع الدراسة.

الفصل الأول:

المحاسبة الإبداعية بين

الدوافع والممارسات

تمهيد

مع التوسع الكبير في نشاط الأعمال أصبحت مهنة المحاسبة ذات أهمية كبيرة في اقتصاد أي دولة أو شركة مهما كان غرضها. وترتكز المحاسبة على مجموعة من الفرضيات والمبادئ والتي يتم الاستعانة بها لتقديم قوائم مالية تتصف بالمصداقية والموثوقية وتعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة، وهي بذلك توفر معلومات محاسبية ذات جودة يمكن الاعتماد عليها من قبل مستخدمي القوائم المالية وتمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ومبنية على أسس سليمة.

أدى انهيار شركات عالمية كبرى في مطلع القرن العشرين ومن بينها شركة انرون (Enron) للطاقة والذي أعقبه انهيار واحد من أكبر خمس شركات للمحاسبة والمراجعة في العالم نتيجة تورطها في انهيار تلك الشركة إلى توجيه أصابع الاتهام نحو مهنة المحاسبة لتقديمها قوائم مالية مضللة ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي لتلك الشركات.

لقد ظهرت المحاسبة الإبداعية وتزايد الاهتمام بها منذ ثمانينات القرن الماضي، وهذا عندما واجهت الشركات فترة ركود وأصبح تحقيق أرباح في تلك الفترة صعب نوعا ما، ونتيجة لهذا أصبحت إدارة الشركات وتحقيقا لأهداف مختلفة تلجأ إلى التدخل المتعمد في إدارة الأرباح وهذا عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في المبادئ والمعايير المحاسبية لتحقيق أرباح وهمية وغير حقيقية مستغلة في ذلك الإبداع والخبرة التي يتمتع به المحاسبون في ممارسة عملهم ومعرفتهم الواسعة بالقواعد المحاسبية والذي ينتج عنه تقديم قوائم مالية مفبركة لا تتوفر على الجودة ولا تعكس الوضع المالي الحقيقي لتلك للشركات .

وعليه تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإطار الفكري والنظري للمحاسبة الإبداعية؛
- **المبحث الثاني:** المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها؛
- **المبحث الثالث:** ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية.

المبحث الأول: الإطار الفكري والنظري للمحاسبة الإبداعية

يحدث أن تقوم إدارة الشركة ولدوافع مختلفة بالتدخل المتعمد في إدارة الأرباح، وهذا عن طريق استغلال المعرفة الواسعة للمحاسبين وخبرتهم الكبيرة في ميدان المحاسبة بالإضافة لدرايتهم المعمقة بالثغرات الموجودة في المعايير المحاسبية خاصة ما تعلق منها بطرق القياس والإفصاح وكذا القوانين المنظمة واستغلالها بطريقة تخدم أغراض أطراف معينة داخل الشركة، والذي ينعكس بدوره سلبا على مصداقية وجودة القوائم المالية ويضعف من ثقة الجمهور في تلك القوائم المالية المنشورة.

المطلب الأول: الإبداع في الفكر المحاسبي

يعرف الإبداع على انه مزيج من القدرات الاستعدادات والخصائص الشخصية التي إذا ما وجدت بيئة مناسبة يمكن أن ترقى بالعمليات العقلية لتؤدي إلى إنتاجات أصيلة ومفيدة سواء بالنسبة لخبرات الفرد السابقة أو خبرات الشركة أو المجتمع أو العالم إذا كانت النتاجات من مستوى الاختراقات الإبداعية في أحد ميادين الحياة الإنسانية [1] .

ولإبداع هو استحداث فكرة أو نظرية أو افتراض علمي جديد أو أسلوب جديد لإدارة المنظمة وإن الإبداع يختلف حسب الجوانب والمداخل والأهداف التي يراد تحقيقها[2] .

ونظرا للتطور الحاصل في تكنولوجيا المعلومات والاهتمام بالمعرفة كعامل أساسي ومهم كان لابد من إحداث تغيير وتطوير في الفكر المحاسبي لرفع كفاءة وفاعلية المحاسبة، وعليه أصبح

---

[1] فتحي عبد الرحمن جروان، **الإبداع مفهومه، تدريبه**، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002 ، ص 22 .

[2] جلدة سليم، عبودي زيد، **إدارة الإبداع والابتكار**، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع، الأردن، 2006 ، ص 05.

الإبداع المحاسبي مطلبا ضروريا في تطور أي شركة تريد الحفاظ على مكانتها في السوق والحصول على حصص اكبر بالمقارنة بالمنافسين.

إن الإبداع المحاسبي لا يشمل فقط إيجاد طرق وأساليب جديدة تخص سير العمل المحاسبي داخل الشركة بل يتعدى ذلك ليشمل جوانب عديدة قد تصل إلى إيجاد حلول وبدائل للمخاطر التي تواجه عمل الشركة في السوق، وهذا من خلال العمل على جذب موارد مالية لم تكن متوفرة واستغلاله بطريقة مثالية تخدم الشركة وتساعدها على خلق استثمارات جديدة والتوسع أكثر في السوق وتمكنها من مجابهة التكاليف المختلفة.

واستنادا إلى ما سبق، نستنتج أن الإبداع المحاسبي يساعد على توليد أفكار محاسبية جديدة يمكن الاستفادة منها لتحقيق أغراض معينة، منها ما يتعلق بإيجاد طرق مختلفة لتنفيذ الأعمال ومنها ما يخص تسيير الموارد المالية للشركة وتوجيهها على النحو السليم يتصف بالرشد والموضوعية.

إن المحاسبة الإبداعية لا تزال من الناحية العملية لا اعتراض عليها بوصفها منهجا، لكن عندما تصبح هذه الأساليب غير أخلاقية فهذا يعد عملا غير مقبول، فلإبداع في هذا السياق هو مثل الإشارة إلى نصف كوب من الماء بأنه "نصف كامل" بدلا من وصفه بأنه "نصف فارغ"، في حين أن كلا البيانات صحيحة في الواقع لكنها ترسم وتنقل صورا مختلفة [1] .

[1] Ijeoma N. B. "**The Effect of Creative Accounting on the Nigerian Banking Industry**". Nnamdi Azikiwe University, Awka . International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Volume 2, Issue 10, November ,2014, p 14 .

المطلب الثاني: نشأة وتطور المحاسبية الإبداعية ومفهومها

إن مفهوم المحاسبة الإبداعية هو مفهوم معقد أثار الكثير من الجدل منذ نشأته وإلى غاية يومنا هذا لا يزال يحظى باهتمام كبير من قبل الباحثين نظرا لخصوصية وحساسية هذا الموضوع، وعلى هذا الأساس قدم العديد من الباحثين من خلال دراستهم لموضوع المحاسبة الإبداعية تعريفات لهذه الأخيرة والتي سوف نستعرضها من خلال هذا العنصر.

أولا: نشأة و تطور المحاسبة الإبداعية

يعتقد بعض الباحثين أن بداية ظهور ما يسمى بالمحاسبة الإبداعية يعود إلى الثمانينات من القرن الماضي عندما واجهت الشركات صعوبات في فترة الركود التي حدثت آنذاك والذي اكتشفت فيه الشركات أنها مقيدة بالقوانين التي تجيز لها تحقيق مالا تستطيع تحقيقه وأنها معرضة لضغوطات متمثلة بإنتاج أرباح أفضل في الوقت الذي يصعب فيه تحقيق أرباح من أي نوع ، لذلك لجأت هذه الشركات إلى ابتداع الأرباح بسبب عدم قدرتها على تحقيقها فعلاً، وقد تسبب الركود في إجبار الكثير من الشركات التي أبلغت عن أرباح مبتدعة على التصفية وعدم الاستمرار[1] .

وقبلها وفي سبعينيات القرن الماضي ظهرت نظرية سميث المسماة بنظرية الوكالة والتي مفادها قيام أصحاب المال بإسناد إدارة الشركات إلى مدراء يعملون بالنيابة عنهم لعدم تفرغهم أو اختيارهم مدراء مناسبين مقابل أن يحصل هؤلاء على نسبة من أرباح الشركة وبالتالي كان الهم الأكبر لهؤلاء المدراء هو تعظيم الأرباح حتى يحصلوا في النهاية على عائد اكبر ودخل عال.

---

[1] بطو علاء فريد عبد الاحد، **أثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 2006 ، ص 134.

وعليه لجأت الإدارات إلى الاهتمام بالمصالح الخاصة لهم وتقديمها على مصلحة الفئات الأخرى والمتمثلة بأصحاب المال والمساهمين أو الأفراد.

ومن هنا ظهرت أساليب جديدة للمحاسبة تمثلت باستغلال المرونة في معايير المحاسبة من خلال التلاعب بطرق تحديد الأرباح والخسائر وإثبات الإيرادات ومن هنا ظهرت المحاسبة تحت مسميات جديدة هي المحاسبة الإبداعية[1] .

ولقد أصطلح مهنياً على تسمية الإجراءات الخفية لهذا التلاعب في البيانات المحاسبية بالعديد من المسميات وذلك حسب ما جاء في أدبيات هذا المجال من علم المحاسبة ، فمنها على سبيل المثال مصطلح إدارة الأرباح ، الهندسة المالية ، تلطيف الدخل، المحاسبة التجميلية، المحاسبة الإبداعية أو المحاسبة الخلاقة، وأياً كانت هذه المُسميات فجميعها يستغل الثغرات في السياسات المحاسبية وتعدد بدائلها ونقاط ضعفها المختلفة في سبيل إظهار البيانات المالية بغير صورتها الحقيقية وبشكل يخدم فئة معينه مستفيدة من هذه الإجراءات الصورية على حساب باقي الفئات ذات المصلحة بالشركة وخصوصاً في حال الإفصاح عن البيانات المالية [2] .

---

[1] زياد مشحن عبد الله،**استخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية الواردة في القوائم المالية**، دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية ، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 ، العدد 13 ، جامعة تكريت، كلية الإدارة والاقتصاد، العراق، 2015 ، ص 25 .

[2] عماد الأغا، **المحاسبة الإبداعية**، مجلة المال والأعمال، العدد 02 ، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة، فلسطين، 2012 ، ص 16 .

ثانيا: مفهوم المحاسبة الإبداعية في الفكر المحاسبي

خلال العقدين الماضيين أخذ المختصون في علم المحاسبة والتدقيق بدارسة هذه الظاهرة فتناولها البعض بمفردات مختلفة ولكنها تحمل نفس المفهوم، ومنها المحاسبة الإبداعية، ، المحاسبة الإبتكارية، المحاسبة الاحتيالية، المحاسبة الخلاقة، وقدموا خلال دراستهم وتحليلاتهم لهذه الظاهرة العديد من التعريفات التي وإن اختلفت في التعبير إلا أنها اتفقت في المضمون :

ومن وجهة نظر " Belkaoui " فإن المحاسبة الإبداعية تستخدم لإظهار النتائج المالية المعدة من قبل المحاسب بصورة أفضل مما تكون عليه أصلا، أي أنها عملية تحويل الأرقام المحاسبية من وضعها الحقيقي إلى ما ترغب فيه الإدارة باستخدام العديد من الوسائل للتأثير في الدخل المحاسبي[1] .

كما عرفها " المومني " بأنها " تدخل الإدارة في عملية القياس و الإبلاغ المالي بما تسمح به المعايير المحاسبية المقبولة عموماً بهدف تحقيق أهداف الإدارة المحددة مسبقاً، ويشمل كافة حالات التدخل سواء التي تؤدي إلى زيادة الدخل المحاسبي المعلن، أو تؤدي إلى تخفيضه أو للتقليل من تقلباتها للمحافظة على مستويات نموه" [2].

وتشير" العبيدي" في دراستها حول موضوع المحاسبة الإبداعية بأنها:" مجموعة من الأساليب التي يبتدعها المحاسب من خلال ممارسته العملية وخبرته في المجال المحاسبي، حتى تظهر الأرقام الواردة بالكشوفات المالية بشكل يعكس مصالح طرف دون الأطراف التي تتعامل مع الوحدة

---

[1] Belkaoui Ahmed, "**Accounting Theory**", 5thed, australia:thomson learning, Inc, 2004, p 59

[2] المومني محمد عبد الله، **تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها: دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006 ، ص 25 .

الاقتصادية، مستغلا في ذلك الخبرة المتراكمة نتيجة لممارسة العمل المحاسبي، والمرونة التي وفرتها المبادئ المحاسبية في الاختيار من الطرائق والإجراءات المحاسبية الواجبة الإتباع"[1] .

من جهته يرى " صيام" بأن المحاسبة الإبداعية هي : "مصطلح يستخدم في تجميل (تحسين) صورة المشروع تجميلا (تحسينا) صوريا من خلال إظهار ربحية غير حقيقية أو مركز مالي غير حقيقي للمشروع وذلك لتحقيق أهداف محددة " [2] .

إن المحاسبة الإبداعية هي : "عملية تحويل القيم المحاسبية المالية من صورتها الحقيقية عما هي عليه فعلا، إلى صورة مرغوبة حسب معديها؛ حيث تعطي القيم الجديدة ميزة إيجابية للشركة دون المس بأي من المبادئ والقواعد المحاسبية؛ وذلك من خلال استغلال أو الاستفادة من القوانين الموجودة و / أو تجاهل بعضها أو جميعها" [3] .

من جهته وصفها " الزيادي " بأنها سلوك غير أخلاقي، وعرفها على أنها " أفعال تعبر عن سلوك لا أخلاقي تقوم به الإدارة للتأثير على نتيجة نشاط الشركة وقائمة مركزها المالي من خلال استخدام تقنيات محاسبية محكمة بهدف خداع أصحاب المصالح عن طريق تزويدهم بمعلومات محاسبية مظللة لا تعكس واقع حال الشركة من أجل تحقيق أغراض خاصة" [4] .

---

[1] العبيدي صبيحة برزان،" **دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق في مصالح أطراف الوكالة**"، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2008، ص 73 .

[2] وليد زكريا صيام ، **مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد5 ، العدد 02 ، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009 ، ص 163

[3] بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم والأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12 ، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ، الجزائر، 2012 ، ص 31 .

[4] نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية : دراسة تطبيقية** ، المجلد 17 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2015 ، ص 196

من خلال ما سبق يتضح لنا أن مجمل التعريفات المقدمة تتفق على أن المحاسبة الإبداعية تعمل على تزيف الواقع الفعلي للوضع المالي للشركة وإظهارها بصورة مغايرة مما ينجم عنه تظليل لمستخدمي القوائم المالية.

استنادا لما سبق عرضه، يمكننا القول أن مفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن النظر إليه من زاويتين:

- **الأولى إيجابية**: وتتمثل في إيجاد حلول وإجراءات محاسبية غير مألوفة تساعد على اتخاذ القرارات، كما يمكنها أن توفر معلومات محاسبية ذات جودة عالية مفيدة ومجدية لمستعمليها، وتعمل على التجديد والتطوير في الطرق والإجراءات المحاسبية.
- **الثانية سلبية:** وتتمثل في إتباع الحيل وأساليب التغليط والتلاعب بالأرقام من أجل إظهار وضعية معينة تخدم مصالح أطراف معينة أو إخفاء حقائق معينة [1].

إن الإدارة وهي بصدد إعداد القوائم المالية يكون متاحا لها القيام بعملية التقدير وكذا القيام باختيار بين البدائل المحاسبية المتاحة، فالتقدير يكون مطلوبا فيما يتعلق بالأحداث الاقتصادية المستقبلية ويكون له تأثير على القوائم المالية، مثل العمر الإنتاجي للتثبيتات وقيمة الخردة والمنافع الخاصة بالمستخدمين ومخصصات الإهتلاك ...إلخ، في حين أن الإدارة عليها أن تختار أيضا بين الطرق المحاسبية المتاحة لإعداد قوائمها المالية مثل الاختيار بين طرق الإهتلاك وطرق تقييم المخزون وكذا المصاريف التي يمكن تحميلها أو تأجيلها كمصاريف الصيانة ومصاريف البحوث والتطوير...إلخ .لكن هناك الكثير من الباحثين ممن يقولون العكس ودليلهم هو ما يمكن أن تسببه ممارسات المحاسبة الإبداعية في إخفاء الصورة الصادقة للقوائم المالية وما يمكن أن ينتج عن هكذا

---

[1] عمورة جمال، شريفي أحمد، **دور الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية**، الملتقي الدولي حول الإبداع والتغيير في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد يومي 18-19 ماي 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر، ص 09

تصرفات مثل ما حدث من الفضائح المالية في العديد من المؤسسات [1] .

كما يري الباحث أن التعريف الأكثر شمولية للمحاسبة الإبداعية يتمثل في :

" المحاسبة الإبداعية فن من فنون الاحتيال والتي تعمل على استغلال الثغرات الموجودة في القوانين وكذا المعايير المحاسبية لاسيما ما تعلق منها بطرق الإفصاح والقياس، وذلك عن طريق استغلال الخبرات المتراكمة للمحاسبين ودرايتهم الكبيرة بميدان المحاسبة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف معينة تخدم مصالح أطراف متعددة داخل الشركة، والذي ينجر عنه تقديم قوائم مالية مظللة لا تتوفر على الجودة اللازمة التي يبحث عنها مستخدموها " .

ومن خلال ما تم التطرق إليه سابقا من التعريفات المفسرة لمفهوم المحاسبة الإبداعية يمكن تلخيص أهم القواسم المشتركة للمحاسبة الإبداعية بالنقاط الآتية :

- المحاسبة الإبداعية شكل من أشكال التلاعب والاحتيال في مهنة المحاسبة؛
- أن ممارسي المحاسبة الإبداعية غالبًا ما يمتلكون قدرات مهنية محاسبية عالية تمكنهم من التلاعب بالقيم الذي يرغبون فيه وتحويلها وتحويرها بالشكل الذي يرغبون فيه؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تنحصر في إطار ممارسة الخيار بين المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها ، وبالتالي فهي ممارسات قانونية؛
- ممارسات تخدم مصلحة أطراف على حساب أخرى ذات صلة بالشركة؛
- ممارسات المحاسبة الإبداعية تعمل على تغيير القيم المحاسبية إلى قيم غير حقيقية.

---

[1] يونس الزين،عبد الحميد حسياني، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة " حالة فضيحة شركة انرون** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016 ، ص 378

ثالثا: العوامل التي ساعدت على ظهور المحاسبة الإبداعية

يعتبر تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالشركة المصدر الرئيس لظهور المحاسبة الإبداعية، فمصلحة المديرين في تقليل الضرائب والأرباح الموزعة، ومصلحة حملة الأسهم في تعظيم العائد على استثماراتهم، ومصلحة الموظفين في زيادة تعويضاتهم الإدارية المختلفة، والمسئولين في تحصيل ضرائب أكثر .وتعدد المصالح – رغم تعارضها – هو ما تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية [1] .

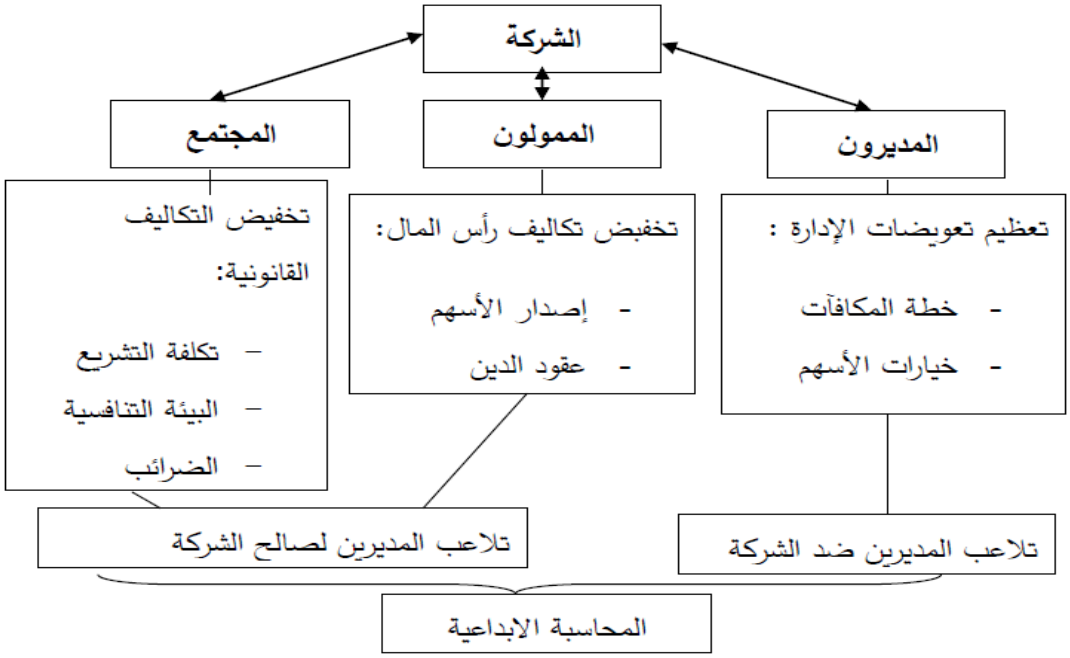

الشكل رقم (1-1): العلاقة بين ممارسات المحاسبة الإبداعية والأطراف ذوي المصلحة

Source: Balaciu, Diana,**Is Creative Accounting A form of manipulation**, Journal accredited, volume III University of Oradea, Faculty of Economics, Department of Finance Accounting,2008, p. 936.

[1] على عبد الحسين هاني، نوال حربي راضي، **المحاسبة الإبداعية والعوامل المؤثرة في ممارستها في الشركات العراقية**، متاح على الرابط التالي : http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2015/04/Copy-2.pdf ، 2016/04/25 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية

وقد ساهمت مجموعة من العوامل في انتشار(ظاهرة) المحاسبة الإبداعية منطلقة من فكرة تعارض المصالح، تمثلت هذه العوامل بالاختيارية في المحاسبة المتجسدة في بدائل القياس المحاسبي والتقدير والإفصاح التي تتيحها المعايير المحاسبية والتي تؤثر على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية بأي شكل من الأشكال إضافة إلى الثغرات الموجودة في أساليب التدقيق الخارجي فضلاً عن الحاجة إلى التوقعات المستقبلية، التقدير، الحكم الشخصي، اختلاف توقيت بعض التعاملات المالية واختلافات في تصنيف القوائم المالية، كل هذه العوامل منحت المديرين الفرص لابتداع الأساليب المحاسبية القادرة على تعظيم منافع الشركة أو الشخصية أو كليهما معاً [1].

لقد ساعدت عوامل عديدة على ظهور المحاسبة الإبداعية وهي كما يلي [2] :

1. حرية الاختيار للمبادئ المحاسبية

تسمح القواعد والسياسات المحاسبية للشركة أحيانا أن تختار من بين مختلف الطرق المحاسبية التي تستخدمها في إعداد قوائمها المالية ، حيث تسمح العديد من المعايير المحاسبية بالاختيار من بين البدائل المحاسبية المختلفة وهذا يترتب عليه اختيار الشركة الطرق المحاسبية التي تتلاءم مع أهدافها ورغباتها والتي تحقق أفضل صورة لأداء الشركة.

---

[1] منال حسين لفته صالح، **استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية**، مجلة دنانير، المجلد 01، العدد 08 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2016 ، ص 05.

[2] عماد الأغا، **مرجع سبق ذكره**، ص 18.

2. حرية التقديرات المحاسبية

يتضمن إعداد بعض العمليات المحاسبية درجة كبيرة من التقدير والحكم الشخصي والتوقع وهذا يتيح للإدارة التلاعب في هذه التقديرات بغرض الوصول إلى الأهداف المحددة مسبقاً، ففي بعض الحالات مثل تقدير العمر الإنتاجي للموجودات بغرض احتساب الإهتلاكات عادة ما تتم هذه التقديرات داخل الشركة وهذا يتيح الفرصة للمحاسب المبدع من التلاعب بشكل غير معلن ومن الصعب اكتشافه، ويتم ذلك عن طريق صياغة التقرير أو التحيز في إعداد تلك التقديرات بشكل متفائل أو متحفظ حسب احتياجات الإدارة ورغبتها في التأثير على بنود القوائم المالية من حيث التضخيم أو التقليل من قيمتها.

3. توقيت تنفيذ العمليات الحقيقية

يمكن أن يؤدي التحكم في توقيت تنفيذ وحدوث بعض العمليات الحقيقية إلى تحقيق الانطباع المرغوب فيه عن الحسابات والقوائم المالية للشركة فإذا تُرك للإدارة الحرية في تنفيذ بعض العمليات في الوقت الذي تراه مناسباً فقد تؤجل تنفيذ هذه العمليات أو تُعجل من تنفيذها وذلك لتحقيق أهداف ومكاسب معينة.

يمكن تلخيص العوامل المسببة لظهور المحاسبة الإبداعية وفق الشكل الموالي :

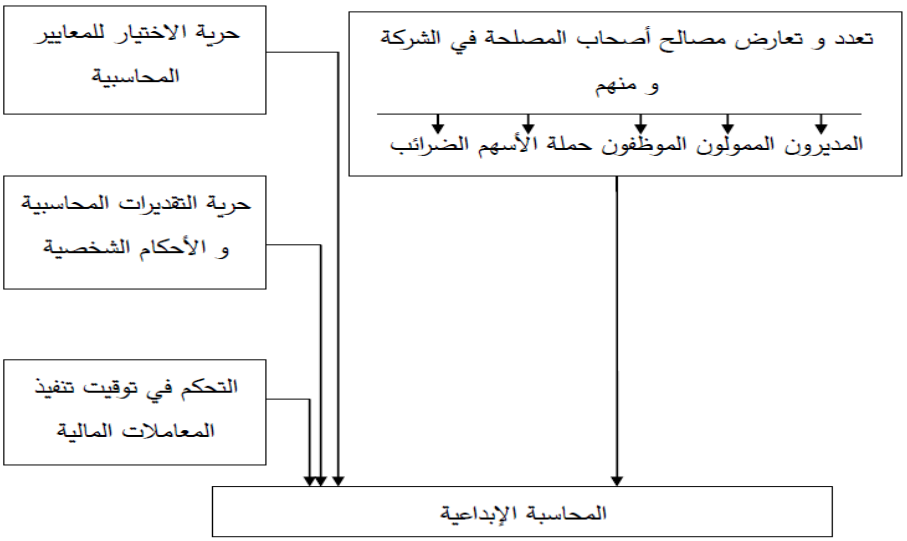

الشكل رقم (1-2): العوامل المسببة لظهور المحاسبة الإبداعية

المصدر: منال حسين لفته صالح، **استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية**،مجلة دنانير، المجلد 01، العدد 08 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2016 ، ص 05 ، بتصرف .

المطلب الثالث: فن التلاعب بالحسابات

تتعدد الممارسات التي تصيب القوائم المالية من تلاعبات وتغيير في مضمونها سواء تم هذا بشكل فيه نوع من التحايل عن طريق استغلال الثغرات الموجودة في القوانين والمعايير المحاسبية واستغلالها بطريقة تؤدي إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية للشركة، كما يمكن أن يكون هذا التلاعب في شكل غير قانوني وهو ما يسمى بالغش المحاسبي الذي ينطوي على استعمال طرق وأساليب تخرج عن إطار القوانين والمعايير المحاسبية والأخلاقيات المهنية للمحاسبة وأخلاقياتها وهو فعل يعاقب عليه القانون.

تتعدد أساليب التلاعب بالحسابات وهي كالتالي :

1. التلاعب بالتقارير المالية (Fraudulent Financial Reporting) :

ويعرف بأنه إظهار بيانات خاطئة بشكل متعمد، أو حذف قيم معينة أو إخفائها في البيانات المالية، بهدف تضليل مستخدمي البيانات المالية، وهذا النوع من التلاعب يعتبر عملا مخالفًا للقانون [1] .

2. إدارة الأرباح (Earnings Management):

هي التلاعب في الأرباح لتحقيق أهداف محددة بشكل مسبق من الإدارة أو توقعات تعد من المحللين أو قيم تتناغم مع إظهار الأرباح بالصورة التي ترغب الإدارة في إظهارها [2] .

3. تمهيد الدخل (Income Smoothing) :

تمهيد الدخل هو شكل من أشكال التلاعب بالدخل، بحيث يتم تحريك الدخل بين الفترات المتفاوتة المستوى، ويشمل ذلك تخفيض أو تخزين الدخل في السنوات ذات الدخل الجيد إلى السنوات ذات الدخل السيئ. ويعتبر من أشكال التلاعب يتم خلاله تخفيض الأرباح المتزايدة في الدخل لفترات ذات الدخل العالي والاحتفاظ بها على شكل مخصصات للفترات الزمنية ذات الدخل السيئ [3] " ، ويعتبر الهدف الأساسي لتمهيد الدخل هو إظهار أرباح أكثر استقرارا وثباتا، والذي بدوره يعطي انطباع قوي عن انخفاض المخاطر المحيطة بالشركة [4] .

---

[1] Charles Mulford, Eugene Comiskey, **The Financial Number Game, Detecting Creative Accounting Practices**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, United State, 2002, p 03

[2] حماد طارق عبد العال، **المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها-أثارها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011 ، ص 45.

[3] Charles Mulford, Eugene Comiskey, **Op.Cit**, p 03

[4] جهماني عمر عيسي، **سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة البحرين، البحرين، 2001 ، ص 110

4.ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية (Créative Accounting Practices):

إن المحاسبة الإبداعية هي استخدام أو استعمال الممارسات المنحرفة عن الممارسات المحاسبية القياسية أو المعيارية أو المألوفة، وتتميز باستعمال الأساليب والممارسات الحديثة والمعقدة والمبتكرة للحصول على أرباح صورية عن طريق التلاعب في قيم المصروفات والإيرادات [1] .

المطلب الرابع: المنظور الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية

يعتبر عامل الاستقلالية إلى جانب الالتزام بأخلاقيات مهنة المحاسبة من أهم الضوابط التي تحكم عمل المحاسب، وتمكنه من أداء أعماله بكل أريحية وموضوعية وبعيدا عن كل تحيز حتى يتمكن من تقديم معلومات يفترض فيها أن توفر خصائص المصداقية والموثوقية وتمكن مستعمليها من اتخاذ قرارات تتميز بالرشادة.

أولا: السلوك الأخلاقي للمحاسبين

يعد تقديم صورة صادقة وشفافة عن الوضع المالي للشركة من بين الأهداف التي تسعى المحاسبة لتحقيقها، وإن مستخدمي القوائم المالية اليوم يبحثون عن المعلومات التي تتوفر على خصائص: الملائمة، والموثوقية، والتوقيت الجيد، وقابلية التحقق من صحتها وحيادها وكذا صدق بياناتها حتى تكون هذه المعلومات الأساس لاتخاذ قرارات رشيدة وإن أي ممارسة من قبل الإدارة بغية تزييف هذه المعلومات من شأنه أن يفقد من ثقة مستخدميها فيها ويجعلها مظللة ولا تمثل الواقع الفعلي للشركة.

---

[1] Charles Mulford, Eugene Comiskey, **Op.Cit**, p 03

عرفت أخلاقيات مهنة المحاسبة بأنها: " مجموعة من القواعد والأصول المتعارف عليها عند أصحاب مهنة المحاسبة التي تستلزم من المحاسب سلوكا معينا يقوم على الالتزام، وذلك للمحافظة على مهنة المحاسبة وشرفها، لان الإخلال بها خروج عليها وعلى شرفها " [1] .

وطبقا لتعرف مجلس معايير السلوك الأخلاقي الدولية للمحاسبين يقصد بأخلاقيات مهنة المحاسبة بأنها : " مجموعة من المبادئ والقواعد والأحكام و التفسيرات التي تمثل نصوصا تعبر عن (المسؤوليات) التي تشكل إطارا عاما للقواعد التي تحكم السلوك المهني وتعطي وصفا دقيقا للسلوك الذي يخل بالمسؤوليات المذكورة ضمن المبادئ، إضافة لمجموعة من التفسيرات حول نطاق تطبيق القواعد " [2] .

كما تمثل أخلاقيات مهنة المحاسبة خطوطاً توجيهية للمحاسبين في أداء أعمالهم، وأن أهميتها تزداد بالتناسب مع آثار ونتائج العمل، فكلما كان نشاط المحاسب أكثر تأثيرا ازدادت أهمية أخلاقيات ذلك المحاسب ، فالأخلاقيات هي معايير ومقاييس أخلاقية تستخدم لتمييز الصواب من الخطأ، وفي مجال المحاسبة تكون الأخلاقيات بمثابة مقاييس ومعايير للقيم والسلوكيات الأخلاقية

---

[1] أريدني طه أحمد حسن، **التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق: دراسة لأراء مجموعة من المحاسبين في الموصل**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 29 ، العدد 75 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007 ، ص 158

[2] محمد المعتز، ياسر الماوري، **مقومات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية في الدول العربية**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15 ، العدد 12 ، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، اليمن، 2013 ، ص 147.

والتي تحكم العمل المحاسبي الذي يتم تنفيذه في بيئة العمل، وهي تمثل مجموعة من المبادئ والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وما هو غير صحيح في عمل المحاسبين [1] .

عند استخدام المعلومات المحاسبية لأغراض الرقابة وتقييم الأداء قد يتعرض المحاسب لضغوط من الإدارة لإظهار النتائج بغير حقيقتها، وتتوقف طريقة تعامل المحاسب مع هذه الضغوط على معتقداته وتكوينه الأخلاقي وكذلك على مدى تأثيره بردود الفعل السائدة في الشركة، فقد يواجه المحاسب بسلوك من بعض العاملين أو المشرفين مقبولا من الناحية القانونية ولكنه غير مقبول من الناحية الأخلاقية في هذه الحالة قد يشعر بأنه مقبول، فإذا لم يكن الفرد مدعما بمعتقداته وقيمه الأخلاقية قد يجد صعوبة في مواجهة تلك الضغوط، لذا فانه يقع على عاتق المحاسب مسؤولية أخلاقية تجاه نفسه والمحيطين به في الوحدة الاقتصادية في ضرورة مراعاة أخلاقيات المهنة من جهة وأخلاقيات ذاتية من جهة أخرى وبتلاحمها تتكون أخلاقيات أعمال المحاسب [2] .

إن لأخلاقيات المحاسبين الأثر على سلوكياتهم ومن ثم سينعكس ذلك على نتاج أعمالهم، فالمعلومات المحاسبية تتأثر وبشكل مباشر بهذه السلوكيات، ولا يقف الأمر عند هذا الحد، فمختلف القرارات الداخلية والخارجية تبنى وتتخذ في ظل هذه المعلومات كونها المادة الأولية لها، لذلك

---

[1] خالد عثمان، عبد الرحمن عبد الله، **أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية:دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان**، مجلة العلوم الإدارية، العدد 02 ، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2018 ، ص 184.

[2] عبد الخلق عبد الجنابي، مقداد احمد نوري النعيمي، **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 ، العدد 79 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2014 ، ص 405.

فالسلوك الأخلاقي للمحاسبين الأثر المباشر في سلوك الأفراد والجماعات في داخل الشركة وخارجها [1] .

إن القواعد التي وضعت لتنظيم سلوك المحاسبين والمدققين تهدف إلى الارتقاء بمهنة المحاسبة وتدعيم الثقة في نفوس المعنيين بخدمات هذه المهنة، كما تهدف إلى تنمية الوعي الأخلاقي لدى المحاسبين لتحقيق الدقة والموثوقية في المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية، مما يعزز من العدالة والثقة في التقارير المالية، ومن ثم تعزيز الثقة بين الإدارة والأطراف الأخرى المرتبطة بالشركة [2] .

ولغرض النهوض بهذا السلوك وتفعيله بغية الوصول بأعمال المحاسب إلى أعلى مستوى من الأداء يتوجب تحقيق أربع متطلبات أساسية وهي [3] :

- **المصداقية لدى المحاسب:** فالمجتمع بفئاته المتعددة بحاجة لمصداقية المعلومات التي يقدمها؛
- **المهنية في عمل المحاسب:** فهناك حاجة إلى كفاءة مهنية وإتقان العمل ترفع من شأن المهنة وتدفع باتجاه تحقيق أهداف الأطراف ذات العلاقة بها وبمخرجاتها؛
- **جودة الخدمات التي يقدمها المحاسب:** فهناك حاجة لأن تقدم الخدمات من قبله بأعلى مستوى من الأداء؛

---

[1] صدام محمد محمود وأخرون، **أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية :دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04 ، العدد 07 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الرمادي، العراق، 2011 ، ص 410.

[2] محمد ظافر عبد الخالق الغضنفري، **إسهامات السلوك الأخلاقي المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:دراسة استطلاعية في كلية الإدارة والاقتصاد**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013 ، ص 56.

[3] أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2009 ، ص 05.

- **الثقة في الخدمات التي يقدمها المحاسب:** فيتوجب أن يشعر مستخدمو هذه الخدمة بالثقة كونها معدة ضمن إطار الأخلاق المهنية التي تحكم شروط هذا العمل.

من خلال ما سبق يري الباحث أن التزام المحاسب بقواعد السلوك المهني الصادرة من قبل المنظمات الدولية المتخصصة في مجال المحاسبة والمراجعة * من شأنها أن تساعد المحاسب في أداء أعماله بكل كفاءة، نزاهة وموضوعية بعيدا عن كل مظاهر التحيز لأي طرف ذو صلة، والذي بدوره سوف ينعكس على جودة المعلومات المقدمة من قبله والمعروضة في متن القوائم المالية والتي توفر خصائص المصداقية والموثوقية وتساعد على اتخاذ قرارات رشيدة تخص مستقبل الشركة أو أي طرف من مستخدمي القوائم المالية ذوي الصلة.

ثانيا: النظرة الأخلاقية لممارسات المحاسبة الإبداعية

تمر مهنة المحاسبة بأزمة ثقة عميقة يمكن التعبير عنها بأزمة أخلاقيات نابعة من سيطرة الجشع وتضارب المصالح.بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة داخل الشركة. ويعد انهيار شركة إنرون نهاية عام 2001 من أبرز الشركات التي سقطت نتيجة العديد من العوامل لعل من أبرزها عدم تطبيق أو انعدام أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة، حيث سقطت الشركة العملاقة بأصول تقدر قيمتها بـ 63.4 مليار دولار الأمر الذي شكل أكبر إفلاس لشركة أمريكية وربما على مستوى العالم أجمع.

---

* تتمثل قواعد السلوك المهني الصادرة عن المنظمات المهنية الدولية فما يلي:

– دليل المحاسبين المهنيين (القواعد الأخلاقية) الصادر عن المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA، 2001) والمترجم من قبل جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية (PACPA، 2002)

– دليل قواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين (IFAC، 2007) والمترجم من قبل الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين (SOCPA، 2008)

إن استخدام معيار التعمد بما يحمله من نوايا كأساس للحكم على الجانب الأخلاقي لأي تصرف أو ممارسة من جانب الإدارة يحتاج إلى معرفة مسبقة بدوافع الإدارة ويحتاج إلى إمكانية الفصل والتمييز بين الدوافع المختلفة التي تحكم سلوك الإدارة، فقد تلجأ الإدارة إلى تغيير في القواعد المحاسبية المطبقة بهدف تحقيق معلومات أكثر ملائمة أو تحقيق نمو واستقرار الشركة، وبذلك يعتبر سلوكا كفؤا، وقد تهدف الإدارة إلى تحقيق أهداف أو مصالح ذاتية فيعد سلوكا انتهازيا لا أخلاقيا، وفي ضوء ذلك، يمكن القول أن هناك مجموعة من الخصائص يجب أن يتسم بها الأسلوب المحاسبي في المحاسبة الإبداعية حتى يكون مقبولا من الناحية الأخلاقية وهي [1] :

- ألا يحتاج الأسلوب المستخدم إلى القيام بعمليات وهمية من أطراف خارجية أخرى؛
- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المتعارف عليها؛
- أن تستمر المنشأة في استخدام هذا الأسلوب خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

إن قواعد وأخلاقيات السلوك المهني تحتم على المحاسب أن يكون اختياره للطريقة المحاسبية نابعا من قناعته المهنية بأنها الأفضل تبعا لطبيعة نشاط الشركة والعوامل الأخرى وليس نابعا من تعمده في اختيارها للوصول إلى نتائج محددة مسبقا لنتيجة النشاط أو للتلاعب في عرض المركز المالي، وأن يقوم بأداء عمله المهني بكل نزاهة وموضوعية، وأن يكون حياديا مراعيا لمصلحة جميع الجهات المستفيدة من القوائم المالية، بل أن هذه القواعد حصرت ولاء المحاسبين بصاحب العمل إلا في حالات التعارض مع مهنتهم فان الأولوية تكون لدعم الأهداف الأخلاقية المشروعة للشركة التي يعمل بها والقواعد والإجراءات التي تدعم هذه الأهداف.

---

[1] عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية:دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011 ، ص 107

ولا يمكن بأي حال من الأحوال مطالبة المحاسب بما يلي [1] :

- مخالفة القانون؛
- مخالفة قواعد ومعايير المهنة؛
- تضليل مدقق الحسابات الداخلي أو الخارجي.

يري الباحث أن المحاسبة الإبداعية وإن تعددت ممارستها ومسمياتها فإنها تعد سلوكا غير أخلاقي حتى وإن لم تخرج عن نطاق القوانين والمعايير المحاسبية كونها تعمل على تزيف الواقع الفعلي للمركز المالي للشركة وقوائمها المالية المنشورة وجعلها مظللة وغير واضحة لمستخدميها. بالإضافة إلى ما سبق فهي تعتبر تعديا على قواعد السلوك المهني المنظمة للمهنة والتي تنادي بضرورة تقديم معلومات شفافة وتوفر خصائص المصداقية والموثوقية، كما تدعو أيضا إلى ضرورة تحلي المحاسب بالنزاهة والموضوعية في أداء الأعمال الموكلة إليه والابتعاد عن كل مظاهر التحيز لأي طرف داخل أو خارج الشركة،كل هذا من شأنه أن ينعكس على جودة القوائم المالية المعدة ويعطي نوع من الثقة لمستخدمي تلك القوائم على نوعية المعلومات الواردة بها ، كما أن الالتزام بقواعد السلوك المهني يساهم بنسبة كبيرة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وهو ما يبينه الشكل الموالي :

---

[1] وحيد محمود رمو، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد و أخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 89 ، العدد 89 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008 ، ص 241.

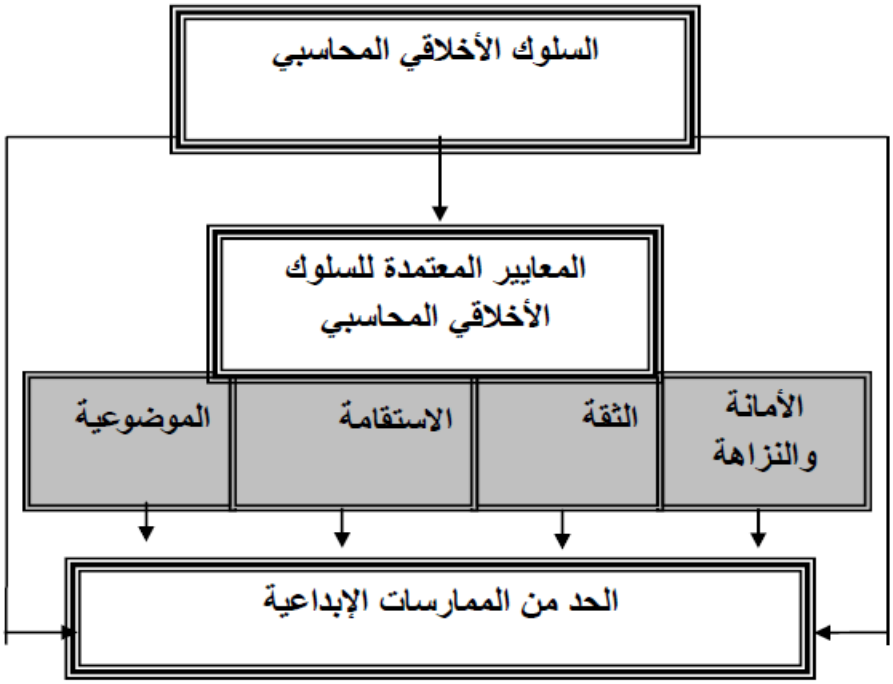

الشكل رقم (1-3) : دور الالتزام بقواعد السلوك الأخلاقي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

المصدر: محمد ظافر عبد الخالق الغضنفري، **إسهامات السلوك الأخلاقي المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية- دراسة استطلاعية في كلية الإدارة والاقتصاد** ، مجلة تنمية الرافدين المجلد 35 ، العدد 114 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013 ، ص 53 .

المبحث الثاني: المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها

تتعدد الدوافع والغايات التي تدفع الإدارة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، ولعلى أهم هذه الدوافع هو مشكل تضارب المصالح بين المديرين (الوكيل) والملاك (الأصيل) والذي ينشأ عنه ما يعرف بعدم تماثل المعلومات ورغبة كل طرف في تعظيم عائداته على حساب الطرف الأخر، فالمديرون يرغبون في تعظيم المكافآت والحوافز الخاصة بهم بينما يرغب المساهمون في الرفع من قيمة الأسهم السوقية، كما قد تلجأ الإدارة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية بهدف إظهار الوضع المالي للشركة بصورة أحسن عما هو عليه بغية الحصول على تمويل اكبر من البنوك التجارية والتقليل من حجم الضرائب في السنوات ذات الأداء السيئ مستغلة في ذلك كل ما هو متاح ضمن القوانين والمعايير المحاسبية وهذا خدمة لمصالح ذاتية لطرف أو أطراف معينة داخل الشركة أو خارجها.

المطلب الأول: عدم تماثل المعلومات

ظهر مفهوم عدم تماثل المعلومات في أدبيات الاستثمار والتمويل الحديث بعد قيام الاقتصادي George Akerlof بنشر بحث في عام 1970 بعنوان: The Market for Lemons Quality and the Market Mechanism Uncertainty والذي تعرض في سياقه لمفهوم عدم تماثل المعلومات بين المشترين والبائعين في سوق السيارات المستعملة، ودور السيارات المستعملة متدنية الجودة في إبعاد السيارات المستعملة عالية الجودة من التداول، وهو ما يتماشى مع القانون الاقتصادي الذي يفيد بأن العملة الرديئة تطرد العملة الجيدة من السوق.

حيث توصل إلى أن المشتري في سوق السيارات المستعملة يقوم بعملية الشراء دون أن تتوفر لديه معلومات فنية كاملة حول السيارة التي يشتريها، على العكس من البائع الذي تتوفر لديه كافة المعلومات الفنية عن السيارة، وهذا يعني بأن هناك عدم تماثل في المعلومات بين المشتري والبائع، الأمر الذي يزيد من احتمال نجاح البائع في استغلال المشتري وبيعه السيارة متدنية الجودة بنفس سعر السيارة عالية الجودة، وهو ما سيقلل من مبيعات السيارات عالية الجودة وزيادة مبيعات السيارات متدنية الجودة [1] .

إن مفهوم عدم تماثل المعلومات يعني بأن كمية ونوعية المعلومات المتوفرة لدى طرف معين حول موضوع معين قد تختلف عن المعلومات المتوفرة لدى الطرف الآخر[2] ، كما يمكن تعريف عدم تماثل المعلومات المحاسبية بأنها **:** " مقدار الاختلاف وعدم المساواة في حجم ونوعية المعلومات التي يمكن الحصول عليها بين الأطراف المتعاقدة أي أنه يمكن لأحد الأطراف أن يحصل على معلومات لا يمكن للطرف الأخر أن يحوز عليها، والتي يمكن أن يستغلها لتحقيق مصلحة ذاتية " [3] .

---

[1] عبيد إبراهيم السيد، **دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال:دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري**، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين، المجلد 47 ، العدد 70 ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2008، ص 215

[2] Huany and Chang , H., **A comprehensive study of information asymmetry phenomenon of Agency relationship in banking industry**, Journal of American Academy of business, Vol 08, 2006 , pp 91-97

[3] ريباز محمد حسين محمد، **الإفصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية– دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين والمحللين في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 01 ، العدد 37 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017 ، ص 312 .

ومن وجهة نظر أخرى، يشير مفهوم عدم تماثل المعلومات إلى: "عدم إلمام أحد أطراف الصفقة بالمعلومات الكافية عن الطرف الآخر في هذه الصفقة ما يمنعه من اتخاذ القرار السليم" [1] .

وترتبط مشكلة عدم تماثل المعلومات ارتباطاً وثيقاً بطبيعة الشركات المساهمة العامة والتي تقوم على فكرة الوكالة التي تتضمن علاقات تعاقدية بين مجموعة كبيرة من الأطراف بما في ذلك إدارة الشركة والمساهمين الحاليين والمتوقعين(المستثمرين) والدائنين والموظفين وغيرهم، حيث أن تعدد الأطراف ذات العلاقة بالشركة أسفر عن امتلاك بعض الأطراف لمعلومات أكثر عن الشركة مقارنة بالأطراف الأخرى، وهو ما أسفر عن ظاهرة عدم تماثل المعلومات.

وبالنظر إلى عدم تماثل المعلومات في الأسواق المالية، يمكن ملاحظة أن إدارات الشركات عادةً ما يكون لديها معلومات داخلية عن الأوراق المالية للشركة أكبر من تلك الموجودة لدى المتداولين بأسهم الشركة، وحتى لو توفرت تلك المعلومات للمتداولين فإنها قد لا تفهم ولا يتم إدراكها منهم جميعاً بنفس المقدار، كما أنها لن تتوفر لدى الجميع بنفس الوقت، وكل هذه الحالات كفيلة بإيجاد حالة من عدم التماثل في المعلومات بين المتعاملين والإدارة. ونظراً للتعارض في المصالح بين الإدارة والأطراف الأخرى، فمن المتوقع قيام الإدارة باستغلال عدم تماثل المعلومات لتحقيق مكاسب خاصة على حساب مصالح المتداولين، وهو ما سيفسر في النهاية عن ارتفاع معدلات بيع الأوراق المالية الرديئة وانخفاض معدلات بيع الأوراق المالية الجيدة [2] .

---

[1] العايب ياسين، **مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية وحلول الصناعة المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 25 ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2014 ، ص 45

[2] Paul Healy, Krishna palepu, **Information Asymmetry, corporate Disclosure , and capital markets : A Review of the Empirical disclosure literature**, Journal of accounting and Economics , vol 31, 2001, P 408

وبناءً علي ما سبق، يمكن القول [1] :

1. إن عدم تماثل المعلومات قد يحدث في حالتين:

- **أولاً:** عدم تماثل المعلومات ما بين الإدارة والأطراف الداخلية والخارجية، بسبب امتلاك الإدارة للمعلومة بحكم موقعها المتميز في المنشأة فهي منبع المعلومات ومن خلالها يتم التحكم بحجم وأهمية المعلومات المقرر الإفصاح عنها
- **ثانياً:** عدم تماثل المعلومات مابين الأطراف الخارجية بعضها مع بعض.

2. إن عدم تماثل المعلومات يؤدي إلى تحقيق أرباح غير عادية لممتلك المعلومة ، مما يؤدي إلى تحويل الثروة من طرف إلى طرف آخر.

قد يدفع عامل عدم توفر المعلومات المهمة لدى المستثمرين في الوقت المناسب إلى اتخاذ قرارات غير رشيدة وغير مدروسة مما تجعلهم غير قادرين على تحديد أي من الشركات تحمل مخاطر منخفضة وعوائد اكبر أو العكس، فقد يقوم المستثمر بطرح سعر لا يعكس القيمة الفعلية للسهم كأن يقدم سعر أعلى من السعر الحقيقي للسهم وهذا الإجراء يخدم مصلحة الشركات ذات الأداء السيئ ويجعلهم يتسارعون لطرح أسهمهم للحصول على منافع اكبر، أو كأن يقوم بتقديم سعر اقل من القيمة الحقيقية للسهم وهو الذي لا يخدم مصلحة الشركات ذات الأداء الجيد. كل هذا من شأنه أن يخلق حالة من عدم التوازن في السوق المالي والاقتصاد القومي ككل ويجعل المستثمرين غير قادرين على اتخاذ القرارات الصحيحة وغير مصوبة نحو المشاريع ذات المردودية.

---

[1] علي يوسف، ربيع سميا، **دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات:دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد 39 ، العدد 43 ، جامعة بعث، سوريا، 2017 ، ص 24 .

كما يمكن أن تقوم إدارة الشركة في ظل عدم تماثل المعلومات إلى التوجه نحو الاستثمار في المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الموجبة الصغيرة والتي تعطي مكاسبها في الأجل القصير، وإهمال الاستثمار في المشروعات ذات صافي القيمة الحالية الكبيرة والتي تعطي مكاسبها في الأجل الطويل، وذلك بهدف زيادة مكافأت وحوافز الإدارة في الأجل القصير حتى ولو على حساب تعظيم قيمة الشركة في الآجل الطويل. كما أن حالة عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والمستثمرين في السوق يمكن أن يدفع الإدارة إلى تبني استراتيجيات غير مثالية للتحوط [*] ضد المخاطر التي تواجه الشركة ، وأهمها مخاطر السوق مثل مخاطر تغير أسعار الفائدة وهو ما يهدد بقاء و استمرار الشركة في المستقبل [1] .

يري الباحث أن عدم تماثل المعلومات واكتساب طرف معين لمعلومات مهمة على حساب طرف أخر يؤدي إلى تحقيق منافع غير عادية لبعض الأطراف على حساب أطراف أخري، من خلال استغلالهم لتلك المعلومات المهمة والمتعلقة بالوضع المالي للشركة أو عن ظروف السوق، والذي من شأنه أن يخلق تضاربا في المصالح ويضعف من ثقة الأطراف بين بعضها البعض والذي بدوره يؤثر سلبيا على جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة.

وبناءا على ما سبق، يري الباحث انه يمكن النظر للعلاقة الموجودة بين دافع عدم تماثل المعلومات المحاسبية وممارسة الإدارة لأساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية من زاوية النظريات التي تناولت موضوع قيمة الشركة وسوف يتم التركيز على كل من : نظرية الوكالة، نظرية أصحاب المصالح ونظرية الشرعية .

---

[*] يمكن تعريف التحوط في المحاسبة بأنه : استخدام الشركة لتقنيات مالية لمواجهة المخاطر المستقبلية المحتملة كارتفاع أسعار صرف العملات الأجنبية و كذا ارتفاع أسعار الفائدة لدى البنوك التجارية .

[1] عبيد إبراهيم السيد، **مرجع سبق ذكره**، ص 234-235.

أولا: نظرية الوكالة

تقوم فكرة الشركة المساهمة العامة على الفصل بين الملكية والإدارة، أي أن حملة الأسهم ليسوا نفسهم المديرين بل أن هناك إدارة متخصصة يتم تعيينها لتولي أمور الشركة .وبناءً على ما سبق، فينظر لشركة المساهمة العامة وفقاً لنظرية الوكالة على أنها منظومة من العلاقات التعاقدية المتكاملة والمتعارضة بين طرفين، يتمثل طرفها الأول بأصحاب المال أو حملة الأسهم (الموكلين) ويتمثل طرفها الثاني بإدارة الشركة (الوكلاء) [1] .

لقد أحلت نظرية الوكالة في الفكر الاقتصادي بشكلها الرسمي في بداية السبعينيات من القرن الماضي، إلا أن المفاهيم التي تستند إليها هذه النظرية تعود إلى الاقتصادي المعروف " ادم سميث " عند مناقشته لمشكلة الفصل بين الملكية والسيطرة في كتابه ثروة الأمم. وتقوم نظرية الوكالة على العلاقات القانونية (التعاقدية) التي تحكم أطراف عقد الوكالة (علاقة الموكل بالوكيل)، حيث يلتزم الوكيل بتمثيل ورعاية مصالح الموكل.

وبذلك فإن علاقة الوكالة بمثابة عقد يشغل بموجبه شخص أو أكثر(الأصيل) شخص آخر أو أكثر(الوكيل)لانجاز أعمال معينة لصالحه يتضمن ذلك تخويله صلاحية اتخاذ بعض القرارات [2] .

لقد نشأت نظرية الوكالة لتحاول تفسير العلاقة بين أصحاب المصالح من جهة وبين إدارة الشركة من جهة أخرى، وكمحاولة لحل مشكلة التعارض في المصالح، وذلك من خلال تأطير

---

[1] فيصل محمود الشواورة، محمد عبد الرحيم الدحيات، **دور القوائم المالية المنشورة في زيادة درجة تماثل المعلومات في البورصة : دراسة نظرية وميدانية على بورصة عمان**، متاح على الرابط التالي : http://e-print.mutah.edu.jo/index.php/business/ba-and-mis/403-2012-10-16-11-29-57.html ، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة،الأردن، اطلع عليه بتاريخ : 2016/05/01 على ساعة 21:16

[2] Padilla Alexandre, **can agency theory justify the regulation of insider trading**, the QUARTERLY journal of Austrian economics, vol 5, available at https://bastiat.mises.org/sites/default/files/qjae5_1_1.pdf, 02/05/2016

النظرة للشركة في صيغة سلسلة من التعاقدات الاختيارية بين الأطراف المختلفة في الشركة، والتي من شانها الحد من سلوك الإدارة بتفضيل مصالحها الشخصية على مصالح الأطراف الأخرى [1] .

ونتيجة لتعارض المصالح القائم بين الإدارة والمالكين و كذا بقية أصحاب المصالح في الشركة واستنادا لمبدأ الاختيار العقلاني الذي بموجبه يحاول كل طرف تعظيم منافعه الخاصة، فانه يتوقع أن تأتي عملية اختيار السياسة المحاسبية للشركة بناءا على الأهداف الذاتية للإدارة ، وهذا بصرف النظر إذا ما كانت تلك الأهداف متوافقة أو غير متوافقة مع أهداف أصحاب المصالح الآخرين وعلى حساب التمثيل الصادق للمعلومات المقدمة [2] .

إن التعارض قد ينشأ نتيجة الاختلافات في المصالح بين الملاك والمديرين، فمن جهة يريد الملاك من الإدارة العمل لتعظيم منفعة الملاك، بينما يميل المديرين لتعظيم المنفعة الخاصة بهم [3] ، وبالتالي فان الملاك يحتاطون لهذا التعارض في المصالح عن طريق وضع الأساليب الرقابية الخاصة للحد من قدرة الإدارة على تعظيم منافعهم الخاصة على حساب الملاك، ومن بين هذه الطرق والأساليب، نظام التقارير الخارجية الذي يتضمن مراجعة القوائم المالية من قبل مراجع خارجي مستقل، ونظرا لارتفاع التكاليف اللازمة لإنشاء نظام يقدم تفاصيل دقيقة وتفصيلية عن أداء المديرين وأعمالهم، فإن المديرين يدخلون في اتفاقيات مع الملاك لطمأنتهم على أنهم لن يقوموا بأي عمل يؤدي إلى تخفيض قيمة الشركة، وبالتالي نقل الثروة من الملاك إلى المديرين، وهذه

---

[1] بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة**، الملتقي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة " دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية "، المنعقد يومي 18-19 ماي 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ص 13

[2] **نفس المرجع أعلاه**، ص ص 12-13

[3] Ni Nyoman Martini Putu and others, **Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms**, International Journal of Business and Management Invention, Vol 03 , issue 02, India, 2014, p 37 , available at : http://www.ijbmi.org/papers/Vol(3)2/Version-1/F0321035044.pdf, 04/05/2016

الاتفاقيات تتمثل في عقود الحوافز والتي تتمثل في المكافآت التي تعطى للمديرين سنويا بالإضافة إلى المرتبات الثابتة وذلك حتى يتم تخفيض التعارض في المصالح بين المديرين والملاك [1] .

ويري الباحث أن المديرين يميلون بطريقة أو بأخرى إلى تعظيم مصالحهم الشخصية على حساب مصلحة الأطراف الأخرى وهو ما يؤدي إلى ارتفاع ما يسمى بتكاليف الوكالة (تكاليف الرقابة على أعمال المديرين)، وضمن نفس السياق وبهدف التخفيف من حالة عدم تماثل المعلومات بين الملاك والمديرين وخفض تكاليف الرقابة على المديرين فان الملاك يلجئون إلى تقديم حوافز للمديرين والتي تقابل النتائج المحققة من طرفهم، وهو ما يدفعهم إلى تبني الطرق السياسات المحاسبية التي تمكنهم من الوصول إلى تحقيق الأهداف المحددة من قبل الملاك تمكنهم أيضا من تعظيم مصالحهم الذاتية، وعليه فان ربط الحوافز المقدمة للمديرين بناءا على النتائج المحققة هو سلاح ذو حدين ولا يحقق الأهداف المرجوة منه كون أن المديرين يستغلون كل ما هو متاح للوصول تلك الأهداف ولو على حساب أخلاقيات المهنة.

ثانيا: نظرية أصحاب المصالح

تنص نظرية أصحاب المصالح على أن الشركة ليست الجهة الوحيدة التي تعمل لذاتها، ولكن ينبغي توفر فوائد لأصحاب المصلحة فيها. فوجود الشركة يتأثر بدعم أصحاب المصلحة لها، كما يجب أن تتجاوز المسؤولية الاجتماعية للشركات تحقيق أقصى قدر من الأرباح للمساهمين وأن تكون على نطاق أوسع، ليشمل جميع أصحاب المصالح مع الشركة [2] .

---

[1] كمال الدين مصطفي الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 97

[2] Ni Nyoman Martini Putu and others, **Op.Cit**, p 37

عرف فريمان أصحاب المصالح بأنهم أي مجموعة أو حزب أو فرد له القدرة على التأثير في/أو التأثر بنتيجة أعمال الشركة وقراراتها وأفعالها، وتتمثل أصحاب المصالح من وجهة نظر الباحث وفق الشكل التالي :

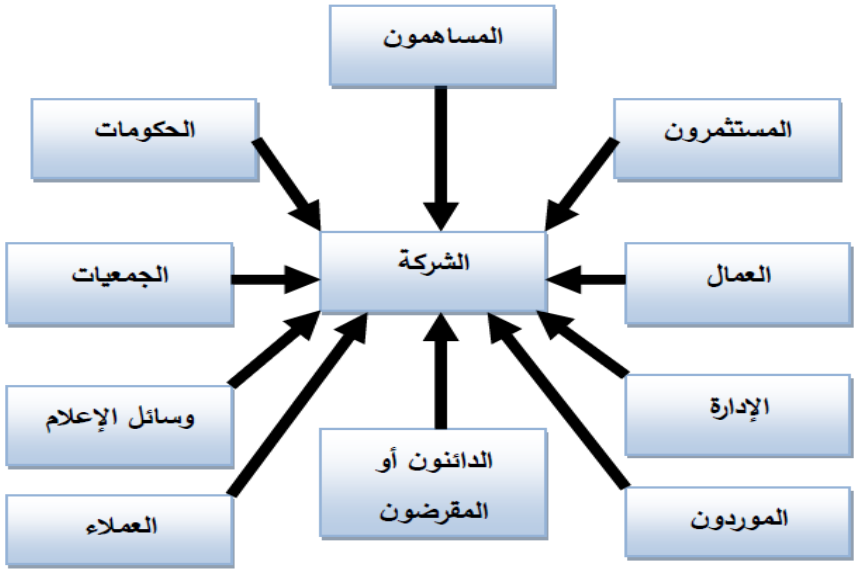

الشكل رقم (1-4) : أصحاب المصالح في الشركة

المصدر: من إعداد الباحث

واستنادا للشكل السابق وبحسب نظرة فريمان يشكل كل من المساهمون والمستثمرون، الإدارة، العملاء، الموردون، المقرضون والتي لها علاقة مباشرة بعمل الشركة، بينما تتشكل المجموعة العامة والمتمثلة من وسائل الإعلام والحكومات وكذا الجمعيات مثل جمعيات حماية المستهلك والبيئة وغيرها . فعلى سبيل المثال يتطلب إنشاء شركة دخول عدد من المساهمين في تكوين رأس مال الشركة أو الحصول على قروض من البنوك التجارية كما أنها بحاجة للموردين للحصول على السلع أو المواد الخام اللازمة للقيام بعملية الإنتاج ، كما أنها ملزمة بالتقيد بالإرشادات والتعليمات

التي تنادي بها الحكومات وكذا جمعيات حماية المستهلك والبيئة فيما يخص تقديم منتجات صحية للعملاء مع الحفاظ على نظافة البيئة ومحيطها.

كما يعد تضارب المصالح بين الأطراف المختلفة سبب رئيسي لظهور المحاسبة الإبداعية، حيث أن مصلحة المديرين تقوم على تقليل الضرائب وزيادة المكافأة للمديرين، بينما حملة الأسهم تكمن مصلحتهم في تعظيم العائد على الاستثمار، وتكمن مصلحة الموظفين في زيادة التعويضات الإدارية، أما المسئولين من خارج الشركة يرغبون في تحصيل ضرائب أكثر أو تحصيل نقدوهم؛ لذلك فإن تعدد المصالح وتعارضها تسبب في انتشار المحاسبة الإبداعية [1] .

وتتمثل مسؤولية الإدارة اتجاه أصحاب المصالح في تعظيم منفعة كل الأطراف بما يخدم مصلحة الشركة ويحقق أهدافها، كما يجب عليها إيجاد التوليفة المناسبة لإحداث التوازن في مصالح تلك الأطراف وعدم التحيز لأي طرف على حساب الأخر وهذا يتم من خلال التحديد الدقيق لأصحاب المصالح والفهم الجيد لاحتياجاتهم وخصائصهم، وهذا بهدف التقليل من حجم فجوة التوقعات بين ما ترغب به تلك الأطراف و بين ما تستطيع الشركة فعلا تقديمه لهم، ولا يتم هذا إلا عن طريق إيجاد قنوات اتصال فعالة مع مختلف الأطراف المهتمة بنشاط الشركة، كل هذا من شأنه أن يكسب الشركة ثقة ودعم مختلف أطراف أصحاب المصالح والذي بدوره ينعكس إيجابا على سمعة الشركة وعلى بقائها في السوق.

كما تعد القوائم المالية التي توفر معلومات محاسبية ذات جودة وتعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة من أهم الاحتياجات التي يبحث عنها مستخدمو القوائم المالية كونها تشكل أداة ذات وزن

---

[1] ميساء محمد سعد أبوتمام، **مدى إدراك المحاسبين و المدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012-2013 ، ص 23

كبير تمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة تخص الشركة ومستقبلها، وفي ظل تعدد أطراف أصحاب المصالح وتعدد واختلاف احتياجاتهم فان الإدارة ونتيجة لدوافع مختلفة فإنها قد تنحاز لطرف معين على حساب الأخر حيث تلجأ إلى التدخل في الأرباح المعلن عن طريق استعمال ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا إما لإظهار الوضع المالي للشركة بشكل أحسن مما هي عليه فعلا بغية الحصول على قروض من البنوك التجارية أو التقليل من حجم الضرائب المتوقع دفعها أو الرفع من قيمة الأسهم في السوق والحصول على مكافآت وحوافز اكبر عند بلوغ الأرباح مستوي معين.

وفي الأخير يمكن القول أن إدارة الشركة تلعب دور مهم وفعال من حيث العمل على إرضاء أصحاب المصالح وتلبية رغباتهم المختلفة وأن أي تأثير على سمعة الشركة في السوق سوف يعرضها لمشاكل عديدة تخص بقائها في السوق وهو الهدف الذي أنشأة من اجله.

المطلب الثاني: دوافع ترتبط بالترتيبات التعاقدية

تتضمن الدوافع التعاقدية للممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية كلا من الدوافع المتعلقة بالمكافآت المقدمة للمديرين نظير تحقيقهم لأرباح محددة مسبقا، وكذا الدوافع المتعلقة بمواجهة عقود التمويل والتكاليف المرتبطة بها حيث ترغب الإدارة في الحصول على تمويل اكبر أو المحافظة على مستويات التمويل الحالية .

أولا: دوافع مرتبطة بعقود الدين

في إطار سعى الشركات إلى الحصول على قروض من البنوك التجارية ،تحتاج هذه الأخيرة إلى ضمان سداد أصل القرض والديون المترتبة عليه، وهذا الإجراء يعتبر كخطوة تسبق قرار منح القروض من قبل البنوك والتي تسمح لها بالحصول على تقييم شامل للوضعية المالية

للشركات، ويتجسد هذا الإجراء في جملة من القيود تفرضها البنوك على الشركات المتقدمة للحصول على قروض لتمويل نشاطاتها، وهذه القيود في الغالب يعبر عنها في شكل نسب أو أرقام محاسبية مثل :مستويات رأس المال العامل أو معدلات تغطية الفوائد أو صافي حقوق [1] .

وتوصلت إحدى الدراسات " إلى أن الشركات التي توشك عقود ديونها على الانقضاء وفي حالة التقصير الفني عن سداد تلك الديون يكون لديها حافز قوي للقيام بإدارة أرباحها من الشركات التي لا تزال عقود الدين الخاصة بها سارية المفعول " [2] ، وتهدف الإدارة من وراء استخدام أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية إلى تحسين الوضع المالي للشركة وإظهارها بصورة أفضل مما هي عليه فالواقع، كما تسعى أيضا إلى تحسين نسب السيولة التي تعتمد عليها البنوك بشكل كبير في اتخاذ قرار منح الدين إلى جانب بعض الشروط التعاقدية الأخرى التي تفرضها والتي تهدف إلى ضمان سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه، واستنادا لما سبق، فان إدارة الشركة تعمل على اختيار الطرق والبدائل المحاسبية التي تأثر على الأرقام المحاسبية وهذا بغية الحصول على تمويل اكبر أو المحافظة على المستويات الحالية.

ثانيا: الحوافز والمكافآت الإدارية

تقوم نظرية الوكالة على تفويض الملاك للمديرين للقيام ببعض الأعمال مقابل اجر معين، وتكمن مصلحة الملاك في الحفاظ على مصالحهم والتقليل من تكلفة الرقابة على المديرين وتوفير تأكيد معقول على أن المديرين يقومون بالأعمال الصحيحة والتي تصب في مصلحة الشركة، وسعيا منهم للتقليل من حدة التعارض بينهم وبين مصالح المديرين يقدم الملاك وإلى جانب

---

[1] بالرقي تيجاني، **مرجع سبق ذكره**، ص 38

[2] Franz Diana and others, " **Impact of Proximity to Debt Covenant Violation on Earnings Management**', Review of Accounting Studies, Vol 19, Issue 01, 2014, P 473.

الأجر الثابت المقدم للمديرين حوافز إضافية تكون مربوطة بالنتائج المحققة والتي يتم تحديد سقفها مسبقا.

والتعويض – أو العوض –هو مجموع ما يقبضه الموظف بمقابل مساهمته في تحقيق أهداف الشركة، وقد يكون على هيئة نسبة مئوية أو مبلغ مقطوع تحدده الإدارة حسبما تراه مناسبًا، أو نسبة مئوية محددة من الإيرادات أو المبيعات [1] .

يتوقف سلوك الإدارة في اختيار البدائل المحاسبية المناسبة عند إعدادها للقوائم المالية على حسب الأرباح المستهدفة ومستوى الأرباح المحققة [2] :

1. فإذا كانت الأرباح المحققة تفوق الحد الأقصى (سقف الحواجز) فانه سيكون للإدارة الحافز لتخفيض الأرباح عن طريق تأجيل جزء منها إلى الأعوام التالية، فالمديرين سيفقدون المكافآت عن الأرباح الزائدة عن الحد الأقصى، وبالتالي فان تأجيل جزء من الأرباح سوف يزيد من المكافآت المتوقعة مستقبلا.

2. إذا كانت الأرباح المحققة بين المستهدفة والحد الأقصى، فان المديرين سيكون لديهم الرغبة في تحويل أرباح من الفترات المستقبلية إلى الفترة الحالية بما لا يزيد عن سقف الحواجز، وهذا سيؤدي إلى زيادة القيمة الحالية لمكافآت الإدارة في الفترة الحالية بدلا عن الفترة المستقبلية.

3. أما ذا كانت الأرباح المحققة اقل من المستهدفة، فان الإدارة ستعمد إلى تخفيض الأرباح أو حتى تحقيق خسائر عن طريق إدراج اقضي ما يمكن من مصروفات في القوائم المالية للفترة

---

[1] ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** " دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010 ، ص 40.

[2] الدهراوي كمال الدين مصطفي، محمد السيد سرايا ، **مرجع سبق ذكره**، ص 121.

الحالية مما يزيد من فرصة تحقيق أرباح وبالتالي ضمان الحصول على مكافآت في الفترة المستقبلية .

وقد أوضحت إحدى الدراسات " إلى أن المدراء التنفيذيين الذين يقتربون من سن التقاعد هم الأكثر قابلية للقيام بإدارة الأرباح ويأتي هذا الدافع من أن جزءا كبيرا من مكافآت نهاية الخدمة تكون قائمة على مستوى الربح المحقق، وعليه فالشركات التي يقترب فيها المدراء التنفيذيين من سن التقاعد تقوم بالإفصاح عن أرباح كبيرة في السنة التي تسبق تقاعد هؤلاء المدراء " [1] .

إن ربط الحوافز الإدارية المقدمة للمدرين استنادا للنتائج المحققة قد يدفعهم إلى التفكير في استعمال ممارسات المحاسبة الإبداعية واستغلال كل ما هو متاح من الطرق والسياسات المحاسبية والتلاعب بالأرقام المحاسبية، وإظهار الوضعية المالية للشركة بصورة مغايرة عن الواقع وهذا بغية الحصول على مكافآت اكبر ولو على حساب الأطراف الأخرى التي قد تتضرر من تلك الممارسات الغير أخلاقية.

المطلب الثالث: دوافع ترتبط بسوق الأوراق المالية

تتعدد دوافع ممارسة الإدارة للمحاسبة الإبداعية والمرتبطة بسوق الأوراق المالية، فقد ترغب في التأثير على مستويات الأرباح المحققة والرفع من أسعار الأسهم المتداولة بهدف تعظيم المديرين لثرواتهم عند طرح الشركة لخيارات الأسهم والتي تتمثل في منح المديرين الفرصة لشراء أسهم في الشركة التي يعملون بها. وفي سياق أخر ترغب الشركة في تجميل وضعيتها المالية عن طريق

[1] Davidson Wallace and others, "**The Influence of Executive Age, Career Horizon and Incentives on Pre-turnover Earnings Management**", Journal of Management and Governance, Vol. 11, Issue 01, Springer, United State ,2007, P 01

التدخل في السياسات المحاسبية بما ينعكس على جودة القوائم المالية المنشورة سعيا منها للتأثير على توقعات المحللين الماليين الذين يملكون قدرات كبيرة في التأثير على قرارات المستثمرين الذين يودون التداول في أسهم الشركة.

أولا: توقعات المحللين الماليين

تعد توقعات المحللين الماليين عن أرباح الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية من بين أهم الدوافع التي قد تدفع إدارة الشركة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية، ولقد أظهرت إحدى الدراسات " أن مديري الشركة على استعداد لتحمل التأثير السلبي على سعر السهم بسبب انخفاض الأرباح بدلاً من تعريض أنفسهم لتأثير المفاجآت السلبية من خلال عدم تلبية توقعات أعلى لأنها أقل من تلك المتوقعة، مما يدل على ميل الشركات لمحاولة تخفيض توقعات المحللين وعدم تجاوزها بشكل مفرط و توجيهها حتى يسهل عليها تحقيقها. إن الشركات غير مهتمة بإظهار أرباح تفوق بكثير التوقعات، لأن هذا يمكن أن يؤدي إلى زيادة في التوقعات للسنوات اللاحقة ويجعل من الصعب تحقيقها في المستقبل"[1] ، وبما أن المحللين يعتمدون في معظم الأحيان على المعلومات التي تقدمها الإدارة لهم عن الأداء المستقبلي للشركة ، فان هذه التنبؤات تشكل دافعا للإدارة للتقرير عن أرباح تتوافق مع الأرقام المحددة من قبل المحللين بحيث يبدو الأمر بان الإدارة تفي بضماناتها لتحقيق هذه الأرباح [2] .

---

[1] Callao S.G, Jarne J.I, " **Analysts Forecasts Incentive for Earnings Management**", available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2560737 2015, P 08 ,retrieved at 20/06/2016, 9:15 pm

[2] يوسف علي محمد نور، **استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2005 ، ص 208.

ويعود اهتمام الإدارة بالتوقعات التي يصدرها المحللين الماليين من قدرتهم الكبيرة على التأثير على قرارات المستثمرين الحاليين أو المستقبليين، على اعتبار أن هؤلاء المحللين لهم دراية كبيرة بالظروف المحيطة بالسوق والتداول في السوق المالية كما يفترض امتلاكهم للخبرة الكافية لقراءة وتشخيص التقارير المالية التي تصدرها الشركات. ومن هذا المنطلق فان التوقعات التي يصدرها المحللين الماليين قد تكون سببا في لجوء الإدارة إلى التدخل المتعمد في الأرباح المحققة عن طريق استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وهذا لخدمة لمصالح أطراف معينة.

ثانيا: التأثير على أسعار الأسهم

عند إصدار الشركة أسهمها للتداول في السوق المالي فانه يوجد لديها دافع لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية التي تعظم أرباحها بهدف التأثير على توقعات المحللين الماليين والمستثمرين بشكل خاص بما يؤدي إلى ارتفاع أسعار بيع الأسهم المطروحة للتداول[1].

وإذا توفر لبعض المستثمرين مصادر للمعلومات غير تلك المنشورة في القوائم المالية للشركات المساهمة، فإنه في مرحلة الاكتتاب خصوصًا يكون اعتماد المستثمر محصورًا على المعلومات الواردة في القوائم المالية التي تنشرها الشركة. ونظرًا للأسباب التي ذكرت سابقا؛ تتوفر الفرصة للمديرين لممارسة إدارة الأرباح عند إعداد القوائم المالية في مرحلة الاكتتاب الأولي بهدف تحفيز المستثمر إلى شراء أسهم الشركة [2] .

ويعمد المديرون إلى استخدام حقهم عند إعداد القوائم المالية عن طريق المفاضلة بين الطرق والسياسات المحاسبية، والتي تدخل ضمن إطار ممارسات المحاسبة الإبداعية للتأثير على توقعات

[1] Ito Kunio, Makoto Nakono, **"International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior**– Advances in Japanese Business and economics, Springer, Japan, 2014, P 170.

[2] ميسون بنت محمد بن علي القري، **مرجع سبق ذكره**، ص 33

المحللين بما يؤدي إلى ارتفاع أسهم الشركة في السوق المالي كون أن المحللين الماليين يعتبرون الأكثر فهما للقوائم المالية المنشورة من طرف الشركات ولتمتعهم بالقدرة العالية على تحليل أرقام الأرباح المحققة والتي تعد من أهم الأسباب التي تدفع المستثمرين على شراء أسهم الشركة.

وضمن نفس السياق، قد ترغب الشركة في التحول إلى شركة مساهمة ودخول السوق المالي وتستغل بذلك نقص المعلومات الخاصة بها لتحديد أسعار الأسهم المطروحة للتداول لان تركيز المستثمرين والمحللين سوف ينصب على المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة من طرف الشركة لتحديد أسعار الأسهم، وعليه يكون هذا دافعا قويا للشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية بما يعطي انطباعا جيد عن الوضعية المالية للشركة ويرفع من أسعار إصدار الأسهم.

ثالثا: خيارات الأسهم

تظهر خيارات الأسهم على شكل خطط تهدف إلى المحافظة على العاملين والمديرين ذوي الكفاءات العالية وتحفيزهم عن طريق منحهم الحق في شراء أسهم في الشركة التي يعملون بها، وبالتالي المشاركة في رأس مالها، ويرغب المديرون في هذه الخيارات لتعظيم ثروتهم إلى جانب الحوافز المقدمة لهم في حال تحقيقهم لنتائج جيدة، حيث يعمد هؤلاء المديرون على القيام بشراء أسهم في الفترات التي تسبق حدوث نتائج جيدة أو في الفترة التالية لحدوث خسائر بينما يقومون بالبيع في الفترات التي تسبق حدوث نتائج غير جيدة بالنسبة للشركة أو في الفترة التالية

لتحقيق أرباح مرتفعة "[1]، ومن ثم يحسنون من فرصتهم في الاستفادة من المعرفة الداخلية وتحقيق الأهداف المرجوة [2].

وقد شاع نظام حق خيارات الأسهم في فترة التسعينات بأمريكا، وذلك لعدم معاملة هذا الصنف من التعويضات الإدارية كمصروفات، ولعدم خضوعها للضريبة بحسب النظام الأمريكي .وكان الهدف من هذا النظام مساواة مصالح المديرين مع مصالح المستثمرين ، إلا أنها استخدمت بصورة خاطئة ، لأن ما يصدر عنها يعد دافعًا لتعظيم الحقوق نفسها، أي دافعًا لتعظيم قيمة هذا الحق – حق خيار الأسهم – وليس من أجل المساواة المقصودة [3].

ويستغل المديرون بشكل كبير المعلومات التي تتوفر لديهم حول الأوضاع الداخلية الشركة وتوجيهها لخدمة مصالح ذاتية، ويكمن الهدف من وراء ذلك إلى التأثير على أسعار خيارات الأسهم، والتي تعد من بين أهم الدوافع لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية وإظهارها بصورة أحسن والتي قد تكون أنية في المدى القصير وسرعان ما تتبدد.

---

[1] Qiang Cheng, Terry Warfield, **Equity Incentives and Earnings Management**, The Accounting Review, Vol 80, Issue 02, American Accounting Association, 2005, P 470.

[2] رشا حمادة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 02 ، جامعة دمشق، سوريا، 2010 ، ص 99.

[3] ميسون بنت محمد بن علي القري، **مرجع سبق ذكره**، ص 42 .

المطلب الرابع: دوافع ترتبط بالترتيبات التنظيمية

تتضمن الدوافع التنظيمية التي قد تدفع إدارة الشركة لممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية ومنها : رغبة الإدارة في التخلص كليا أو جزئيا من دفع الضرائب المختلفة عن طريق استخدام بعض التقنيات التي تخفض من الأرباح المحققة التي تمثل الوعاء الذي تطبق عليه الضريبة، كما ترغب أيضا على التقليل من حجم الأعباء الاجتماعية التي قد تتكبدها الشركة نتيجة لكبر حجمها وموقعها في السوق.

أولا: التلاعب الضريبي

لا شك أن ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية تحركها دوافع وحوافز معينة تعمل على توجيه الشركة لتحقيق أهداف محددة، وبطبيعة الحال فإن هذا الأمر ينطبق على الممارسات التي تقوم بها الشركة تجاه حجم الأرباح المستهدفة، ومن بين هذه الأهداف دافع تخفيض الضرائب المدفوعة على الدخل، حيث تعد المدفوعات الضريبية على دخل الشركات من العوامل المؤثرة في سلوك الإدارة باختيارها للطرائق والسياسات المحاسبية الهادفة للتقليل من الدخل المحاسبي المعلن قصد التقليل من المدفوعات الضريبية [1] ، وتعرف هذه الممارسة بالتجنب الضريبي وتتميز عن ممارسة التهرب الضريبي أن الأولى قانونية بينما الأخيرة مخالفة القانون [2] .

وتؤدى ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى تآكل الأوعية الضريبية بسبب غياب أخلاقيات المهنة عند البعض الذي يرغب في تحقيق أهداف محددة سواء من أعضاء مجلس الإدارة أو من ملاك

---

[1] أمقران مصطفي، راصدي صبرينة، **المحاسبة الإبداعية مفهومها، طرقها وسبل الحد من ممارساتها من طرف المؤسسة**، الملتقي العلمي الوطني الأول حول الجباية والمحاسبة بين التقارب والاختلاف يومي 17 و 18 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، ص 07

[2] ميسون بنت محمد بن علي القري، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 46-47

الشركات أو من أصحاب المصالح، الأمر الذي يدفعهم أحيانا إلى معالجة البيانات المحاسبية للشركة أو التلاعب بها عن طريق ابتداع طرق وأساليب محاسبية دقيقة مستغلين بعض السياسات المحاسبية أو الثغرات القانونية أو خفة يد المحاسبة أو ما يطلق عليه (المحاسبة الإبداعية) وذلك بغرض تحقيق الأهداف التي يصبون إليها [1] .

يرى الباحث أن التغير المستمر في المعدلات الضريبية المفروضة قد يؤدي إلى زيادة ما يسمى بالضغط الضريبي على المكلف بالضريبة، وهو ما قد يدفع المكلف إلى محاولة التخفيف من هذا الضغط عن طريق استغلال كل ما هو متاح في مجال المحاسبة بهدف التخفيف من حجم الوعاء الذي يتم على أساسها احتساب الضرائب المختلفة وهذا عن طريق التقليل إلى أدنى مستوى ممكن لحجم الإيرادات وزيادة الأعباء مما يؤدي إلى أرباح منخفضة وبطبيعة الحال ضرائب اقل، ويعود استخدام الشركة لممارسات المحاسبة الإبداعية إلى التعارض الحاصل في المصالح بين كل من إدارة الشركة والملاك الذين يودون التقليل من حجم الضرائب المفروضة وبين مصلحة الضرائب التي تود الحصول على إيرادات ضريبية أكبر لتمويل الميزانية العامة ويشكل التعارض احد أهم الدوافع استخدام الشركة لممارسات المحاسبة الإبداعية .

وضمن نفس السياق قد تمتد ممارسات المحاسبة الإبداعية إلى حجم الزكاة المفروضة ، حيث تفرض بعض الدول مثل السعودية والكويت الزكاة على المقيمين بينما تفرض الضريبة على الأرباح على غير المقيمين، وتعد القوائم المالية المنشورة الأساس لتحديد حجم الوعاء الذي يتم وفقه احتساب حجم الزكاة المفروضة على المكلفين بها، وعليه قد تلجأ الشركات المكلفة إلى استخدام الممارسات المختلفة للمحاسبة الإبداعية للتخفيض من حجم الوعاء الزكوي خاصة وأن تحديد هذا

---

[1] سامي محمود عبد الحميد مراد، **إحباط الأثر السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة الحالة المصرية** ، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 17 ، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2017 ، ص 121

الوعاء يعتمد بشكل كبير على الأحداث التي تقع في المستقبل والتي تكون غير واضحة المعالم ويتم استبعادها عند احتساب حجم الزكاة المفروضة.

ثانيا: حجم الشركة

قد يشكل حجم الشركة وموقعها في السوق أحد الدوافع المهمة التي تدفع إدارة الشركة إلى ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية، كما أن الشركات الكبيرة الحجم عادة ما تكون محط أنظار جميع الأطراف ذات العلاقة وهذا راجع للدور الذي تمارسه هذه الشركات ومسؤولياتها اتجاه المجتمع فكلما زاد حجم الشركة زادت معه الأعباء الاجتماعية المرتبطة بذلك، ومن هذا المنطلق تعمل الشركات الكبيرة الحجم إلى جانب الشركات المحتكرة للسوق على تجنب هذا النوع من الأعباء وهذا عن طريق استعمال ممارسات محاسبية تلاعبية.

كما أن الشركات الكبيرة تكون أكثر حساسية للمحيط الخارجي من الشركات الصغيرة، وهذه الحساسية تعرف بالحساسية السياسية ، فالتقلبات الايجابية الكبيرة في الأرباح في أي شركة كبيرة قد تثير الشبهات حول إدارة الشركة والمنافع المترتبة لها، كما أن التقلبات السالبة الكبيرة في الأرباح قد تزيد المخاوف من الإفلاس المحتمل للشركة، لذلك فان كل من التقلبات الجوهرية الايجابية والسلبية في دخل الشركات الكبيرة تزيد من احتمالية التكاليف السياسية غير المرغوب بها للشركة كخضوع الشركة لمحددات قانونية معينة، لذلك فان الشركات الكبيرة يكون لديها الحافز الأكبر لإدارة الأرباح [1].

---

[1] جهماني عمر عيسى، **سلوك تمهيد الدخل في الأردن" دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان** ، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة البحرين، البحرين، 2001 ، ص 118

المبحث الثالث: ممارسات المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية

استنادا لما سبق عرضه، نحاول من خلال هذا المبحث تناول أساليب المحاسبة الإبداعية المستخدمة في القوائم المالية والمتمثلة في كل من : قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية وأخيرا قائمة التغير في حقوق الملكية، وتختلف الممارسات المستخدمة في كل قائمة عن القوائم الأخرى نظرا للخصوصية التي تتمتع بها كل قائمة .

المطلب الأول: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

ترتبط أهمية الميزانية بما توفره من معلومات حول طبيعة وحجم الموارد المتاحة لدى الشركة والتزاماتها تجاه المقرضين والمالكين، كما تساعد في التنبؤ بمبالغ وتوقيت التدفقات النقدية المستقبلية، إن المنافع التي تحققها قائمة المركز المالي يجب أن تقيم في ضوء مجموعة من المحددات، يأتي في مقدمتها أن أغلب الأصول والالتزامات تقيّم بالتكلفة التاريخية، كما أنها لا تظهر العديد من العناصر التي لها قيمة مالية مؤثرة كالمعرفة ومهارات العاملين [1] .

وفما يلي عرض لفرص التلاعب ببنود قائمة المركز المالي باستخدام أساليب المحاسبة الإبداعية :

1. **الأصول غير الملموسة** : حيث يتم المبالغة في تقييم بنود الأصول غير الملموسة مثل العلامات التجارية، إضافة إلى الاعتراف المحاسبي بالأصول غير الملموسة، بما يخالف الأصول والقواعد المنصوص عليها ضمن معايير المحاسبة الدولية مثل الاعتراف بالشهرة غير

[1] عمورة جمال، بن عمر أمينة، **أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية و دور المدقق الخارجي في الحد منها**، الملتقى العلمي الوطني الأول حول الجباية والمحاسبة بين التقارب والاختلاف يومي 17 و 18 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 لونيسي علي، ص 07

المشتراة، إضافة إلى إجراء تغييرات غير مبررة في طرق الإطفاء المتبعة في تخفيض هذه الأصول [1] .

2. **المطلوبات المتداولة:** يمكن أن يكون التلاعب في هذا البند مثلا بعدم إدراج الأقساط المستحقة خلال العام الجاري من القروض طويلة الأجل ضمن المطلوبات المتداولة، بهدف تحسين نسب السيولة وكذلك التخفيض غير الملائم للالتزامات أو الإخفاق في تسجيلها حيث تقوم إدارة الشركات وفق هذا النوع من التلاعب ولغايات خاصة كارتباط الالتزامات بشؤون قضائية أو الالتزامات بالشراء، بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحصل في حسابات الالتزامات [2] .
3. **النقدية:** ويتم في هذا البند عدم الإفصاح عن البنود النقدية المقيدة، والتلاعب في أسعار الصرف المستخدمة في ترجمة البنود النقدية المتوفرة من العملات الأجنبية [3] .
4. **المدينون:** يتجسد التلاعب في بند المدينين من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك إجراء أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات المدينين كتصنيف المدينين طويلي الأجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين السيولة [4] .

---

[1] محمد عطية مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحميل المالي والائتماني، الأساليب الأدوات والاستخدامات العملية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 105.

[2] مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **ممارسات المحاسبة الإبداعية وانعكاس أثارها على موثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية**، دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق، مجلة الدنانير، المجلد 01 ، العدد 11 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2017 ، ص 567

[3] محمد عطية مطر، السويطي موسى، **التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008 ، ص 103

[4] مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **مرجع سبق ذكره** ، ص 566.

5. **المخزون:** في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقادمة إضافة إلى عمليات التلاعب في أسعار تقييمها، وتغيير غير مبرر في طريقة تسعير المخزون [1] .

6. **المطلوبات طويلة الأجل:** مثل الحصول على قروض طويلة الأجل قبل إعلان الميزانية ، بهدف استخدامها في تسديد القروض قصيرة الأجل لتحسين نسب السيولة [2].

7. **حقوق المساهمين:** مثل إضافة مكاسب محققة من سنوات سابقة إلى صافي ربح العام الجاري، بدلاً من معالجته ضمن الأرباح المحتجزة كما يجب، باعتباره بنداً من بنود سنوات سابقة [3] .

8. **الاستثمارات المتداولة:** تتمثل عمليات التلاعب في هذا البند بتغيير أسعار السوق المستخدمة في تقييم محفظة الأوراق المالية فضلا عن إجراء تخفيضات غير مبررة في مخصص هبوط أسعار الاستثمارات [4] .

9. **الموجودات المحتملة:** حيث يتم إثبات الموجودات المحتملة قبل التأكد من تحققها، مثل إثبات الإيرادات المتوقع تحصيلها من دعوى قضائية على احد العملاء قبل إصدار الحكم فيه [5] .

---

[1] ناظم شعلان جبار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 246.

[2] مجبل دواري إسماعيل، **اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية:بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014 ، ص 247.

[3] حسين فليح، فارس جميل، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل و المركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 27 ، العراق، 2011 ، ص 368.

[4] مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **مرجع سبق ذكره** ، ص 566 .

[5] ناظم شعلان جبار، **مرجع سبق ذكره** ، ص 246.

10.الاستثمارات طويلة الأجل: تتجسد عمليات التلاعب بهذا البند بتغيير الطرق المحاسبية المتبعة للمحاسبة عن الاستثمارات طويلة الأجل، مثل التغيير من طريقة التكلفة إلى طريقة حقوق الملكية [1] .

11.الأصول الثابتة: يتركز التلاعب في هذا البند بعدم الالتزام بمبدأ التكلفة التاريخية في تحديد قيمته في قائمة المركز المالي، أو إعادة تقدير الأصول الثابتة بهدف تضخيم قيمها، فضلا عن التلاعب بنسب الإهتلاك المعتمدة وذلك بتخفيضها دون النسب المستخدمة في السوق [2] .

المطلب الثاني: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

تعد قائمة الدخل من أهم القوائم المالية، على الأقل بالنسبة للمستثمرين. والتلاعب فيها يكون إما تلاعبًا بالإفصاح أو بالتصنيف أو كلاهما. أما التلاعب في تصنيف عناصر قائمة الدخل ، فمثاله التلاعب في تصنيف العناصر غير العادية (Extraordinary Items) أو العناصر غير المتكررة (Exceptional Items) التي قد تتضمنها قائمة الدخل، وتدخل من ضمنها الخسائر التي تنشأ عن الكوارث الطبيعية، أو أثر التغييرات المحاسبية الناتجة عن تبديل السياسات المحاسبية أو تغيير التقديرات أو تصحيح الأخطاء المحاسبية [3] .

وفيما يلي عرض لأهم الأساليب والطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة الدخل:

أولا: تسجيل الإيراد بشكل سريع فيما عملية البيع لا تزال موضع شك

يعترف بالإيراد محاسبياً عند إتمام عملية إثباته في السجلات المحاسبية والتعبير عنه بالقوائم المالية وذلك متى ما توفرت شرطان أساسيان هما:

---

[1] مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **مرجع سبق ذكره** ، ص 566.

[2] مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **مرجع سبق ذكره** ، ص 567.

[3] محمد عطية مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العملية**، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1996، ص 185.

- إتمام عمليات الاكتساب أو الاقتراب منها بدرجة معقول .
- الانتهاء من عملية المبادلة التجارية.

وحسب الأصول المتبعة فإن تسجيل الدخل يتم بعد اكتمال عملية تبادل المنفعة، وفي هذه الطريقة يتم الاعتراف محاسبيًا ودفترياً بالدخل المترتب على عملية البيع قبل أن تكتمل العملية ذاتها على أرض الواقع وقبل اكتمال عملية تبادل المنفعة.

استنادًا لهذه الطريقة هناك ستة أساليب للمحاسبة الإبداعية هي :

أ. **الأسلوب الأول :تسجيل الإيرادات والاعتراف فيها في حين أن الخدمات المترتبة على عملية البيع لم يتم تقديمها بعد بل سيتم تقديمها في المستقبل.**

إن تغيير أساليب الاعتراف بالدخل دفترياً في الوقت الذي لم يتم فيه تقديم الخدمة للزبون من شأنه أن يخفي مشكلات تواجهها الإدارة في بعض الفترات المالية [1] .

ب. **الأسلوب الثاني : تسجيل الإيرادات والاعتراف فيها قبل شحن البضاعة، وقبل الموافقة النهائية من قبل الزبون على الشراء**

جرت العادة محاسبيًا أن يتم إغلاق عملية البيع بعد شحن البضاعة وتسليمها للزبون وضمان عدم إرجاعها لأي سبب كان، إذ أن هناك بعض السلع وبخاصة الملموسة تسمح قوانين السوق بإعادتها خلال فترة زمنية محددة، إذا لم تنطبق عليها الشروط المتفق عليها، وعادة لا يتم الاعتراف بالإيراد خلال فترة زمنية محددة دون إغلاق عملية البيع نفسها التي نشأ عنها الإيراد. وهناك طريقتان لتسجيل الإيرادات قبل عملية الشحن .الأولى تدعى » نسبة الاكتمال« والثانية تدعى »تقديم الفاتورة وتجميد تحقق الإيرادات« ، بموجب الطريقة الأولى يتم تسجيل الإيرادات خلال

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 27 .

عملية الإنتاج وقبل شحن البضاعة إلى الزبون حسب المرحلة التي تم الوصول إليها في عملية الإنتاج أو تقديم الخدمة عند تسجيل القيد .

ومبلغ وكمية الإيراد المعترف فيه دفترياً في ظل استخدام أسلوب نسبة الاكتمال يتفاوت حسب مرحلة الإنتاج التي تم الوصول إليها، لذلك فإن هذا الأسلوب يخلق فرصًا للتلاعب بالحسابات وبموجب الطريقة الثانية يوافق الزبون على عملية الشراء على أن يتم دفع الثمن مستقبلا، حيث تبقى البضاعة عند البائع حتى يتم شحن البضاعة إلى المشترين وتكتمل عملية الشراء ويتم الدفع لإثباتها محاسبيا [1] .

ومن أمثلة ذلك ما قامت به شركة (LHSP) البلجيكية، والتي تعمل في مجال البرمجيات، حيث ارتفعت مبيعاتها عام 1998 (من 99.4 مليون دولار إلى 211.6 مليون دولار)، وهذا معدل نمو كبير جدا في المبيعات بمعايير قطاع البرمجيات، إلا أن الحسابات المدينة التي لم يصدر فيها فواتير قد قفزت خلال العام نفسه بنسبة(220 %) إذ تم تضخيم قيمة الإيرادات من خلال الاعتراف وتسجيل إيرادات قبل شحنها إلى الزبائن، وعند القيام بعمليات تدقيق في هذه الشركة تبين أن إدارة الشركة قامت بممارسة عمليات خداع محاسبية [2] .

ت.الأسلوب الثالث: تسجيل الإيرادات على الرغم من أن الزبون لم يلتزم بالدفع [3]:

إن المتطلب الرئيس للاعتراف بالإيراد يتمثل في انتقال العبء المالي من البائع إلى الزبون، المشكلة تظهر عندما يقوم البائع بتمويل الزبون، من خلال تمديد شروط الدفع، إضافة إلى وجود زبائن غير قادرين على الدفع.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 28 .

[2] Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, 2 nd edition, Mc Grow-hill, United states, 2002, p 71

[3] ليندا حسن نمر الحلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 28- 29 .

وتستخدم بعض الشركات هذا الأسلوب بهدف زيادة إيراداتها للسنة الجارية من خلال لجوئها إلى إقراض الزبائن بهدف شراء منتجاتها، وكذلك تمديد عمليات سداد أثمان البضاعة المباعة لفترات زمنية طويلة.

ومثال ذلك ما قامت به شركة (شيكاغو) الأمريكية في عام 1995 والتي قدمت عرضا لزبائنها من اجل شراء منتجاتها على أن يتم الدفع بعد (14) شهرا، وبهذا قامت الشركة بزيادة إيراداتها للسنة الحالية من خلال الاعتراف محاسبيا بعمليات البيع التي تستحق الدفع بعد (14 شهرا)، دون توفر تأكيد لديها على أن الزبائن سوف يقومون بعملية التسديد بعد مضي المدة المحددة [1] .

ث.الأسلوب الرابع: البيع لجهة قريبة ضمن مجموعة الشركة أو شركائها الاستراتيجيين

تقوم بعض الشركات وبهدف زيادة إيراداتها لفترة مالية جارية محددة ببيع بضاعة إلى شركات من مجموعتها أو ترتبط معها بعلاقات شراكة استراتيجيه ، ينطبق هذا الأسلوب على الشركات التي تقوم بتنفيذ عمليات بيع مقابل عمليات شراء من الشركة نفسها ويتم الاعتراف فيها كإيرادات في سجلاتها المحاسبية.

ج.الأسلوب الخامس :إعطاء الزبون جزءاً من القيمة على شكل مقايضة

تستخدم بعض إدارات الشركات التي ترغب بزيادة إيراداتها خلال سنة مالية محددة، هذا الأسلوب من خلال تسليم المشترى سلعاً إضافية من البائع كجزء من القيمة، وتكون هذه القيمة المضاعفة على شكل جزء من أسهم الشركة أو كفالات أو ضمانات أو المشاركة في استثمار معين متفق عليه كشرط لإتمام عملية البيع .

---

[1] Charles Mulford, Eugene Comiskey, **The Financial Number Game, Detecting Creative Accounting Practices**, op cit, p 73 .

الأسلوب السادس: تجميع الإيرادات.

حيث تقوم بعض الشركات بزيادة إيراداتها من خلال تسجيل قيم إضافية زيادة على القيمة الفعلية، وذلك بواسطة الاتفاق مع شركات أخرى تقدم سلعا أو خدمات مكملة، إذ يتم تجميع أثمان السلع والخدمات مع بعضها البعض، ومن ثم يتم الفصل بينهما لصالح الشركتين وفي حالة رغبة إحدى الشركتين وبخاصة التي تقوم بعملية التحصيل بزيادة إيراداتها، فإنها تقوم بتسجيل كامل الإيرادات لسنة مالية معينة لحسابها [1].

ثانيا: تسجيل إيراد مزيف

تتمثل هذه الطريقة في تسجيل إيرادات وهمية أو مزيفة ويندرج تحت هذه الطريقة الأساليب والإجراءات التالية [2] :

أ. الأسلوب الأول: تسجيل مبيعات ليست لها قيمة اقتصادية :

يعتبر هذا الأسلوب من أكثر الأساليب استخداماً عندما ترغب الشركة في زيادة إيراداتها بأساليب ملتوية.

ب.الأسلوب الثاني : تسجيل النقد المستلم من عمليات الاقتراض باعتباره إيرادات

إن النقد المتسلم من البنوك التي يتم التعامل معها على شكل اقتراض يختلف عن النقد المستلم نتيجة عمليات بيع السلع والخدمات حيث ، أن النوع الأول يسجل في بند الالتزامات وعلى المنشأة إعداد تسديده ، بينما النقد المتسلم نتيجة عمليات البيع فيتم التعامل معه باعتباره إيرادات.

---

[1] Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, op cit, p 83

[2] محمد عطية مطر، **تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات، المجلد 120 ، العدد3 ، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن، 1993، ص10

ت.الأسلوب الثالث :تسجيل الدخل الاستثماري باعتباره إيرادات:

إن أي عملية دخل ناتج عن بيع موجودات أو أية عمليات استثمارية أخرى ، لا يتم التعامل معه باعتباره إيرادات ، إلا أن بعض الشركات التي ترغب في زيادة إيراداتها خلال سنة مالية معينة تقوم بتسجيله كإيرادات.

ث.الأسلوب الرابع :تسجيل العائدات الناشئة عن مردودات المشتريات باعتبارها إيرادات

في بعض الحالات تقوم بعض الشركات بتسجيل العائدات الناجمة عن مردودات المشتريات باعتبارها إي إيرادات وذلك بهدف زيادة إيراداتها في سنة مالية معينة.

ج.الأسلوب الخامس : الإقرار بأي إيرادات غير حقيقية قبل عملية اندماج الشركات

تقوم العديد من الشركات بزيادة إيراداتها خلال عمليات اندماج الشركات مع بعضها البعض من خلال توفر فرص للتلاعب بالإيرادات وتضخيمها أثناء عملية اندماجها، وذلك لزيادة حصتها في الشركة المندمجة الجديدة.

ثالثا: زيادة الإيرادات من خلال عائد لمرة واحدة

تتم ممارسة هذا النوع من التلاعب من خلال استخدام أربعة أساليب يمكن لإدارة الشركة القيام فيها، وهي تعتبر من أساليب التلاعب الشائعة، إذ تعطي هذه الممارسات صورة إيجابية عن إدارة الشركة من خلال زيادة إيراداتها وأرباحها في الوقت الذي يكون فيه أداؤها سيئًا .

فيما يلي عرض للأساليب المستخدمة في هذه الطريقة [1] :

أ. الأسلوب الأول: زيادة الأرباح من خلال بيع أحد الأصول بسعر عال يكون مسجلا لديها بسعر منخفض

يستخدم هذا الأسلوب عادة من قِبل إدارات بعض الشركات لزيادة إيراداتها وبالتالي أرباحها لفترة زمنية محددة، ويستند هذا الأسلوب إلى أن هناك بعض الأصول مثل العقارات والأراضي والأسهم وغيرها يكون سعرها مرتفعاً مقارنة مع سعر الشراء، فتلجأ لبيعه بشكل مفاجئ لتغطية ضعف إيراداتها خلال تلك الفترة.

ب.الأسلوب الثاني: تضمين عائدات الاستثمارات واعتبارها إيرادات

أشارت المبادئ المحاسبية المتعارف عليها إلى ضرورة فصل عائدات الاستثمارات عن العائدات التشغيلية في قائمة التدفقات النقدية .إلا أن بعض الشركات التي تكون فيها عائداتها التشغيلية في سنة معينة منخفضً ة فتقوم بخلطها مع العائدات الناجمة عن عملياتها الاستثمارية غير التشغيلية (كالأسهم والسندات) لتغطية ضعف أدائها التشغيلي.

ت.الأسلوب الثالث :تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبها، باعتبارها تخفيضًا للمصاريف التشغيلية

هناك حالات تجد فيها إدارة الشركة نفسها بحاجة لتخفيض مصاريفها التشغيلية من خلال تسجيل عائدات الاستثمار ومكاسبه وهي (إيرادات غير تشغيلية) باعتبارها تخفيضًا لهذا النوع من المصاريف .وهذه إحدى أساليب التلاعب بالحسابات التي يتم من خلالها زيادة الإيرادات التشغيلية، بوساطة تخفيض المصاريف التشغيلية.

---

[1] عماد سليم الأغا، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 96-98 .

ث.الأسلوب الرابع : ابتداع دخل من خلال إعادة تصنيف حسابات الميزانية

تجد بعض الشركات نفسها بحاجة إلى زيادة عائدات استثمارات محددة دون غيرها، وبخاصة إذا كانت هناك عمليات تقدير لاستثمارٍ ما أو نشاط معين، مثل التخفيض الضريبي أو غيره، لذلك تلجأ إلى إعادة تصنيف بعض الحسابات في الميزانية بطريقة تمكنها من تسجيل دخل لنوع محدد من الاستثمارات مستفيدة من التعديلات التي أجراها مجلس معايير المحاسبة المالية **FASB**

رابعا: نقل المصاريف الجارية إلى فترات محاسبية سابقة أو لاحقة

إن هذا النوع من التلاعب ذو علاقة بحسابات الموجودات حيث من المعروف أن المصاريف المترتبة على تنفيذ الأعمال قد تؤدي إلى تحقيق منافع قصيرة الأجل مثل الإيجارات والرواتب والإعلانات التي تحسم مباشرة من الإيرادات، وقد تؤدي إلى منافع بعيدة الأجل مثل المباني والآلات التي تعد أصولا يحسم إهتلاكها على مدى طويل الأجل، في الوقت الذي تكون الفائدة منها قد تحققت فعليًا، وفي بعض الأحيان فإن بعض بنود هذه الأصول تصبح عديمة المنفعة، وبالتالي يتم تسجيله كمصاريف تخصم مباشرة من الدخل. ولمعالجة هذه الحالات في إطار هذه الطريقة، وفيما يلي عرض لبعض الممارسات المستخدمة في هذه الطريقة [1] :

أ. الأسلوب الأول: تغيير السياسات المحاسبية ونقل النفقات الجارية إلى فترات مالية سابقة

يمكن هذا الأسلوب الإدارة من معالجة مشكلات النفقات الجارية من خلال إخفائها كليًا بترحيلها إلى فترات مالية سابقة .من خلال الإعلان عن تغيير في سياستها المحاسبية المتعلقة بالمصاريف في الأسابيع الأخيرة من السنة المالية.

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص ص 33- 34 .

ب.الأسلوب الثاني: احتساب الإهتلاك بشكل بطيء

من المعروف أن مصاريف إهتلاك الموجودات يتم خصمها على فترات مالية يتم تحديدها وفقًا لطبيعة كل أصل والطريقة التي تجدها الإدارة مناسبة .إن هذا الأسلوب يمكن المديرين من إبقاء هذه الأصول لأطول فترة ممكنة ومن ثم زيادة قيمة الأصول المسجلة في الميزانية وتخفيض المصاريف المترتبة على الشركة لزيادة أرباحها لاسيما عند عدم الإفصاح عن تغيير سياسات احتساب الإهتلاك.

ت.الأسلوب الثالث: الإخفاق في تسجيل أو شطب الأصول التالفة

من المتعارف عليه، أنه وعند تلف أي من الأصول المعمرة على الإدارة أن تقوم بتسجيل ذلك بشكل فوري وليس تدريجيًا، إلا انه ولغايات إدارية بحتة تقوم بعض الشركات باستخدام هذا الأسلوب، وبخاصة عندما لا تتناسب قيمة الأصل التالف مع قيمته الحقيقة، الأمر الذي يؤدي إلى تراكمه مع الزمن وتصبح قيمة الأصول غير حقيقية، ومن شأن تراكم هذه الأصول الوهمية خلق مصاعب للشركة يمكن أن يؤدي إلى انهيارها.

ث.الأسلوب الرابع: تخفيض مخصصات الأصول

من المعروف أن على الشركات القيام بتعديل قيم بعض أصولها لتعكس قيمتها الحقيقية، لذلك تقوم الشركات ببناء مخصصات متنوعة، بحيث يتم تعديلها في كل فترة مالية، مثل :حسابات مخصصات تلف المخزون، ومخصصات الإهتلاك ومخصصات الديون المشكوك فيها.

خامسا: الإخفاق في تسجيل أو تخفيض غير ملائم للالتزامات

تقوم إدارة بعض الشركات في بعض الأحيان لغايات خاصة فيها مثل ارتباط الالتزامات بشؤون قضائية، أو الالتزامات بالشراء بالإفصاح المتحفظ عن التغيرات التي تحدث في حسابات الالتزامات، ولإجراء ذلك تستخدم عدد من الأساليب تتمثل في الآتي [1] :

أ. الأسلوب الأول: الإخفاق في تسجيل المصروفات وبعض الالتزامات عند وجود التزامات على الشركة

يستخدم هذا الأسلوب لزيادة الدخل لأن عدم إثبات المصروفات والالتزامات يؤدي بالضرورة إلى زيادة الدخل.

ب.الأسلوب الثاني: تخفيض الالتزامات من خلال تغيير الافتراضات المحاسبية وسياسات تقدير بعض الحسابات

يستخدم هذا الأسلوب من قبل بعض الشركات لعكس المرونة في اختيار السياسات المحاسبية، وبخاصة تلك المتعلقة بمنافع التقاعد وتعويضات نهاية الخدمة الخاصة بالموظفين، حيث يؤدي هذا التغيير إلى تخفيض الالتزامات والمصاريف وسياسات التأجير وتقدير الحسابات..

ت.الأسلوب الثالث: تحرير إدخارات وتحويلها إلى دخل

عادة ما تقوم الشركات بتأسيس حسابات ادخارية لأغراض التطوير والتحديث وغيرها من الأهداف وهو ما يمكِّنها في أوقات محددة من استخدامها لزيادة الدخل من خلال تحرير هذه الادخارات وتحويلها إلى دخل.

---

[1] Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, op cit, p 137

سادسا: نقل الإيرادات الجارية إلى فترة مالية لاحقة

تهدف هذه الطريقة إلى تخفيض الأرباح الجارية ونقلها إلى فترة مالية لاحقة تكون الحاجة لها أكثر إلحاحية، وعادة ما تستخدم هذه الطريقة عندما تكون أوضاع الشركة في السنة الجارية ممتازة، فتقوم بترحيل هذه الأرباح إلى فترات مستقبلية تعتقد إدارة الشركة أنه يمكن أن تكون عصيبة .من المعروف محاسبيًا أن الإيرادات يجب أن تسجل خلال الفترة المالية التي تحققت واكتسبت فيها، إذا تمت الخدمات المقدمة مقابل هذه الإيرادات في الفترة المالية نفسها، وفي إطار هذه الطريقة يستخدم أسلوبان هما [1] :

أ. الأسلوب الأول: إنشاء حسابات ادخارية وتحريرها في فترات مالية لاحقة

تقوم بعض الشركات وعندما يكون أداؤها وإيراداتها أعلى من المتوقع، بإنشاء حسابات ادخارية خاصة بهدف تحريرها وتحويلها مرة أخرى إلى حسابات الإيرادات في فترات مالية لاحقة يمكن أن يكون أداؤها فيها صعبًا.

ب.الأسلوب الثاني: امتلاك إيرادات قبل إتمام عملية الدمج

تقوم العديد من الشركات بالاندماج مع بعضها بعضًا، وتتم عمليات الدمج وفق شروط يتفق عليها بين الأطراف الراغبة بالاندماج، تأخذ هذه الشركات فترة زمنية عادة ما تكون أشهرًا لإتمام وتنفيذ عملية الاندماج الأمر الذي يوفر لأطراف الاندماج فرصًا للتحايل على طرف أو أطراف أخرى من خلال امتلاكها لإيرادات بتم تحقيقها خلال فترة الاندماج، وبالتالي يزيد من حصتها المتفق عليها بين الأطراف المندمجة.

[1] Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, op cit, pp 157-160

سابعا: نقل المصروفات المترتبة على الشركة مستقبلاً إلى الفترة المالية الحالية لظروف خاصة

تستخدم هذه الأساليب في الأوقات التي تواجه فيها الشركات أوقات الصعبة، لأن تراجع الأعمال وغيرها من النكسات يدفع المديرين إلى عمل إجراءات في السجلات المحاسبية لمواجهة ذلك على أمل أن المستقبل سيكون أفضل [1].

وبهدف التخفيف من الأعباء عن الوقت الراهن على حساب مستقبل جيد متوقع. ومن بين الأساليب المستخدمة في هذه الطريقة ما يلي :

أ. الأسلوب الأول: القيام بتضخيم مبالغ بنود معينة في إطار ترتيبات خاصة

حيث تقوم الشركات أحيانًا بتضخيم المصروفات التشغيلية وتسجيلها في الفترة المالية الحالية، مع أنها تخص أعمالا وخدماتٍ مستقبلية [2] .

ب.الأسلوب الثاني : تسريع عملية تسجيل النفقات الاختيارية في الفترة الجارية

يستخدم هذا الأسلوب في الأوقات التي تكون فيها الشركة قد حققت أهدافها المتوقعة للفترة المالية الجارية/الحالية، حيث تقوم الإدارة بتسجيل بعض النفقات الخاصة بفترة مالية لاحقة في الفترة المالية الحالية [3] .

ت.الأسلوب الثالث: تقليص مبالغ الدخل بشكل غير صحيح وقبل إتمام عملية الدمج

يمارس هذا النوع من التلاعب في حالات اندماج الشركات أو شراء أحد الشركات لشركة أخرى، إذ يشترط عند إتمام هذه الصفقات قبل أن يجري إتمامها خلال فترة زمنية محددة يتفق عليها،

---

[1] Charles Mulford, Eugene Comiskey, , **op cit**, p 210 .
[2] Charles Mulford, Eugene Comiskey, **The Financial Number Game, Detecting Creative Accounting Practices**, op cit, p 213.
[3] Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, op cit, p 163 .

وتوضع بعض الشروط للتعامل مع الإيرادات فيتم في هذه الحالة تقليص قيم الدخل خلال الفترة الزمنية التي تسبق عملية إتمام الدمج، لتحقيق أهداف متنوعة لأحد الأطراف [1] .

المطلب الثالث: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التدفقات النقدية

تعرض قائمة التدفقات النقدية جميع التدفقات النقدية الداخلة والخارجة من حيث مصادرها واستخداماتها خلال فترة زمنية معينة، ويهدف إعداد هذه القائمة إلى مساعدة المستثمرين والدائنين والدارسين وغيرهم في تحليل النقدية من خلال توفير معلومات ملائمة عن مصادر التدفقات والمدفوعات النقدية خلال فترة زمنية معينة [2] .

تتضمن قائمة التدفقات النقدية ثلاثة أنشطة رئيسية وهي الأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وتهدف الإدارة إلى التلاعب في قائمة التدفقات النقدية إلى إعطاء انطباع مزيف عن القدرة المالية للشركة عن طريق تصنيف بنودها بغرض التأثير على الرصيد النهائي للتدفقات النقدية .

ومن أهم الأساليب و الطرق المستخدمة للتلاعب في قائمة التدفقات النقدية ما يلي [3] :

– يقوم المحاسب بتصنيف النفقات التشغيلية، باعتبارها نفقات استثمارية أو نفقات تمويلية والعكس، وهذه الإجراءات والممارسات لا تؤثر ولا تغير في القيم النهائية.

---

[1] ليندا حسن نمر الحلبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 38.

[2] ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية :دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية** ، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية،، المجلد 09، العدد 02، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2015 ، ص 246.

[3] حسين فليح، فارس جميل، **مرجع سبق ذكره** ، ص 368.

– تستطيع الشركة كذلك دفع تكاليف التطوير الرأسمالي وتسجلها باعتبارها تدفقات نقدية استثمارية خارجة ونبعدها عن التدفقات النقدية الخارجة التشغيلية، وبالتالي فإن هذه الممارسات تزيد من التدفقات النقدية الداخلة.

– تتوافر كذلك إمكانية التلاعب بالتدفقات النقدية التشغيلية بهدف التهرب جزئياً من دفع الضرائب، فمن خلال عمل تعديلات في التدفقات النقدية التشغيلية، مثل تخفيض مكاسب بيع الاستثمارات وبعض حقوق الملكية وكذلك الحال بالنسبة للعمليات غير المكتملة، حيث إنها تؤثر في التدفقات النقدية التشغيلية، من خلال إزالة تأثير الضريبة عن هذه العمليات من التدفقات النقدية التشغيلية، إذ أن أي نقد يتم تسلّمه نتيجة العمليات غير المكتملة أو نتيجة للتخلص منها، يتم اعتباره ناجماً عن نشاطات استثمارية، لذلك وأثناء حساب التدفقات النقدية التشغيلية، يتم إزالة تأثير مكاسب أو خسائر العمليات التشغيلية غير المكتملة أو التخلص منها من الدخل الصافي.

– التلاعب بالدخل من العمليات المستمرة، وذلك لإزالة البنود غير المتكررة، وكذلك من خلال عدم تصنيف الأسهم المملوكة للشركة باعتبارها أسهماً تجارية، حيث يمكن تصنيفها كأصول جارية أو غير جارية اعتماداً على فترة الاحتفاظ فيها.

المطلب الرابع: ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة التغير في حقوق الملكية

تعتبر قائمة تغيرات حقوق الملكية، حلقة الربط بين قائمة الدخل وبين قائمة الميزانية، وهي تتحدد من خلال رصد ومتابعة التغيرات التي تحدث في بنود حقوق الملكية من بداية الفترة المالية وحتى نهايتها ويتم الاعتماد في عرضها على أساس الاستحقاق [1] .

وتتكون هذه القائمة من ثلاثة عناصر تتمثل في [2] :

1. رأس المال المدفوع و ينقسم إلى:

- رأس المال القانوني ويمثل القيمة الاسمية للأسهم.
- رأس المال الإضافي ويشمل علاوة أو خصم إصدار الأسهم، وأسهم الخزينة، ويتعرض رأس المال المدفوع إلى تغيرات تتمثل في :

✓ زيادة رأس المال، والناتجة عن استثمارات إضافية يقدمها المساهمون.

✓ تخفيض رأس المال، والناجمة عن توزيعات رأس المال، بحيث يكون التوزيع من رأس المال المدفوع.

2. رأس المال المكتسب (الأرباح المحتجزة)، و تشمل التغيرات التي تحدث في ثلاث مصادر تتمثل في رصيد الأرباح المحتجزة أول الفترة المالية من تصحيح أخطاء سابقة، وتوزيعات أرباح على المالكين والمساهمين، وصافي الدخل الشامل.

3. رأس المال المحتسب، ويشمل التغيرات التي تحدث في ثلاثة مصادر أيضا تتمثل في مكاسب أو خسائر ترجمة أرصدة العملات الأجنبية المتوفرة في نهاية الفترة المالية.

إن جميع عناصر بنود هذه القائمة معرضة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال

---

[1] حنان رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003 ، ص 292.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 296.

إجراءات تغيرات وهمية في زيادة رأس المال المدفوع أو تخفيضه، وكذلك رأس المال المكتسب ورأس المال المحتسب، والتي تمارس على إعادة تقدير حجم الأخطاء السابقة أو خسائر الخيارات السابقة وأرصدة العملات الأجنبية [1] .

[1] جرار عدي، **تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2006 ، ص 65-66

خلاصة الفصل

تعد المحاسبة الإبداعية فنا من فنون التلاعب في ميدان المحاسبة والتي تهدف إلى تظليل مستخدمي القوائم المالية خدمة لمصالح أطراف معينة داخل الشركة أو خارجها كما تهدف أيضا إلى تجميل الوضع المالي للشركة وإظهارها بصورة أحسن عما هي عليه في الواقع، وتتم هذه العملية من خلال استغلال الثغرات الموجودة في الأنظمة المحاسبية وكذا المعايير المحاسبية بطريقة نظامية رغم علم ممارسيها بأنها عمل غير أخلاقي ويخالف المواثيق الأخلاقية التي تنادي بها المنظمات المهنية في ميدان المحاسبة.

وتعد مشكلة عدم تماثل المعلومات وتعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذات العلاقة بالشركة في إطار نظرتي الوكالة وأصحاب المصالح من بين أهم الدوافع التي تدفع إدارة الشركة لاستخدام ممارسات محاسبية تلاعبية تهدف لتشويه الحقائق الواردة بالقوائم المالية المنشورة بالإضافة لدوافع أخرى تتعلق برغبة الشركة في التقليل من حجة الضرائب المفروضة ودوافع أخرى تتعلق بسوق الأوراق المالية.

وعليه تحمل المحاسبة الإبداعية تأثيرات سلبية على القوائم المالية للشركة وعلى جودة الإفصاح المحاسبي كونها لا تلبي احتياجات مستخدميها الذين يسعون للحصول على إفصاح اكبر وأكثر تفصيلا للعمليات التي تقوم بها الشركة حتى يتسنى لهم اتخاذ قرارات رشيدة تخص مستقبل الشركة، لذا سنحاول من خلال الفصل الموالي التطرق بشكل من التفصيل لمفهوم كفاية الإفصاح المحاسبي على ضوء ما جاءت به المعايير المحاسبية الدولية، مع الإشارة أيضا إلى خصائص جودة المعلومات المحاسبية ودورها في عملية صنع القرار.

الفصل الثاني:

أهمية كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية

تمهيد

يعد الإفصاح المحاسبي أحد أدوات الاتصال المهمة التي تربط الشركة مع محيطها الداخلي والخارجي، وتأتي أهميته من المعلومات التي تفصح عنها الشركة من خلال القوائم المالية والتي يفترض أن تكون على قدر عالي من الشفافية والمصداقية لتلبية احتياجات المستخدمين. إلا أن تعارض مصالح بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة يقود إلى اختلاف الزاوية التي ينظرون من خلالها لمستوى الإفصاح الأمثل الذي يفترض أن توفرها الشركة من خلال قوائمها المالية .

ونظرا للاختلاف الحاصل بين الأنظمة المحاسبية على المستوى الدولي، تعالت أصوات الباحثين والهيئات المهنية لضرورة إيجاد إطار محاسبي يحقق التوافق الدولي في إعداد وعرض القوائم المالية، وقد توجت هذه المطالب بتأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC التي تعمل على بلورت المشاكل المحاسبية في شكل معايير محاسبية تهدف إلى توفير إرشادات وسياسات محاسبية تحظى بالتوافق الدولي وتعمل على تقليل الاختلافات الموجودة بين الأنظمة المحاسبية بما يسهل توفير قراءة صحيحة للقوائم المالية المنشورة من قبل الشركات على اختلاف جنسياتها.

تشكل جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية إلى جانب كفاية الإفصاح أحد الأدوات المهمة بالنسبة للمستخدمين لمساعدتهم على تقييم الوضعية المالية للشركة بناءا على ما توفره القوائم المالية من مؤشرات، وحتى تكون هذه المعلومات ذات فائدة وتحقق الأهداف المرجوة منها في ترشيد قرارات المستخدمين ينبغي أن تتوفر فيها مجموعة من الخصائص النوعية والتي بتوفرها تكون المعلومات ذات جودة وتعطي صورة صادقة عن الشركة.

وبناءا على ما سبق، تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** ماهية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية؛
- **المبحث الثاني:** موقف المعايير المحاسبية الدولية من الإفصاح المحاسبي؛
- **المبحث الثالث:** جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي.

المبحث الأول: ماهية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية

إن الغاية من الإفصاح هي مساعدة مستخدمي القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم على اتخاذ قرارات رشيدة تخص مستقبل الشركة، فالإفصاح ينبغي أن يقدم صورة صادقة عن الوضع المالي للشركة في أي وقت كان، بما لا يضلل مستخدمي المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة.

المطلب الأول: مفهوم الإفصاح المحاسبي وطبيعته

نتيجة لسلسلة الفضائح المالية التي شهدتها كبرى الشركات العالمية فقد نال موضوع الإفصاح عن المعلومات المالية اهتماما شديدا وخاصة من قبل العديد من المنظمات والهيئات التشريعية والهيئات المنظمة لسوق الأوراق المالية في العديد من الدول مثل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) وهيئة الأوراق المالية الأمريكية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) وهيئات أخرى [1]، ونظرا للأهمية البالغة للإفصاح المحاسبي فقد اختلفت وجهات نظر الباحثين والمهنيين حول مفهوم الإفصاح وخاصة ما تعلق منه بمحتوى الإفصاح ومستواه وكذا كفايته، فيما يلي سنقوم بعرض بعض التعريفات المفسرة له :

عرف الإفصاح المحاسبي بأنه " الوضوح وعدم الإبهام في عرض المعلومات المحاسبية عند إعداد الحسابات والقوائم المالية والتقارير المحاسبية " [2].

---

[1] صائب سالم محمد، **أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2018 ، ص 254.

[2] لطيف زيود وأخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29 ، العدد 01 ، سوريا، 2007 ، ص 179 .

وفي تعريف أخر للإفصاح المحاسبي أنه "نوع من أنواع الإعلانية والشفافية يسمح بإتاحة بيانات ومعلومات تساعد نسبيا في فهم التقارير والقوائم المالية وما تحتويه من أرقام ومعالجات ونتائج لها أهميتها النسبية للمستفيد منها " [1].

ويقصد بالإفصاح بشكل أكثر دقة بأنه " إظهار كل المعلومات التي قد تؤثر في موقف متخذ القرار المتعلق بالوحدة المحاسبية وهذا يعني أن تظهر المعلومات في القوائم و التقارير المحاسبية بلغة مفهومة للقارئ دون لبس أو تضليل " [2].

كما عرف على أنه " تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي المعلومات المحاسبية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة ويشمل الإفصاح أي معلومات محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتتضمنها القوائم المالية "[3] .

من خلال التعريفات السابقة، نجد أنها ركزت على ضرورة إظهار تقديم معلومات إلى المستخدمين بطريقة تعكس الوضع الحقيقي للشركة بعيدا عن كل أشكال التضليل خاصة بالنسبة للمستخدم العادي البسيط بما يمكن المستخدمين وعلى أساس سليم من اتخاذ قرارات رشيدة، إلا أن التعريفات السابقة اختلفت فيما بينها حول كمية المعلومات الواجب الإفصاح عنها وكذا كفايتها

---

[1] أحمد محسن حسن، **دور الإفصاح المحاسبي في استمرارية الشركات**، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية و الإدارية والمالية، المجلد 10 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2018 ، ص 431 .

[2] وليد ناجي الحيالي، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، إثراء للنشر والتوزيع، ط1 ، الأردن، 2009 ، ص 371

[3] خشارمة حسين، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 : دراسة ميدانية**، مجلة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، العدد 01 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003 ، ص 97 .

بالنسبة لمستخدميها ومدى قدرتها على تلبية احتياجاتهم وبالأخص ما تعلق منها بالمخاطر التي تحيط بالشركة وكذا فرص الاستثمار التي توفرها.

إن الإفصاح المحاسبي بشكل عام يتعلق بالبيانات والمعلومات المتعلقة بنشاطات الشركة لفترات مختلفة قد تكون سابقة أو حالية أو مستقبلية تفيد المستخدم بشكل خاص باتخاذ قراره الاستثماري بشأن هذه الشركة أو مقارنتها بمثيلاتها في السوق، وهذا الإدلاء لا يقتصر على البيانات المالية فقط بل يتعداه إلى المجالات الأخرى لنشاطات الشركة كالاجتماعية والبيئية وغيرها من المعلومات التي تعمل الشركة في نطاقه [1] .

إن معطيات عرض المعلومات في القوائم المالية وفقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها تقتضي بتوفير عنصر الإفصاح المناسب في هذه القوائم، وذلك بشأن جميع الأمور المادية (الجوهرية) ،وإن عنصر الإفصاح المقصود هنا على صلة وثيقة بشكل ومحتوى القوائم المالية والمصطلحات المستخدمة فيها وأيضا بالملاحظات المرفقة بها، وبمدى ما فيها من تفاصيل، وذلك بكيفية تجعل لتلك القوائم قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم"[2].

كما أن عملية الإفصاح تتطلب فهما لطبيعة مستخدمي المعلومات المنشورة من خلال القوائم المالية وهذا راجع لاختلاف مستوياتهم في مجالات مختلفة منها اقتصادية ومحاسبية، هذا ما يتطلب أن تقوم الشركة بالإفصاح عن كافة المعلومات المالية وغير المالية المتعلقة بها بشكل واضح وصحيح وملائم، بحيث تعرض أنشطة الشركة المتداخلة بصورة تكون أقرب إلى مفهوم

---

[1] علي ناظم الشيخ، حيدر عباس العطار، **اثر التزام منظمات المجتمع المدني بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10 ، العدد 23 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2018 ، ص 358 .

[2] محمد مطر، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، ط2، دار وائل للنشر،عمان، الأردن، 2008 ، ص 344 .

مستخدم المعلومات ؛ ونظرا لذلك نجد أن النظرة المعاصرة للإفصاح توصي بضرورة توسيع مجاله بما يكفي لتخفيض تكلفة تباين المعلومات الداخلية و الخارجية[1].

وكتعريف شامل لمفهوم الإفصاح المحاسبي يعرف بأنه " شمول القوائم المالية المنشورة من قبل الشركة على كافة المعلومات الضرورية عن الوضع المالي الحقيقي للشركة والتي ينبغي أن تكون صادقة وغير مضللة وتلبي احتياجات مستخدميها وتمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية تتميز بالرشادة والعقلانية " .

استنادا لما سبق عرضه يمكن القول أن الإفصاح المحاسبي يعتبر أداة اتصال فعالة بين الشركة ومختلف الأطراف ذوى العلاقة على اختلاف مستوياتهم، وإن توفر المعلومات اللازمة عن نشاطات الشركة في الوقت المناسب وبالكم المطلوب من شأنه أن يساعد كثيرا متخذ القرار على اتخاذ القرارات الصائبة ولأكثر عقلانية بناءا على ما توفره الشركة من معلومات.

فكلما كانت المعلومات المتوفرة لدى متخذ القرار غير كافية يزيد الوقت المستغرق باتخاذ القرار،أما إذا كانت المعلومات كافية وفي الوقت المناسب فان عملية اتخاذ القرار تكون أكثر فعالية،في حين إذا كانت كمية المعلومات تزيد عن الحد المطلوب فإنها تؤدي إلى تشويش فكر متخذ القرار مما ينعكس سلبا على وقت اتخاذ القرار[2].

---

[1] نور الهدى حداد، **محاسبة الموارد البشرية كمدخل لتوسيع مجال الإفصاح المحاسبي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 19 ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح)، الأردن، 2016 ، ص 439.

[2] معمري خيرة، قورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 15 ، العدد 21 ، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، 2019 ، ص 243.

وتقسم المعلومات الواردة في التقارير المالية إلى نوعين من الإفصاح :الاختياري والإفصاح الإجباري، فالأخير يكون ملزم من قبل التشريعات المحلية مثل قانون الشركات ومتطلبات إدراج الأوراق المالية، أما الإفصاح الاختياري فهو قيام بعض الشركات من تقديم معلومات أخرى في تقاريرها السنوية غير مطلوبة بالمعايير المحاسبية أو بالتشريعات المحلية [1] .

وفي هذا الصدد وجب التفرقة بيم مصطلحين أساسيين ألا وهما الإفصاح والشفافية، حيث أن الأول كما سبق وتم عرضه يعتبر إلزاميا بقوة القانون بينما الشفافية لا تعتبر إلزامية وإنما تعتبر التزام أخلاقي من قبل الشركة اتجاه الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة والذين يهمهم الحصول على معلومات تخص الشركة ومستقبلها.

في الأخير يمكن القول أن الإفصاح يعكس التزام الشركة بالامتثال للمتطلبات والقوانين المنظمة بينما الشفافية تعتبر غاية بالنسبة للشركة، فالشفافية ليست بديلا عن الإفصاح وإنما هي وسيلة لتحقيق الإفصاح الكامل "حيث يتم تأمين وضمان وجود الشفافية في القوائم المالية من خلال الإفصاح الكامل عن طريق توفير العرض العادل للمعلومات المفيدة والضرورية لاتخاذ القرارات الاقتصادية إلى مدى واسع من المستخدمين"[2].

---

[1] Ghazali Nazli, **Voluntary Disclosure in Malaysian Corporate Annual Reports: views of stakeholders**", Social Responsibility Journal, Vol 04, No 04, 2008, p 35

[2] الججاوي طلال محمد علي، محمد عبد علي أل فتح الله، **تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10 ، العدد 42 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014 ، ص 09

المطلب الثاني: أنواع الإفصاح المحاسبي ومقوماته

نظرا لاختلاف وجهات نظر مستخدمي القوائم المالية بخصوص تقديم مفهوم شامل للإفصاح المحاسبي واختلاف مستوياتهم الفكرية وكذا خبرتهم في المجال المحاسبي ظهرت أنواع متعددة للإفصاح المحاسبي، كما يستند الإفصاح المحاسبي الناجح على عدد من المقومات الأساسية التي يجب مراعاتها لتلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية.

أولا: أنواع الإفصاح المحاسبي

نظرا لتزايد أهمية الإفصاح في تقييم أداء الشركة في ظل تعدد وتعقد العمليات التي تقوم بها ، ظهرت أنواع عديدة لمفهوم لإفصاح المحاسبي والتي إن اختلفت في مسمياتها فإنها تتفق في هدف واحد يتمثل في خدمة مستخدمي القوائم المالية وإعطائهم صورة صادقة عن وضعية الشركة، وعليه تتمثل أنواع الإفصاح المحاسبي فيما يلي:

أ. التبويب الأول: من حيث كمية المعلومات

ينقسم الإفصاح المحاسبي بحسب هذا التبويب إلى ما يلي :

1. الإفصاح الكامل : يعرف الإفصاح الكامل بأنه " إظهار جميع الحقائق الهامة على القوائم المالية والتي من شأنها أن تؤثر على ما يتخذه قارئ القوائم المالية من تفسيرات وقرارات[1] " ، ويقصد به أيضا شمولية التقارير المالية وأهمية تغطيتها للمعلومات ذات الأثر المحسوس على القارئ وأهمية هذا الإفصاح على القارئ وأهمية هذا النوع من الإفصاح على القوائم المالية كمصدر أساسي يعتمد عليه متخذي القرارات ولا يقتصر الإفصاح على الحقائق حتى

[1] منير أحمد سالم، **المحاسبة الإدارية**، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2010 ، ص 20

نهاية الفترة المحاسبية بل يمتد إلى وقائع ومعلومات في فترات لاحقة لتاريخ القوائم المالية والتي لها تأثير على مستخدمي تلك القوائم وما بها من معلومات وبيانات مالية [1] .

من خلال ما سبق نجد الإفصاح الكامل يؤكد على ضرورة أن تتضمن القوائم المالية المنشورة من قبل الشركة على كافة المعلومات المهمة التي تخص النشاطات التي تقوم بها الشركة وعدم إخفاء أية حقائق جوهرية من شأنها التأثير على مصلحة مستخدمي القوائم المالية المنشورة، وهذا يستدعي بالضرورة التزام الشركة بالتطبيق الأمثل لما تدعو إليه المعايير المحاسبية الدولية من خلال إصداراتها الدائمة التي تهدف إلى تحسين جودة الإفصاح بالقوائم المالية .

2.الإفصاح الكافي: ويقصد به " الحد الأدنى من البيانات الواجب إظهارها في القوائم المالية بأسلوب عرض ملائم وفي التوقيت المناسب "[2] ، ويمكن ملاحظة أن مفهوم الحد الأدنى غير محدد بشكل دقيق إذ يختلف حسب الاحتياجات والمصالح بالدرجة الأولى كونه يؤثر تأثيرا مباشرا في اتخاذ القرار، ناهيك على أنه يتبع الخبرة التي يتمتع بها الشخص المستفيد [3] .

من خلال ما سبق عرضه نجد أن الإفصاح الكافي يتمحور دوره حول توفير معلومات أدق لمستخدم القوائم المالية إلى جانب الإفصاح الكامل، وهذا النوع من الإفصاح يتعلق بأحداث وقعت في الماضي قبل نشر القوائم المالية أو بعدها والتي يكون من الضروري في بعض الأحيان الإشارة إليها كونها تؤثر على الوضع المالي للشركة .

---

[1] مهدي زينب هادي، **أثر الإفصاح المحاسبي على التدفقات النقدية المرتقبة**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر ، 2017 ، ص 449.

[2] أحمد خليفة العلي الفارس، **الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 28 ، العدد 02 ، كلية التجارة و إدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، مصر ، 2014 ، ص 245 .

[3] ابن صوشة ثامر، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30 ، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019 ، ص 105 .

3. **الإفصاح العادل:** ويعني الإفصاح العادل " الإفصاح عن معلومات تفوق المعلومات الواردة وفقا للإفصاح الكافي ويهتم هذا الإفصاح بالرعاية المتوازنة لاحتياجات جميع الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية " [1]، لذا وجب أن تحتوي القوائم المالية على معلومات كافية تضمن من خلالها عدم ترجيح مصلحة فئة معينة على حساب أخرى [2].

وتبرز أهمية الإفصاح العادل في السوق المالي من خلال المساواة بين كافة الفاعلين في السوق المالي في الحصول على المعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية المنشورة للشركات المدرجة بالسوق دون التحيز لمصلحة فئة على حساب فئة أخرى وهو ما يؤدي إلى رفع كفاءة السوق المالي.

ب.التبويب الثاني: من حيث الهدف منه

وينقسم الإفصاح المحاسبي بحسب هذا التبويب إلى ما يلي :

1.الإفصاح التثقيفي (الإعلامي) : أي الإفصاح عن المعلومات المناسبة لأغراض اتخاذ القرارات مثل الإفصاح عن التنبؤات المالية من خلال الفصل بين العناصر العادية وغير العادية في القوائم المالية، ويلاحظ أن هذا النوع من الإفصاح من شأنه الحد من اللجوء إلى المصادر الداخلية للحصول على المعلومات الإضافية بطرق غير رسمية يترتب عليها مكاسب لبعض الفئات على حساب أخرى [3].

---

[1] قيصر علي عبيد الفتلاوي، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 01 ، العدد 36 ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، 2015 ، ص 188 .

[2] ملاح وئام، **دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح المحاسبي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 22 ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) ، الأردن، 2017 ، ص 170 .

[3] ابن صوشة تامر، **مرجع سبق ذكره**، ص 105 .

2.الإفصاح الوقائي: يقوم هذا النوع من الإفصاح على ضرورة الإفصاح عن التقارير المالية بحيث تكون غير مضللة لأصحاب الشأن والهدف الأساسي لذلك حماية المجتمع المالي (المستثمر العادي) ذو القدرة المحدودة على استخدام المعلومات، لذلك يجب أن تكون المعلومات على درجة عالية من الموضوعية فالإفصاح الوقائي يتفق مع الإفصاح الكامل لأنهما يفصحان عن المعلومات المطلوبة لجعلها غير مضللة للمستثمرين الخارجيين [1] :

- السياسات المحاسبية.
- التغيرات في السياسات المحاسبية.
- تصحيح الأخطاء في القوائم المالية.
- التغير في طبيعة الوحدة الاقتصادية.
- المكاسب والخسائر المحتملة.
- الارتباطات المالية.
- الأحداث اللاحقة.

ت.التبويب الثالث: من حيث درجة الإلزام

ينقسم الإفصاح المحاسبي من زاوية درجة الإلزام إلى نوعين :

1.الإفصاح الإلزامي : يقصد بالإفصاح الإلزامي ذلك الإفصاح الذي يتم بناءا على مقتضيات معايير المحاسبة الصادرة عن المنظمات المهنية والتي تلزم الشركات بالإفصاح عن المعلومات الضرورية لمستخدمي التقارير المالية، بالإضافة إلى ما تتطلبه الهيئات ذات العلاقة كهيئة سوق

[1] رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري- التطبيقات العملية**، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ، ص 46 .

المال والتي تلزم الشركات المصدرة للأسهم بتوفير حد أدنى من المعلومات للمستثمرين طبقا لقواعد إدراج تلك الشركات في السوق [1] .

ويهدف الإفصاح الإلزامي إلى تقديم القدر الكافي والمناسب لمستخدمي القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ القرارات الاقتصادية والمالية الرشيدة ، ولذلك يشمل هذا النوع من الإفصاح على كل من [2] :

- السياسات المحاسبية التي تم اختيارها وتطبيقها عند إعداد وعرض القوائم المالية الختامية.
- التغيرات التي طرأت في تطبيق السياسات المحاسبية.
- التغيرات التي طرأت في التقديرات المحاسبية.
- التغيرات التي طرأت نتيجة اكتشاف أخطاء حدثت في سنوات سابقة تم اكتشافها في السنة الحالية.
- التغيرات التي طرأت على الشكل القانوني للوحدة الاقتصادية.
- الإفصاح عن المكاسب والخسائر المحتملة.
- الإفصاح عن الارتباطات المالية.
- الإفصاح عن الأحداث اللاحقة التي تقع بين تاريخ إعداد القوائم المالية وتاريخ إصدارها.

---

[1] محمد محمد رزق عشيري، **اثر الإفصاح المحاسبي البيئي في زيادة فعالية قرارات الاستثمار في منظمات الأعمال**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2011 ، ص 06 .

[2] يحي محمد أبو طالب، **الإفصاح الاختياري عن المعلومات المالية وغير المالية بالتقارير السنوية**، النشرة الدورية لجمعية الضرائب المصرية، المجلد 26 ، العدد 102 ، جمعية الضرائب المصرية، مصر، 2016 ، ص ص 18-19 .

2. الإفصاح الاختياري

من وجهة نظر أحد الباحثين " فان الإفصاح الاختياري يعد محاولة جادة من قبل إدارة الشركة لتقديم معلومات إضافية قد لا تنص عليها التشريعات والقوانين المالية أو المعايير المحاسبية وذلك بهدف تقديم أكبر قدر من المعلومات لمستخدمي القوائم المالية حتى لا يلجئوا إلى مصادر أخرى للمعلومات قد تكون مظللة [1] "

وتبرز أهمية الإفصاح الاختياري من خلال الحاجة المتزايدة لمزيد من المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الخاصة بمستخدمي المعلومات، خاصة في ظل تزايد احتمالات عدم التأكد الخاصة بالمستقبل وعدم كفاية الإفصاح الإلزامي منفردا لتغطية تلك الاحتياجات من المعلومات [2].

الإفصاح الاختياري يعمل على تغطية أوجه القصور في الإفصاح المحاسبي الإلزامي، حيث يتيح قدر وفير من المعلومات للمستخدمين بدلا من استخدامهم مصادر معلومات غير موثوق في مصداقيتها، ومن ثم الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات [3] .

من خلال ما سبق نستنتج أن الإفصاح الاختياري يرتبط بشكل وثيق بالإفصاح الإلزامي إذ يعمل الإفصاح الاختياري على معالجة أوجه القصور الموجودة بالإفصاح الإلزامي من خلال التركيز على تلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية من معلومات محاسبية وغيرها والتي لم يتم الإشارة إليها من خلال الإفصاح الإلزامي وتحتاج إلى توضيحات أكبر تساهم في ترشيد قرارات مستخدمي القوائم المالية.

---

[1] يحي محمد أبو طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 20 .

[2] كمال عبد السلام حسن، **محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2017 ، ص ص 370-371

[3] عبد الرحمن عبد الله، **ركائز الضبط المؤسسي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 04 ، العدد 15 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2016 ، ص 331

وعليه فان توسع الشركة في الإفصاح وتقديمها لمعلومات أكبر وأدق عن مركزها المالي ونشاطاتها بشكل عام يعكس الجانب الأخلاقي للشركة وبمسؤولياتها اتجاه مختلف الأطراف الفاعلة وكذا حرصها على تلبية احتياجاتهم مما يعمل على تحسين جودة الإفصاح ويعزز الثقة بين الشركة ومختلف الأطراف ذوى العلاقة من مستخدمي القوائم المالية.

ثانيا: المقومات الأساسية للإفصاح المحاسبي :

لكي يتمكن الإفصاح المحاسبي من تحقيق الأهداف المرجوة منه لابد من مراعاة مجموعة من المقومات التي تساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها، وتتمثل هذه المقومات فيما يلي:

أ. تحديد المستخدم المستهدف للمعلومات المحاسبية :

إن تحديد المستخدم للمعلومة المحاسبية من شأنه معرفة أو تحديد الخواص التي يجب توفرها في تلك المعلومة من حيث الشكل والمضمون لأن المستخدمين للمعلومات المحاسبية لهم مستويات مختلفة في تفسير المعلومات، لهذا كان من الواجب إعداد المعلومات عن طريق إعداد تقرير واحد وفق نماذج متعددة من الاحتياجات أو إصدار تقرير مالي واحد متعدد الأغراض بحيث يلبي احتياجات المستخدمين المحتمل وجودهم وهذين النموذجين من الصعب تحقيقها فلذلك من الأفضل إعداد نموذج يفترض أنه يلبي حاجات مستخدم معين من بين تلك الفئات وجعله محورا أساسيا في تحديد أبعاد الإفصاح [1].

---

[1] مجدي أحمد الجعبري، **الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)**، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، متاح على الرابط التالي : https://ao-academy.org/arabic/2015/09/2899.html ، اطلع عليه بتاريخ 2018/06/25 على الساعة 20: 23

ب.تحديد أغراض استخدام المعلومات المحاسبية:

ينبغي ربط الغرض الذي تستخدم فيه المعلومات المحاسبية بعنصر أساسي هو ما يعرف بخاصية الملاءمة، وقد عرفت الملائمة باستفادة المستخدم من المعلومة وقدرتها على التنبؤ وكذلك ارتباطها بالغرض الذي وجدت من أجله فالمعلومات التي يفصح عنها قد تكون ملائمة لاستخدامات طرف معين ولكن ليس بالضرورة ملاءمتها للأطراف الأخرى [1].

ت.تحديد طبيعة المعلومات الواجب الإفصاح عنها :

يتطلب تحديد نوعية وكمية المعلومات الملائمة الواجب الإفصاح عنها الموازنة بين [2] :

– الإفصاح عن قدر كاف من التفاصيل المختلفة التي يكون من شأنها ترشيد متخذي القرارات وتلخيص المعلومات كي يسهل فهمها لان التفصيل الشديد قد يترتب عليه صعوبة الاستيعاب.

– التركيز على نوعية المعلومات المفصح عنها وتحسينها بدلا من التركيز على الجانب الكمي، إذ أن الإفصاح التام يمتد إلى ما وراء الأرقام المحاسبية فهو لا يقتصر على مخرجات النظام المحاسبي من بيانات مالية ولكن يمتد الأمر إلى الإفصاح عن معلومات وصفية قد يكون لها تأثير جوهري في القرارات التي تتخذ.

ث.تحديد أساليب الإفصاح عن المعلومات :

وفي هذا الإطار توجد العديد من وسائل وطرق الإفصاح التي يمكن أن تساعد مستخدمي المعلومات في فهمها واتخاذ القرار الصحيح، وتتوقف المفاضلة بين طريقة وأخرى على طبيعة المعلومات المطلوبة وأهميتها النسبية.

---

[1] عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، **دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 110 ، الجامعة المنتصرية ، العراق، 2017 ، ص 218 .

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 218.

وفيما يلي أكثر هذه الطرق شيوعا في الاستخدام [1] :

- الإفصاح من خلال القوائم المالية؛
- استخدام المصطلحات الواضحة والمتعارف عليها؛
- المعلومات بين الأقواس؛
- الملاحظات والهوامش؛
- التقارير والجداول الملحقة؛
- تقرير رئيس مجلس الإدارة؛
- تقرير المراجع الخارجي.

ج.توقيت الإفصاح عن المعلومات المحاسبية :

من البديهي أن توفر المعلومة في الوقت المناسب تكون ذات منفعة كبيرة للمستخدم والمستفيد منها، وبخلافه فإن تأخرها قد لا يعطي أي منفعة منها أو على أقل تقدير ستتناقص تلك المنفعة، وعليه فان التوقيت الزمني يعتبر من الضرورات المهمة التي يجب الانتباه إليها [2]، وقد جرى العرف المحاسبي على أن يتم الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في نهاية السنة المالية للشركة، وتختار كل شركة سنتها المالية حسب ظروفها واحتياجاتها وإن كانت معظم الشركات تفضل نهاية السنة الطبيعية سواء الميلادية أو الهجرية، ويجب أن يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالسنة المالية بعد انتهاء السنة المالية مباشرة دون تأخير [3].

---

[1] عبد الله مايو، **متطلبات الإفصاح في السوق المالي المصري والسعودي : دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد ،07 العدد 02 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014 ، ص 197 .

[2] علي ناظم الشيخ، حيدر عباس العطار، **مرجع سبق ذكره**، ص 358 .

[3] خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، 2004 ، ص 45.

المطلب الثالث: أهمية وأهداف الإفصاح المحاسبي

تتضح أهمية الإفصاح المحاسبي بعد ما شهدته أكثر الأسواق العالمية قوة من انهيارات عديدة لشركات عملاقة وعلى رأسها شركة انرون الأمريكية للطاقة، وقد كشف هذا الانهيار عن مواطن الاختلال الحاصلة في هذه الشركة وعدم التطبيق الأمثل لمفهوم الإفصاح المحاسبي وإخفاء بعض الحقائق المهمة لنشاط الشركة عن مستخدميها .

أولا: أهمية الإفصاح المحاسبي

يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد قنوات الاتصال المهمة والفعالة في عملية الاتصال المحاسبي خاصة بعد سلسلة الانهيارات التي شهدتها كبرى الشركات العالمية نتيجة إخفائها لحقائق مهمة عن جمهورها، وتتبع هذه الأهمية من الدور الذي يلعبه الإفصاح من خلال تزويد مختلف المستخدمين بالمعلومات الملائمة التي تخص نشاطات الشركة، وبالتالي فان توفر هذه المعلومات بالحجم والنوعية اللازمة وفي الوقت الملائم من شأنه أن يساعد القارئ الواعي على اتخاذ قرارات رشيدة.

كما يستمد الإفصاح المحاسبي أهميته من تنوع وتعدد الجهات المستفيدة من هذه المعلومات والتي تضم المصرفيين والمستثمرين والمقرضين والمحاسبين والأجهزة الحكومية وغيرهم. فضلا عن الآثار المترتبة على القرارات المتخذة من قبل هذه الجهات مستندة على تلك المعلومات. ولذلك فان الإفصاح غير الكامل أو غير الدقيق قد يؤدي إلى تشويه القرارات التي تتخذها هذه الجهات الأمر الذي من شأنه أن يكون له آثار سلبية[1].

[1] مؤيد المسيب، قاسم علي عمران البياتي، **فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري منظور اداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2016 ، ص 88

وتكمن أهمية الإفصاح المحاسبي من خلال النقاط التالية :

– تساعد المعلومات المحاسبية المساهمين في بيان مدى نجاح الأداء في تسيير وإدارة الأموال إدارة اقتصادية تهدف إلى تنمية حقوق المساهمين[1] ؛

– توفير المعلومات التي تفيد المستثمرين الحاليين والمرتقبين والدائنين الحاليين والمرتقبين حول التدفقات النقدية وذلك من حيث تقدير حجم وتوقيت التدفقات النقدية المتوقعة [2]؛

– تؤثر المعلومات المفصح عنها على مستخدمي البيانات المالية وصناع القرار (بمن فيهم المساهمين والمستثمرين والمقرضين)، من حيث اتخاذ القرار بكيفية استخدام واستثمار أموالهم والمخاطر المتعلقة بذلك [3]؛

– إن الإفصاح عن المعلومات يلعب دورا هاما في تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالشركة، وبث الاطمئنان لدى المستثمرين مما يؤدي إلى إقبال المستثمرين على الاستثمار في الشركة [4]؛

---

[1] إبراهيم محمد معتز المجتبي، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية، المجلة العلمية (أماراباك)، المجلد 06 ، العدد 16 ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015 ، ص 130.

[2] عطا الله وارد خليل، **الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 104 .

[3] ايمان جليل ياشخ المالكي،**الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 27 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2015 ، ص 06 .

[4] خالد ابو راوي ميلاد اصميدة، دعاء عبد الرحيم محمد، **دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين، في الأسواق المالية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03 ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012 ، ص 20 .

– تعتبر التقارير المالية مهمة لعملية اتخاذ القرارات الاستثمارية المختلفة حيث أنها تركز على تقديم المعلومات المالية اللازمة عن الشركة والتي من ضمنها معرفة مدى كفاءة الإدارة في أداء وظيفتها الإدارية [1]؛

– يعتبر الإفصاح المحاسبي أحد الشروط الموضوعية لتنشيط التداول في السوق المالي، حيث تساهم المعلومات المفصح عنها في تنشيط سوق إصدار الأوراق المالية والتخصيص الكفء للموارد الاقتصادية المحددة على مشروعات الاستثمار التي يحتاجها المجتمع، كما تمكن المتعاملين من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطرة لهذه الاستثمارات، وبالتالي تحديد الأسعار المناسبة للأسهم وتوفير مناخ ثقة بين المتعاملين، ومن ثم فان الإفصاح عن هذه المعلومات له أثار ايجابية على الاقتصاد القومي [2]؛

– يرتبط تزايد أهمية الإفصاح عن المعلومات في التقارير المالية المنشورة بالتحول التدريجي للوظيفة المحاسبية من التركيز على عملية إمساك الدفاتر وحماية مصالح المساهمين والملاك إلى التركيز على دورها كنظام للمعلومات يهدف إلى توفير المعلومات المناسبة لصنع القرارات لكل الأطراف المستفيدة (الملاك–المستثمرين) [3]؛

---

[1] عبد المعطي رضا ارشيد، نواف الغصين، **الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثره على قرارات المستثمر في سوق كمان المالي**، مجلة البحوث التجارية، المجلد 36 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ، 2014 ، ص 198 .

[2] ابراهيم محمد معتز المجتبي، **مرجع سبق ذكره**، ص 131 .

[3] أحمد سعد محمد أبو العينين، **الإفصاح عن بيانات المحاسبة البيئية ودوره في دعم القدرة التنافسية في بيئة التصنيع الحديثة**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 14 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2013 ، ص 37 .

– الاعتماد على المعلومات المحاسبية في رسم الخطط والبرامج للوصول إلى الأهداف المنشودة [1].

استنادا لما سبق عرضه نجد أن الإفصاح المحاسبي يستمد أهميته من كونه يعتبر المحور الرئيسي في عملية اتخاذ القرار ولارتباطه بأطراف عديدة مهتمة بالمعلومات المفصح عنها من قبل الشركة، كما أن نجاح الشركة في الإفصاح عن المعلومات الملائمة من خلال قوائمها المالية من شأنه أن يساهم في إثراء قيمة الشركة في السوق وإن فشلها في عملية الإفصاح من شأنه أن يخلق جوا من انعدام الثقة بينها وبين مختلف الأطراف ذوي العلاقة.

ويكتسي الإفصاح المحاسبي أهمية بالغة لدى الاقتصاديات التي تتميز باحتوائها على أسواق مالية نشطة للتداول، فالمعلومات في هذه الأسواق لها وزن كبير والأثر البالغ على عملية التداول و تتأثر بشكل كبير بحجم ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق، وترجع أهمية هذه المعلومات كون أن أطراف عديدة لا تملك الحق في إلزام الشركة بتقديم المعلومات التي تلبي احتياجاتها وتعتمد بشكل كبير في اتخاذ قراراتها على ما تقدمه الشركات من معلومات من خلال قوائمها المالية المنشورة .

واعتمادا على ما سبق، يرى الباحث أن للإفصاح المحاسبي دور مهم في الأسواق المالية وعلى حجم التداول والاستثمار كونه يعتبر أداة مهمة وقوية للحكم على مدى كفاءة الأسواق المالية ونجاحها ولاعتباره أيضا ركيزة أساسية بالنسبة للمستثمرين والمساهمين في صنع نموذج القرار الاقتصادي.

---

[1] إبراهيم محمد معتز المجتبي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 131 .

وتتمثل هذه الأهمية من خلال الاعتبارات التالية :

أ. أهمية الإفصاح كمقياس لمدى كفاءة السوق المالي

يعد الإفصاح الذي تقوم به الشركات المتداولة في البورصات المالية من خلال تقاريرها المالية المنشورة أهم الركائز التي قامت على أساسها وتطورت أسواق المال في جميع دول العالم خاصة في الدول المتقدمة، لأن تلك التقارير تعد المصدر الرئيسي لحصول المتعاملين في تلك الأسواق على المعلومات التي يحتاجونها لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية[1]، حيث يعد الإفصاح المحاسبي أحد أبرز الأدوات الفعالة التي تساهم في تحقيق كفاءة الأسواق المالية.

ويعتبر السوق المالي سوق معلوماتي ذو حساسية تتحرك و تتأثر فيه حركة التداول في الأسهم والسندات وغيرها من الأدوات المالية بحجم ونوعية المعلومات المفصح عنها من قبل الشركات المدرجة في السوق، كما أن الإفصاح العادل والكافي من قبل الشركات المدرجة من شأنه أن يحقق مزايا كبيرة للدولة وللسوق المالي.

وتتمثل أهمية الإفصاح المحاسبي في تحقيق كفاءة السوق المالي من وجهة نظر أحد الباحثين فيما يلي[2] :

– تحقيق السعر العادل للأوراق المالية، حيث يتم تنفيذ أوامر بيع و شراء الأوراق المالية من خلال سماسرة الأوراق المالية بناء على القرار الذي يتخذه البائع أو المشتري، لذا فان جميع المستثمرين يحاولون دائما اتخاذ قرارات بطريقة صحيحة وذلك بالاعتماد على أسس وقواعد سليمة تمكنه من

---

[1] أحمد محمد أبو طالب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 182 .

[2] مصطفى أكرم حنتوش، كاظم محمود عبد القادر، **تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 07 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق، 2018 ، ص 156 .

الوصول إلى تحقيق السعر العادل ويمكن أن يتم ذلك من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية موضوع التداول ؛

– تحقيق العدالة والمساواة في الحصول على المعلومات المفصح عنها، حيث تقوم سياسة الإفصاح داخل السوق المالي على أساس المساواة بين جميع المساهمين والمتعاملين سواء كانوا مساهمين صغار أو كبار، بل يمتد هذا الحق إلى باقي الجمهور من غير المساهمين للحصول على المعلومات اللازمة عن طريق الإفصاح الذي تلتزم به الشركات وفقا للأنظمة والقوانين التي تضعها الجهات المشرفة على السوق المالي، وكذلك بموجب الالتزام الإداري والأخلاقي ومواثيق الشرف المكملة للقوانين ؛

– التأثير على سلوك المستثمر، حيث يؤثر الإفصاح داخل السوق المالي على سلوك المستثمر ويؤدي إلى تحول في نوعية المستثمر من المستثمر المسالم إلى المستثمر الواعي ؛

– يعتبر الإفصاح عن المعلومات في السوق المالي المدخل لتحديد أسعار الأوراق المالية ومن ثم تفعيل أداءه، ذلك لأن الأوراق المالية تعكس بشكل كامل كل المعلومات المتاحة بسرعة وبدقة .

لقد زادت أهمية الإفصاح المحاسبي بسبب أن المستثمر لا يملك السلطة الملزمة للشركة بتقديم ما يحتاجه من معلومات ضرورية لاتخاذ القرار الاستثماري السليم، لذا أصبحت الشركات ملزمة بموجب المعايير المحاسبية المحلية والدولية والتشريعات والقوانين بعرض نماذج محددة ومتفق عليها كحد أدنى للإفصاح لاسيما بالنسبة للشركات المدرجة في السوق المالي بما يمكن من زيادة فرص الاستثمار وانتعاش السوق المالي [1].

---

[1] طلال محمد عي الججاوي، فرات لفته مجيد،**أنموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 09 ، العدد 28 ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، 2014 ، ص 34 .

استنادا إلى ما سبق عرضه نستنتج أن الإفصاح المحاسبي عن المعلومات يكتسي دور مهم في تنظيم وكفاءة الأسواق المالية، وأن الإفصاح العادل والكافي من قبل الشركات المدرجة من شأنه أن يعمل على ترشيد قرارات الاستثمار وعلى حجم التداول في السوق المالي.

ويعني مصطلح كفاءة السوق المالي المساواة بين كافة المتعاملين في السوق المالي وعلى اختلاف مستوياتهم وأحجامهم من حيث فرص الحصول على المعلومات وكذا تكافؤ الفرص للاستثمار في الأوراق المالية المتداولة بالسوق المالي، ويؤدي الرفع من كفاءة السوق المالي إلى جذب المستثمرين وإعطائهم دافع قوي للاستثمار في ظل توفر المعلومات اللازمة عن نشاطات الشركات المدرجة.

الجدير بالذكر أن إعداد التقارير المالية ذات الشفافية العالية يتعدى مجرد تطبيق مجموعة من المعايير المحاسبية التي تهدف إلى توفير التناسق وقابلية المقارنة إلى العلانية والإفصاح الأمين الذي يساهم بشكل فعال في التأثير على قيمة السهم مما ينعكس على تنشيط التداول بسوق الأوراق المالية [1].

إن التوسع في عملية الإفصاح في الأسواق المالية من خلال الالتزام بمتطلبات المعايير المحاسبية وكذا الهيئات المشرفة على الأسواق المالية من شأنه أن يحقق مزايا عديدة وعلى رأسها خلق جو من الثقة بين جميع المتعاملين داخل السوق وهو ما من شأنه أن ينعكس بالإيجاب على حركة التداول داخل السوق وزيادة حجم الاستثمارات.

---

[1] سحنون جمال الدين، **الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32 ، العدد 01 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2018 ، ص 531 .

ب.أهمية الإفصاح للمستثمرين والمساهمين

لقد أدت الانهيارات المالية في السنوات الأخيرة في العديد من الدول المتقدمة إلى التفكير في كيفية حماية المستثمرين من أخطاء إدارة الوحدات الاقتصادية والناتجة عن المعلومات المحاسبية التي تصدرها تلك الوحدات والتي تفتقر للخصائص جودة المعلومات المحاسبية، حيث تعد المعلومات المحاسبية من العناصر الأساسية التي يعتمد عليها المستثمر في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية [1] .

ومن وجهة نظر الباحث، يبرز أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين والمساهمين من خلال النقاط التالية:

– يوفر الإفصاح المحاسبي من خلال القوائم المالية المنشورة للمستثمرين تقريرا عن نشاطات الشركة ومن ثم تقدير العائد على استثماراتهم؛

– يقدم الإفصاح المحاسبي للمستثمرين المتوقعين مؤشرات وأرقام عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وهو ما يساعدهم على تحديد فرص ومخاطر الاستثمار في الشركة ؛

– يساهم العرض العادل والكافي للمعلومات المحاسبية من خلال القوائم المالية المنشورة في تعزيز الثقة بين الشركة والمستثمرين الحاليين أو المتوقعين مما يدفعهم للاستثمار في الشركة وخلق قيمة مضافة؛

– يشكل الإفصاح المحاسبي أداة مهمة في يد المستثمرين داخل الشركة لتقييم جهود الإدارة وقدرتها على تسيير الموارد الاقتصادية الموضوعة تحت تصرفها بطريقة عقلانية بما يعظم

---

[1] عبد الله مصعب الطيب محسن، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 11 ، العدد 41 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان ، 2018 ، ص 49 .

منافعهم، كما يساعد أيضا على تقدير المكافآت والحوافز المقدمة للمسيرين عند تحقيق الأهداف المسطرة بفاعلية.

وتعود أهمية الإفصاح المحاسبي بالنسبة للمستثمرين من وجهة نظر أحد الباحثين " أن القوائم المالية هي المصدر المهم أن لم يكن الوحيد للعديد من المستثمرين للحصول على المعلومات المهمة حول الشركة بالتالي حتى تكون القوائم والتقارير المالية موضوعية ومفيدة وتحظى بثقة المستخدمين وتلبي احتياجاتهم لابد أن يتم إعدادها وعرضها بطريقة منظمة ومقبولة بين جميع الأطراف التي لها مصالح بالشركة "[1].

إن توفير المعلومات المحاسبية ليس هدفا في حد ذاته وإنما ضرورة أن تكون هذه المعلومات ذات محتوى إعلامي نافع يمكن الاستفادة منه من جانب مستخدمي المعلومات، وإن المنفعة ترتبط بالمعلومات وفائدتها من وجهة نظر معدي التقارير والقوائم المالية [2] .

إن المستثمر الناجح هو الذي يستطيع دون غيره قراءة ما وراء الأرقام المفصح عنها واستخلاص المؤشرات والدلالات وكذا نقاط القوة والضعف وفرص الاستثمار الموجودة في الشركات المدرجة في السوق المالي وهو ما يساعده على بناء نموذج لقراراته الاستثمارية التي تخص الاستثمار في شركة دون غيرها.

---

[1] الطيب حامد ادريس موسى، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مجلة أمارباك، المجلد 05 ، العدد 15 ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014 ، ص 102.

[2] النصراوي سلام عادل عباس، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 36 ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، 2015 ، ص 36.

ونظرا لهذه الأهمية لموضوع الإفصاح المحاسبي في قرارات الفئة الأكثر أهمية من بين مستخدمي القوائم المالية، فقد اهتمت المعايير المحاسبية الخاصة بالإفصاح على التأكيد على كمية ونوعية المعلومات التي يجب أن تتضمنها التقارير المالية المنشورة، مما يؤكد الاهتمام بهذه الفئة من المستخدمين [1] .

ثانيا: أهداف الإفصاح المحاسبي

يمد الإفصاح المحاسبي مستخدمي المعلومات المحاسبية بالمعلومات التفصيلية حتى يكون المستخدم على دراية كافية عن المعلومات ذات العلاقة بالشركة والتي تمكنه من إجراء التنبؤات وتقييم أداء الشركة والتعرف على المخاطر المحتملة والعوائد المتوقعة وبالتالي تمكينه من اتخاذ القرار الاقتصادي المناسب.

يمكن إيجاز أهداف الإفصاح المحاسبي في النقاط التالية [2] :

- إزالة الغموض وتجنب التضليل في عرض المعلومات المالية والمحاسبية لمساعدة متخذي القرارات في صنع قرارات سليمة مبنية على معلومات دقيقة خاصة في الجانب الاستثماري ؛
- إشباع حاجات مستخدمي التقارير والقوائم المالية من البيانات والمعلومات المحاسبية؛
- المساهمة في توفير الأساس القانوني بصحة وسلامة التعاقد إذ أن الإفصاح عن خفايا البيانات المالية تجعل أطراف العقد على بينة كاملة بخصوص الشيء أو الفعل الذي يتعاقد عليه؛

---

[1] مجيد عبد زيد حمد، **دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد 01 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2011 ، ص 199 .

[2] عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، **دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 120 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المنتصرية، العراق، 2017 ، ص 216 .

– وصف فقرات معترف بها وتوفير قياسات ملائمة لهذه الفقرات عدا تلك القياسات (المعلومات) المدرجة في القوائم المالية.

إن أهداف الإفصاح المحاسبي تكمن في توضيح الأساليب والوسائل الفنية والمحاسبية وتوضح شكل محتوى التقارير المالية لبيان كمية ونوعية البيانات والمعلومات المحاسبية الكافية التي تمكن المستخدمين من اتخاذ القرارات المتنوعة لتحقيق أهدافهم[1]. وفي هذا الصدد يتوجب على الشركة تركيز جهودها نحو التطبيق الأمثل لمفهوم الإفصاح المحاسبي وترسيخ ثقافته بين جل الأطراف الفاعلة وهذا ما من شأنه زرع الثقة لديهم، بما يمكنهم من توجيه مدخراتهم نحو المشاريع المربحة.

المطلب الرابع: العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي

نظرا لتعدد الأطراف المهتمة بالمعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية فان عملية الإفصاح تتأثر بمجموعة من العوامل التي تتحكم في حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها، بينما يرتبط مستوى الإفصاح المحاسبي بشكل كبير بحجم الممارسات المحاسبية الإبداعية التي تطبقها الشركة لإظهار وضعيتها المالية بصورة أحسن عما هي عليه في الواقع.

وبصفة عامة، تتمثل العوامل المؤثرة في الإفصاح المحاسبي من وجهة نظر احد الباحثين في النقاط التالية [2] :

1.نوعية المستخدمين وطبيعة احتياجاتهم: لابد أن تعطي المؤسسات اهتماما خاصا في قوائمها المالية لتلبية احتياجات المستخدمين الرئيسيين والذين لهم مصالح مباشرة أو غير مباشرة، حيث

---

[1] الطيب حامد ادريس موسى، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، المجلة العلمية (أمارباك) ، المجلد 05 ، العدد 15 ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، قطر، 2014 ، ص 102 .

[2] محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2005 ، ص 578.

يكون من الطبيعي أن تختلف طبيعة المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية باختلاف نوعية المستخدمين في كل دولة.

2. الجهات المسئولة عن وضع معايير الإفصاح: تتمثل في الجهات المنظمة والمسئولة عن تطوير وتنظيم وإصدار معايير الإفصاح، حيث تختلف باختلاف مداخل التنظيم المحاسبي المعتمد بكل دولة.

3. المنظمات والمؤسسات الدولية: بالإضافة إلى المنظمات والقوانين المحلية فان المنظمات والمؤسسات الدولية من الأطراف المؤثرة على عمليات الإفصاح، ومن أهم هذه المنظمات مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) حيث تحاول تحسين جودة المعلومات المفصح عنها على مستوى العالمي من خلال إصدارها لمجموعة من المعايير المحاسبية .

وضمن نفس السياق، يرى الباحث أن اختلاف المصالح بين مختلف الأطراف المستخدمة للقوائم المالية من شأنه أن يؤثر على حجم ونوعية المعلومات المفصح عنها وهذا راجع لاختلاف الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف للإفصاح المحاسبي، إذ ترغب إدارة الشركة في الإفصاح عن كل ما هو ايجابي يخص النشاطات التي تقوم بها وكذا وضعها المالي وإخفاء كل ما هو سلبي ويضر بمصالحها، بينما يرغب المستثمرون والمساهمون على سبيل المثال في الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات التي تلبي احتياجاتهم وتمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة مبنية على أسس وقواعد سليمة.

ونظرا لارتباط المكافآت والحوافز المقدمة للمديرون نظير تحقيق الشركة لنتائج ايجابية فان المديرون وفي حالة تحقيق الشركة لنتائج ايجابية فإنهم يقومون بالإفصاح عنها لإظهار كفاءاتهم وقدراتهم للحصول على مكافئات وحوافز أكبر، وإن المبالغة في الإفصاح عن المعلومات الايجابية

من شأنه تشتيت تفكير المستخدم وتحقيق وفرة في المعلومات المعروضة على حساب الجانب النوعي لها. ومن جهة أخرى فان خوف المديرون من متابعتهم قضائيا يدفعهم للإفصاح عن الأمور السلبية التي تخص الشركة حتى ولو كلف ذلك نفور المستثمرين وتضاعف موقف الشركة في السوق.

المبحث الثاني: موقف المعايير المحاسبية الدولية من الإفصاح المحاسبي

نظرا للاختلافات الحاصلة في الأنظمة المحاسبية من بلد لأخر واختلاف احتياجات المستخدمين من المعلومات المحاسبية فان هذا أدى إلى وجود اختلافات في القوائم المالية نتيجة لاستخدام سياسات محاسبية مختلفة في إعدادها، ونتيجة لهذه الاختلافات ظهرت الحاجة إلى ضرورة إيجاد معايير محاسبية تحظى بقبول جميع الأطراف الفاعلة وتعمل على تنظيم العمل المحاسبي من دولة لأخرى وهو ما من شأنه تحقيق التوافق المحاسبي الدولي وتضييق الاختلافات ما بين الأنظمة المحاسبية المختلفة.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

إن ظهور المعايير المحاسبية جاء نتيجة لتزايد الطلب عليها من قبل المستخدمين وسعيهم لإيجاد معايير محاسبية توفر حلولا للمشاكل المحاسبية التي تواجههم، وقد تبلور هذا الاهتمام بعقد العديد من المؤتمرات المحاسبية الدولية للبحث في الحلول اللازمة لتطوير مهنة المحاسبة وهو ما تجسد من خلال إنشاء العديد من المنظمات المهنية التي أخذت على عاتقها مهمة إصدار معايير محاسبية تحظى بالقبول على المستوى الدولي.

أولا: نشأة المعايير المحاسبية الدولية

إن أهمية معايير المحاسبة والتدقيق جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها، ومن أهم هذه المنظمات معهد المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية AICPA الذي بادر إلى وضع معايير للتدقيق منذ سنة 1939 كما تم تشكيل هيئة أو مجلس

لمعايير المحاسبة المالية FASB في الولايات المتحدة الأمريكية منذ عام 1973م كتطوير لصيغة المبادئ المحاسبية المقبولة عموما GAAP التي بدأ العمل بها منذ عام 1932 م [1] .

لقد بدأت محاولات وضع معايير محاسبية على المستوى الدولي مع انعقاد عدد من المؤتمرات الدولية في الميدان المحاسبي والتي نستعرض أبرزها فيما يلي [2] :

عقد المؤتمر المحاسبي الأول في سنة 1904 في سانت لويس في الولايات المتحدة الأمريكية، برعاية اتحاد جمعيات المحاسبين القانونيين في الولايات المتحدة الأمريكية،و قد دار البحث في ذلك المؤتمر حول إمكانية توحيد القوانين المحاسبية بين الدول .

المؤتمر الرابع عشر في سنة 1992 وكان موضوعه دور المحاسبين في اقتصاد شامل، حيث شارك فيه نحو 106 هيئة محاسبية من 78 دولة وحضره نحو 2600 مندوبا من مختلف دول العالم، وقد شاركت فيه الدول العربية برعاية الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC، حيث استضافته ثلاثة مؤسسات محاسبية أمريكية هي: المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين العموميين AICPA، معهد المحاسبين الإداريين IMA وجمعية المراجعين الداخليين IIA .

وقد عقد المؤتمر السابع عشر بتركيا سنة 2006 تحت شعار تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي العالمي، ومساهمة المحاسبة في تطوير الأمم واستقرار أسواق رأس المال في دول العالم، ودور المحاسبين في عملية التقييم في المؤسسات.

---

[1] سعيدي يحي، أوصيف لخضر، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقى الدولي حول : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة ISA** ، المنعقد يومي 13 و 14 ديسمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر ، ص 03 .

[2] حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008 ، ص ص 104-105 .

لقد أسفرت المؤتمرات العديدة المنعقدة في مختلف دول العالم والتي جاءت نتيجة الضغوط الشديدة التي فرضها مستخدمو القوائم المالية ومختلف المنظمات المهنية في ميدان المحاسبة على جملة من المخرجات والتي جاءت في مقدمتها تشكيل عدة منظمات تحمل على عاتقها بلورة المشاكل المحاسبية التي تعترض عمل الشركات في شكل معايير محاسبية قابلة للتطبيق في مختلف دول العالم، ومن أهم هذه المنظمات :

- الاتحاد الدولي للمحاسبين IFAC.
- لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC.
- لجنة ممارسة التدقيق الدولي IAPC.

ثانيا: مفهوم المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS)

يمكن تعريف كلمة المعيار بأنه عبارة عن وثيقة أعدت بإجماع ومصادق عليها من قبل هيئة معترف بها تعطي لاستعمالات متعددة ومتكررة تمثل خطوط عريضة أو مواصفات نشاط يتم الأخذ بها من أجل الوصول إلى نشاط معين [1] .

أما التعريف المحاسبي للمعيار فيعرف على أنه " قاعدة محددة يتم بموجبها تحديد وقياس الأهداف المالية للشركة وإيصال نتائج القياس إلى مستخدمي القوائم المالية بغرض اتخاذ القرارات اللازمة من طرف المستخدمين " [2] .

---

[1] عبد القادر جبار عبد الله، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2019 ، ص 199.

[2] شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008 ، ص 125 .

كما تعرف أيضا بأنها :" إطار منظم للسياسات المحاسبية والإفصاح عنها تصدرها الجمعيات المهنية أو اللجان التي تتخذ الطابع الدولي مثل مجلس المعايير المحاسبية الدولية وتلتزم بها الشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند إعدادها وعرضها للقوائم المالية بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة " [1] .

ومن جهتها قدمت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC تعريفا لمفهوم المعايير المحاسبية بأنها :" قواعد إرشادية يستند إليها المهنيون لدعم اجتهادهم واستلهام أحكامهم، لكنها لا تلغي الحكمة والاجتهاد إنما هي وصف مهني رفيع المستوى للممارسات المهنية المقبولة قبولا عاما، وتهدف تلك المعايير إلى تقليل درجة الاختلاف في التعبير عن الممارسات في الظروف المتشابهة وتعتمد كإطار عام لرفع كفاءة العمل المحاسبي والإداري " [2] .

من خلال ما سبق، نستنتج أن المعايير المحاسبية جاءت كنتيجة حتمية استجابتا للطلب المتزايد عليها خاصة بعد تزايد حركة المبادلات التجارية حول العالم وتخطي الشركات لحدود البلد الواحد، كل هذا أدى إلى بروز مشاكل عديدة تتعلق بكيفية تبويب وقياس وعرض البيانات المحاسبية، ومن هنا قدمت المنظمات المهنية العاملة في ميدان المحاسبة حلولا لهذه المشاكل بتوفير معايير محاسبية يعتمد عليها في إعداد القوائم المالية وتحظى بالقبول العام وتعمل على تحقيق التوافق المحاسبي من خلال توفير قراءة واحدة للقوائم المالية المنشورة على المستوى الدولي.

---

[1] محمد يحي أبو طالب، **المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة**، مكتبة النهضة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001 ، ص 69 .

[2] عبد القادر جبار عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 200 .

ونظرا لأن المعايير المحاسبية تعد من أهم أدوات التطبيق العملي في المحاسبة لذلك لابد أن تتصف بالخصائص التالية [1] :

– يجب عند إعداد المعايير المحاسبية مراعاة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحيطة ؛

– أن تكون المعايير المحاسبية واقعية، فلا يجب أن تتصف بالثبات و إنما بالتغيير تبعا لتغير الظروف؛

– أن تتيح المعايير المحاسبية أفضل الممارسات المحاسبية عند وجود اختلافات تخص المعالجة المحاسبية لموضوع واحد ؛

– أن تكون المعايير المحاسبية متحررة من الانحياز نحو مستخدمين معينين، وبالتالي تحقيق العدالة في إعداد القوائم المالية المنشورة للمستخدمين؛

– أن تتصف المعايير المحاسبية بالاقتصادية ، بمعنى أن تطبيق المعايير المحاسبية لا يترتب عليه تكاليف لا تتناسب مع العائد المتوقع منه.

أ. المنظمات المحاسبية الدولية

لقد ظهرت المنظمات المحاسبية على المستوى الدولي بعد تعالي الأصوات بضرورة إيجاد معايير محاسبية تحظى بالقبول من مختلف الأطراف خاصة بعد زيادة حجم المعاملات التجارية بين الدول واختلاف الأساليب المحاسبية المطبقة في معالجة المعاملات التجارية.

[1] محمد يحي أبو طالب، **مرجع سبق ذكره** ، ص 67 .

ومن أبرز هذه المنظمات التي قدمت الكثير لمهنة المحاسبة نجد ما يلي :

1.لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)

لقد تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية في سنة 1973 بغرض تضييق الفجوة بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموما GAAP والممارسات التطبيقية للشركات، وقد تكونت هذه اللجنة من 16 هيئة مهنية من: أستراليا، كندا، وفرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا والمملكة المتحدة، وهذا بهدف تحقيق التقارب الدولي نحو إعداد معايير عالمية للمحاسبة، واستمرت لجنة معايير المحاسبة الدولية خلال الفترة من عام 1973 حتى نهاية عام 2000.

وفي سنة 2001 تم استبدال لجنة معايير المحاسبة الدولية بمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) مع الإبقاء على جميع الإصدارات اللجنة من المعايير المحاسبية الدولية (IAS)، وبالتالي أعيد تسمية المعايير المحاسبية الدولية لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية (IFRS).

واتخذت اللجنة من مدينة لندن مقرا لها، وحددت أهداف اللجنة كما جاء في دستورها على ما يلي [1] :

– تطوير مجموعة من المعايير المحاسبية ذات البعد العالمي وقابلة للفهم والتطبيق على مستوى العالم ككل، والتي تتطلب معلومات ذات جودة عالية وشفافة وقابلة للمقارنة في البيانات المالية والتقارير المالية الأخرى لمساعدة المنخرطين في أسواق المال والمستخدمين الآخرين في صنع القرارات الاقتصادية ، وذلك من أجل المصلحة العامة؛

[1] مجلس معايير المحاسبة الدولية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، كلية طلال أبو غزالة، الجامعة الأردنية الألمانية، عمان، الأردن، 2009 ، ص 68 .

– تعزيز الاستخدام والتطبيق الصارم لتلك المعايير؛

– تحقيق الأهداف المرتبطة مع البندين السابقين، مع مراعاة الاحتياجات الخاصة عند الاقتضاء للشركات صغيرة الحجم والاقتصاديات الناشئة ؛

– العمل بفعالية مع الهيئات التي تضع المعايير الوطني، وهذا من أجل تحويل المعايير المحاسبية الوطنية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي إلى حلول تتميز بالجودة.

أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية المكلفة بإصدار المعايير المحاسبية الدولية IAS وإلى غاية سنة 2000 أي قبل استبدالها بمجلس معايير المحاسبة الدولية 41 معيارا محاسبيا، وفي إطار عملية تنقيح هذه المعايير تم تعديل بعضها ودمج البعض مع معايير أخرى واستبدال البعض الأخر بمعايير الإبلاغ المالي (IFRS) الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية لتستقر في الأخير على 24 معيارا محاسبيا ، فعلى سبيل المثال تم استبعاد المعيار المحاسبي IAS 03 وتعويضه بالمعيارين IAS 27 و IAS 28 ، كما تم حذف المعيار المحاسبي IAS 04 نهائيا بالإضافة إلى تعويض المعيار المحاسبي IAS 22 بمعيار الإبلاغ المالي IFRS 03 .

2. مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB

يتشكل مجلس معايير المحاسبة الدولية من 14 عضوا يتم تعيينهم من قبل مجلس الأمناء، ويعتبر المؤهل الأساسي لعضوية المجلس هو الخبرة الفنية، كما تكمن المسؤوليات الأساسية للمجلس في تطوير ونشر معايير الإبلاغ المالي الدولية ومذكرات العرض المبدئية وقبول التفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقرير المالي الدولي IFRIC [1] .

[1] جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2009 ، ص 73 .

وبعد أن حل IASB محل IASC تغيرت تسمية المعايير المحاسبية لتصبح معايير الإبلاغ المالي الدولية، ويكمن السر وراء تغيير تسمية المعايير إلى رغبة مجلس المعايير المحاسبية الدولية في التفريق بين المعايير المحاسبية الدولية التي كانت تصدر من قبل لجنة المعايير المحاسبية الدولية قبل سنة 2001 وبين إصدارات معايير الإبلاغ المالي الصادرة عن المجلس بعد التاريخ السالف الذكر.

كما تساهم معايير الإبلاغ المالية الدولية (IFRS) في تعزيز الثقة والنمو وتحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، كما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تطوير معايير الإبلاغ المالي الدولية عالية الجودة والقابلة للفهم والتنفيذ والمقبولة عالميا، والتي توفر الشفافية والمساءلة والكفاءة في جميع أنحاء العالم [1] .

مما سبق يتبين لنا أن مجلس معايير المحاسبة الدولية استهدف الأتي [2] :

– صياغة معايير محاسبية ذات جودة عالية وقابلة للتطبيق للحد من تباين الممارسات المحاسبية بهدف تلبية احتياجات الأطراف المختلفة المرتبطة بالشركة من مستخدمي القوائم المالية وإمدادهم بكافة المعلومات المحاسبية الملائمة لترشيد قراراتهم الاستثمارية المختلفة.

---

[1] حسين سيد حسن عبد الباقي، **دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018 ، ص 1138 .

[2] سليمان محمد مصطفي، **أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018 ، ص 1180 .

– تحسين مستوى الإفصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية وتحسين جودة القوائم المالية من خلال إلزام المجتمع الدولي بتبني معايير الإبلاغ المالي الدولية نتيجة أوجه القصور الشديدة بالمعايير المحلية المطبقة والتي قد تعطي معلومات غير سليمة مما يؤدي بها إلى تضليل مستخدميها .

يعرض الجدول التالي معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي السارية المفعول إلى غاية سنة 2020 :

الجدول رقم (2–1) : المعايير المحاسبية الدولية ومعايير الإبلاغ المالي السارية المفعول إلى غاية سنة 2020

رمز المعيار	تسمية المعيار	تاريخ الإصدار
معايير الإبلاغ المالي الدولية		
IFRS 1	تطبيق المعايير الدولية للتقرير المالي لأول مرة	**2008***
IFRS 2	الدفع على أساس السهم	**2004**
IFRS 3	تجميع الأعمال	**2008***
IFRS 4	عقود التأمين	**2004**
IFRS 5	الأصول غير المتداولة المحتفظ بها للبيع والعمليات غير المستمرة	**2004**
IFRS 6	استكشاف الموارد المعدنية وتقويمها	**2004**
IFRS 7	الأدوات المالية: الافصاحات	**2005**
IFRS 8	القطاعات التشغيلية	**2006**

IFRS 9	الأدوات المالية	*2010
IFRS 10	القوائم المالية الموحدة	2011
IFRS 11	الترتيبات المشتركة	2011
IFRS 12	الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى	2011
IFRS 13	قياس القيمة العادلة	2011
IFRS 14	الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية	2014
IFRS 15	الإيراد من العقود مع العملاء	2014
IFRS 16	عقود الإيجار	2016
IFRS 17	عقود التأمين	2017
المعايير المحاسبية الدولية		
IAS 1	عرض القوائم المالية	*2007
IAS 2	المخزون	*2005
IAS 7	قائمة التدفقات النقدية	1992
IAS 8	السياسات المحاسبية، والتغييرات في التقديرات المحاسبية والأخطاء	2003
IAS 10	الأحداث اللاحقة لتاريخ الميزانية	2003
IAS 12	ضرائب الدخل	*1996
IAS 16	العقارات والآلات والمعدات	*2003
IAS 19	منافع الموظفين	*2011

IAS 20	المحاسبة عن المنح الحكومية و الإفصاح عن المساعدات الحكومية	1983
IAS 21	أثار التغييرات في أسعار صرف العملات الأجنبية	*2003
IAS 23	تكاليف الاقتراض	*2007
IAS 24	الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة	*2009
IAS 26	المحاسبة والتقرير عن برامج منافع التقاعد	1987
IAS 27	القوائم المالية المنفصلة	2011
IAS 28	الاستثمارات في الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة	2011
IAS 29	التقرير المالي في الاقتصاديات ذات التضخم الجامح	1989
IAS 32	الأدوات المالية: العرض	*2003
IAS 33	ربحية السهم	*2003
IAS 34	التقرير المالي الأولي	1998
IAS 36	الانخفاض في قيمة الأصول	*2004
IAS 37	المخصصات والالتزامات المحتملة والأصول المحتملة	1998
IAS 40	العقارات الاستثمارية	*2003
IAS 41	الزراعة	2001

تشير التواريخ المشار إليها ب (*) إلى تاريخ أخر تعديل طرأ على المعيار

Source : https://www.iasplus.com/en/standards/standards#international-accounting-standards, visited on 22/01/2020

المطلب الثاني: المداخل المعتمدة في صياغة المعايير المحاسبية ومزايا تطبيقها

يعتمد إصدار المعايير المحاسبية على مدخلين رئيسيين يعتمد عليها في عملية صياغة هذه المعايير المحاسبية، وتخضع هذه العملية بشكل كبير لتأثير العوامل البيئية التي تسيطر على ذلك البلد، والتي ينبغي أخذها بعين الاعتبار من أجل الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة من استخدام المعايير المحاسبية بشكل يمكن من تحسين جودة المعلومات المنشورة.

أولا: مداخل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

أ. المدخل القانوني (العام)

يعتمد إصدار المعايير وفق هذا المدخل على القوانين والتشريعات التي تصدرها الحكومة والتي تطبق على رعاياها في بلد معين [1]، وعليه تلعب الحكومة دورا بارزا في الرقابة على الحياة الاقتصادية في ظل نظام اقتصادي يتميز بالمركزية وسوق مالي غير نشط وبالتالي فان عملية إصدار المعايير المحاسبية تتأثر بالظروف البيئية المحيطة بكل دولة وبدرجة تدخل الحكومة في الاقتصاد، ومن أبرز الدول التي تستخدم هذا المدخل في صياغة المعايير المحاسبية و تطويرها وبالتالي فان دور المحاسبة في هذه الدول يقتصر على تقديم معلومات لعمليات التخطيط والإحصاء على المستوى القومي.

ولقد وجهة لهذا المدخل عدة انتقادات تتمثل في الأتي [2] :

– يعد أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة بسبب بطئ تغيير القوانين وعدم مراعاتها لاحتياجات مستخدمي القوائم المالية .

---

[1] عبد الأمير جبار عبد الله، **مرجع سبق ذكره**، ص 199 .

[2] **نفس المرجع السابق** ، ص 199 .

- عادة ما يركز القانون على العموميات على حساب المفردات أو التفاصيل.

- تأثر المعايير المحاسبية في هذه الحالة بالاعتبارات السياسية أكثر من الاعتبارات التقنية.

ب. المدخل الذاتي (المهني)

على عكس المدخل القانوني الذي يركز على تدخل الدولة في صياغة المعايير المحاسبية، يتم تبني هذا المدخل من قبل الدول التي يسود بها نظام اقتصادي حر مع أسواق مالية نشطة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تدار الأنظمة المحاسبية على أساس أن توزيع الموارد الاقتصادية يتم من خلال اليد الظاهرة والخفية لنظام السوق الحر، وتتجه نحو تلبية احتياجات المستثمرين والمقرضين من المعلومات المحاسبية، إلا أن تعارض مصالح مستخدمي مخرجات النظام المحاسبي جعل كلا منهم يحاول التأثير على المعايير والإجراءات المحاسبية لتلبية احتياجاته من المعلومات [1].

ويتميز هذا المدخل وعلى عكس المدخل القانوني بسرعته في مواجهة التغييرات التي تطرأ على البيئة المحاسبية ومن ثم محاولة إيجاد الحلول المناسبة له من قبل الخبراء في الميدان المحاسبي، وقدر وجهة لهذا المدخل عدة انتقادات * من أبرزها فقدانه لصفة الإلزامية وسعى بعض الأطراف لخدمة مصالحها على حساب أطراف أخرى بما يفقد القوائم المالية صفة المصداقية.

---

[1] محمد إبراهيم علي، **تحليل ومناقشة المداخل الإستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية " مدخل مقترح "** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2017 ، ص 368 .

* من أبرز الأمثلة المقدمة من خلال هذا المدخل هو انهيار عدد من الشركات العالمية العملاقة مثل شركة " انرون " للطاقة في سنة 2001 على خلفية عمليات تلاعب في قوائمها المالية والتي أعقبها انهيار واحد من بين أكبر شركات التدقيق على مستوى العالم و هي شركة " أرثر اندرسون " واتهامها بعدم إتباع المبادئ المحاسبية المقبولة عموما عند تدقيق القوائم المالية لشركة انرون مما يدل على افتقار هذا المدخل لصفة الإلزامية.

من جهة أخرى نجد أن هناك رأيا وسطيا بين المدخلين القانوني والذاتي الذي ينطوي على المزج بين المدخلين كما هو معمول به في الولايات المتحدة الأمريكية حيث تتولى لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC) مهمة المصلحة العامة للسوق بينما يتولى مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) والمخول من قبل لجنة الأوراق المالية مهمة إصدار معايير محاسبية، حيث دخل مجلس معايير المحاسبة الدولية في شراكة مع مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) لإصدار معايير محاسبية متوافقة في جميع أنحاء العالم.

وتخضع عملية إصدار أو تعديل أي معيار محاسبي إلى مجموعة من الإجراءات التي يتم إتباعها من طرف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) بالتشاور مع مختلف الأطراف الفاعلة والمهتمة بالمعايير المحاسبية .

إن عملية إصدار المعايير المحاسبية هي عملية ممنهجة تمر بعدد من المراحل المدروسة ويمكن تلخيص هذه العملية وفق الشكل التالي :

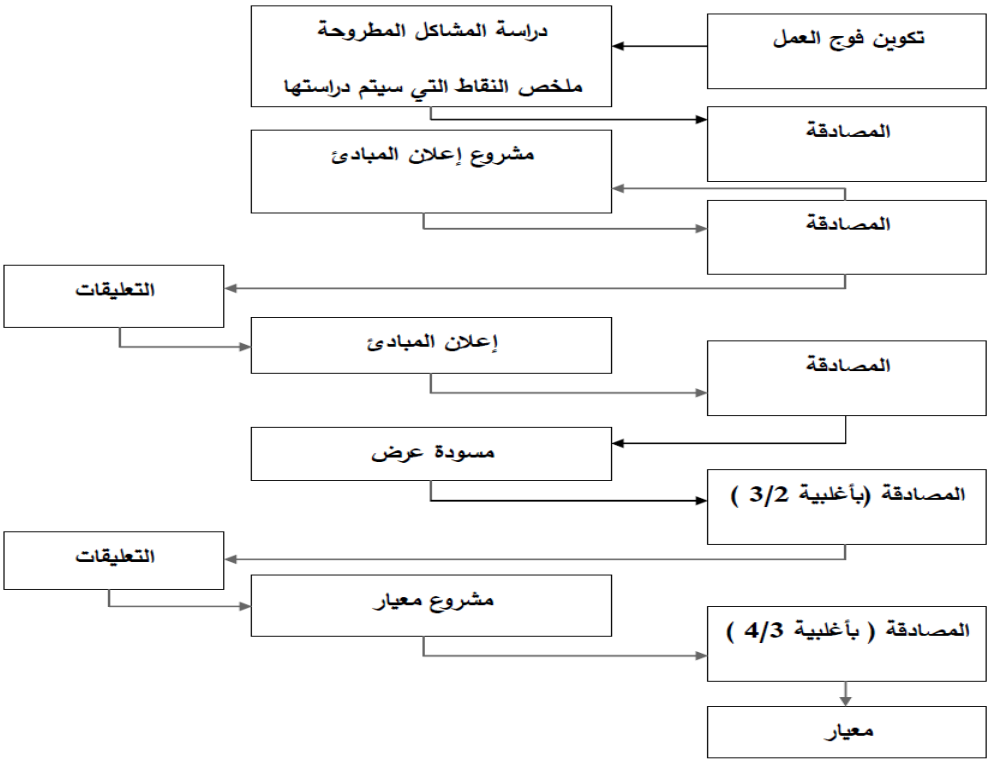

الشكل رقم (2-1) : مراحل إصدار المعايير المحاسبية الدولية

Source : Bernard Raffounier et autres, **comptabilité international**, librairie vuibert, France, 1997, p 36

ثانيا: مزايا تطبيق معايير المحاسبة (IAS/IFRS)

لقد أدت الظروف الاقتصادية المتسارعة على مستوى العالم وكبر حجم الشركات وتخطيها لحدود البلد الواحد إلى بروز دور معايير المحاسبة (IAS/IFRS) على الساحة العالمية نظرا لما تحققه من مزايا عديدة لمستخدمي القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم واتجاهاتهم خاصة لدى الاقتصاديات التي تتميز بتوفرها على أسواق مالية نشطة وهو ما دفع الاتحاد الأوروبي في سنة 2002 إلى سن قوانين تلزم الشركات المدرجة بالبورصات الأوروبية بضرورة استخدام معايير

المحاسبة عند إعداد قوائمها المالية، وقد مس هذا الإجراء أزيد من 7000 شركة مدرجة بالبورصات.

على العموم تتمثل منافع تبني المعايير المحاسبية من وجهة نظر إحدى الدراسات في النقاط التالية [1] :

– تحسين جودة التقارير المالية وهذا من خلال إمداد المتعاملين مع سوق المال بقوائم مالية واضحة وموثوق بها وقابلة للمقارنة.

– جذب الاستثمارات الأجنبية مع تزايد نمو التجارة الدولية وكسب ثقة المستثمرين الأجانب.

– تخفيض عدم تماثل المعلومات في ظل توافر شفافية المعلومات مع زيادة الإفصاح بالقوائم المالية المنشورة.

– توحيد متطلبات القوائم المالية عبر مختلف شركات دول العالم.

– الدخول إلى أسواق مال عالمية من خلال إعداد قوائم مالية ملتزمة بالشروط الدولية في الإعداد والعرض.

لقد ساهم تسارع التدفقات المالية عبر الحدود بين الدول المتقدمة وكذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية إلى زيادة حجم التجارة الدولية والتعامل في الأسواق المالية، ولذلك أصبح من الضروري توحيد المعايير المحاسبية على مستوى دول العالم. حيث تساهم المعايير المحاسبية في توحيد أسس الاعتراف والقياس والمعالجة والعرض المحاسبي للعمليات المالية وتوحيد أسس الإفصاح عن هذه العمليات، كما تساعد هذه المعايير في إنتاج قوائم مالية تتضمن معلومات

[1] أسامة أحمد جمال هلالي، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال: دراسة تحليلية وميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، 2018 ، ص 27

محاسبية تتميز بالملاءمة والموثوقية يسهل مقارنتها وتساعد مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين في اتخاذ القرارات [1] .

وعلى الرغم من المزايا التي يحققها استخدام المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية للشركات، إلا أن هناك بعض المعوقات التي تقف حائلا دون تحقيق هذه المعايير للأهداف المرجوة منها ومن بين هذه المعوقات غياب الترجمة الصحيحة للمعايير المحاسبية وما يقابلها من مرادفات باللغة العربية [2] .

المطلب الثالث: حتمية التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

لقد أدت زيادة حركية التجارة على مستوى العالم وكبر حجم الشركات وتخطيها لحدود البلد الواحد إلى زيادة أهمية المحاسبة كأداة إعلامية مهمة في يد مستخدمي القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم في تقييم أداء الشركات، ومن ثم اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة بخصوص مستقبل هذه الشركات، ومن المعروف أن لكل دولة مميزاتها الاقتصادية والثقافية الخاصة بها وكذا النظام المحاسبي المطبق بها والذي قد لا يتوافق في بعض الأحيان مع ما تصبوا إليه المعايير المحاسبية في توفير قراءة واحدة للقوائم المالية على المستوى الدولي.

---

[1] حسين سيد حسن عبد الباقي، **مرجع سبق ذكره**، ص 1144 .

[2] أسامة أحمد جمال هلالي، **مرجع سبق ذكره**، ص 28 .

أولا: مفهوم التوافق المحاسبي الدولي ودوافعه

أ. مفهوم التوافق المحاسبي الدولي

لقد أصبح مفهوم التوافق المحاسبي توجه عالمي لابد منه خاصة في ظل العولمة الاقتصادية وزيادة تدفق رؤوس الأموال والذي صاحبه زيادة في احتياجات مستخدمي القوائم المالية وحاجتهم إلى توفير أسس سليمة لتقييم الشركات وتوفير قراءة واحدة لقوائمها المالية مهما اختلفت الأنظمة المحاسبية التي أعدت على أساسها.

ويعني مفهوم التوافق المحاسبي " إصدار معايير وطنية موافقة تماما مع معايير المحاسبة الدولية وذلك بتبني المعالجات الواردة في معايير المحاسبة الدولية أو معايير الإبلاغ المالي الدولية مع وجود بعض الاستثناءات أو مع استبعاد بعض النصوص الواردة في المعايير الدولية لتلاءم ظروف كل دولة " [1] .

وأعتبر التوافق المحاسبي أيضا:" انه تلك المحاولة الرامية لبوتقة عدة أنظمة محاسبية في مسار قادر على المزاوجة والتوفيق بين تطبيقات محاسبية مختلفة في هيكل منتظم " [2] .

---

[1] سليمان محمد مصطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 1180.

[2] مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي: مفهوم، المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006 ، ص 118 .

وعليه يمكن القول أن التوافق المحاسبي يسعى إلى تقليل الاختلافات الحاصلة بين الأنظمة المحاسبية في مختلف بلدان العالم ومعايير المحاسبة الدولية، ويعتبر مفهوم التوافق المحاسبي أكثر واقعية وأقرب للتجسيد* والذي يتطلب دراسة موضوعية للاختلافات المحاسبية على المستوى الدولي وحصر مختلف العوامل البيئية والقيام بإجراء تحليلي لها للوقوف على أوجه الخلاف ومعالجتها، والذي يساهم بدوره في تقريب وجهات النظر بينها وبين معايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي بما ينعكس بالإيجاب على جودة القوائم المالية المنشورة.

ب.دوافع أو مبررات التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

إن بروز مفهوم التوافق المحاسبي على الساحة الدولية جاء استجابة للعديد من العوامل التي تأتي في مقدمتها الانفراج الذي شهده الاقتصاد العالمي وتحرر المبادلات التجارية والذي تزامن أيضا مع تزايد الدور المهم للأسواق المالية على المستوى العالمي والذي أدى بدوره لزيادة الحاجة إلى توفير قوائم مالية معدة وفق معايير محاسبية تحظى بالتأيد على المستوى الدولي وتقلل من الاختلافات الحاصلة بين الأنظمة المحاسبية لدى مختلف دول العالم. وتتمثل الدوافع التي أدت لبروز الحاجة إلى التوافق المحاسبي الدولي فيما يلي [1] :

- ارتفاع معدلات التبادل التجاري الدولي وظهور الشركات متعددة الجنسيات .
- تطور أسواق المال الدولية وخفض القيود على حرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول.
- وجود العديد من المشاكل المتعلقة بالقوائم المالية وصعوبة التوحيد على المستوى الدولي.

---

* من المناسب هنا التمييز بين مصطلح التوافق المحاسبي والتوحيد المحاسبي، حيث أن هذا الأخير يشير إلى حالة التطابق التام بين الأنظمة المحاسبية الموجودة في البلدان ومعايير المحاسبة الدولية ومعايير الإبلاغ المالي وهو أمر بعيد عن الواقعية ولا يمكن تجسيده خاصة وأن لكل دولة خصوصياتها الاقتصادية والثقافية التي تميزها وهو ما يجعل التوحيد المحاسبي الدولي أمرا مستحيل.

[1] سليمان محمد مصطفي، **مرجع سبق ذكره**، ص 1181 .

– تزايد الطلب على المعلومات من جانب المستثمرين على المستوى الدولي لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

ثانيا: مزايا ومعوقات التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

أ. مزايا التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي

إن تحقيق التوافق المحاسبي الدولي من شأنه أن يحقق العديد من المزايا لمستخدمي القوائم المالية على اختلاف مستوياتهم والتي تتمثل فيما يلي [1] :

– قابلية القوائم المالية المعدة في بلدان مختلفة للمقارنة مما يؤدي إلى تعزيز القرارات الاستثمارية والتمويلية وتسهيل فهم القوائم المالية من جانب مستخدميها.

– تسهيل المعايير الموحدة من عملية توحيد الفروع الأجنبية المنتشرة في مختلف دول العالم وبالتالي توحيد نتائج الأعمال بالقوائم الموحدة.

– تؤدي معايير المحاسبة الدولية إلى توحيد لغة التقارير المالية على المستوى الدولي مما يسهل عملية إدراج الشركة في البورصات العالمية.

– تساعد معايير المحاسبة الدولية في زيادة درجة الموثوقية والاعتماد على تلك القوائم المالية والقابلية للمقارنة مما يؤثر بالإيجاب على تدفق الاستثمارات الأجنبية وجذبها.

---

[1] **نفس المرجع السابق** ، ص ص 1181–1182 .

ب.المعوقات التي تواجه التوافق المحاسبي الدولي

على الرغم من المزايا التي يحققها التوجه نحو التوافق المحاسبي الدولي إلا أن هناك بعض العراقيل التي قد تحول دون تحقيق التوافق المحاسبي للمنافع المنتظرة منه وتتمثل هذه العراقيل فيما يلي [1] :

– الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموما.

– التوجه الضريبي والحكومي، فبعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي.

– قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين بالمعايير الوطنية، وتكمن هذه القناعة في تعود المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية على المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحولهم إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير التي تعودوا عليها.

– مشكل ترجمة المعايير الدولية التي تصدر باللغة الانجليزية وبمصطلحات محاسبية انجليزية متعارف عليها، وتكمن الصعوبة هنا أن عملية الترجمة قد تصل إلى مصطلحات من اللغة الوطنية لا تعكس المضمون نفسه المقصود في المعايير الدولية وهو ما يفقد عملية الترجمة فاعليتها.

---

[1] ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، **أهمية التوافق مع المعايير المحاسبية الدولية للمحاسبة في النشاط الزراعي**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014 ، ص 190 .

إلا أن المشكلة الأساسية التي تعاني منها هذه المعايير والتي تنعكس على عنصر التوافق تتمثل في كثرة ما تحتويه من بدائل يسمح بإتباعها في مجال تطبيق كل من قواعد القياس الإفصاح، وهكذا وجدت مهنة المحاسبة نفسها بين نقيضين، فمن جانب يفترض فيها باعتبارها لغة الأعمال أن تطور معاييرها المتبعة في مجال القياس والإفصاح في اتجاه يزيد من مستوى التناسق بين تطبيقاتها على المستوى العالمي وذلك بقصد تحسين مصداقية البيانات المالية المعدة بموجب هذه المعايير وزيادة قابليتها للمقارنة، ولكنها من جانب آخر تعاني من ظاهرة التنوع والاختلاف السائد حاليا بين الممارسات المهنية في الدول المختلفة مما يقف حائلا دون قيامها بدورها المطلوب كنظام للمعلومات يتخطى النطاق الإقليمي إلى النطاق الدولي [1] .

المطلب الرابع: الإفصاح المحاسبي وفق متطلبات المعايير المحاسبية الدولية

حظي الإفصاح المحاسبي باهتمام كبير من طرف المنظمات المحاسبية التي ركزت بشكل كبير على ضرورة الإفصاح عن كل المعلومات الضرورية التي تهم مستخدمي القوائم المالية، وإن التقيد بإعداد هذه القوائم وفق متطلبات المعايير المحاسبية من شأنه التعزيز من دور الإفصاح المحاسبي كأداة إعلامية.

[1] ناظم شعلان جبار، **التدقيق المحاسبي الدولي والبيئة العراقية "متطلبات التوافق والتطبيق": دراسة مقارنة** ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 18 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2016 ، ص 195 .

أولا: دور معايير المحاسبة الدولية في تعزيز الإفصاح المحاسبي

إن عملية الإفصاح عن المعلومات حسب ما نصت عليه المعايير الدولية يتضمن في العادة نشر معلومات كمية ونوعية وثيقة الصلة في التقارير المالية السنوية، وهذه العملية تكملها في الغالب قوائم مالية نصف سنوية أو ربع سنوية ومعلومات هامة أخرى، ونظرا لأن توفير المعلومات يمكن أن يكون مكلفا فان جدواها بالنسبة للجمهور ينبغي وزنه بالقياس إلى الكلفة عند تقرير متطلبات الإفصاح، كما يعد التوقيت الجيد لطرح المعلومات مسألة مهمة أيضا [1].

إن تبني لغة المعايير المحاسبية من شأنه أن يحقق مزايا عديدة للشركة ولمستخدمي القوائم المالية على حد سواء، ويساهم استخدام المعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية في تقليل الاختلافات الحاصلة بين الأنظمة المحاسبية للبلدان من خلال تبني لغة محاسبية تحقق التوافق بين مصالح الأطراف الداخلية والخارجية للشركة، والتي تعمل بدورها على استبعاد الاجتهاد الشخصي في اختيار الممارسات المحاسبية مما يساهم في التخفيف من حالة عدم تماثل المعلومات الذي يخلفها غياب المعايير المحاسبية.

وعليه فان إعداد الشركة لقوائمها المالية وفق ما تقتضيه المعايير المحاسبية يمكنها من إضفاء المصداقية على قوائمها المالية وتتيح لها الفرصة لقراءة قوائمها المالية في الأسواق العالمية بنفس الصورة وبشكل مفهوم ومقروء، وهو ما يساهم في تعزيز الإفصاح المحاسبي عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية بالنظر إلى أن مستخدمي القوائم المالية يميلون إلى الشركات التي تستعين بالمعايير المحاسبية في إعداد قوائمها المالية، والذي يشير في نظرهم إلى عدالة وجودة

---

[1] وسام نعمة حسين، م**دى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبية الدولية**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد07 ، العدد 22 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011 ، ص ص 167-168 .

الإفصاح المحاسبي عن القوائم المالية المنشورة وهو ما يتيح لهم بناء نموذج موضوعي لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة رشيدة وعقلانية.

ثانيا: إصدارات معايير المحاسبة الدولية لتعزيز دور الإفصاح المحاسبي

أ. المعايير المحاسبية الدولية IAS

تطرقت معايير المحاسبة الدولية IAS وباهتمام كبير بموضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية، منها ما تناولت طرق عرض البيانات من خلال القوائم المالية وأخرى تناولت الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة وكذا التقديرات الهامة المستخدمة من قبل الشركة، وقد أصدرت لجنة معايير المحاسبة الدولية IASC سابقا عددا من المعايير التي خصصت للإفصاح المحاسبي ونذكر منها المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 "عرض القوائم المالية " ، بالإضافة للمعيار المحاسبي الدولي IAS 24 " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " ، لكن هذا لا يمنع أن المعايير المحاسبية الباقية تطرقت لموضوع الإفصاح المحاسبي من خلال الإشارة إلى المتطلبات الواجب توافرها والتي تتناسب مع المعيار محل التطبيق

1. الإفصاح وفقا لمحتوى المعيار IAS 1

حل المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 محل كل من المعيار المحاسبي الدولي السابق IAS 1 المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، المعيار المحاسبي الدولي IAS 5 وموضوعه " المعلومات الواجب الإفصاح عنها في البيانات المالية " ، والمعيار المحاسبي الدولي IAS 13 والذي يتناول " عرض الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة " . وقد خضع المعيار محل الدراسة إلى عدة تعديلات لتنقيحه وكان أخرها سنة 2007 .

ويهدف هذا المعيار إلى عرض القوائم ذات الغرض العام * ، وذلك لضمان قابلية هذه القوائم للمقارنة مع الفترات السابقة وكذا مع القوائم المالية للشركات الأخرى ، ويتم هذا من خلال تحديد المتطلبات الكلية لعرض القوائم المالية والإرشادات الخاصة بهيكلها، والحد الأدنى من المتطلبات المتعلقة بمحتوياتها [1]، وتتمثل هذه الأخيرة فيما يلي :

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل.
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية .
- قائمة التدفقات النقدية .
- السياسات المحاسبية .

إن الالتزام بعرض القوائم المالية وفق ما جاء به المعيار المحاسبي الدولي IAS 1 من خلال الإفصاح الشفاف عن بنود القوائم المالية من شأنه أن يضفي عليها المصداقية والعدالة في عرض المعلومات، والتي يمكن أن يرتكز عليها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المستقبلية.

---

* يقصد بالقوائم المالية ذات الغرض العام تلك القوائم التي ينتظر منها أن تلبي احتياجات مستخدميها والذين ليس باستطاعتهم مطالبة الشركة بإعداد قوائم مالية مصممة خصيصا لتوفير احتياجاتهم

[1] المعيار المحاسبي الدولي IAS 1، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، متاح على الرابط التالي : https://www.accdahan.com/2017/07/ifrs-2016-ias.html ، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/15 على الساعة 23:34

2.الإفصاح وفقا لمحتوى المعيار IAS 24

قبل التطرق لمفهوم المعيار وجب الإشارة إلى أن الأطرف ذات العلاقة هي:" الأطراف التي يكون فيها لطرف معين القدرة على السيطرة على طرف آخر أو ممارسة تأثير هام أو سيطرة مشتركة عليه، وذلك فيما يتعلق باتخاذ القرارات المالية والتشغيلية، ويمكن أن تشمل هذه الأطراف الموظفين والإداريين الرئيسيين للشركة الأم والشركات التابعة، أما العمليات بين الأطراف ذات العلاقة فتتمثل في تحويل موارد وخدمات والتزامات بينها [1].

وبسبب كثرة الأطراف التي تتعامل معها الشركة في محيطها الداخلي والخارجي ظهر المعيار المحاسبي الدولي IAS 24 " الإفصاح عن الأطراف ذات العلاقة " والذي خضع لعدة تعديلات كان آخرها سنة 2009 ، ويهدف هذا المعيار إلى ضمان أن القوائم المالية المعدة من قبل الشركة تحتوى على الإفصاحات اللازمة التي تخص تعاملاتها مع مختلف الأطراف ذات العلاقة التي يمكنها التأثير على المركز المالي للشركة، وذلك من خلال الإفصاح عن طبيعة وحجم ومبلغ المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة والذي يمتد إلى الإفصاح عن التفاصيل المتعلقة بالعقود الإدارية للمسيرين.

ويكمن الغرض من الإفصاحات عن الأطراف ذات العلاقة وفق ما جاء به المعيار في إمكانية تأثر الربح والخسارة والمركز المالي للشركة مع طرف ذي علاقة، فقد تدخل الأطراف ذات العلاقة في معاملات لا تدخل فيها الأطراف غير ذات العلاقة، فعلى سبيل المثال الشركة التي تبيع بضاعة بالتكلفة للشركة التي تعد تابعة لها، قد لا تبيع بهذه الشروط لعميل أخر، أيضا قد لا تتم

---

[1] خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007** ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008 ، ص 246 .

المعاملات بين الأطراف ذات العلاقة بالمبالغ نفسها التي تتم بها بين الأطراف غير ذات العلاقة [1].

ب.معايير الإبلاغ المالي الدولية IFRS

لقد خصصت معايير الإبلاغ المالي الدولية هي الأخرى بموضوع الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية حيث أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB معيارا خاصا بذلك وهو معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 " الأدوات المالية– الإفصاحات " .

وقبل التطرق لما جاء به المعيار السالف الذكر وجب التعريف بمفهوم الأدوات المالية والتي يقصد بها بأنها: " أي عقد مبرم ينتج عنه أصل مالي لشركة واحدة والتزام مالي أو أداة حق ملكية لشركة أخرى " .

وتعد الأدوات المالية المتمثلة في الأسهم والسندات التي تصدرها الشركات السلعة الرئيسية المتداولة في أسواق رأس المال، وتمثل الورقة المالية صكا يعطي لحامله الحق في الحصول على جزء من العائد أو جزء الأصول أو الحقين معا [2]، ونظرا لأهمية الأدوات المالية في التأثير على المركز المالي للشركة تم إصدار معيار خاص بها ألا وهو معيار الإبلاغ المالي IFRS 7 " الأدوات المالية – الإفصاحات " من خلال الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية التي يبحث عنها مستخدمو القوائم المالية لتقويم اثر هذه الأدوات على المركز المالي للشركة.

---

[1] المعيار المحاسبي الدولي IAS 24 ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، متاح على الرابط التالي : https://www.accdahan.com/2017/07/ifrs-2016-ias.html ، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/15 على الساعة 00:30

[2] حوراء إحسان خليل، **دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14 ، العدد 56 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018 ، ص 342 .

إن الهدف من هذا المعيار هو مطالبة الشركات بتقديم إفصاحات ضمن قوائمها المالية تمكن المستخدمين من تقويم [1] :

- أهمية الأدوات المالية للمركز المالي للشركة ولأدائها المالي.

- طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن الأدوات المالية والتي تتعرض لها الشركة والكيفية التي تتمكن بواسطتها إدارة الشركة من إدارة هذه المخاطر.

[1] معيار الإبلاغ المالي الدولي IFRS 7 ، ترجمة الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، متاح على الرابط التالي : https://www.accdahan.com/2017/07/ifrs-2016-ias.html ، اطلع عليه بتاريخ 2020/02/15 على الساعة 01:20

المبحث الثالث: جودة المعلومات المحاسبية في الفكر المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي المنتج الأول للمعلومات المحاسبية في الشركة، ويفترض في هذه الأخيرة أن تتوفر بالجودة اللازمة وفي الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة وبعيدا عن كل أشكال التظليل والتلاعب التي يمكن أن تؤثر على خصائصها وتضعف من قدرتها على تلبية احتياجات مختلف الأطراف داخل الشركة وخارجها، ولقد زاد الاهتمام بجودة المعلومات المحاسبية مع توسع نشاط الأعمال والذي صاحبه تعقد في الممارسات المحاسبية في بعض الأحيان خاصة في ظل ما شهده العالم من انهيار لشركات كبرى.

المطلب الأول: نظام المعلومات المحاسبي كمنتج للمعلومات المحاسبية

يشكل نظام المعلومات المحاسبي الفعال بنكا للمعلومات وأداة مهمة في يد مستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا من داخل الشركة أو خارجها، ويرتكز نظام المعلومات المحاسبي كغيره من نظم المعلومات الأخرى على عدة مراحل والتي يفترض في الأخير معلومات تلبي احتياجات مستخدميها.

أولا: مفهوم نظام المعلومات المحاسبي ومقوماته

أ. مفهوم نظام المعلومات المحاسبي

يمكن تعريف نظام المعلومات بصفة عامة بأنه: " مجموعة من المكونات المربوطة مع بعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة وإيصال هذه المعلومات إلى المستخدمين

بالشكل الملائم والوقت المناسب من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم " [1]. ووفقا لهذا التعريف فإن أي نظام معلومات يتضمن عدد من المراحل الأساسية بدءا من المدخلات التي تمثل البيانات في شكلها الخام مرورا بعملية المعالجة وصولا لمرحلة المخرجات والتي تصبح عندها المعلومات جاهزة للاستخدام من قبل مستخدميها.

هذا ويمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي وفق ما يلي:

عرف " الحفناوي" نظام المعلومات المحاسبي بأنه "عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية " [2].

أما من وجهة نظر " الفتلاوي " فان نظام المعلومات المحاسبي يمثل أحد مكونات تنظيم إداري يختص بجمع (Accumulatc) وتبويب (classify) ومعالجة (Process) وتحليل (Analyze) وتوصيل (Communicate) المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات إلى الأطراف الخارجية (كالجهات الحكومية والدائنين والمستثمرين) وإدارة الشركة [3].

---

[1] عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2003 ، ص 18 .

[2] محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001 ، ص 55.

[3] ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، **دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 50 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2020 ، ص 104 .

وقد عرفه " خياط وشيخ علي" بأنه :" مجموعة من الأجزاء المترابطة والتي تعمل معا لغرض ما وهذه الأجزاء هي مكونات النظام والتي تتمثل في المدخلات والمعالجة والمخرجات والتغذية العكسية " [1] .

من خلال ما سبق يرى الباحث أنه يمكن أن يعرف نظام المعلومات المحاسبي بأنه جملة من القواعد، الإجراءات، الطرق والتقنيات الموجهة نحو تنظيم وتسيير ومراقبة إنتاج المعلومات المحاسبية ويهدف هذا النظام بشكل رئيسي إلى تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية لمساعدتهم على اتخاذ القرارات المهمة .

إن نظام المعلومات المحاسبي يهتم بتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية التي تؤثر على نشاطات الشركة الهادفة إلى توفير معلومات موضوعية لاتخاذ قرارات صحيحة تساعد على تحقيق أهداف الشركة، كما يقوم بتجميع البيانات حول أنشطة الشركة وتحويلها إلى معلومات يمكن الاعتماد عليها وبالتالي توليد المعلومات المفيدة لاتخاذ القرار وتوفيرها للمستفيدين، بالإضافة إلى تأمين الرقابة الكافية التي تؤكد تسجيل ومعالجة البيانات المتعلقة بأنشطة الأعمال بدقة [2] .

هذا ويمر نظام المعلومات المحاسبي كغيره من نظم المعلومات الأخرى بمجموعة من المراحل الأساسية المترابطة فيما بينها ، وتتمثل هذه المراحل فيما يلي:

- **المرحلة الأولى:** تمثل هذه المرحلة المدخلات من البيانات في شكلها الخام والتي يتم تجميعها ومراجعتها لأجل إنتاج المعلومات، وتعبر عن التدفقات المادية للعمليات التي تمارسها

---

[1] مروان خياطة، حسين شيخ علي، **أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية** ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013 ، ص 121 .

[2] سعد محمود الكواز ،**علاقة الارتباط بين التجارة الالكترونية و نظام المعلومات المحاسبي في منظمات تقنيات المعلومات**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 ، العدد 34 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2016 ، ص 223 .

الشركة، وتكون بشكل أرقام أو رموز أو مجتمعة معا، فضلا عن أن المستندات والوثائق التي تصور العمليات المالية بين الشركة والبيئة المحيطة بها تشكل المدخل للنظام المحاسبي[1] .

- **المرحلة الثانية:** وتمثل هذه المرحلة في الإجراءات اللازمة لتحويل البيانات الخام إلى معلومات مفيدة لمستخدميها، فعند الحصول على رصيد زبون فان هذا يتطلب الحصول على فواتير المبيعات ومدفوعاتها وطرحها من مجموع المبيعات ، أما العمليات الحسابية والمقارنة المنطقية والتلخيص والتصنيف والفرز التي تجري على البيانات المدخلة بغرض تحويلها إلى فهي ترتبط بالجانب التقني للنظام [2] .

- **المرحلة الثالثة:** وتعكس هذه المرحلة المخرجات التي تتمثل بالمعلومات وهي البيانات التي تمت معالجتها بحيث أصبحت لها دلالة معينة، وتستخدم من قبل المديرين لاتخاذ القرارات، كما أن النتائج من عملية المعالجة تمثل حقائق أو مدلولات قد تكون بصورة كمية أو غير كمية تفيد في اتخاذ القرارات[3] .

- **المرحلة الرابعة:** وهي مرحلة التدقيق والرقابة التي تتم من خلال أجهزة الشركة المختصة داخليا وكذلك مراقبة الحسابات خارجيا من قبل أي جهة أخرى، فالمدخلات والمعالجة والمخرجات تخضع لعملية التدقيق والمراقبة من قبل تلك الجهات، إذ يتطلب الحصول على معلومات صحيحة ودقيقة وجود رقابة على عمليات الإدخال والمعالجة والمخرجات للتأكد من أن النظام ينتج ويقدم معلومات وفق المعايير المفترضة عند التصميم[4] .

---

[1] سعد محمود الكواز، **مرجع سبق ذكره** ، ص 224 .

[2] أمجد صابر الدلولي، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الالكترونية**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07 ، العدد 13 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015 ، ص 437.

[3] سعد محمود الكواز، **مرجع سبق ذكره**، ص 224.

[4] أمجد صابر الدلولي، **مرجع سبق ذكره**، ص 437 .

▪ **المرحلة الخامسة:** وهي مرحلة التغذية العكسية التي تمثل ردة فعل المستفيدين على عمل النظام، فقد يقوم بأداء وظائفه كما هو مفترض عند تصميمه ولكن بعض المعلومات التي يقدمها لا تتلاءم مع حاجات المستفيدين مما يتطلب إحداث تغييرات فيه، كما تتمثل التغذية العكسية بالمخرجات التي ترسل إلى النظام ثانية كمصادر للمعلومات[1].

استنادا لما سبق يمكن تلخيص المراحل التي يمر عبرها نظام المعلومات المحاسبي وفق الشكل التالي:

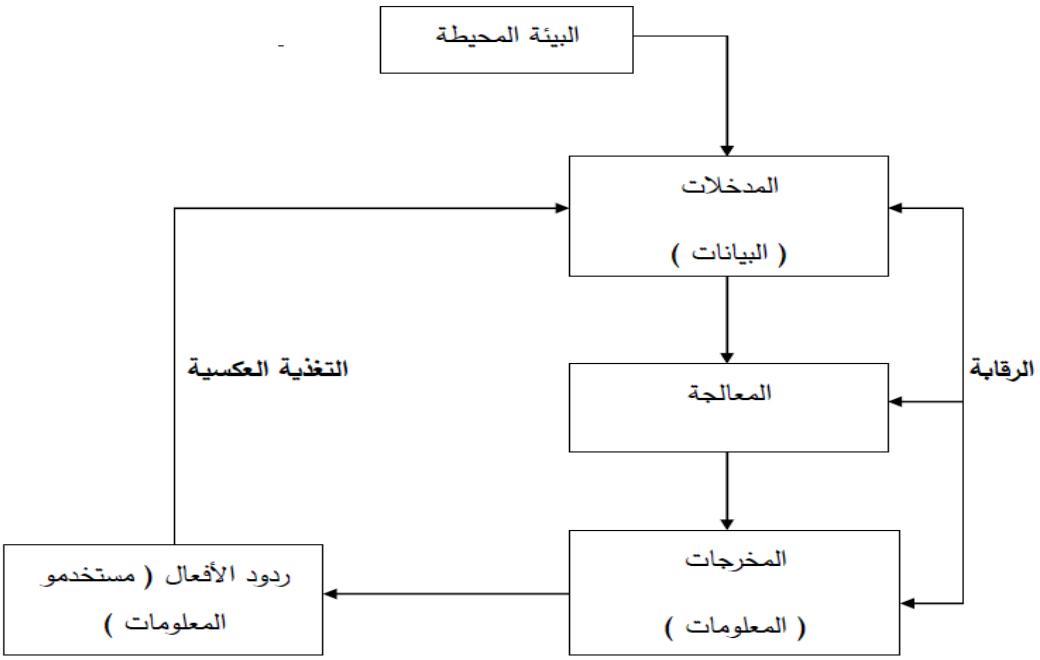

الشكل رقم (2-2) : مراحل نظام المعلومات المحاسبي

المصدر: من إعداد الطالب

[1] سعد محمود الكواز، **مرجع سبق ذكره** ، ص 225 .

ب.مقومات نظام المعلومات المحاسبي

حتى يتمكن نظام المعلومات المحاسبي من تحقيق الأهداف المرجوة منه بكفاءة وفعالية فان هذا يستلزم توفر مجموعة من المقومات الأساسية المتكاملة والمترابطة فيما بينها، وقد تختلف تفاصيل هذه المقومات من شركة لأخرى بسبب اعتبارات متعددة، وتشمل هذه المقومات ما يلي:

- المستندات.
- الدفاتر والسجلات المحاسبية.
- دليل الحسابات .
- التقارير والقوائم المالية .

1. المستندات

تشكل المستندات أساس مهم في عمل نظام المعلومات المحاسبي كونها توفر دليل موضوعي لكافة البيانات المتحصل عليها والتي تعتبر المرحلة الأولى في عمل النظام، كما تشكل هذه المستندات وعلى اختلاف مصادرها (داخلية أو خارجية) أداة مهمة للرقابة والتدقيق على مجمل البيانات المتحصل عليها من قبل الشركة وسجلا تاريخيا لها يضم كافة التفاصيل والمعلومات عن الأحداث الاقتصادية التي وقعت في فترات زمنية سابقة أو حالية.

2. الدفاتر والسجلات المحاسبية

بعد الحصول على تأكيد معقول عن صحة البيانات المتحصل عليها والقيام بعمليات التسجيل والتبويب والتلخيص والتحليل باستخدام الفروض والمبادئ المحاسبية يتم تفريغ هذه البيانات في دفاتر وسجلات محاسبية تمسكها الشركة لتوفير أدلة إثبات عن تسجيل البيانات كمرحلة أولى ومن ثم التقرير والإفصاح عنها لمستخدميها من خلال القوائم والتقارير المالية بعد خضوعها لعمليات المعالجة.

3. دليل الحسابات

يمثل دليل الحسابات قائمة تفصيلية بكافة الحسابات المستخدمة في الشركة والتي يتم تبويبها وترميزها بأسلوب علمي يتناسب مع حجم وطبيعة عمل الشركة.

يعد دليل الحسابات الإطار العام الذي يجري على أساسه تحليل وتصنيف المعاملات الاقتصادية ويحقق استخدام دليل الحسابات فوائد متنوعة منها اختصار الوقت والجهد في كتابة أسماء الحسابات ويساعد في تبويب وتركيز العمليات المحاسبية مما يسمح بتجميع الحسابات وترحيلها، كذلك يساهم في الضبط الداخلي ويسهل إجراء المقارنات بين الشركات ذات النشاط المتشابه، كما يسهل أيضا في توفير إحصائيات عن أوجه النشاط لمختلف وحدات الشركة [1].

هذا ويشكل ترميز الحسابات من خلال نظام المعلومات المحاسبي أداة مهمة في عمل الشركة من شأنه أن يحقق مزايا عديدة تتمثل في :

- تسهل عملية ترميز الحسابات في جمع وتسجيل وترحيل البيانات المحاسبية
- السهولة في عملية استرجاع البيانات والمعلومات في أي وقت خاصة في ظل استخدام جهاز الإعلام الآلي والذي يحقق استخدامه السرعة والدقة في عمل المحاسب.
- تساعد عملية الترميز في تخزين البيانات والمعلومات ومن ثم التقليل من حجم المساحة المخصصة لعملية التخزين الخاصة بها.

4. التقارير

تمثل التقارير والقوائم المالية الناتج الأخير لنظام المعلومات المحاسبي في الشركة وخلاصة لكل العمليات التي قامت، وتقدم هذه التقارير والقوائم المالية إلى كل المستخدمين ذوي العلاقة سواءً كانوا من داخل الشركة أو من خارجها بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة، وينبغي أن تعكس هذه

---

[1] ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره**، ص 279 .

التقارير والقوائم المالية الوضع الحقيقي للشركة وتعبر بصدق عن مجمل العمليات المنجزة من قبلها وبعيدا عن أشكال التظليل.

ثانيا: أهمية وأهداف نظام المعلومات المحاسبي

أ. أهمية نظام المعلومات المحاسبي:

يهتم المستخدمين الخارجيين عن الشركة بالمعلومات الناتجة عن نظام المعلومات المحاسبي مركزين على القوائم المالية وذلك لتقييم أداء الشركة وتوقع أدائها المستقبلي، أما مستخدمي المعلومات الداخليين فيوفر لهم هذا النظام حاجتهم من المعلومات التي تلاءم قراراتهم الروتينية، كما أن أهمية نظام المعلومات المحاسبي تتبين من خلال تزويد متخذي القرار بالمعلومات المفيدة[1] .

وتكمن أهمية نظام المعلومات المحاسبي في الدور المحوري الذي يلعبه هذا في إنتاج معلومات محاسبية تساعد في عملية صنع القرار سواءا تعلق الأمر بالمستخدمين الداخليين أو الخارجيين بالشركة في الوقت المناسب وبأقل تكلفة ممكنة وتوفير تأكيد معقول على أن إنتاج هذه المعلومات قد تم وفق القواعد والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهو ما من شأنه أن يضفي عليها مزيدا من المصداقية وهو ما يساعد على اكتشاف مواطن الخلل من خلال التغذية العكسية وردود الأفعال التي ترد من المستخدمين ورضاهم على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها وبالتالي إيجاد حلول أفضل تساهم في الحصول على معلومات بجودة أكبر.

[1] أمجد صابر الدلولي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 435 .

ب.أهداف نظام المعلومات المحاسبي:

يرتبط وجود نظام المعلومات المحاسبي بوجود هدف أو عدد من الأهداف المحددة والمعلومة التي لا يجوز تجزئتها أو إهمال أحدها أو التقليل من أهميته، ويمثل هدف أو أهداف النظام الركيزة الأساسية التي يتم على أساسها تحديد أجزاء النظام وعلاقتها مع بعضها، فأهداف النظام هي المبرر الأساسي لاستمرار وجوده كما أنها من أهم العوامل المحددة لكيفية تنظيم وإدارة واستخدام أو تشغيل الموارد المتاحة له والتنسيق فيما بينها بما يضمن تحقيق هذه الأهداف وبما يجعل من النظام أداة لتحقيق غايات وأهداف المحاسبة على أرض الواقع.

ويمكن تحقيق الأهداف السابقة من خلال القيام بمجموعة من الخطوات الأولية وهي [1] :

- تحديد وتسجيل جميع التعاملات والأنشطة التي تقوم بها الشركة بما يتلاءم مع المبادئ والمعايير الحاكمة لعمليات القياس؛
- تصنيف هذه التعاملات بشكل مناسب؛
- إثبات التعاملات بقيمها النقدية بما يتماشي مع المبادئ الحاكمة لعمليات الإثبات؛
- تسجيل التعاملات بحسب فترتها الصحيحة؛
- ترتيب التعاملات والأنشطة والإفصاح عنها بشكل يتناسب مع المبادئ أو المعايير الحاكمة لعمليات الإفصاح.

إن الهدف الأساسي لنظام المعلومات المحاسبي وباعتباره بنك للمعلومات يكمن في توفير المعلومات المحاسبية الكافية لمختلف المستخدمين سواءً تعلق الأمر بالمستخدمين الداخليين بالشركة من خلال إمداد الإدارة ونظم المعلومات الفرعية على غرار نظام الرقابة الداخلية بكافة

[1] ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، **مرجع سبق ذكره** ، ص 106

المعلومات التي تتعلق بسير النشاط بما يفيد إدارة الشركة من القيام بمهام التخطيط والرقابة وتقييم الأداء والبحث عن اكتشاف مواطن الخلل واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حقها، كما يعمل نظام المعلومات المحاسبي على إمداد المستخدمين الخارجيين على غرار الموردين والمستثمرين بكافة المعلومات الضرورية عن المركز المالي للشركة والمفصح عنها من خلال القوائم المالية المنشورة من قبل هذه الأخيرة والتي يفترض فيها أن تكون عادلة وتعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية التي مرت بها بما يمكن مستخدميها من بناء نموذج سليم لاتخاذ قرارات رشيدة .

المطلب الثاني: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

تلعب المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية دورا كبيرا في عملية صنع القرار بالنسبة للأطراف ذوي العلاقة سواءً كانوا من داخل الشركة أو من خارجها، وحتى تكون هذه القرارات تتصف بالرشد فلابد أن تتوفر في المعلومات المحاسبية الجودة اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين.

أولا: مفهوم المعلومات المحاسبية

يقصد بالمعلومات بأنها: " بيانات تمت معالجتها وأصبحت جاهزة للاستخدام والاستفادة منها؛ إذ أن كل مجموعة من البيانات التي ترتبط مع بعضها بعلاقات معينة يتم ترتيبها بشكل معين وتصبح معدة بواسطة شخص معين في غرض محدد وفي وقت معلوم ومن شأن المعلومات أن تزيد من معرفة الشخص المستخدم لها وتضيف الجديد إلى معرفته السابقة " [1].

[1] محمد مطر، السويطي موسى، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)** ، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012 ، ص 11 .

أما في الميدان المحاسبي، فتعرف المعلومات المحاسبية بأنها: " كل المعلومات الكمية وغير الكمية التي تخص الأحداث الاقتصادية التي تتم معالجتها والتقرير عنها بواسطة نظام المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية وفي خطط التشغيل والتقارير المستخدمة داخليا "[1] .

كما عرفها " عطية، 2000 " بأنها: " مجموعة البيانات التي جمعت وأعدت بطريقة ما جعلتها قابلة للاستخدام (مفيدة) بالنسبة لمستخدميها، وهي تمثل المخرجات في نظام المعلومات المحاسبي لها تأثير في اتخاذ القرارات المختلفة " [2].

كما عرفت المعلومات المحاسبية من وجهة نظر عدد من الباحثين بأنها : " كل المعلومات التي تخص مختلف الأحداث الاقتصادية المتعلقة بالشركة والتي تمت معالجتها والإفصاح عنها بحيث تعطي الصورة الواضحة لمستخدميها عن طريق إضافة الفائدة للمستخدم بتقليل حالة عدم التأكد عند اتخاذ القرارات المختلفة " . [3]

مما سبق، يتضح أن المعلومات المحاسبية تمثل ناتج العمليات التشغيلية التي تتم على البيانات المحاسبية المتحصل عليها ليتم استخدامها فيما بعد من قبل أطراف مختلفة من داخل الشركة وخارجها في عملية صنع القرار الذي يحقق أقصى المنافع الممكنة.

---

[1] قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003 ، ص 27 .

[2] عطية هاشم أحمد، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر ، ص 09.

[3] صالح إبراهيم يونس الشعباني، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، **دور النشر الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الرقمية وأثره على أداء الإدارة الالكترونية**، المؤتمر التاسع عشر حول كسر الحواجز التقليدية لمهنة المكتبات والمعلومات والتحول نحو مستقبل البيئة المهنية الرقمية، المنعقد في افريل 2013 بأبو ظبي، ص 599 ، متاح على الرابط التالي : http://search.mandumah.com/Record/383964

ومن وجهة نظر الباحث، يمكن تعريف المعلومات المحاسبية بأنها عبارة عن البيانات المحاسبية التي تمت معالجتها والإقرار عنها ضمن نظام المعلومات المحاسبي وأصبحت جاهزة للاستخدام من قبل أطراف من داخل الشركة وخارجها في اتخاذ قرارات رشيدة وتعمل بفعالية على التخفيف من حالة عدم التأكد التي تسود تفكير متخذ القرار.

وحتى تتحول البيانات المحاسبية المتحصل عليها إلى معلومات محاسبية ينبغي أن تتوفر في هذه الأخيرة شرطين مهمين وإلا يتم اعتبارها كبيانات محاسبية فقط يتم إدراجها ضمن نظام المعلومات المحاسبية في إطار عملية التغذية العكسية، ويتمثل هاذين الشرطين فيما يلي :

- أن تساهم المعلومات المتحصل عليها في زيادة معرفة متخذ القرار وبالتالي تضيف له معارف إضافية غير مكتسبة من قبل تساعده في عملية صنع القرارات الاقتصادية في المستقبل؛
- أن تساعد المعلومات المتحصل عليها في التخفيف من حالة عدم التأكد التي تعترض متخذ القرار، ويتم هذا من خلال التقليل من عدد البدائل المتاحة أمام متخذ القرار لأن تعددها من شأنه أن يشتت تفكيره ويجعل من عملية اتخاذ القرار عملية غير صائبة.

يمكن تصور العلاقة التي تربط بين كل من البيانات المحاسبية والمعلومات المحاسبية وفق الشكل التالي:

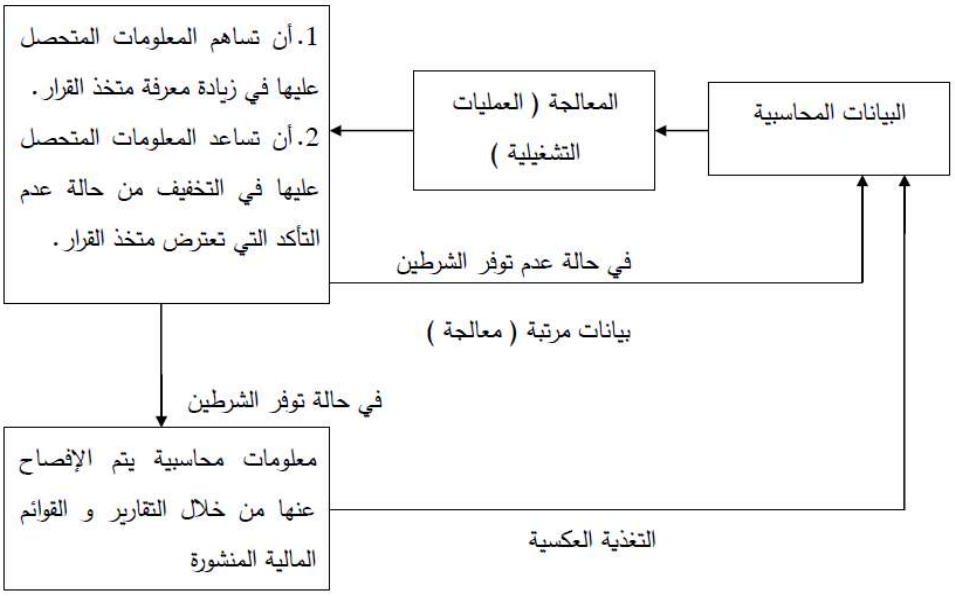

الشكل رقم (2-3) : العلاقة بين البيانات والمعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب

وتحتل المعلومات المحاسبية مكانة متميزة في هيكل المعلومات الكلي بالشركة وهذا راجع إلى الاعتبارات التالية [1] :

- أن المعلومات المحاسبية تعد الدعامة الأساسية التي تبنى عليها القرارات المالية التي تتخذها الشركة، وإن هذه المعلومات هي التي تبنى عليها الحقائق والتقديرات كونها تمثل المادة الأولية لصناعة القرار الصائب، وعليه فان درجة دقة وموضوعية القرار تتناسب طرديا وكفاية المعلومات المحاسبية المتوفرة.

[1] صالح إبراهيم يونس الشعباني، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، **مرجع سبق ذكره**، ص 599 .

– أن المعلومات المحاسبية تتمتع بمستوى من المنطق قد لا يتوفر في غيرها من المعلومات وتستمد هذا المنطق من النظرية المحاسبية التي تحكم إنتاج المعلومات من مبادئ ومعايير التي تعتبر مرشدا في أداء العمل المحاسبي وضمان النوعية.

– تتصف المعلومات المحاسبية بدرجة من الدقة أكثر من غيرها من المعلومات الأخرى، وذلك بسبب ما يحتويه نظام المعلومات المحاسبي من الأسس والضوابط والمعايير التي لا تخلو منها أي خطوة أو إجراء أو مستند في النظام.

ثانيا: مفهوم جودة المعلومات المحاسبية

يشير مصطلح الجودة إلى مفهوم عام حول صلاحية الشيء للغرض الذي وجد من أجله أو مطابقته للسمات أو الخصائص المطلوبة[1] .

بينما يعرفها المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) بأنها القدرة على استخدام المعلومات في مجال التنبؤ ومدى ملائمة المعلومات للهدف الذي وجدت من أجله وبالتالي فان الجودة تمثل الوجه الشفاف للقوائم المالية والذي بدوره يعكس طبيعة الشركة . [2]

وتعرف المعلومات المحاسبية من وجهة نظر " مرعي " بأنها:" الصفات أو الخصائص التي يتعين أن تتصف بها المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم والتقارير المالية والتي تمكن من تقويم مستوى جودة المعلومات المحاسبية وتكون ذات فائدة لمستخدميها في اتخاذ القرارات والتنبؤ بالفشل

---

[1] هيثم محمد عبد الفتاح البسيوني، **اثر الإفصاح عن البيانات الضخمة على جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي للشركات: أدلة تطبيقية من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019 ، ص 209.

[2] مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46 ، العدد 02 ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009 ، ص 27.

المالي " [1] . بينما وصفها عدد من الباحثين بأنها: " ما تتمتع به هذه المعلومات من مصداقية وما تحققه من منفعة للمستخدمين، وأن تخلو من التحريف والتضليل، و أن تعد في ضوء مجموعة من المعايير القانونية، الرقابية، المهنية والفنية بما يساهم في تحقيق الهدف من استخدامها " [2].

وتتحدد جودة المعلومات المحاسبية بمدى إمكانية استعمالها في الوقت الحالي أو توقع استعمالها في المستقبل وكفاءة وفعالية القرارات المتخذة بناءا على تلك المعلومات، بمعنى القيمة المضافة التي تحدثها على مستوى كل مراكز القرار[3].

استنادا لما سبق عرضه، نجد أن هناك اختلاف في وجهات النظر الباحثين حول تحديد مفهوم دقيق وواضح للجودة المطلوبة في المعلومات المحاسبية، ويرجع هذا لاختلاف احتياجات مستخدمي القوائم المالية واختلاف المقاييس المستخدمة في قياس جودة المعلومات المحاسبية، إلا أن هذا الاختلاف لم يمنع من وجود اتفاق بين الباحثين على أن جودة المعلومات المحاسبية تتطلب توفر مجموعة من الخصائص والتي يفترض أنه قد تم معالجتها والتقرير عنها بما يلبي احتياجات المستخدمين ويحقق الأهداف المرجوة منها.

---

[1] نجاة محمد مرعي يونس، **أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2019 ، ص 26 .

[2] أحمد قايد نور الدين، إسلام هلايلي، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، وادي سوف، الجزائر، 2019 ، ص 247.

[3] سلوى درار عوض محمد، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركة الاتصالات STC** ، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 05 ، العدد 02 ، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، بريطانيا، 2020 ، ص 91 .

ومن وجهة نظر الباحث، فان مفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما توفره المعلومات الواردة بالقوائم المالية المنشورة من خصائص تعمل على زيادة الثقة في القوائم المالية وتعمل على تلبية احتياجات المستخدمين مع الابتعاد عن كل أشكال التظليل والغش بما يمكن الأطراف المستفيدة من هذه المعلومات من اتخاذ قرارات رشيدة وبناء تصور عن حقيقة الوضع المالي للشركة.

وتهدف جودة المعلومات المحاسبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف والتي تتمثل فيما يلي[1] :

– توفير معلومات تفيد الإدارة في عملية اتخاذ القرارات والتخطيط والرقابة وتوجيه هذه المعلومات إلى جهات داخل الشركة وإلى أطراف خارجية.

– توفير معلومات مفيدة لمن يتخذون القرارات الاستثمارية التي يمكن أن يستفيد منها المستثمرون والدائنون .

– تهدف جودة المعلومات المحاسبية لمعرفة التدفقات النقدية الداخلية والخارجية والمالية المرتبطة بأنشطة الشركة ومدى قدرة هذه الأخيرة على سداد ديونها والمساعدة في عملية اتخاذ القرارات السليمة.

– توفر جودة المعلومات المحاسبية بيانات مالية كافية من حيث النوعية والكمية وتكون ذات أهمية وتستفيد منها الشركة.

– توفر جودة المعلومات بيانات ومعلومات تستفيد منها جهات خارجية تتسم بالدقة والتوقيت المناسب.

– تساعد جودة المعلومات المحاسبية على تقويم أساليب الرقابة.

---

[1] الهادي أدم محمد إبراهيم وآخرون، **اثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العوم الإدارية، العدد 01 ، كلية العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017 ، ص 67 .

المطلب الثالث: الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية

حتى تحقق المعلومات المحاسبية الأهداف المرجوة منها والاستفادة منها من قبل المستخدمين على اختلاف أصنافهم فانه يتطلب أن تتوفر في هذه المعلومات مجموعة من الخصائص الرئيسية والثانوية نوردها من خلال هذا المطلب.

أولا: الخصائص الرئيسية

أ. الملاءمة Relevance

تعد خاصية الملاءمة من ابرز الخصائص التي تعكس جودة المعلومات المحاسبية لتي تعكس تمثيل هذه المعلومات للواقع الاقتصادي الفعلي، كما تعتبر المعلومات ملائمة إذا كان بإمكانها تغيير قرار مستخدم المعلومة ولها قيمة تنبؤية أو تأكيدية أو كليهما معا، ويمكن تحديدها وقياسها بدرجة تأثيرها على عملية اتخاذ القرار[1] .

إن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تملك القدرة على تغيير اتجاه القرارات المتوقع اتخاذها من قبل صناع القرار أو مستخدمي المعلومات المحاسبية بما يمكنهم من بناء توقعات أو تنبؤات عن النتائج التي سوف تترتب في المستقبل والذي يتعلق بالقرار محل الدراسة أو المتوقع اتخاذه يكون ذي صلة بمستقبل الشركة وهو ما يجعل المعلومات الملائمة ترتبط ارتباطا وثيقا بالهدف المراد تحصيله.

---

[1] Barth Mary, **Measurement in Financial reporting: The Need for Concepts**, American Horison, American Accounting Associations, Vol 28 , No 02 , 2014 , p 13 , available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2235759

كما يمكن القول بأن المعلومات الملائمة هي المعلومات التي تهدف إلى مساعدة المستفيدين الخارجيين في تقييم البدائل التي تتعلق بالاحتفاظ بعلاقاتهم الحالية مع الشركة، فالملاءمة تعني ارتباط المعلومات المتحصل عليها بقرارات الظاهرة المدروسة وقدرتها على إحداث التغيير في اتخاذ القرارات [1] .

ولكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة فان هذا يتطلب توفر مجموعة من الخصائص المعززة ، ألا وهي:

- التوقيت المناسب : **Timeliness**
- القدرة التنبؤية **Predictive Value**
- التغذية العكسية : **Feed Back**

1. التوقيت المناسب Timeliness :

ويعني توافر المعلومات المحاسبية عند الحاجة إليها أي قبل اتخاذ القرار، لذلك اشترطت قوانين الشركات في معظم الدول تحديد فترة معينة لإعداد ونشر تقاريرها السنوية كما اشترطت لجنة البورصات والأوراق المالية في الولايات المتحدة تقديم تقارير دورية خلال فترات محددة [2] .

وعليه فان توفير المعلومات في الوقت غير المناسب لمتخذ القرار من شأنه أن يؤدي إلى فقدان المعلومات لمنفعتها ويجعلها غير مفيدة، وبالتالي تصبح بدون معنى وغير قادرة على التأثير في عملية صنع القرار. من المعلوم أن التوقيت المناسب للإفصاح عن المعلومات قد يختلف باختلاف

---

[1] حسن عطوة حسين السعود و آخرون، **أثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 14 ، العدد 54 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019 ، ص 21 .

[2] خالدة عبد الله محمد عيساوي، مدي **فعالية جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية : دراسة تطبيقية**، مجلة العدل، العدد 54 ،المكتب الفني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، 2019 ، ص 16 .

طبيعة القرار المتوقع لأن بعض القرارات قد تتطلب السرعة في توفير المعلومات أكثر من أي قرار آخر والذي قد يترتب عليه في بعض الأحيان فقدان هذه المعلومات للدقة المناسبة والذي يكون على حساب توفرها في الوقت المناسب لمتخذ القرار، وهو ما يستدعي من القائمين على توفير المعلومات المحاسبية العمل على قدر الإمكان على الموازنة بين هاذين العاملين ألا وهما السرعة والدقة في المعلومات المفصح عنها.

2. القدرة التنبؤية Predictive Value

لكي تكون المعلومات المحاسبية ذات تأثير في عملية اتخاذ القرار يجب أن تؤدي هذه المعلومات إلى تحسين وتطوير قدرات متخذ القرار في التنبؤ بالنتائج المتوقع حدوثها في المستقبل وبالتالي تمكينه من التنبؤ بسلوك القرارات ذات الصلة في المستقبل، ومثال على ذلك اعتماد مستخدم المعلومات المحاسبية على المؤشرات المالية التي تظهر القدرات المالية للشركة بخصوص الديون المترتبة عليها في المستقبل في حالة مواجهتها لأي طارئ وهو ما يسمح لمتخذ القرار وبناءا على هذه المؤشرات من اتخاذ قرار الاستثمار في الشركة من عدمه.

3. التغذية العكسية : Feed Back

أي أن تكون للمعلومات المحاسبية إمكانية الاستخدام في الرقابة والتقييم من خلال التغذية العكسية **Feed Back** وتصحيح الأخطاء التي يمكن أن تنتج عن سوء الاستخدام أو عدم الكفاية [1].

---

[1] زياد هاشم يحي السقا، **أهمية إدراك متخصصي المعلومات المحاسبية لحاجات متخذي القرارات المصرفية في بيئة تقنيات المعلومات**، المؤتمر الثاني والعشرون حول نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية " الواقع، التحديات، والطموح "، المنعقد في ديسمبر 2011 بالخرطوم، ص 1199 ، متاح على الرابط التالي : http://search.mandumah.com/Record/106397

إن تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية التغذية العكسية أو التقييم الارتدادي من شأنه أن يسمح لمتخذي القرار بتقييم مدى صحة توقعاتهم السابقة وكذا نتائج القرارات التي اتخذت اعتمادا على تلك التوقعات التي تم بناءها من قبل.

كما تجدر الإشارة أن هذه الخاصية ترتبط بشكل وثيق بخاصية القدرة التنبؤية على اعتبار أنه وبدون التعرف على نتائج الأحداث السابقة من خلال عملية التغذية العكسية يكون من الصعب التنبؤ بالمستقبل كما أنها تعتبر عملية غير هادفة وبدون مغزى في حالة الاهتمام فقط بالأحداث التي وقعت في الماضي والوقوف على الأخطاء التي تم ارتكابها دون أن يكون هناك اهتمام بالمستقبل.

ب.الموثوقية

يقصد بالتمثيل الصادق مطابقة المعلومات المدرجة في القوائم المالية مع ما تمثله من الأحداث والعمليات المحاسبية بأمانة وصدق والتي حدثت فعلا [1]. ويرى أحد الباحثين أن الموثوقية تعتبر من الخصائص الهامة للمعلومات المحاسبية والتي من خلالها تصبح هذه المعلومات مفيدة لعملية اتخاذ القرار، بحيث تكون هذه المعلومات غير متحيزة وخالية من الأخطاء وتكون صادقة في عرض الأحداث المالية [2] .

---

[1] علي طه علي باجسير، حياة عطا المنان محمد سعيد، **تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 41 ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (الرماح) ، الأردن، 2020 ، ص 118.

[2] حمدان إبراهيم ضو البيت بخات، علي محمد علي محمد ، **المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 14 ، العدد 54 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019 ، ص 262.

إن الثقة ليست مقياس محدد لكنها تمثل مدى معين يمكنها من التحقق من صدق التعبير المحاسبي عن الصفقات والأحداث وسلامة القياس [1]، لذا تعتبر المعلومات المحاسبية ذات موثوقية طالما كانت تسمح بالاعتماد عليها في اتخاذ القرار وطالما كانت خالية من الأخطاء الجوهرية والتحيز أي أنها تعبر بصدق عن الوضع المالي للشركة بدون تظليل لأن هذا من شأنه أن يشتت من تفكير متخذ القرار ويجعل منها قرارات غير نافعة ولا تحقق الأهداف المرجوة منها.

وحتى تتصف المعلومات المحاسبية بالموثوقية فلابد من توفر الخصائص الفرعية المعززة لها والتي تتمثل فيما يلي :

- التعبير الصادق **Faithful Representational**
- الحياد (عدم التحيز) **Neutrality**
- قابلية التحقق **Verifiability**

1. التعبير الصادق Faithful Representational

يقصد بخاصية التعبير الصادق أن تكون المعلومات المحاسبية معبرة عن الأحداث الخاصة بها بصورة سليمة وأمينة وخالية من أي تلاعب متعمد [2] ، كما أن تمتع المعلومات المحاسبية بهذه الخاصية يدل على وجود توافق وتطابق بين المقاييس والظواهر المراد التعبير عنها بمعنى أن المعلومات المحاسبية تمثل الحقيقة وتنقلها بصدق وبدرجة معقولة من الدقة النسبية وهذا راجع لصعوبة وصول المعلومات إلى الدقة بصورتها المطلقة والتي تعد أمرا مستحيلا يصعب تحقيقه.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006 ، ص 50.

[2] زياد هاشم يحي السقا، **مرجع سبق ذكره**، ص 1199 .

2. الحياد (عدم التحيز) Neutrality

إن الهدف الأساسي من تقديم معلومات محاسبية ذات الجودة هو العمل على تلبية احتياجات المستخدمين على اختلاف أنواعهم وبدون أي تحيز، ويقصد بالحياد عدم تحيز المعلومات المفصح عنها من خلال القوائم المالية المنشورة لجهة معينة بذاتها على حساب الجهات الأخرى وهو ما يطرح بشدة فكرة عدم تماثل المعلومات بين من يملك المعلومة ومن هو بحاجة إليها.

وعليه فان معدي القوائم المالية يتحملون مسؤولية كبيرة في كيفية تقديم معلومات غير متحيزة ودون التركيز فقط على الأمور الايجابية التي وقعت للشركة وإغفال الأمور السلبية التي قد لا يكون في صالح الشركة الإفصاح عنها للمستخدمين، كما أن المعلومات المتحيزة من شأنها أن تخلق حالة من عدم التوافق في القرارات المتخذة بين من تميل لصالحهم هذه المعلومات وبين الذين لا تلبي تلك المعلومات احتياجاتهم وتطلعاتهم، وهو ما يستدعي من القائمين على إعداد القوائم المالية التركيز على الاختيار بين بدائل القياس والإفصاح التي تلبي احتياجات جميع المستخدمين دون استثناء ولا تميل لحساب أي طرف على حساب الأخر.

3. قابلية التحقق Verifiability

ويقصد بهذه الخاصية ارتكاز المعلومات المحاسبية على قواعد قياس موضوعية بحيث يمكن التحقق منها والوصول إلى نفس النتائج عند استخدامها من طرف أكثر من شخص، ويعني هذا توصل شخصين أو أكثر يتمتعون بنفس مستوى الكفاءة إلى نفس النتائج عند استخدامهم لنفس طرق قياس المعلومات المحاسبية، وبخلاف ذلك وإن لم يتم التوصل إلى نفس النتائج فلا يمكن الجزم بأن المعلومات المحاسبية المفصح عنها تتمتع بخاصية قابلية التحقق.

هذا وتعد مهمة الموازنة بين خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية من بين أصعب التحديات التي تواجه القائمين على إعداد القوائم المالية، ويرجع هذا لصعوبة الوصول إلى تحقيق هاتين الخاصيتين بنفس الدرجة، وحتى تتمكن المعلومات المحاسبية من تحقيق الأهداف المرجوة منها ينبغي أن تتوفر على قدر معقول من الملائمة والموثوقية بشكل متوافق حتى تمكن المستخدمين لها من اتخاذ قرارات صائبة.

كما يمكن أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ولكن غير موثوق فيها بطبيعتها أو طريقة تمثيلها لدرجة أن الاعتراف بها يمكن أن يكون مظللا [1]، هذا ويؤيد أحد الباحثين هذا الطرح في كون أن التعارض بين خاصية الملائمة وخاصية الموثوقية ينتج عن تطبيق بعض الطرائق والسياسات المحاسبية مثل تطبيق طريقة التكلفة التاريخية، ومن المعروف أن هذه الطريقة تتمتع بدرجة عالية من الثقة، وبالمقابل تكون أقل ملائمة ولا تخدم احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وعلى العكس من ذلك نجد أن استخدام طريقة التكلفة الجارية يكون أكثر ملائمة عملية اتخاذ القرارات، إلا أنها تكون أقل موثوقية من حيث إمكانية الاعتماد عليها، ونتيجة لهذا التعارض فانه من الممكن التضحية بمقدار من الملائمة في مقابل المزيد من الثقة، والعكس فقد تقل الثقة في المعلومات المحاسبية مقابل المزيد من الملائمة [2].

---

[1] أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008 ، ص 53 .

[2] عباس فاضل جياد، محمود طه محمود، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة في عينة من المصارف الأهلية العاملة في السوق العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14 ، العدد 55 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2019 ، ص 129 .

ثانيا: الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية

تضم الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية خواص مكملة للخصائص الرئيسية وتتكون من الأتي :

أ. الثبات Consistency

إن إمكانية مقارنة المعلومات المحاسبية تتطلب توفر معلومات متشابهة أي مبنية على أساس وطرائق محاسبية ثابتة لسنوات المقارنة، ولذلك يترتب على الشركة الالتزام بسياسة الثبات، علما أن ذلك لا يمنع التغيير من مبدأ محاسبي إلى أخر، أو من طريقة إلى أخرى شريطة وجود منفعة للتغيير وإن يتم الإفصاح التام على اثر التغيير في القوائم المالية، والاستمرار في تطبيق الطرائق والأساليب الجديدة [1] .

واستنادا لما سبق، نجد أن التغيير المستمر في الطرائق والسياسات المحاسبية بغية الاستفادة من المزايا التي توفرها وبما يتماشي مع أهداف الشركة من شأنه أن يؤثر على خاصية ثبات هذه المعلومات ويجعلها غير قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين خاصة إذا لم تقم الشركة بالإفصاح عنها من خلال قوائمها المالية، وهو ما يزيد من احتمالية رغبة الشركة في طمس بعض الحقائق التي قد تراها مهمة ولا ترغب في الإفصاح عنها للمستخدمين .

[1] **نفس المرجع السابق**، ص 130.

ب.القابلية للمقارنة Comparability

تتيح هذه الخاصية الفرصة للمستخدمين على استخلاص أوجه التشابه والاختلاف بين الشركة وأداء الشركات الأخرى خلال فترة زمنية معينة، كما تمكنهم من مقارنة أداء الشركة نفسها من خلال فترات زمنية مختلفة، لذا فمن الضروري توحيد القواعد المحاسبية وأساليب القياس الخاصة بالمعلومات حتى يمكن إجراء المقارنات [1] .

كما قد تتطلب بعض القرارات من مستخدمي المعلومات المفاضلة بين عدة بدائل، وعلى سبيل المثال قرار الاستثمار في إحدى الشركات من بين مجموعة من الشركات، أو قرار الإبقاء على الاستثمار في الشركة ما أو التحول إلى شركة أخرى، وعليه فان معلومات الشركة تصبح ذات فائدة أكبر إذا ما قورنت مع معلومات شركات أخرى مماثلة، أو مع المعلومات المماثلة لنفس الشركة لعدة فترات [2] .

هذا ويمكن تلخيص الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وكذا القيود أو المحددات الخاصة بها من خلال الشكل الأتي :

---

[1] Jagdish Kothari, Elisabetta Barone, **Financial Accounting : An International Approach**, Pearson Hall, 1 St Edition, New York, 2006 , p 49 .

[2] أحمد وجيه النعيمي، **تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) : لجنة الأوراق المالية والبوصات (SEC) الأمريكية إنموذجا**، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 11 ، العدد 24 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2019 ، ص 348 .

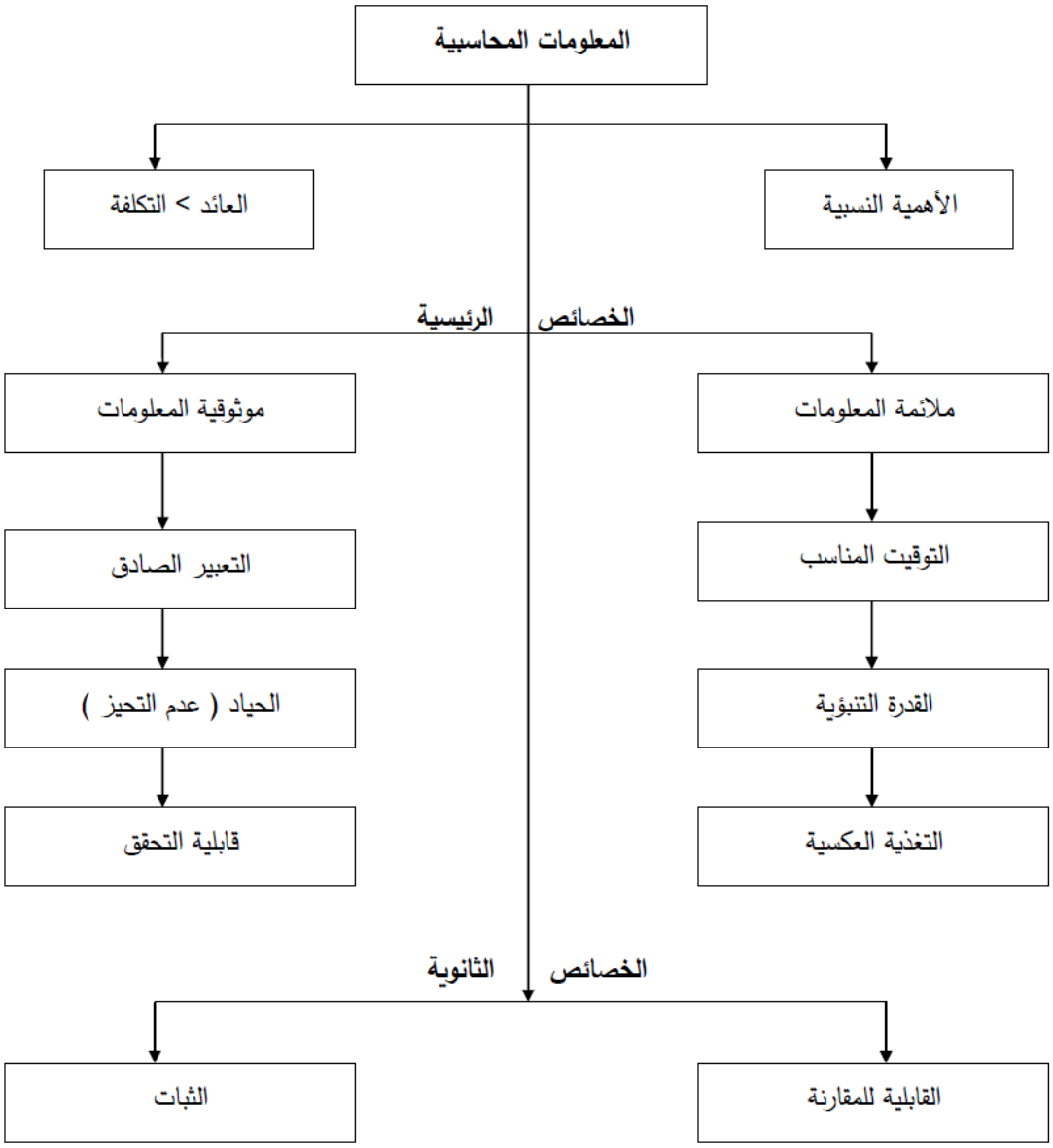

الشكل رقم (2-4) : الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

المصدر: من إعداد الطالب

يتضح من الشكل السابق أن توفر عامل الجودة في المعلومات المحاسبية يتأثر بمجموعة من العوامل التي ينبغي احترامها عند إعداد القوائم المالية حتى يتسنى الحكم على عدالة هذه المعلومات ومدى قدرتها على مساعدة مختلف الأطراف ذوي العلاقة على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. وتتمثل هذه القيود (المحددات) فيما يلي :

1. الأهمية النسبية :

تكون المعلومات المحاسبية ذات أهمية نسبية إذا تمكنت هذه المعلومات من إفراز معرفة من شأنها التأثير على قرارات مستخدمي المعلومات، وقد يكون في بعض الأحيان من الصعب تحديد هذه الأهمية من مستخدم لأخر لأن هذه الأهمية تعتبر مسألة نسبية، فما قد يعتبره مستخدم ما معلومات محاسبية مهمة تؤثر على قراراته قد لا يعتبرها مستخدم أخر كذلك وبالتالي فان غيابها لا يؤثر على القرارات المتخذة من طرفه،

يوفر هذا القيد المحاسبي ضوابط مهمة لتطبيق مبدأ الإفصاح المحاسبي حيث ينص على ضرورة الإفصاح فقط على البنود ذات الأهمية النسبية في القوائم المالية واستبعادها للبنود التي لا داعي للإفصاح عنها لأن هذا قد يسبب إرباكا للمستخدم والذي قد يفقده القدرة على التمييز بين ما هو مهم وما هو اقل أهمية [1]، وعليه يمكن القول أن هذه الأهمية تعتبر عامل نسبي يتوقف على نوعية المعلومات ووزنها وكذا علاقتها بالمعلومات الأخرى.

[1] مؤيد راضي و آخرون، **تحليل القوائم المالية**، ط2 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص 27.

2. الجدوى الاقتصادية (التكلفة والمنفعة) :

تتحقق جدوى نظام المعلومات المحاسبي في إنتاج معلومات محاسبية ذات جودة وبأقل تكلفة ممكنة مع ضرورة أن تحقق هذه المعلومات منافع أكبر. هذا وتعد عملية الموازنة بين التكلفة والمنفعة من أهم المداخل التي يركز عليها صانعو القرار بحيث يفترض أن لا تتجاوز تكلفة الحصول على أي معلومة كانت المنافع التي سيتم الحصول عليها من وراء استخدامها وعليه فان المفاضلة بين عنصري التكلفة والمنفعة تعد من أهم العناصر التي تؤثر على عملية اتخاذ القرار.

وتمديدا لما سبق ينبغي على القائمين على إعداد القوائم المالية ضرورة تقديم معلومات تحقق المنفعة المرجوة منها بأقل تكلفة ممكنة وهذا يتطلب من إدارة الشركة اختيار ما بين السياسات المحاسبية واختيار أحسن بديل والتي بدورها تفرز عن معلومات محاسبية ذات جودة وبأقل تكلفة بالمقارنة مع المنافع التي يتوقع الحصول عليها من جراء استخدام هذه المعلومات

بالإضافة إلى ما سبق، فان عملية إنتاج المعلومات المحاسبية وتوصيلها إلى مستخدميها بغية استعانة بها في اتخاذ قرارات رشيدة يتطلب أن تتوفر في مستخدم المعلومة مجموعة من الخصائص أو السمات التي من شأنها تعزيز جودة المعلومات المحاسبية وتحقيق الأهداف المرجوة منها، ومن بين هذه الصفات:

- القدرة على فهم محتوى المعلومات.
- القدرة على الاستخدام الصحيح للمعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الرشيدة التي وجدت من أجلها.
- خبرة المستخدم في التعامل مع الكم الهائل من المعلومات المحاسبية في أوقات مختلفة.

وعليه فانه من غير المعقول أن يتم الحكم على أن المعلومات المحاسبية المفصح بأنها غير جيدة لكون أن مستخدم هذه المعلومات لا يتوفر على الحد الأدنى من المعارف ولما يمكن أن تفرزه هذه المعلومات في المستقبل وبالتالي فأن المعلومات المحاسبية ينبغي استخدامها من قبل المستخدم الكفء الذي يعرف كيفية الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات التي تمكنه من تحقيق مصالحه وتساعده في اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة.

المطلب الثالث: أهمية جودة المعلومات المحاسبية في عملية صنع القرار

تعد المعلومات المحاسبية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه المستفيدين في عملية صنع القرار، وتتعد مجالات استخدام المعلومات المحاسبية تبعا لتعدد المستخدمين لها وللتباين الحاصل في أهدافهم وغاياتهم.

على العموم، يمكن تقسين الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى قسمين ألا وهي [1] :

- المستخدمين الداخليين وتضم كل من مجلس الإدارة والمستثمرين الحاليين والموظفين.
- المستخدمين الخارجيين ويضم هذا القسم كل من المستثمرين المرتقبين، المحللين الماليين، المقرضين، الجهات الحكومية والرقابية، والموردين.

[1] Dima Florin Constantin, **The Users of Accounting Information and their Needs**, Annals Economic Science Series, issue No 19, Romania, 2013 , p 202 .

وفيما يلي أهم مستخدمي المعلومات المحاسبية واحتياجاتهم لهذه المعلومات :

أ. إدارة الشركة

تتولى الإدارة القيام بعمليات التخطيط والتنظيم وتوجيه ورقابة أعمال في الشركة، ويعد نظام معلومات المحاسبة الإدارية المصدر الرئيسي للمعلومات المحاسبية التي تساعد الإدارة في أداء وظائفها المختلفة، لأن نظام معلومات المحاسبة الإدارية سعد أحد فروع نظم المعلومات المحاسبية بما يتضمنه من أدوات وأساليب[1].

كما تساعد المعلومات المحاسبية ذات الجودة إدارة الشركة على تقييم عملية سير النشاط والوقوف على النقائص المسجلة واتخاذ الإجراءات التصحيحية في حقها من خلال عملية التغذية العكسية والردود التي يبديها مستخدمي المعلومات المحاسبية، كما تساعد المعلومات المحاسبية إدارة الشركة على رسم السياسات المستقبلية خاصة ما تعلق منها بتعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية، والتي تتجلى من خلال رسم سياسات تتعلق بكيفية اقتحام أسواق جديدة وزيادة الحصة السوقية.

ب.المستثمرين الحاليين والمتوقعين

تضم هذه الفئة المستثمرين الحاليين بالشركة من حملة الأسهم والسندات وكذا المستثمرون المرتقبين، ويهتم هؤلاء المستثمرين بالمعلومات التي تفصح عنها الشركة من خلال قوائمها المالية من أجل مقارنة نتائج أعمال الشركة مع فترات سابقة وتحليل مركزها المالي ومن ثم اتخاذ القرارات التي تخص الاحتفاظ بالاستثمارات الحالية بالشركة أو انتظار الوقت المناسب لبيع الأسهم بغية

---

[1] محمد خطاب، **مستخدمي المعلومات المحاسبية**، متاح على الرابط التالي :
https://www.business4lions.com/2018/01/Users-of-accounting-information.html ، اطلع عليه بتاريخ 2020/04/24 على الساعة 23:35

تحقيق أكبر عائد ممكن، كما تساعد المستثمرون المتوقعين على تقدير العائد على استثماراتهم واتخاذ قرار الاستثمار من عدمه.

ت.المقرضون الحاليون والمرتقبون

تعد المعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال القوائم المالية أداة مهمة بالنسبة للمقرضين لاتخاذ قرار منح الدين من عدمه وبالتالي الاطمئنان على أموالهم وضمان توجيهها نحو المشاريع المربحة. ويعتمد المقرضون الحاليون والمرتقبون على ما توفره الشركة من معلومات من أجل تقييم المخاطر المرتبطة بنشاط الشركة ومدى قدرتها على سداد الديون والفوائد المترتبة عليها، كما تساعد المعلومات المحاسبية ذات الجودة على دراسة نسبة السيولة المتوفرة لدي الشركة والحصة التي تشكلها الديون من صافي الأصول وقدرة هذه الأخيرة على الوفاء بالالتزامات المترتبة على الشركة في حال مواجهتها لعسر مالي.

ث.الموردون والعملاء

تعتمد هذه الفئة على المعلومات المحاسبية المفصح عنها من قبل الشركة لاتخاذ قرارات تخص الاستمرار في التعامل مع الشركة من عدمه، حيث تساعد هذه المعلومات الموردين على تقييم قدرة الشركة على سداد الديون المترتبة عليها والوقوف على حقيقة مركزها المالي ومن ثم اتخاذ القرار الذي يخص توسيع حجم التعاملات مع الشركة أو تخفيضها لمستوى أقل. من جهة أخرى تساعد المعلومات المحاسبية العملاء على فهم طبيعة نشاط الشركة ومدى قدرتها على توفير متطلباتهم من سلع وخدمات بنفس الكفاءة والحجم.

ج. الجهات الحكومية والرقابية

تضم هذه الفئة كافة الإدارات والهيئات التي تمثل الدولة مثل مصلحة الضرائب مصالح حماية البيئة والجهات الرقابية المسئولة عن مراقبة نشاطات الشركات، وتهتم هذه الفئات بما تفصح عنه القوائم المالية من معلومات لتقدير حجة الضرائب المفروضة ومدى احترام الشركة للقوانين المعمول بها، كما تساعد هذه المعلومات الجهات المسئولة عن عمليات التخطيط على جمع الإحصائيات الضرورية التي تخص النشاط الاقتصادي للدولة واستخدامها في التخطيط والاستشراف للمستقبل.

إن تعدد الفئات المستخدمة للمعلومات المحاسبية يستدعي من معدي القوائم المالية العمل بجدية على إعداد وعرض المعلومات بطريقة مفهومة ومبسطة وتتناسب مع القدرات المختلفة لجميع المستخدمين، وهذا ما من شأنه تسهيل عملية قراءة هذه المعلومات واتخاذ القرارات المناسبة.

بالمقابل ينبغي أن يتحلى مستخدم المعلومات المحاسبية بخاصية مهمة ألا وهي خاصية" قابلية الفهم " والتي تعني امتلاكه لقدرة على فهم وتحليل المعطيات الواردة بالقوائم المالية، وعليه فان قابلية الفهم هي خاصية تتأثر بكل من المستخدمين ومعدي القوائم المالية مما يستدعي أن تكون المعلومات الواردة ذات درجات مختلفة من الفهم وهو ما يشكل اهتماما كبيرا بالنسبة لمستخدمي القوائم المالية [1]، وتتوقف قابلية المستخدم للفهم على الاعتبارات التالية :

- طبيعة المعلومات المحاسبية وطريقة عرضها والتي تتطلب أن يتم الإفصاح عن المعلومات بطريقة مبسطة بحيث تمكن مستخدميها من استيعاب فحواها.

[1] Kariuki Grace, Jagongo Ambrose, **International Investors " Perceptions on Quality of Financial Reporting in Keny**a, International Journal of humanities and Social Science, Vol 03, No 21, Special Issue, United States, 2013, 145 .

▪ القدرات التي يمتلكها المستخدم فيما يخص تحليل المعطيات المفصح عنها من خلال القوائم المالية واستخلاص النتائج والاستفادة قدر الإمكان من المنافع المتوقع تحقيقها من جراء استخدام هذه المعلومات .

هذا وتعتبر عملية صنع القرارات عنصرا مهما في تسيير الشركات بمختلف أنواعها وهي العملية التي تتطلب توفر عامل مهم ألا وهو المعلومات بمختلف أنواعها لاسيما منها المعلومات المحاسبية والتي تستعمل أكثر من غيرها في الشركة باعتبارها تتميز بخصائص نوعيه تجعلها مفيدة في صنع العديد من القرارات، كما أن المعلومات المحاسبية تتميز عن نظيرتها من المعلومات الوظيفية بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحلول المناسبة. كما أن متخذي القرارات بحاجة ماسة إلى المعلومات المحاسبية كونها تركز على الأحداث الفعلية وتستند إلى الماضي والتقديرات المستقبلية لإتاحة الفرصة لمتخذي القرارات للمقارنة بين البدائل المتوفرة [1] .

[1] بطرس ميالة، عدنان البحادي، **أثر المعلومات المحاسبية في دعم قرار توحيد الأعمال: دراسة ميدانية على شركتي سورية و شام القابضتين**، مجلة جامعة البعث، المجلد 40 ، العدد 01 ، جامعة البعث، سوريا، 2018 ، ص 24 .

خلاصة الفصل

تم من خلال هذا الفصل استعراض لمفهوم الإفصاح المحاسبي وكفايته في القوائم المالية، حيث يشكل الإفصاح أحد قنوات الاتصال المهمة التي تربط الشركة بمحيطها الداخلي والخارجي، وان نجاح الشركة في توفير الإفصاح الكافي الذي يعكس حقيقة وضعيتها المالية من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تعزيز ثقة مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة في المعلومات التي توفرها القوائم المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات رشيدة .

هذا وقد حظي الإفصاح المحاسبي باهتمام العديد من المنظمات المهنية العاملة في ميدان المحاسبة، والذي توج بإصدار معايير محاسبية خاصة بالإفصاح المحاسبي على غرار: IAS 1 ، IAS 24 ، IFRS 7 ، وبهذا فان إعداد القوائم المالية وفق ما تنص عليه معايير المحاسبية الدولية من شأنه أن يساهم بشكل فعال في تعزيز جودة الإفصاح من خلال التركيز على توفير الإفصاح الأمثل الذي يلبي احتياجات المستخدمين.

بالإضافة إلى ما سبق، نجد أن المعلومات المحاسبية ذات الجودة تكتسي أهمية كبيرة بالنسبة للمستخدمين خاصة منهم المستثمرين لمساعدتهم على اتخاذ تقييم الوضعية المالية للشركة بما يسمح باتخاذ قرارات رشيدة، هذا ما يتطلب أن تعبر المعلومات المحاسبية بصدق عن حقيقة ما يحيط بالشركة وتخدم مصالح جميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة بعيدا عن كل أشكال التضليل، بما يساهم في تحقيق تماثل المعلومات بين جميع الأطراف خاصة بين الملاك والإدارة (المسيرين).

الفصل الثالث:

التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية والياات للحد منها

تمهيد

أثار موضوع التحفظ المحاسبي وعلاقته بممارسات المحاسبية الإبداعية جدلا واسعا بين الباحثين وانقسمت أرائهم بين مؤيد لسياسات التحفظ المحاسبي بحجة أن القوائم المالية المعدة وفق سياسات التحفظ المحاسبي تكون أصدق تمثيلا لواقع الشركة، واستند أصحاب الرأي الأخر إلى أن سياسات التحفظ المحاسبي القائمة على الأخذ بالقيم العليا للالتزامات والمصروفات قد تمثل أحد الأدوات المهمة في يد الإدارة لتحقيق مصالحها الانتهازية على حساب مصالح أطراف أخرى وهو ما يجعل من التحفظ المحاسبي عرضة لسوء الاستخدام لممارسة المحاسبة الإبداعية.

إن الدافع الأساسي لممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل إدارة الشركة يكمن في تزييف الحقائق وإظهار صورة الشركة أمام المستخدمين بصورة مغايرة عما هيا عليه، وهو ما يؤدي إلى تظليل المستخدمين ويجعل من حجم الإفصاح الناتج عن تلك الممارسات غير كافي بالنسبة لهم لاتخاذ قرارات رشيدة، كما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفرز عن معلومات محاسبية لا تتوفر فيها خصائص الجودة اللازمة لتلبية احتياجاتهم بصورة عادلة وصادقة.

ونظرا لما يمكن أن تسببه ممارسات المحاسبة الإبداعية من أضرار من خلال التلاعب في إعداد القوائم المالية أصبح من الضروري إيجاد طرق للكشف عن هذه الممارسات ومن ثم العمل على الحد من تأثيراتها السلبية، ويأتي هذا على أعقاب فضائح مالية شهدتها شركات عالمية كبرى ليتبين فيما بعد وجود تلاعبات في إعداد القوائم المالية وهو ما أدى إلى فقدان المستخدمين لثقتهم فيما تفصح عنه الشركات من حقائق حول سلامة مركزها المالي، وبهذا فان الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من شأنه أن ينعكس بالإيجاب في تقديم قوائم مالية ذات موثوقية ومصداقية.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** التحفظ المحاسبي بين مؤيد ومعارض؛
- **المبحث الثاني:** التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- **المبحث الثالث:** الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المبحث الأول: علاقة التحفظ المحاسبي بالمحاسبة الإبداعية

من المعلوم أن إعداد القوائم المالية يتم في ضوء مجموعة من المبادئ المحاسبية والمفاهيم والقواعد المحاسبية المتعارف عليها والتي يفترض فيها أن تلبي احتياجات المستخدمين بما يمكنهم من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ومن بين المفاهيم التي أثارت الكثير من الجدل في السنوات الأخيرة هو مفهوم التحفظ المحاسبي أو ما يعرف بمبدأ الحيطة والحذر، ويرجع هذا الجدل إلى التأثير القوي للتحفظ المحاسبي على الربح المحاسبي وعلى مخرجات القوائم المالية وهو ما دعي الباحث على ضوء هذا الجدل إلى دراسة الجوانب المختلفة لهذا المفهوم من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: نشأة ومفهوم التحفظ المحاسبي وأنواعه

إن مفهوم التحفظ المحاسبي ليس وليد الحاضر بل نشأ وتطور مع تطور بيئة الأعمال وقد الذي حظي هذا المفهوم باهتمام العديد من الدراسات والتي أثمرت عن نتائج مهمة والتي إن اختلفت في أدبياتها إلا أنها صبت في قالب واحد.

أولا: نشأة التحفظ المحاسبي

رغم أن التحفظ عام يمثل نزعة بشرية، إلا أن الاستقراء التاريخي يشير إلى أن هذا المفهوم أثر على التطبيق المحاسبي منذ خمسة قرون ماضية، هذا وتؤكد الكثير من الدراسات على وجود ممارسات فعلية للتحفظ المحاسبي قبل القرن العشرين حيث ترجعها إلى بداية القرن الرابع عشر[1] .

[1] اديبة عبد الباقي محمد سعد، **الرقابة الداخلية حسب نموذج (COSO) وأثرها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019 ، ص 119 .

هذا وتعد الدراسة التي قام بها (Sudipta Basu [*]) سنة 1997 إحدى أبرز الدراسات المقدمة بخصوص مفهوم التحفظ المحاسبي، وبينت الدراسة أنه وفي أوائل القرن الخامس عشر أظهرت السجلات التاريخية الخاصة بالعمليات التجارية في أوروبا بأنه قد تمت ممارسة التحفظ المحاسبي خلال تلك الفترة، وهذا ما أشار إليه Littleton في مقالته genealogy For Cost (or Market) ، حيث بين أنه وفي سنتي 1406م و 1408م قد تم تسجيل خسائر وذلك بسبب انخفاض قيمة المخزون وحدوث انخفاض في قيمة الأدوات في تلك الفترة، وأشار أيضا بأن تطبيق قاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل في عملية تقييم المخزون كان واحدا من المتطلبات التي أقرها قانون التجارة الفرنسي والألماني في تلك الفترة [1] .

ويعد الإسلام أول من تطرق لمفهوم الحيطة والحذر وخير دليل على ذلك ما ورد بالقرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ **وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّكُمْ** ﴾ (**سورة الأنفال: الآية 61**) ، وهنا بين الله عز وجل ضرورة الأخذ بكل أسباب الحيطة والحذر في مواجهة الأعداء، وإن الظروف المحيطة ببيئة عمل الشركة اليوم تحتم عليها ضرورة الأخذ بكل أسباب الحيطة والحذر خاصة في التطور السريع الذي يشهده العالم في مختلف المجالات.

---

[*] Pour plus d'information consulter : " **The Conservation principle and the asymmetric Timeliness of Earnings**" , disponible sur le lien : http://scholar.google.com/scholar_url?url=http://lib.cufe.edu.cn/upload_files/other/4_20140516025202_13.pdf&hl=fr&sa=X&scisig=AAGBfm1uU_1Q8hE2PFUF2xJjIWsTLLogHg&nossl=1&oi=scholarr

[1] ماهر موسى حامد درغام، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019 ، ص 32 .

ورغم معارضة البعض له من حيث تأثيره السلبي على جودة المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية المنشورة، إلا أنه أصبح مطلبا أساسيا في الوقت الراهن من جانب الأطراف ذات العلاقة بعملية التقرير المالي خصوصا في أعقاب حالات الانهيار التي شهدها مطلع القرن الحادي والعشرين لعدد كبير من الشركات العملاقة وما نتج عنه من خسائر فادحة تحملها أصحاب المصالح في هذه الشركات نتيجة بعض الممارسات الانتهازية التي قامت بها إدارة تلك الشركات والتي تعتبر خرقا واضحا لمفهوم التحفظ المحاسبي [1].

ونتيجة لهذه الانهيارات زادت مخاوف مستخدمي القوائم المالية في المعلومات المفصح عنها مؤكدين على ضرورة تبني الشركة لسياسات محاسبية أكثر تحفظا خاصة في ظل حالة عدم التأكد، بل وإن المستخدمين اليوم يميلون إلى الأرقام المتحفظة أكثر من الأرقام غير المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة تجلب أخبار سيئة، وعليه يفضل المستخدمين الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر وعدم المغامرة بنشر أرقام مشكوك في أمرها وغير واضحة المعالم.

ثانيا: مفهوم التحفظ المحاسبي

بالرغم من التأثير البالغ لمفهوم التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية فلم يستطع الباحثون وكذا المنظمات المهنية تقديم تعريف يحظي بقبول جميع الأطراف، وهذا التباين راجع للاختلاف الحاصل في وجهات نظر الباحثين حول ايجابيات وسلبيات استخدام التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية بحجة أنه يؤدي إلى تشويه القوائم المالية المنشورة ويؤثر على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.

---

[1] مأمون حامد القضاة، **أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث– العلوم الإنسانية، المجلد 28 ، العدد 04 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014 ، ص 896 .

هذا وقدم عدد من الباحثين والمنظمات المهنية تعريفات عديدة للتحفظ المحاسبي أبرزها:

عرفه أحد الباحثين مفهوم التحفظ المحاسبي على أنه " التوقيت غير المتماثل لانعكاس أثر كل من الأنباء السارة وغير السارة في الربح المحاسبي المنشور في القوائم المالية، ذلك أن انعكاس أثر الأنباء غير السارة يبرز بصورة أسرع من أثر الأنباء السارة "[1] .

كذلك عرف (Basu) التحفظ المحاسبي على أنه: " ميل المحاسب لتطبيق أعلى درجة من التحقق عند الاعتراف بالأخبار السارة مثل الأرباح أكثر من درجة التحقق المطلوبة عند الاعتراف بالأخبار السيئة كالخسائر " [2] .

واستكمالا لما سبق، ومن وجهة نظر أخرى يعرف بأنه: " الاختيار بين الأساليب والإجراءات المحاسبية المتعارف عليها ما يؤدي إلى تدنيه الأرباح التي يعلن عنها من خلال الاعتراف البطيء بالأرباح المتوقعة والاعتراف السريع بالخسائر المتوقعة وتقييم الأصول بقيمة منخفضة والالتزامات بقيمة مرتفعة لعكس احتمالات عدم التأكد المحيطة بأنشطة الشركة " [3].

ومن وجهة نظر المنظمات المهنية، عرفه مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB من خلال إطار إعداد وعرض القوائم المالية على أن ممارسة التحفظ المحاسبي لا تعني خلق احتياطات

---

[1] أمنة على الكردي، **أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17 ، العدد 02 ، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017 ، ص 541 .

[2] أحمد حامد السيد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018 ، ص 433 .

[3] أحمد فتحي إسماعيل سليمان، **أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 09 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2018 ، ص 527 .

سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة معتمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه فلن تتوفر فيها خاصية المصداقية [1].

في المقابل وفي سنة 1980 أصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) قائمة مفاهيم المحاسبة المالية (SFAC N° 02) والمتعلقة بالخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي تنص في الفقرة رقم 95 بأن التحفظ هو " رد الفعل الحذر تجاه عدم التأكد من أجل ضمان أن كافة المخاطر وعناصر عدم التأكد الملازمة للأعمال التي تقوم بها المنشأة قد تم أخذها في الاعتبار".

فإذا كانت هناك قيمتان مقدرتان لمبلغ سيتم سداده أو تحصيله في المستقبل فان التحفظ يقضي بأن يتم اخذ القيمة الأقل تفاؤلا في كافة الأحوال " [2] .

إن التحفظ المحاسبي يمكن تفسيره بميل المحاسب للحصول على درجة عالية من التحقق للاعتراف بالأنباء الحسنة (الأرباح) أكبر من تلك التي يطلبها للاعتراف بالأنباء السيئة (الخسائر)، ولا يعني هذا المفهوم تخفيض القيمة الحقيقة لأصول الشركة وإيراداتها أو أنه يستخدم في الأحوال

---

[1] عبد الرحمن عادل خليل، محمد قاسم حسن محمد العزالي، **التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح : دراسة ميدانية** ، مجلة الدراسات العليا، المجلد 07 ، العدد 26 ، جامعة النيلين، السودان، 2017 ، ص 368 .

[2] شريف علي خميس إبراهيم كعموش، **اثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 03 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2018 ، ص 630 .

والظروف كافة بل يستخدم فقط في المواقف الصعبة التي يكتنفها الشك والغموض [1].

إن المقصود مما سبق أن لا يستغل المحاسب التحفظ المحاسبي والمرونة التي تتيحها المعايير المحاسبية في حالات الشك واللبس من أجل الضغط على الربح المحاسبي وتخفيضه إلى مستويات دنيا لأن هذا من شأنه تشويه القوائم المالية المنشورة وانخفاض في قيمة الأصول وتقلبات في الأرباح من سنة مالية إلى أخري .

استنادا إلى ما سبق عرضه من تعريفات لمفهوم التحفظ المحاسبي والتي قدمها الباحثون وكذا المنظمات المهنية عبر السنين يمكن ملاحظة النقاط التالية:

- رغم التباين الحاصل في وجهات النظر بين الباحثين والمنظمات المهنية حول تقديم مفهوم يحظى بالاتفاق من جميع الأطراف إلا أنها اتفقت في المضمون وهو أن التحفظ المحاسبي يقوم على إتباع سياسات محاسبية احترازية من شأنها حماية الشركة ؛
- يمكن التحفظ المحاسبي الشركة من توقع أسوء السيناريوهات التي يمكن أن تصيبها في المستقبل بما يمكنها من اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة لإنقاذ نفسها والصمود في السوق ؛
- يعد التحفظ المحاسبي مطلبا أساسيا ينبغي الاستعانة به عند القيام بعملية القياس المحاسبي؛
- يساهم التحفظ المحاسبي في التخفيف من حدة المخاطر الناجمة عن حالات عدم التأكد التي تواجه المحاسبين والتي تخص المعلومات المستقبلية ؛

---

[1] ناظم شعلان جبار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية وأثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2017 ، ص 110 .

- يميل التحفظ المحاسبي إلى إعطاء نظرة أكثر تشاؤمية في عملية تقدير الأرباح والإيرادات المتوقعة بدلا من المغالاة فيها، وعلى النقيض من ذلك فان إتباع نظرة أكثر تفاؤلية فيما يخص عملية تقييم الأصول والالتزامات عند إعداد القوائم المالية يجعل من غير الممكن أن يكون السيناريو المتحقق فعلا أسوء من ذلك المتوقع.

وبناءا على ما سبق، يرى الباحث انه يمكن تقديم تعريف شامل للتحفظ المحاسبي بأنه الأخذ بمبدأ الحيطة والحذر عند إعداد القوائم المالية في ظل حالة الشك وعدم التأكد التي تحيط بنشاط الشركة، ويقضي هذا المفهوم الاختيار بين السياسات والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها من خلال تبني أسلوب تفاؤلي فيما يخص الاعتراف السريع بالخسائر والالتزامات المتوقعة حتى ولو كان السند المؤيد لها ضعيف إلى جانب استخدام معايير أكثر صرامة فيما يخص الاعتراف بالأرباح والإيرادات المتوقعة إلا إذا ثبت تحققها فعلا .

ثالثا: أنواع التحفظ المحاسبي

تناول الأدب المحاسبي نوعين من التحفظ المحاسبي التي تعتبر من أكثر التقسيمات شيوعا، ويظهر التحفظ المحاسبي في نوعين هما: التحفظ غير المشروط أو ما يطلق عليه (التحفظ المسبق أو المستقل عن الأخبار)، أما النوع الثاني فهو التحفظ المشروط أو ما يطبق عليه (التحفظ اللاحق أو التابع للأخبار).

أ. التحفظ غير المشروط (Unconditional Conservatism) :

ويعني ذلك التحفظ الذي ينتج عن اختيار طريقة محاسبية معينة منذ البداية عند معالجة الأصول والالتزامات والتي ينتج عنها ظهور قيمة دفترية لصافي الأصول أقل من القيمة السوقية على مدار عمر هذه الأصول أو تلك الالتزامات [1] .

كما ويطلق على هذا التحفظ من قبل بعض الباحثين بالتحفظ الاختياري، لأنه يعطي فرصة لإدارة الشركة لتقوم بالاختيار بين التقديرات والطرق المحاسبية والتي تقع ضمن المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما [2] .

معنى ذلك أن التحفظ المحاسبي غير المشروط هو تحفظ مستقل عن الأحداث الاقتصادية أو أية أخبار معينة تخص ظروف السوق، إذ يتيح هذا النوع من التحفظ فرصة للشركة للاختيار من بين الطرق والتقديرات المحاسبية بشكل مسبق لتفادي المبالغة في تقييم أصولها على الرغم من وجود أكثر من بديل محاسبي لتقييم نفس الأصل، والتي ينتج عنها صافي القيمة الدفترية للأصل اقل من قيمته السوقية ومن الطرق المستعملة في هذا الشأن هو استعمال طريقة إهتلاك أسرع للأصول الثابتة مقارنة بإهتلاكها الاقتصادي.

---

[1] رضا إبراهيم عبد القادر صالح و أخرون ، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 03 ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2017 ، ص 12.

[2] ريمون ميلاد فؤاد، **أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية على التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ، مصر 2016 ، ص 533 .

ب.التحفظ المشروط (Conditional Conservatism)

وينشأ نتيجة تعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية كنتيجة لتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية التي تعترف بأثر الأخبار السيئة على الأرباح والعوائد المحاسبية بصفة دورية [1]، ويقصد به أيضا التحفظ البعدي وهو التحفظ الذي ينتج حال حدوث بعض الظروف غير المرغوب فيها مع عدم حدوث العكس أي زيادة القيمة الدفترية لصافي الأصول عند حدوث بعض الظروف المرغوب فيها، ومن أمثلة ذلك النوع من التحفظ إتباع طريقة التكلفة أو السوق أيهما اقل عند تقييم المخزون[2] .

وعليه فان التحفظ المشروط لا يتيح للشركة فرصة الاختيار من بين الطرق المحاسبية لتقييم بعض عناصر القوائم المالية، وإن التحفظ المشروط هو تحفظ لاحق لوقوع الأحداث أو الإعلان عن الأخبار السيئة وبالتالي فان القيم الدفترية في هذه الحالة تنخفض في ظل الأخبار السيئة الواردة ويتم الاعتراف بها ولا تعود تلك القيم إلى الارتفاع حتى وإن وردت أخبار جيدة عنها .

من خلال ما سبق عرضة يتبين لنا أنه وبالرغم من الاختلاف الموجود بين كلا النوعين من حيث اختلاف توقيت الاعتراف بالأخبار السيئة، فان كلا النوعين يكملان بعضهما البعض ويقودان إلى نفس النتائج في القوائم المالية المعدة والمنشورة من قبل الشركة.

---

[1] فريد محرم إبراهيم، العلاقة **بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة، مجلة البحوث المحاسبية**، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2016 ، ص 445 .

[2] ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الانتهازية للإدارة: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا ، مصر ، 2014 ، ص 15 .

المطلب الثاني: مبررات استخدام التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة فيه

لقد تطرق العديد من الباحثين في دراساتهم للدوافع والمبررات الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة إلى اختيار السياسات المحاسبية المتحفظة عند إعداد قوائمها المالية، والذي يتأثر بدوره بعدة عوامل تتحكم في حجم استخدامه في القوائم المالية.

أولا: مبررات استخدام التحفظ المحاسبي

أ. المبرر أو الدافع التعاقدي

يعتبر هذا التفسير من أقدم وأهم التفسيرات التي قدمها الفكر المحاسبي والتي بينت سبب ممارسة وتطبيق التحفظ المحاسبي، كما ويعد هذا التفسير هو المصدر الرئيس للتحفظ المحاسبي بشكل عام وللتحفظ المشروط على وجه الخصوص، ويقصد بمفهوم التعاقدات تلك التي تكون بين الأطراف المهتمة بعمل الشركة وذات المصالح المتعارضة والمختلفة بالنسبة للشركة [1] .

ومن أهم التعاقدات التي تدخل فيها الشركة وتأثر في الخيارات المحاسبية ما يلي:

1. حوافز الإدارة

لا تهدف الإدارة في كل الحالات لزيادة حوافزها في الفترة الحالية فقد ترى أنه من الأفضل لها أن تقوم بتقليل حوافزها في هذه الفترة وذلك لتحقيق استفادة قصوى في الفترات القادمة، فإذا وجدت الإدارة أن مستوى الربح الحالي لا يحقق مستوى الحوافز المتوقع، فسوف تقوم بالاعتراف بكل الخسائر المحتملة وتحميل كل المصروفات المحتملة والتي قد تخص الفترة القادمة إلى الفترة

---

[1] حميدة محمد عبد المجيد، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 01 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، مصر ، 2013 ، ص 147 .

الحالية مستخدمة في ذلك المعالجة غير المتماثلة بين الخسائر والمصروفات وبين الأرباح من خلال التحفظ المحاسبي، وبذلك سوف تستفيد من عدم تحميل الفترات القادمة بمصروفات تخصها مما يزيد من الإيرادات وبالتالي من الحوافز المتوقع الحصول عليها[1].

2. عقود الدين

إن عقود الدين تتم على ضوء ما تظهره القوائم المالية من معلومات وكذا النسب المالية المختلفة التي تبين قدرة الشركة على سداد أصل الدين والفوائد المترتبة عليه.

هذا ويعتبر التحفظ المحاسبي من أقدم آليات إبرام عقود الدين كوسيلة لحماية مصالح الدائنين، ويرى البعض أن إبرام عقود الدين على أساس أرقام محاسبية متحفظة وكذا عرض قوائم مالية متحفظة في إطار متابعة تلك العقود بعد التعاقد يساهم بشكل كبير في تخفيض مخاطر نقص القيمة، بمعنى أن مخاطر انخفاض القيمة تخلق نوعا من الطلب على التحفظ المحاسبي لدى المقرضين [2].

وعلى هذا الأساس قد تطلب المؤسسات المقرضة من الشركة التقيد ببعض الإجراءات الاحترازية التي تضمن سداد الدين وتجنب انخفاض قيمة الشركة في المستقبل وهذا عن طريق إعداد القوائم المالية وفق سياسات محاسبية متحفظة، كما أنه من مصلحة الشركة (المقترض) أيضا إعداد قوائمها المالية على أساس متحفظ لأن هذا يضمن لها الحصول على معدلات فائدة أقل ووفقا لهذا يمكن القول أن التحفظ المحاسبي يساهم في زيادة فاعلية عقود الدين.

---

[1] رضا إبراهيم عبد القادر صالح وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 23.

[2] حمدي أحمد رمضان، **التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري وتدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2016 ، ص 08 .

ب.دوافع متعلقة بالاعتبارات الضريبية

يعتبر رقم الربح المحاسبي هو الأساس الذي تحسب عنه الضريبة، وإحدى تفسيرات التحفظ أن هناك ميل من قبل الإدارة لتخفيض رقم الربح المحاسبي من أجل تخفيض قيمة الضريبة المستحقة وتجنب دفع ضرائب عن أرباح غير محققة، لذا يكون التحفظ في الإعلان عن الأرباح والقيم العليا للأصول هو السبيل لذلك [1].

ت.دوافع متعلقة بالجانب القانوني

نظرا للمسؤولية المشتركة لإدارة الشركة ومراجع الحسابات عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية، فان المبالغة في رقم الربح أو في قيمة الأصول قد تعرض إدارة الشركة ومراجع الحسابات للمسائلة القانونية. لذلك قد يكمن الدافع وراء التحفظ المحاسبي وما يتضمنه من تأجيل الاعتراف بالمكاسب وتعجيل الاعتراف بالخسائر في تجنب التعرض للمسائلة القانونية، وقد أيدت العديد من الدراسات أن مخاطر تعرض إدارة الشركة ومراجع الحسابات للمسائلة القانونية تمثل دافعا نحو توجه الشركات لإعداد قوائم مالية أكثر تحفظا [2] .

ث.دوافع تنظيمية

إن الخسائر الناجمة عن المبالغة في الربح المحاسبي من شأنها أن تتسبب بآثار سلبية على مستخدمي القوائم المالية، ونظرا لكون واضعي المعايير يتحملون المسؤولية الناتجة عن تطبيق تلك المعايير، فقد وضع معظم واضعي المعايير معايير محاسبية متحفظة لتجنب الأضرار التي تلحق

---

[1] أسماء إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم، **دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختباريه على الشركات المسجلة في البورصة المصرية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019 ، ص 155

[2] ياسر سعيد قنديل، **تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018 ، ص 363 .

بسمعتهم، فالتحفظ المحاسبي يستخدم من قبل واضعي المعايير وسيلة للحد من تعرض سمعتهم للضرر من خلال المبالغة في تقدير قيمة الشركة، أو الأرباح الناتجة عن تطبيق المعايير [1] .

ثانيا: العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي

يتأثر مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية بعدد من العوامل، وفيما بيان لبعض هذه العوامل :

أ. حجم الشركة

لقد تباينت أراء الباحثين بخصوص العلاقة التي تربط بين حجم الشركة ومستوى التحفظ المحاسبي، حيث يرى أصحاب الاتجاه الأول من الباحثين أن الشركات ذات الحجم الكبير تميل بنسبة كبيرة إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة وهذا من أجل تدنيه الأرباح ورغبة إدارة الشركة في التخفيف من حدة الضغوط السياسية والرقابية المفروضة عليها، وكذا رغبتها في تقليل حجم الضرائب المفروضة عليها في حال تحقيقها لأرباح كبيرة.

وعلى الجهة المقابلة، يرى أصحاب الثاني وعلى رأسهم Basu أن الشركات الصغيرة الحجم هيا الأكثر لجوءا إلى استخدام سياسات محاسبية متحفظة في قوائمها المالية وهذا خوفا من رفع دعاوى قضائية ضدها.

وعلى ضوء هذا التباين في الآراء، يرى الباحث أنه كلما زاد حجم الشركة كلما زاد استخدام ممارسة التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية وهذا راجع لدوافع ضريبية وخوف المديرين من رفع دعاوى قضائية ضدهم في حالة مبالغتهم في تضخيم قيمة الأصول وكذا مستوى الأرباح.

---

[1] رزان شهيد، **قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 42 ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين، 2017 ، ص 137.

ب.حوكمة الشركات

لقد كان لانفصال الملكية عن الإدارة الأثر الكبير في ظهور ما يسمى بمشاكل الوكالة، وعليه تلجأ إدارة الشركة إلى التخلي عن ممارسة التحفظ المحاسبي أو ممارسته بشكل منخفض في إعداد القوائم المالية بما يخدم مصلحتها الذاتية ويعظم منافعها ولو على حساب مصلحة الملاك (المساهمين). ومن هذا المنطلق تلعب آليات حوكمة الشركات دورا بارزا في الحد من السلوك الانتهازي للإدارة الشركة وتشجيع ممارسة التحفظ المحاسبي والحد من أية ممارسات من شأنها أن تخفض من حجم التحفظ المحاسبي وهو ما أكدته دراسات عديدة على الدور البارز لآليات حوكمة الشركات في زيادة استخدام ممارسات التحفظ المحاسبي في القوائم المالية [1] .

ت.نسب المديونية

يطلق على هذه النسبة أحيانا بنسبة الاقتراض أو نسبة التمويل الخارجي، وتعتبر هذه النسبة من بين أكثر النسب شيوعا لمعرفة مدى استعانة الشركة على التمويل الخارجي (الديون) في تمويل أصولها، وتأتي أهمية هذه النسبة من الدور الذي تلعبه في ترشيد قرارات المقرضين بخصوص منح القرض من عدمه وكذا في تقدير المخاطر التي يمكن أن يواجهها المقرضين في حالة قبول تمويل الشركة، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من 1 (أي أكبر من 100 %) فهذا يدل على أن ديون الشركة تفوق أصولها، وتعتبر نسبة 40 % مقبولة في أغلب القطاعات، وكلما انخفضت هذه النسبة فهذا يدل على الاستقلالية الكبيرة لشركة وقدرتها على سداد ديونها.

---

[1] ياسر السيد كساب، **العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية**، مجلة التجارة والتمويل، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2011 ، ص 324 .

إن الشركات التي تعتمد بشكل كبير على تمويل أنشطتها التجارية على التمويل الخارجي من المتوقع أن تمارس التحفظ المحاسبي بشكل أقل وهذا بغية تحقيق أرباح عالية لتجنب المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها في حالة الإخلال بشروط عقد الدين.

المطلب الثالث: مقاييس التحفظ المحاسبي

اجتهد العديد من الباحثين في تقديم نماذج لقياس مستوى التحفظ المحاسبي في القوائم المالية، وتعتبر هذه المقاييس اليوم الأكثر شيوعا واستخداما في الدراسات المحاسبية. ومن جهة أخرى يساهم التطبيق الأمثل لمفهوم التحفظ المحاسبي في ظل حالات الشك التي تسود عمل المحاسب في تعزيز الإفصاح الجيد عن المعلومات المحاسبية التي تعكس فعلا المركز المالي الحقيقي للشركة.

1. مقياس التوقيت غير المتماثل Asymmetric Timeliness (AT)

ويسمى هذا المقياس أيضا بنموذج Basu الذي قدمه في سنة 1997 ، ويقيس هذا النموذج التحفظ المحاسبي من خلال أثر العوائد السوقية للأسهم على ربحية الشركة والذي ينطلق من فكره أن الأرباح والمكاسب تتطلب مستوى عال من التحقق للاعتراف بها على عكس المصاريف والخسائر، وعليه يمكن قياس درجة التحفظ المحاسبي من خلال ملاحظة سرعة استجابة أو تأثير العوائد على هذه الأرباح والخسائر.

ويعتمد هذا النموذج على الاستجابة غير المتماثلة للأنباء التي تسلمها السوق من مصادر عديدة قبل تاريخ نشر القوائم المالية، إذ أن السوق يتأثر بشكل فوري بالأنباء بينما يتأثر بالنتائج الايجابية للأنباء الجيدة على المدى الطويل، وبالتالي فان السوق أسرع من النظام المحاسبي في

انعكاس أثر الأنباء السيئة والجيدة، حيث أن السوق المالي يستطيع الحصول على العديد من المعلومات من مختلف المصادر ويقيس اثر هذه المعلومات على أصول الشركة ويستجيب بشكل مباشر لهذه المعلومات ويعكسها على أسعار الأسهم قبل صدور القوائم المالية للشركة [1].

2. المقياس المطور (مؤشر C_Score) لمقياس التوقيت غير المتماثل (AT)

قام الباحثان Khan & Watts في سنة 2009 بتطوير مقياس التوقيت غير المتماثل الذي يقيس التحفظ المحاسبي المشروط من خلال استخدام مؤشر (C_Score) مع الأخذ بعين الاعتبار خصائص الشركة (الحجم، القيمة السوقية إلى الدفترية، والرافعة المالية)، لأن هذه الخصائص يمكن أن يكون لها تأثير على إعداد القوائم المالية وبالتالي تؤثر على مستوى التحفظ المحاسبي، فقد حدد الباحثان كلا من توقيت الأخبار الجيدة والتي يطبق عليها مؤشر **(C_Score)** والتوقيت التزايدي للأخبار الجيدة والتي يطبق عليها مؤشر **(C_Score)** وذلك لتقدير التوقيت المناسب في المحاسبة والذي يعكس كل من الأخبار الجيدة والتحفظ على مستوى الشركة خلال سنة [2] .

---

[1] كرار سليم عبد الزهرة، **ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية و تعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017 ، ص ص 380-381 .

[2] أمنة خميس حمد، محمد عبد الله المومني، **أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية** ، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 01 ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2018 ، ص 85 .

3.نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية (Book to Market approach)

ويعرف هذا المدخل بمقياس صافي الأصول، إذ تستخدم نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لفحص قيمة سهم الشركة بمقارنة قيمته الدفترية مع قيمته السوقية، فالتحفظ المحاسبي يعمل على تخفيض القيمة الدفترية للشركة مقابل قيمتها السوقية، بمعنى أن الشركة مقيمة بأقل مما يجب وهو جوهر التحفظ الذي نادت به النظريات المحاسبية [1].

من المعلوم أن القيمة الدفترية تنشأ عن تطبيق الشركة لسياسات محاسبية متحفظة بينما القيمة السوقية تعكس الأسعار الموجودة في السوق، وعليه فان هذا النموذج يقيس نسبة القيمة الدفترية إلى قيمتها السوقية وكلما انخفضت نسبة القيمة الدفترية لنظيرتها السوقية فان هذا يدل على أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي في قوائمها المالية، لذلك فانه كلما قلت هذه النسبة عن الواحد صحيح دل ذلك على أن الشركة تمارس التحفظ المحاسبي في إعداد قوائمها المالية .

4.مقياس الاحتياطات السرية (HR)

لقد ناقش Penman Zhang في دراسته سنة 2002 أن التحفظ المحاسبي يخلق احتياطات سرية وقيمة ذلك الاحتياطي تشير لدرجة التحفظ المحاسبي في الشركة، وكلما زاد حجم الاحتياطات السرية يزداد معها التحفظ المحاسبي في القوائم المالية للشركات.

---

[1] علام محمد موسى حمدان، **العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08 ، العدد 01 ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012 ، ص 25 .

هذا ويتطلب مقياس الاحتياطات السرية توافر العديد من البيانات التي يصعب الحصول عليها مثل نفقات البحوث والتطوير والإعلانات التي لا يفصح عنها من قبل بعض الشركات، مما ينعكس على انخفاض استخدام ذلك المقياس بالمقارنة مع المقاييس الأخرى للتحفظ المحاسبي [1].

5.مقياس المستحقات السالبة (Negative Accruals)

استخدم هذا المقياس (Givoly and Hayn) في سنة 2000 لقياس التحفظ المحاسبي المشروط، ويعتمد الأساس المنطقي لهذا المقياس على فكرة الاستحقاقات السالبة للتدليل على زيادة درجة التحفظ المحاسبي، فالتحفظ المحاسبي يستخدم ألية المستحقات لتأجيل الاعتراف بالمكاسب الاقتصادية وتعجيل الاعتراف بالخسائر الاقتصادية.

فمن خلال عملية تأجيل المكاسب وتعجيل الخسائر فان مستوى المستحقات غير التشغيلية يصبح تدريجيا أكثر وأكثر سالبا، ووجود المستحقات السالبة في القوائم المالية للشركة على مدى فترة زمنية طويلة يشير إلى أن هذه الشركة متحفظة، كما أن التغير في معدل المستحقات السالبة يشير إلى التغير في درجة التحفظ المحاسبي [2].

---

[1] أميرة حامد السيد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودي**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2018 ، ص 437 .

[2] تامر سعيد عبد المنعم محمد، **قياس وتحليل تأثير التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019 ، ص ص 17-18 .

المطلب الرابع: الآراء المؤيدة والمعارضة للتحفظ المحاسبي

نظرا لاختلاف وجهات النظر بشأن تقديم تعريف لمفهوم التحفظ المحاسبي، انقسمت أراء الباحثين بين مؤيد لاستخدام التحفظ المحاسبي في إعداد القوائم المالية بحجة أنه يحقق مزايا كبيرة للشركة وللمستخدمين، بينما عارض البعض الأخر استخدامه في إعداد القوائم المالية مبررين رأيهم بالتأثير السلبي للتحفظ المحاسبي على القوائم المالية وما له من عيوب وسلبيات.

أولا : الآراء المؤدية لاستخدام التحفظ المحاسبي

تركز هذه الآراء على ما يحققه استخدام التحفظ المحاسبي من مزايا والتي تضمنت ما يلي :

- يعد التحفظ المحاسبي أداة مناسبة لمواجهة التفاؤل المفرط لدى المحاسبين والمديرين في تقييم أصول الشركة والتزاماتها، وهو أداة مناسبة لمواجهة حالة عدم التأكد التي تواجه المحاسبين[1] ؛
- يحتاج مستخدمو القوائم المالية إلى هامش أمان لحماية أنفسهم من أية نتائج عكسية، لذا فهم يحبذون الأرقام المتحفظة اعتقادا منهم أن الأرقام غير المتحفظة قد تؤدي إلى نتائج سلبية [2]؛

---

[1] حسنين كاظم عوجة، **التحفظ المحاسبي وأثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 19 ، العدد 01 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017 ، ص 228 .

[2] عمر إقبال، مأمون القضاة، **أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 ، العدد 04 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2014 ، ص 902 .

– إن زيادة استعمال التحفظ المحاسبي في القوائم المالية يساهم في تعزيز الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتحسين بيئة المعلومات وذلك لأن تلك المعلومات تكون عادة معدة وفق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها [1] ؛

– استخدام التحفظ المحاسبي في مجال المحاسبة يؤدي لمخرجات محاسبية تمتاز بالموضوعية من حيث عدم تحيز المخرجات المحاسبية لأهداف الإدارة، وهو الأمر الذي يخدم مصالح المتعاملون في سوق الأوراق المالية الذين زاد طلبهم على قوائم مالية أكثر تحفظا، حيث يعتبرون التحفظ له منفعة أكثر من مضاره بالرغم من تسببه في انخفاض الأرباح وذلك بتوفيره قوائم مالية أكثر معلوماتية وموثوقية [2] ؛

– يساعد الالتزام بالسياسات المتحفظة عند إعداد القوائم المالية على خفض المخاطر التي يتعرض لها المقرضين عن طريق فرض قيود على توزيعات الأرباح وتجنب الإفصاح عن أرباح مغالى فيها وعدم تضخيم الأصول كما يوصل التحفظ إشارات للمستثمرين نحو توقعات عن الأداء المالي والمستقبلي للشركة [3] ؛

---

[1] بشرى عبد الوهاب محمد حسن، حسين جليل محسن، **تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 22 ، العدد 93 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2016 ، ص 493.

[2] إسماعيل قزال وأخرون ، **قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية**، المجلة العالمية للدراسات والأبحاث، المجلد 06 ، العدد 03 ، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، 2019 ، ص 519.

[3] بولا رمزي نان جرجس، **قياس اثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019 ، ص 366.

– إن التحفظ عن الإعلان عن الأرباح باستخدام بعض الوسائل والطرق المحاسبية والتي من شأنها تأجيل الاعتراف بالإيرادات سيؤدي إلى منح الاستمرارية للأرباح في المستقبل من خلال توليد التدفقات النقدية للفترات اللاحقة [1] .

ثانيا: الآراء المعارضة لاستخدام التحفظ المحاسبي

تركز هذه الآراء على ما يخلفه استخدام التحفظ المحاسبي من تأثرات سلبية وتضمنت ما يلي:

– غلو المسيرين في استخدام سياسات التحفظ المحاسبي لتفادي رفع الدعاوى القضائية ضدهم وبالتالي المحافظة على مناصبهم؛

– يتعارض استخدام التحفظ المحاسبي مع بعض المبادئ والخصائص النوعية الثانوية للمعلومات المحاسبية كالحيادية، القابلية للفهم، الثبات والتمثيل الصادق، والتعارض الواضح ما بين التحفظ المحاسبي وخاصية الاتساق والثبات، تتجلى بوضوح عند التحفظ في مجال تقييم مخزون أخر المدة في حالة تقييمه وفقا لقاعدة التكلفة أو السوق أيهما اقل إلى تقييمها على أساس التكلفة في سنة وعلى أساس القيمة السوقية في سنة أخرى وهذا ليس ثبات على القواعد نفسها من سنة إلى أخرى مما يجعل المقارنة والإجراءات التحليلية غير ممكنة [2] ؛

– ممارسة التحفظ المحاسبي بشكل مبالغ فيه من شأنه أن يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية وهو ما يعتبر تلاعبا بالأرقام المحاسبية، ويترتب عنه تأثيرات سلبية على جودة المعلومات وانخفاض

---

[1] تانيا قادر عبد الرحمن وآخرون، **تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج Basu : دراسة تحليلية**، المجلد 13 ، العدد 39 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017 ، ص 366 .

[2] حسنين كاظم عوجة، **مرجع سبق ذكره**، ص 229 .

جودة أرباحها وقدرتها التنبؤية وهو ما يعتبر ممارسات مظللة تؤثر على قرارات مستخدمي القوائم المالية خاصة المستثمرين والمراجعين [1] ؛

- يعد مفهوم التحفظ المحاسبي من وجهة نظر البعض وسيلة تمتاز بالضعف في مواجهة حالة عدم التأكد، ويعني هذا انه ليس هناك أساس علمي قوي يدعم اختيار أسلوب ما في التقييم من بين مجموعة من الأساليب التي يمكن استخدامها، ففي ظل استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي يتم اختيار الأسلوب المحاسبي الذي من شأنه تعظيم قيمة الالتزامات والمصروفات، وذلك في حالة تعدد الأساليب المحاسبية المتاحة للاستخدام أمام المحاسب [2] ؛

– أن المعلومات المفصح عنها والتي تم إعدادها بناءا على استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي، لا تكون متاحة للتحليل والتفسير الدقيق من جانب المحللين والأطراف المستخدمة لتلك المعلومات [3].

واستنادا لما سبق عرضه، نجد أن التحفظ المحاسبي أثار جدلا واسعا بين الباحثين بين مؤيد لسياسات التحفظ المحاسبي لما لها من تأثير ايجابي على جودة الأرباح المحققة وبين معارض لها بحجة أن التحفظ المحاسبي قد يستعمل كأداة في يد الإدارة لتحقيق مصالح ذاتية، وبالتالي فان الغلو في ممارسة التحفظ المحاسبي يجعلها تتدرج ضمن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

يرى أصحاب الرأي الأول على أنه يوجد علاقة سلبية بين التحفظ المحاسبي وبين المحاسبة الإبداعية بمعني أن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي سوف تؤدي إلى الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية حيث يرى أصحاب هذا الرأي أنه يجب تطبيق التحفظ المحاسبي وذلك لأنه يمنع الإدارة من خرق عقود الدين ويمنعهم من الاستثمار في مشاريع ذات صافي قيمة حالية سالبة

---

[1] قزال إسماعيل وآخرون ، **مرجع سبق ذكره**، ص 520 .

[2] محمد إبراهيم سلطان عبيدات، **اثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملاءمة وموثوقية المعلومات المحاسبية**، أطروحة دكتوراه في فلسفة المحاسبة، جامعة عمان المفتوحة، عمان الأردن، 2004 ، ص 80.

[3] **نفس المرجع السابق**، ص 81 .

بسبب الاعتراف الفوري بالخسائر. كما يرى مؤيدي هذا الرأي أن التحفظ المحاسبي هو العلاج الأمثل للفشل الذي نتج عن تطبيق القيمة العادلة وما نتج على إثرها من أزمة مالية سنة 2008 بسبب المغالاة في تقدير قيم الأصول.

ومن جهة أخرى يرى أصحاب الرأي الأخر أن العلاقة بين التحفظ المحاسبي وبين المحاسبة الإبداعية هي علاقة ايجابية بمعني أن تطبيق سياسات التحفظ المحاسبي يساعد على قيام الإدارة بممارسات المحاسبة الإبداعية. يحث يرى أصحاب هذا الرأي أن تطبيق التحفظ المحاسبي سوف يؤدي إلى تكوين احتياطات سرية وذلك لأنه في حالة حدوث زيادة في الاستثمارات لن يصاحبها زيادة بنفس المعدل في الأرباح المعترف بها مما يؤدي إلى وجود أرباح غير معترف بها وتظهر على شكل احتياطات سرية، هذه الاحتياطات يمكن استخدامها في حالة حدوث تغير في اتجاه نمو الاستثمارات بمعني أنه إذا قلت الاستثمارات فسوف يتم استخدام الاحتياطات السرية لزيادة الأرباح وهو ما يسهل ممارسة المحاسبة الإبداعية [1].

استنادا إلى ما سبق عرضه، نجد أن أراء الباحثين تباينت بين مؤيد ومعارض لاستخدام التحفظ المحاسبي في القوائم المالية فكل طرف قدم وجهة النظر الخاصة به استنادا إلى جملة من المبررات، ويرجع هذا الجدل القائم إلى ما يمكن أن يخلفه استخدام التحفظ المحاسبي من ايجابيات وسلبيات على القوائم المالية للشركة برز أهمية التحفظ المحاسبي خاصة بعد الانهيارات العديدة التي شهدتها شركات عملاقة وتسليط الضوء على الدور الذي يفترض أن تقوم به المحاسبة في تقديم معلومات صادقة لمستخدميها.

---

[1] رضا إبراهيم عبد القادر صالح وأخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 22-23.

ومن وجهة نظر المؤيدين لاستخدام التحفظ المحاسبي فان إعداد القوائم المالية وفي ظل حالات الشك التي تعترض عمل المحاسب وفق سياسات محاسبية متحفظة من شأنه أن يعكس الوضع الحقيقي للشركة ويساعد على توفير معلومات محاسبية قيمة ذات مصداقية، أما بالنسبة لأصحاب الرأي المعارض فان استخدام التحفظ المحاسبي من شأنه أن يؤثر سلبا على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية ويزيد من مخاوف مستخدمي القوائم المالية حول السيناريوهات المتوقعة في المستقبل.

ومن وجهة نظر الباحث، فان الاستعمال السيئ للتحفظ المحاسبي من شأنه أن يفتح مجالا أمام المحاسب لاستغلال المرونة التي توفرها المبادئ المحاسبية المتعارف عليها واستغلال ذلك في تغليب مصلحة أطراف معينة على حساب أخرى. وعليه يمكن اعتبار أن التوسع في استعمال التحفظ المحاسبي مدخلا من مداخل المحاسبة الإبداعية طالما أنها تتم في ظل المبادئ المحاسبية.

المبحث الثاني: التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية

إن الدافع الأساسي لممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل إدارة الشركة يكمن في تزييف الحقائق وإظهار صورة الشركة أمام المستخدمين بصورة مغايرة عما هي عليه، وهو ما يؤدي إلى تظليل المستخدمين ويجعل من حجم الإفصاح الناتج عن تلك الممارسات غير كافي بالنسبة لهم لاتخاذ قرارات رشيدة، كما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفرز عن معلومات محاسبية لا تتوفر فيها خصائص الجودة اللازمة لتلبية احتياجاتهم بصورة عادلة وصادقة.

المطلب الأول: تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح

يعد كفاية الإفصاح في القوائم المالية من الضروريات التي يستند إليها المستخدمين لتقييم الوضعية المالية للشركة وكلما قامت الشركة بالإفصاح أكثر في قوائمها المالية دل ذلك على توفر الشفافية في عرض الحقائق المحيطة بها وهو ما قد يتأثر بممارسات المحاسبة الإبداعية.

أولا: أساليب قياس مستوى الإفصاح

يعد الإفصاح المحاسبي أحد ابرز وسائل الاتصال التي تربط الشركة ومحيطها الخارجي، وعليه فان نجاح الشركة في الإفصاح عن الأمور التي تخص وضعيتها المالية وكذا مختلف النشاطات التي تقوم بها فانه من شانه أن يحقق لها مزايا عديدة فضلا على أن الإفصاح المحاسبي الذي يوفر معلومات محاسبية ذات ملائمة وموثوقية من شأنه أن يساهم في تعزيز ثقة مستخدمي القوائم المالية بما تعرضه الشركة من معلومات، وعلى هذا الأساس قدم العديد من الباحثين وكذا المنظمات المهنية مؤشرات من شأنها أن تقيس مستوى الإفصاح في القوائم المالية والتي نعرضها من خلال النقاط التالية :

أ. أساليب قياس الإفصاح بدلالة ردود الأفعال

على الرغم من تعدد وتنوع أساليب قياس الإفصاح التي تعتمد على قياس الأفعال إلا أن أشهر تلك الأساليب استخداما هو أسلوب استطلاع الرأي سواء بالاعتماد على قوائم الاستقصاء أو من خلال إجراء المقابلات الشخصية، ومن أشهر استطلاعات الرأي بخصوص قياس مستوى الإفصاح نجد استطلاع الرأي الذي قامت به منظمة إدارة الاستثمار والبحوث (AIMR) [1].

بحسب مؤشر AIMR فان المعلومات المفصح عنها في التقرير السنوي تتحصل على أعلى ترجيح وتحمل أوزان أقوى أو أكبر من تلك التي لا تظهر في التقرير.

لقد ركز هذا المؤشر على العملية الاتصالية الشركة واشتملت بنوده على ضرورة أن تعد الشركة تقارير فصلية وربع سنوية ونشرات ومقابلات مع الأطراف المهتمة، لذلك فقد غفل هذا المؤشر على احتواء بنود أخرى والتي تعد ضرورية وتتعلق بتفاصيل السياسات المحاسبية التي تتبعها الشركة وعلاقاتها الاستثمارية [2].

ويتميز أسلوب استطلاع الرأي بالعديد من المزايا يتمثل أهمها في أنه يقيس مستوى الإفصاح من جانب المستخدمين الموجه لهم هذا الإفصاح بالأساس، وعلى الرغم من تلك المزايا إلا أن هناك العديد من الانتقادات التي توجه لهذا الأسلوب يتمثل أهمها في انخفاض درجة الموضوعية في القياس نظرا لتدخل العنصر الشخصي في صياغة الأسئلة الموجودة في قائمة الاستقصاء أو في المقابلات الشخصية، بالإضافة إلى اختلاف مستوى اهتمام المشاركين في الاستطلاع يؤدي

---

[1] أحمد محمد أبو طالب،**نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح والعوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة المصرية**، مجلة التجارة والتمويل، المجلد 01 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2014 ، ص 187 .

[2] العايب فوزية، بن ناصر عيسي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2016 ، ص 217

إلى عدم بذل العناية الواجبة من قبل كافة المستخدمين عند ملأ محتويات قائمة الاستقصاء أو عند الإجابة على أسئلة المقابلات [1].

ب.أساليب قياس ما يتم الإفصاح عنه

يقوم هذا الأسلوب على قياس مدى كفاية الإفصاح في القوائم المالية المنشورة من قبل الشركات، وبالتالي يكون هذا القياس في شكل درجات مثل ضعيف، متوسط، ومن بين أشهر الأساليب المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح ما يسمى بمؤشر الإفصاح (Disclosure Index)، كما يعد أيضا مؤشر Standard & Poor's (S&P) الأكثر استخداما على مستوى العالم.

1.مؤشر الشفافية والإفصاح حسب ستاندر أند بورز the transparency and disclosure (T&D)

يعتبر مؤشر (T&D) الذي قدمته شركة الخدمات المالية Standard & Poor's من بين أوسع المؤشرات انتشارا على مستوى العالم والذي اعتمدت عليه العديد من الدراسات لقياس مستوى الشفافية والإفصاح للشركات، حيث قامت الشركة بإجراء دراسة تحليلية لقياس مستوى الإفصاح المقدم في عدد من الأسواق العالمية المتقدمة منها والناشئة، حيث تتم عملية التقييم من خلال البحث عن توفر 98 بند من المعلومات.

حيث يتم إعطاء نقطة لكل معلومة موجودة أو مفصح عنها في التقرير، ثم تحول النتيجة إلى نسبة وتصنف كمؤشر من 1 إلى 10 ، فإذا تحصلت الشركة على نسبة تتراوح بين 91 % إلى 100% تعطى الشركة مؤشر تصنيف 10 كأعلى مؤشر، فيما تتحصل على أدنى مؤشر 2 إذا تحصلت على نسبة 11% إلى 20% [2].

---

[1] أحمد محمد أبو طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص 187 .

[2] العايب فوزية، بن ناصر عيسي، **مرجع سبق ذكره**، ص 214.

2.مؤشر الإفصاح (Disclosure Index)

يعد هذا المؤشر من أشهر المؤشرات المستخدمة لقياس مستوى الإفصاح المقدم من قبل الشركات، وهو يستخدم لقياس مستوى إفصاح الشركات سواء كان الإفصاح إلزامي أو اختياري، وهو يعتمد على حصر المعلومات المدرجة في التقارير السنوية والربع سنوية التي تصدرها الشركات وكذلك التقارير المنشورة على المواقع الالكترونية للشركات وغيرها من المعلومات التي يتم نشرها في مواقع النشر الالكتروني [1] .

ويتميز أسلوب مؤشر الإفصاح بأنه يساهم في تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي تقوم بها الشركات بالشكل الذي يساعد المستخدمين بكافة أنواعهم على تحديد مدى إمكانية اعتمادهم على تلك الإفصاحات في اتخاذ القرارات الخاصة بهم [2].

ومن بين الانتقادات الموجهة لهذا الأسلوب انه لا يأخذ في الاعتبار محتوى الإفصاح حيث يعتمد على وجود أو غياب بعض البنود، ولا يفرق بين كمية المعلومات التي يتم الإفصاح عنها وبين جودتها ، كما أن مؤشر الإفصاح يساهم فقط في تقييم مدى كفاية الإفصاحات التي تقوم بها الشركات وليست جودتها، فالإفصاح قد يكون كافي* ولكن غير جيد [3].

---

[1] أحمد محمد أبو طالب، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 187-188.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 188 .

* إن قياس مستوى الإفصاح في القوائم المالية يعني إتباع أساليب و مؤشرات من شأنها الحكم على مدى كفايته بالنسبة لمستخدميه، أما قياس جودة الإفصاح المحاسبي فتعني توفر الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية المنشورة من خلال القوائم المالية و المتمثلة في : الملائمة، التمثيل الصادق، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة والتوقيت الملائم.

[3] ولاء ربيعة، **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015** ، متاح على الرابط التالي :

http://erepository.cu.edu.eg/index.php/COMM-Conf/article/view/7421 : اطلع عليه بتاريخ 2018/05/13 على الساعة 15: 22

ثانيا: علاقة الإفصاح المحاسبي بالمحاسبة الإبداعية

يعد الإفصاح المحاسبي جوهر نظرية المحاسبة وازداد اهتمام الجهات العلمية والمهنية بشئون المحاسبة بالإفصاح على نحو خاص بعد ظهور الشركات، وارتبط هذا التطور مع القوائم المالية التي تعد مخرجات لنتائج نشاط هذه الشركة وما تتضمنه من بيانات ومعلومات وأسس قياس يمكن استخدامها من مستخدمي هذه المعلومات التي تصبح فيما بعد الأساس الذي يعتمد عليه هؤلاء في اتخاذ القرارات من أجل ذلك يعد تقديم المعلومات أحد الأهداف الرئيسية للقوائم المالية [1].

واستنادا إلى دوافع مختلفة قد تلجأ إدارة الشركة إلى التلاعب في الأرقام المحاسبية وإظهار الوضعية المالية للشركة بصورة مغايرة عما هيا عليه فالواقع، ويتم هذا عن طريق استعمال بعض الممارسات المحاسبية توصف بأنها تلاعبيه تخدم مصلحة أطراف معينة دون غيرها، وبالتالي فان الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية تسعى للإفصاح عن المعلومات التي ترغب فيها فعلا وليس التي يرغب فيها المستخدمين، فالاستفادة من الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية تكون ظرفية ومضللة للمستخدمين وعواقبه الوخيمة لن تظهر إلا بعد فوات الأوان.

ومن بين التأثيرات التي تفرزها ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي عجز متخذ القرار على تقييم حقيقة الوضع المالي للشركة وقدرتها على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية. كما أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يجعل من القوائم المالية أقل فائدة وأكثر عرضة لسوء الفهم والتقدير من قبل المستخدمين في ظل قيام إدارة الشركة بإخفاء

---

[1] نبيل عبد الرؤوف إبراهيم، **تأثير نماذج الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 16 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2012 ، ص 255 .

بعض الحقائق المهمة على المستخدمين للقيام بقراءة أفضل لما تتضمنه القوائم المالية من حقائق حول سلامة المركز المالي للشركة.

وامتدادا لما سبق، يرتبط الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية بالمحاسبة الإبداعية ارتباطا وثيقا، حيث أن استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من شانه أن يؤثر على حجم الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية ، بمعنى أنه كلما زاد استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية أدى ذلك إلى انخفاض في مستوى الإفصاح المحاسبي والعكس الصحيح، وهذا أمر طبيعي فالشركات التي لا تمارس المحاسبة الإبداعية تزيد عندها مستويات الإفصاح على عكس الشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية فإنها تكون أقل إفصاحا في قوائمها المالية حتى لا يتم اكتشاف ممارستها للمحاسبة الإبداعية.

المطلب الثاني: تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية

يعد قياس جودة المعلومات المحاسبية من بين الأمور المهمة التي يركز عليها المستخدمين على اختلاف أنواعهم ويرجع سبب هذا الاهتمام إلى أن قياس توفر الجودة في المعلومات المفصح عنها يساعد على تحديد نقاط القوة والضعف الموجودة في الشركة وبالتالي فان توفر الجودة في المعلومات المحاسبية من شأنه أن يزيد من ثقة المستخدمين فيما توفره الشركة من معلومات، لكن هذه الأخيرة قد تتأثر ببعض الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية والتي تمس الخصائص الأساسية والثانوية التي وجدت من اجلها وإن الإخلال بها بشكل مباشر قد يضعف من جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها من خلال القوائم .

أولا: نماذج قياس جودة المعلومات المحاسبية

تتعدد النماذج المستخدمة في قياس درجة جودة المعلومات المحاسبية ويمكن تصنيف هذه النماذج إلى ثلاثة مداخل وهي كالتالي[1]:

- **مدخل جودة الأرباح:** يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن الربح المحاسبي هو أكثر المعلومات المحاسبية أهمية بالنسبة لأصحاب المصالح ويتوقف إنتاجه على حجم الموارد المتاحة ومدى كفاءة الإدارة في تشغيلها والفرص الاقتصادية المتوقعة، ومن أبرز نماذج هذا المدخل هو نموذج انحدار الأرباح الذي وضعه **(Kormendi and Lipe 1987).**

- **مدخل جودة الاستحقاقات:** يشير هذا المدخل إلى المدى الذي تفسر فيه الاستحقاقات المحاسبية تحقق كل من الأرباح والتدفق التشغيلي ومن أهم نماذج هذا المدخل هو نموذج جودة الاستحقاق المعدل الذي وضعه **(McNicholsm, 2002)** باعتباره أكثر النماذج دقة.

- **مدخل توقيت الاعتراف بالأرباح والخسائر:** يستند المؤيدون لهذا المدخل إلى أن عدم الاعتراف بالأرباح والخسائر في التوقيت المناسب يضعف من جودة الربح ومن ثم يضعف من جودة المعلومات المحاسبية، ومن نماذج هذا المدخل نموذج البنود الاستثنائية.

بالإضافة إلى ما سبق يرى الباحث أن هناك عدة مؤشرات من شانها أن تعطي انطباعا لمختلف الأطراف ذوى العلاقة بالشركة عن مستوى الجودة المحقق من خلال القوائم المالية المنشورة وما توفره من معلومات محاسبية، وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

---

[1] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، **أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية تطبيقية**، متاح على الرابط التالي : https://fr.scribd.com ، اطلع عليه بتاريخ 2019/07/24 على الساعة 23:15 .

– حجم الدعاوى القضائية المرفوعة على إدارة الشركة بسبب أمور تتعلق بمخالفات مالية أو عدم احترام شروط الإفصاح المعبر عنها من خلال المعايير المحاسبية الدولية.

– طبيعة الرأي الذي يبديه المراجع الخارجي عن خلو القوائم المالية للشركة من أخطاء جوهرية من شأنها التأثير على موثوقية وملائمة المعلومات المحاسبية المفصح عنها بالإضافة إلى الملاحظات المقدمة من طرفه لتعديل بعض النقاط التي قد يراها غير مناسبة أو لم يتم التعامل معها بشكل اللازم.

– سمعة الشركة لدى مختلف مستخدمي للقوائم المالية والتي تدل على تكريس الشركة لمفهوم الجودة في توفير معلومات تلبي احتياجاتهم وتساعدهم على اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة ترتكز على أسس سليمة.

ثانيا: أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية

لقد تطورت المحاسبة عبر الزمن من مجرد أداة لتسجيل الحسابات و مسك الدفاتر المحاسبية إلى أداة مهمة تهدف إلى توفير معلومات تخدم مصالح أطراف عديدة والتي تسعى للحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى تتمكن من اتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة. ولقد برزت أهمية المحاسبة بشكل واضح خاصة بعد الانهيارات العديدة التي شهدتها شركات عالمية عملاقة نتيجة لفضائح مالية مما سلط الضوء بشكل كبير على ما تقدمه المحاسبة من معلومات لمستخدميها ودرجة الدقة التي تتمتع بها هذه المعلومات ومدى قدرتها على إعطاء صورة صادقة ومعبرة عن الوضع المالي الحقيقي للشركة وبعيدا عن كل أشكال التظليل مهما كان نوعها.

بالمقابل نجد أن ميدان المحاسبة هو ميدان يتميز بالتطور المستمر سواء من الناحية التقنية أو من الناحية المعرفية وهذا ما يستدعي من المحاسب أن يكون مبدعا في أداء عمله، ويتجلى هذا

الإبداع في العمل على إنتاج أفكار وحلول فريدة من نوعها والسعي الدءوب للتجديد وتطوير أساليب من شأنها أن تحسن من جودة العمل المقدم.

إن الإبداع في الميدان المحاسبي قد يأخذ اتجاهين أحدهما ايجابي والأخر سلبي والذي تتمحور عليه مشكلة الدراسة ألا وهو المحاسبة الإبداعية وتأثيرها السلبي على مخرجات القوائم المالية، وينطوي التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على ابتداع طرق وأساليب من شأنها تزييف الحقائق وتقديم صورة غير حقيقة عن الوضع المالي للشركة بغية تفضيل مصالح أطراف معينة على حساب أخرى؛ وهو ما يؤدي إلى خلق أرباح أو خسائر صورية غير حقيقية أو صورية تؤثر سلبيا في جودة المعلومات المحاسبية[1] .

هذا وتوصلت إحدى الدراسات[2] إلى وجود تأثير لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية وعليه فان إن تقديم معلومات ذات جودة وخالية من ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤدي إلى توسيع إدراك المستخدم في فهم وتحليل المعلومات، حيث تعمل الممارسات السلبية للمحاسبة الإبداعية على التأثير على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية كونها تتناقض مع خاصية الملائمة وتجعل من المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية المنشورة غير ملائمة لعملية اتخاذ القرار، كما أنها تعمل على تشتيت تفكير المستخدم وتقيد قدرته على التنبؤ بالمستقبل والمفاضلة بين البدائل المتاحة. ومن جهة أخرى تؤثر ممارسات المحاسبة الإبداعية بشكل سلبي على خاصية موثوقية المعلومات المحاسبية وتجعل منها معلومات لا تعبر بصدق عن الأحداث والعمليات المحاسبية التي قامت بها الشركة.

---

[1] الهادي أدم محمد إبراهيم و آخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص 90 .

[2] شيرين مأمون سيد أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020 ، ص 281.

ومن الآثار السلبية أيضا التي تخلفها ممارسات المحاسبة الإبداعية مشكلة عدم تماثل المعلومات، فنتيجة لتحكم وسيطرة الإدارة وإلمامها بكافة المعلومات مقارنة بملاك الشركة وغيرهم من أصحاب المصالح الآخرين يوفر الفرصة لممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل مديري الشركات، ويحقق نوع من التحيز في إعداد المعلومات المحاسبية لتحقيق مصالح فئة الإدارة وتعظيم مصالحهم الشخصية على باقي مصالح الفئات المرتبطة بالشركة، مما يؤثر على قدرة الشركة على الاستمرار والنهوض مستقبلا [1].

ومن جهة أخرى يمتد تأثير المحاسبة الإبداعية إلى الخصائص الثانوية المعززة لجودة المعلومات المحاسبية، حيث أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تجعل من المعلومات المحاسبية المفصح عنها غير قابلة للمقارنة سواء من خلال الفترات الزمنية أو مع الشركات الممثلة التي تزاول نفس النشاط وهو ما ورد بإحدى الدراسات بأن عدم الثبات في استخدام الطرق والسياسات المتبعة من سنة إلى أخرى يؤثر على قابلية المقارنة في القوائم المالية، ويرجع سبب عدم قابلية المعلومات المحاسبية للمقارنة لافتقار هذه الأخيرة لخاصية الثبات نتيجة التغيير المستمر في الطرائق والسياسات المحاسبية مما يجعل عملية المقارنة غير ممكنة وغير عادلة [2].

---

[1] حسام السعيد الوكيل، **أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019 ، ص 21 .

[2] عيسي عمر أحمد علي، هابيل عمر الدرديري جلابة، **أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية**، متاح على الرابط التالي :
http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/pdf/ver_4/s4_6.pdf ، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/25 على الساعة 22:45 .

هذا وتؤكد إحدى الدراسات أن لممارسات المحاسبة الإبداعية العديد من الآثار السلبية في الأجل الطويل، حتى وان حققت الشركة أرباحا في الأجل القصير، ويمكن بيان بعض هذه الآثار في الأتي [1]:

– عدم دقة المعلومات المحاسبية وتوفير قوائم مالية مضللة، مما يؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين في التقارير والقوائم المالية.

– تلاشي المعايير الأخلاقية نتيجة قيام الشركة التي تدير أرباحها بإرسال رسالة للعاملين بها مفادها أن إخفاء وتضليل الحقيقة هي من الممارسات المقبولة.

– تعرض الشركات في الكثير من الحالات للدعاوى القضائية نتيجة ممارسات المحاسبة الإبداعية وإظهار الشركة على غير حقيقتها ومن ثم اتخاذ قرارات غير رشيدة، مما يلحق الضرر بأصحاب المصالح، وبما يؤدي في النهاية إلى تعرض الشركة للإفلاس والانهيار.

– تخفيض جودة المعلومات وتشويه قرارات الاستثمار، ما يدفع الشركة إلى الانحراف عن المستوى الأمثل للاستثمار، مما يؤدي لسوء تخصيص موارد الشركة.

[1] حسام السعيد الوكيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 21 .

المبحث الثالث: الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

على أعقاب الانهيارات العديدة التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية وعلى رأسها انرون للطاقة واكتشاف وجود تلاعبات مالية في حسابات الشركة وتنامي ظاهرة التلاعب في إعداد القوائم المالية تعالت الأصوات المنادية لضرورة إيجاد آليات من شأنها أن تعمل على الكشف والحد من التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية بما ينعكس بالإيجاب على إعطاء صورة صادقة عن حقيقية المركز المالي للشركة.

المطلب الأول: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية

إن الكشف عن ممارسة المحاسبة الإبداعية من عدمه ليس بالأمر السهل في بعض الأحيان نظرا لوجود حالات تواطأ داخل الشركة وتعمد القائمين على إعداد القوائم المالية لابتكار طرق وأساليب جديدة تتميز بالتعقيد مما يصعب من عملية اكتشافها، كل هذا يحتم البحث عن طرق فعالة للكشف عن هذه الممارسات بما يحسن من جودة القوائم المالية.

أولا: أهمية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية

يعد الغش والتلاعب في إعداد القوائم المالية أحد أبرز التهديدات التي تواجه مهنة المحاسبة نتيجة لما شهده العالم من انهيار شركات عملاقة بسبب فضائح مالية، وهو ما أدى إلى ضعف ثقة المستخدمين فيما تقدمه الشركات من معلومات حول حقيقة مركزها المالي، ونظرا لما يمكن أن تخلفه المحاسبة الإبداعية من تأثيرات سلبية تؤدي إلى تظليل المستخدمين وبسبب تعقد هذه الممارسات وتطورها يوما بعد يوم فأنه أصبح لزاما إيجاد طرق للكشف عن هذه الممارسات ومن ثم العمل على الحد منها. كما تجدر الإشارة أن ممارسات المحاسبة الإبداعية قد تختلف من دولة

لأخرى ومن قطاع لأخر وبالتالي فلا يوجد طرق موحدة وصالحة للاستعمال على مستوى كل الشركات وإنما هذا يتوقف على مستوى طبيعة النظام المحاسبي السائد وعلى خبرة ودراية المراجع الخارجي بالدرجة الأولى.

إن اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية يساعد المديرين، ولجان المراجعة، والمستثمرين في توجيه انتباههم إلى نقاط معينة في القوائم المالية والتي تكون أكثر عرضة لممارسات المحاسبة الإبداعية وتركيزهم على بعض العمليات التي من المتوقع أن يراها المستثمرين أحد أدوات إدارة الأرباح، بالإضافة إلى توجيه تحليلات الباحثين إلى المناطق والأنشطة الأكثر إدارة للأرباح والتي تعد من أكثر أدوات المحاسبة استخداما [1].

ثانيا: طرق اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية

نظرا لتعدد ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية فان هذا يتطلب إيجاد طرق عديدة للكشف عنها مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف البيئة المحاسبية من بلد لأخر وخصوصية كل قطاع، وفيما يلي نستعرض بعض الطرق لاكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية من عدمه والتي تتلخص فيما يلي:

أ. استخدام المؤشرات كمية

وتتمثل هذه العوامل الكمية فيما يلي :

- ارتفاع كبير في المبيعات السنوية يتبعه انخفاض شديد.
- ارتفاع كبير في حسابات المدينين (العملاء) مقارنة بالمبيعات.

[1] ياسر السيد كساب، **تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق: نموذج مقترح ودراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2008 ، ص 92.

- الارتفاع الكبير في الإيرادات المؤجلة.
- الارتفاع الكبير في المخزون مقارنة بالمبيعات وتكلفة المبيعات.
- وجود عمليات مالية مرتفعة القيمة أو غير عادية مع نهاية السنة المالية.
- الارتفاع الكبير في المبيعات مع نهاية السنة المالية.

ب.استخدام المؤشرات الوصفية

وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

- التغيير المستمر للمراجع الخارجي
- محدودية الإفصاح المحاسبي
- ضعف نظام الرقابة الداخلية
- وجود حجم كبير للتعاملات مع الشركات الزميلة أو ذات العلاقة.
- التغيير في تصنيف الحسابات
- تقديم تسهيلات كبيرة للعملاء من خلال تمديد فترات الائتمان .
- التلاعب في إعادة تصنيف الحسابات.

كما قدمت إحدى الدراسات بوضع مجموعة من الإجراءات التي يمكن من خلالها اكتشاف ممارسة المحاسبة الإبداعية من عدمه، وتتضمن هذه الإجراءات ما يلي[1]:

- مقارنة السياسات المحاسبية المستخدمة في السنة المالية الحالية بالسياسات المستخدمة في السنوات المالية السابقة.

[1] Laura Maria Popescu, Ileana Ashrafzadeh, **Detecting Creative Accounting Practices and their Impact on the Quality of Information Presented in Financial Statements**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol 03, Iss 06, Romania, 2014 , p08.

- مقارنة السياسات والطرق المحاسبية بتلك المستخدمة من المنافسين.
- تحليل الآراء المتحفظة للمراجع إن وجدت.
- فحص الدفاتر المحاسبية.
- تحليل البنود غير العادية في قائمة الدخل الخاصة بالعام الحالي وتحليل البنود غير العادية بقوائم الدخل للأعوام السابقة.
- تحليل معدل تحصيل العملاء.
- تحليل المعاملات مع الشركات ذات العلاقة.
- تحليل حركة حسابات الاحتياطات والمخصصات.

ت.استخدام المؤشرات المالية

وتتضمن المؤشرات المالية للكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية المؤشرات التالية:

1.كشف الإيراد الوهمي:

قد تتلاعب إدارة الشركة في عمليات الإيرادات عن طريق إدراج عمليات بيع وهمية لعملاء حقيقيين أو غير حقيقيين للرفع من رقم الأعمال صوريا، ويمكن كشف تلاعبات الإدارة في حجم الإيرادات من خلال :

- استخدام نسبة " معل دوران العملاء " $\frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{العملاء}}$ وحساب متوسط فترة التحصيل حيث انه كلما قل معدل دوران العملاء وزادت فترة التحصيل مقارنة بالقيمة المتوقعة يدل ذلك على وجود إيراد وهمي.
- استخدام نسبة $\frac{\text{المصروفات}}{\text{صافي المبيعات}}$ فإذا وجد أن هذه النسبة تتجه نحو الانخفاض دل ذلك على وجود مبيعات وهمية.

- استخدام نسبة $\frac{\text{تكلفة النقل}}{\text{صافي المبيعات}}$ فإذا وجد أن القيمة تتجه نحو الانخفاض دل ذلك على وجود مبيعات وهمية لوجود علاقة طردية بين قيمة المبيعات وتكاليف النقل .

2. تسجيل الإيرادات أو المصروفات في غير وقتها

تفرض النظرية المحاسبية مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات لتحميل كل سنة مالية الايردات والمصروفات الخاصة بها، وتقوم الإدارة ولدوافع مختلفة بالتلاعب في تسجيل الإيرادات والمصروفات في غير وقتها فتقوم في بعض الأحيان بالاعتراف السريع بالمصروفات مع تأجيل الايردات لتحميل السنة المالية أعباء أكبر وبالتالي تحقيق أرباح عالية والعكس صحيح ويتم هذا بالتلاعب في بعض الأحيان بمبدأ الحيطة والحذر (التحفظ المحاسبي) لتحقيق مصالح مختلفة. هذا ويمكن اكتشاف تلاعب الإدارة في توقيت تسجيل الإيرادات والمصروفات من خلال ما يلي:

- استخدام نسبة $\frac{\text{مصاريف الاهتلاك}}{\text{الأصول}}$ فإذا وجد أن هذه النسبة في انخفاض بالمقارنة مع السنوات المالية السابقة دل ذلك بأن الإدارة تقوم بتأجيل الاعتراف بالمصروفات ويتم ذلك من خلال التلاعب بطرق الاهتلاك وحسابه على فترات طويلة والعكس صحيح في حالة ما إذا كانت هذه النسبة في ارتفاع بشكل مبالغ فيه بالمقارنة مع السنوات السابقة دل ذلك على أن الإدارة ولمصالح ذاتية قد تخدم مصالح المسيرين في الحصول على مكافآت وحوافز أكبر بتحميل السنة المالية الحالية بمصروفات أكبر وبالتالي زيادة في الأرباح وقد يتم هذا أيضا بالتلاعب في طرق الاهتلاك واعتماد طريقة الاهتلاك المتناقص بدلا من طرق أخرى أكثر واقعية.

3. اكتشاف التبويب الخاطئ للأصول

تقوم إدارة الشركة في بعض الأحيان بالمغالات في تقييم أصولها لتحسين الوضعية المالية للشركة بغية الحصول على استثمارات أكبر أو قروض جديدة من البنوك، بحيث تقوم الإدارة بتبويب عناصر الأصول على أنها أصول متداولة بدلا من اعتبارها أصول ثابتة لتحسين نسبة التداول والتي تقيس مدى قدرة الأصول المتداولة للشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل من خصوم متداولة، ويمكن اكتشاف ذلك من خلال ما يلي:

– استخدام نسبة التداول ($\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$) فإذا وجد ارتفاع كبير لهذه النسبة دل ذلك على وجود أصول متداولة عالية مجمدة داخل الشركة وارتفاع كبير لقيمة الأصول المتداولة داخل الشركة لإعطاء انطباع كبير على سلامة المركز المالي للشركة، كما قد يدل أيضا على وجود تبويب خاطئ لبعض عناصر الأصول من خلال التلاعب في طرق تقييمها وتبويبها.

المطلب الثاني: دور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

مع تزايد حدة الأزمات المالية والفضائح التي ضربت شركات عالمية عملاقة تعالت الأصوات المنادية لضرورة تفعيل دور المحاسبة والمراجعة الخارجية بشكل خاص في الكشف عن التلاعبات الممارسة من قبل إدارة الشركات لتجميل قوائمها المالية وتضليل المستخدمين ، وعليه فان المراجع الخارجي يسعى ومن خلال الإجراءات والاختبارات اللازمة إلى إبداء رأي فني حول صدق وعدالة القوائم المالية وخلوها من أية أخطاء أو تلاعبات قد تؤثر على جودتها.

أولا: الدور المحوري للمراجع الخارجي ونطاق مسؤولياته

أ. المراجع الخارجي وصفاته

المراجع الخارجي هو الشخص المخول قانونا لفحص القوائم المالية السنوية للشركة والإبداء برأي فني حول صدق وعدالة القوائم المالية في إطار الالتزام بقواعد السلوك المهني وأخلاقيات العمل المعمول بها لمزاولة المهنة، وفي هذا الصدد حدد المجمع الأمريكي للمحاسبين (AICPA) الدستور الأخلاقي للمهنة والذي يحتوي على الأتي[1]:

1. معايير السلوك المهني:

وهي القيم الأخلاقية العامة المطلوبة لمهنة المراجعة وتتمثل هذه المعايير في:

- الأمانة والنزاهة.
- الموضوعية والاستقلالية.
- بذل العناية المهنية الواجبة.
- مدى وطبيعة الخدمات التي يقدمها.

2. قواعد السلوك المهني:

وهي تمثل الإرشادات التفصيلية التي يجب أن يسير عليها المراجع في عمله حتى يكون ملتزما بالمعايير الأخلاقية العامة ومن أبرزها:

- عدم تشويه أو تحريف الحقائق أو التلاعب فيها.
- بذل العناية المهنية الكافية من خلال التخطيط والإشراف والحصول على البيانات الكافية.

---

[1] علي عبد السلام ناصف، شيرين سعيد إسماعيل، **دور المراجع الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تحليلية انتقاديه**، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 03 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2013 ، ص 305 .

- التأكد من إتباع المبادئ المحاسبية الموضوعة في صورة معايير معتمدة في التطبيق المحاسبي.
- حفظ أسرار العملاء وعدم إفشائها وهو ما يرتبط بمعايير النزاهة والأمانة.
- مراعاة زملاء المهنة.

استنادا إلى ما سبق، على المراجع الخارجي التحلي بمتطلبات الشك المهني التي تضمن تقييما انتقاديا لأدلة الإثبات* المتوافرة بين يديه، لذا فان عثوره على أية مؤشرات تشير إلى احتمالية وجود تلاعبات بحسابات الشركة محل المراجعة، تقتضي منه تعديل خطة عملية المراجعة وإجراءاتها بما يضمن الوصول إلى تأكيد معقول على صدق وعدالة القوائم المالية، وعليه فان الحفاظ على مستوى معين من الشك المهني يساعد على التخفيف من حدة المخاطر المحتملة في حال تضمنت القوائم المالية للشركة أية تحريفات[1].

بالإضافة إلى ما سبق، ومن بين الصفات المهمة التي ينبغي على المراجع الخارجي التحلي بها خلال أدائه لعمله هو تحليه بصفة الاستقلالية من خلال التحرر من كافة القيود التي قد تؤثر على رأيه الفني حول صدق وعدالة القوائم المالية.

ويأتي الاهتمام بموضوع استقلالية المراجع الخارجي على خلفية سلسلة الانهيارات والفضائح المحاسبية التي تعرضت لها كبرى الشركات العالمية مثل شركة Enron للطاقة في سنة 2001 وشركة World Com للاتصالات سنة 2002 ، وما تبعه من سقوط مكتب Arthur

---

* تتمثل أدلة المراجعة حسب معيار المراجعة الدولي رقم 500 في كافة المعلومات التي يستخدمها المراجع للتوصل إلى استنتاجات تشكل أساسا لرأيه، و تتضمن أدلة المراجعة كلا من المعلومات الواردة في السجلات والتي أعدت في ضوئها القوائم المالية، والمعلومات التي تم الحصول عليها من مصادر أخرى.

[1] يوسف مرضي العازمي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي**، رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013 ، ص 44 .

Anderson احد أكبر خمس مكاتب مراجعة على مستوى العالم، والتي أدت إلى انخفاض ثقة المستخدمين في القوائم المالية والتقارير التي تقدمها الشركات وفي مكاتب المراجعة واتهام المراجعين الخارجيين بعدم توافر نزعة الشك المهني والاستقلال الكافي تجاه عملائهم[1].

هذا ويمكن تفسير مفهوم استقلالية المراجع الخارجي من خلال بعدين رئيسيين هما: الاستقلالية الحقيقية والاستقلالية الظاهرية، وتعرف الاستقلالية على هذا الأساس بأنها: " تعني الاستقلالية الحقيقية أن يحافظ المراجع الخارجي على الحياد وموضوعية موقفه الفكري والذي يمكنه من تقييم مجموعة من القوائم المالية بطريقة غير متحيزة بالإضافة إلى قيامه بإعداد وإصدار تقريره بدون تحيز، في حين تعني الاستقلالية الظاهرية تجنب المراجع الخارجي للحالات التي يمكن أن تجعل الآخرين يشكون في عدم قيامه بالمحافظة على موضوعية واستقلالية توجهاته الفكرية كوجود مصالح مشتركة للمراجع مع الشركات محل المراجعة" [2].

ولعلى ما حصل من فضائح مالية في الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2002 لشركات عالمية عملاقة وعلى رأسها شركة انرون للطاقة كان كفيلا بتحريك أطراف مختلفة في الولايات المتحدة الأمريكية لإصدار قوانين تحمي بالدرجة الأولى حقوق المساهمين وكفيلة بتعزيز الإفصاح في الشركات خاصة المدرجة منها في سوق الأوراق المالية، كما تعالت الأصوات المطالبة بضرورة إيجاد آليات مناسبة للرقابة على أعمال مكاتب المراجعة؛ وهو ما توج بصدور قانون ساربينز

---

[1] حسام السعيد الوكيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 03 .

[2] عبد الحكيم البشير الملهوف، **التطور التاريخي لمفهوم استقلالية المراجع الخارجي ومعناه وأهميته في المراجعة**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 03 ، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2014 ، ص 305 .

أوكسلي * والذي يعتبر من بين الدعائم المهمة لتدعيم استقلالية مكاتب المراجعة باعتبارها من الصفات المهمة التي يفترض أن يتمتع بها المراجع الخارجي إلى جانب عاملي الكفاءة والخبرة.

كما تناول القانون أيضا مسألة استقلالية المراجع الخارجي، وحدد نطاق الخدمات المقدمة إلى المستفيدين التي تظم في طياتها مراجعة الحسابات والتناوب بين شركاء مراجعة الحسابات، ويحظر على المراجع الخارجي على وجه التحديد القيام بعمليات غير مرتبطة بمراجعة الحسابات مثل خدمات مسك السجلات المحاسبية وغيرها، ويتم إخضاع المراجع الخارجي لسلطة لجنة المراجعة التابعة لمجلس الإدارة، حيث تكون لجنة المراجعة هي المسئولة عن اختيار مكتب المراجعة ودفع أتعابه ومراقبته. ويشترط في المراجع الخارجي توفر الشروط الآتية[1]:

- أن لا تكون لديه أي مصلحة مباشرة أو غير مباشرة في العقود والأعمال التي تتم لحساب الشركة؛
- أن لا يكون له أي مصلحة مالية مباشرة مع المدراء التنفيذيين في الشركة أو مع أحد أقربائهم ولا زوجاتهم، وأن لا يكون قريبا منهم حتى الدرجة الثانية؛
- أن لا يكون له أي مصلحة شخصية ذات شأن مع المدراء التنفيذيين؛
- أن لا يشارك في عضوية لجنة المراجعة لأكثر من شركة واحدة تمارس ذات النشاط.

---

* صدر قانون ساربينز أوكسلي في سنة 2002 والذي يعود الفضل في صياغته إلى كل من السيناتور بول ساربينز والنائب مايكل أوكسلي، ويأتي هذا على أعقاب إفلاس عدد من الشركات الأمريكية وعلى رأسها شركة انرون للطاقة وتورط واحد من أكبر شركات المراجعة على مستوى العالم في القضية وهو مكتب "أرثر اندرسون"، حيث وضع القانون ضوابط دقيقة للرقابة على عمل المكاتب وتعزيز استقلاليتها و تعزيز الشفافية والمصداقية في إعداد القوائم المالية من خلال العمل على الحد من الاحتيال الممارس من قبل الشركات.

[1] علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون (ساربينز – أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 26 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المنتصرية، العراق، 2011 ، ص 19.

اعتمادا على ما سبق، فان الاستقلالية تعتبر من بين الصفات المهمة التي يفترض أن يتمتع بها للمراجع الخارجي لاعتبارها من بين المتطلبات الرئيسة للقيام بعملية المراجعة، ففي حالة عدم تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية فسوف لن يضيف رأيه الفني أية قيمة للقوائم المالية محل المراجعة[1].

ومن وجهة نظر بعض الباحثين، من بين العناصر التي قد تشكل تهديدا لاستقلالية المراجع هو طول مدة ارتباطه بعميل المراجعة لأن هذا من شأنه أن يصنع نوع من الألفة بين المراجع وعميلة وهو ما قد يؤثر على إجراءات عملية المراجعة وتهاون المراجع في الكشف أو الإعلان عن وجود تلاعبات في القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة. ومن جهة أخرى.

ب.نطاق مسؤوليات المراجع الخارجي

إن الغش والتلاعب في القوائم المالية هو في حقيقة الأمر شيء وارد على اعتبار أن القوائم المالية يتم إعدادها من قبل إدارة الشركة مما يصعب في بعض الأحيان من مهمة المراجع الخارجي في الكشف عن الممارسات الاحتيالية في تلك القوائم مما يتطلب من المراجع الخارجي وإلى جانب الكفاءة والخبرة اللازمة أن يتحلى بما يسمى بالشك المهني في أداء عملية المراجعة وأن يضع رهن الحسبان أن القوائم المالية المعدة من قبل الشركة قد لا تخلوا من أية تحريفات أو تلاعبات قد تؤثر على مصداقيتها.

إلا أن هذه الأخطاء والغش في تزايد مستمر إلى غاية يومنا هذا لعدة أسباب أهمها [2] :

- كبر حجم الشركات واتساع نطاق أعمالها، والخدمات الخاضعة للمراجعة.

---

[1] عبد الحكيم البشير الملهوف، **مرجع سبق ذكره**، ص 307 .

[2] علي عبد السلام ناصف، شيرين سعيد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 309.

– اختلاف المنظمات المهنية والباحثين في مجال المحاسبة والمراجعة حول تحديد ارتباط مسؤولية اكتشاف الأخطاء والغش بالدفاتر والتقارير المالية بالإدارة أم المراجع.

– إن المعايير والتشريعات المهنية اعتبرت مسؤولية المراجع عن الأخطاء والغش مقتصرة على حدود نطاق الفحص الذي قام به طالما أنه بذل العناية المهنية اللازمة لذلك.

اصدر الاتحاد الدولي للمحاسبين القانونيين في عام 2004 معيار المراجعة الدولي ISA 240 بعنوان "مسؤوليات المراجع الخارجي عن الغش في مراجعة القوائم المالية"، وتتمثل مسؤولية المراجع تجاه الغش طبقا لهذا المعيار فيما يلي[1]:

– يجب على المراجع القيام بعملية المراجعة وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها وهو مسئول عن التوصل إلى تأكيد معقول بأن القوائم المالية في مجملها خالية من أية تحريفات هامة ومؤثرة سواء بسبب الخطأ أو الغش.

– ينبغي على المراجع الحفاظ على أسلوب الشك المهني طوال عملية المراجعة وأن يأخذ في الحسبان إمكانية وجود تحريف هام و مؤثر ناتج عن الغش وذلك على الرغم من خبرته السابقة مع الشركة فيما يتعلق بأمانة الإدارة والمسئولين عن الحوكمة.

– يجب على المراجع أن يتحصل على إقرار من الإدارة يتضمن مسئولياتها عن تصميم وتنفيذ نظام الرقابة الداخلية لمنع واكتشاف الأخطاء والغش.

---

[1] محمد كمال محمود محمد الزكى، **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على جودة التقارير المالية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 08 ، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، 2017 ، ص ص 469–470.

– يجب على المراجع القيام بعمل استفسارات من أعضاء المراجعة الداخلية في الشركة عن مخاطر الغش وما إذا كان أعضاء المراجعة الداخلية قد قاموا بأية إجراءات لاكتشاف عمليات الغش ومدى استجابة الإدارة لما توصلوا إليه.

ثانيا: مساهمة المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

تسعى مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة للحصول على قوائم مالية ذات جودة وخالية من أية تحريفات أو تلاعبات بحيث تقدم وبشكل صادق صورة حقيقية عن الوضعية المالية للشركة، وتبقى عملية إعداد القوائم المالية عرضة للخطر خاصة وفي ظل سعي إدارة الشركات لاستغلال المهارات التي تحوزها لابتداع ممارسات محاسبية مضللة للتلاعب في الأرقام المحاسبية والتي قد يصعب في بعض الأحيان اكتشافها وقياس درجة تأثيرها على القوائم المالية، وهو ما يتطلب من المراجع خبرة كبيرة ودراية عالية لاكتشاف والحد من الممارسات الاحتيالية الممارسة من قبل الإدارة.

أ. الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع الخارجي للحد من أثار المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل

تهدف إدارة الشركة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة الدخل (الإيرادات والمصروفات) إلى تحسين الربح بإظهار أرباح صورية (غير حقيقية) وذلك من خلال تضخيم المبيعات أو تخفيض المصروفات أو كليهما معا وذلك من أجل تحسين النسب المالية التي تدخل أرقام المبيعات وكلفتها وصافي الدخل في احتسابها كنسب الربحية وكفاءة

النشاط[1]، ويبين الجدول التالي عرضا لأهم إجراءات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل والإجراءات المضادة للحد منها :

الجدول رقم (3-1) : إجراءات المراجع الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة الدخل.

رقم المبيعات	
الهدف: تحسين رقم المبيعات في قائمة الدخل عن طريق زيادته بمبيعات صورية، ومن المؤشرات على هذه الإجراءات الزيادة غير الاعتيادية في حجم المبيعات عن السنوات السابقة.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المراجع المضادة**
إجراء صفقات بيع صورية قبيل انتهاء الفترة المالية، ليتم إلغاؤه لاحقا في الفترة المالية التالية.	التحقق من فواتير البيع وخصوصا للصفقات المنفذة مع الأطراف ذات العلاقة بالشركة كالشركات التابعة والزميلة.
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المراجع المضادة**
إجراء صفقات بيع حقيقية ولكن بشروط سهلة.	التحقق من شروط الائتمان بما فيها شروط السداد والخصم وكفاية مخصصات الديون المشكوك فيها.
تكلفة البضاعة المباعة	
قيام الشركة بتسجيل مخزونها السلعي الذي سبق تقييمه بطريقة (LIFO).	التحقق من أن صفقات البيع حقيقية وليست صورية.

[1] علي عبد السلام ناصف، شيرين سعيد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 312 .

التغيير غير المبرر في طريقة تقييم المخزون.	الرجوع إلى مبررات الإدارة لتغيير طريقة تقييم المخزون وأثره على البيانات المالية
تأجيل إثبات فواتير المشتريات الخاصة بالفترة المالية الحالية للفترة المالية اللاحقة.	المراجعة المستندية لفواتير المشتريات.
مصاريف الاهتلاك	
التغيير غير المبرر في طرق اهتلاك الأصول الثابتة.	الرجوع إلى رأي الإدارة لمعرفة أسباب التغيير وبيان أثاره على القوائم المالية.
استخدام معدلات اهتلاك اقل من المتعارف عليه في الصناعة التي تعمل ضمنها الشركة.	التحقق من ذلك وإعادة عملية حساب الاهتلاكات وفقا للمعدلات المتعارف عليها.

المصدر: ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة الماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009 ، ص ص 64-66

ب.الإجراءات والاختبارات التي يطبقها المراجع الخارجي للحد من أثار المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي

تهدف الإدارة من أساليب المحاسبة الإبداعية التي تمارسها على عناصر قائمة المركز المالي إلى تغيير حقيقة المركز المالي للشركة وذلك من خلال إما تضخيم قيم الأصول أو تخفيض قيم الخصوم أو كليهما معا وذلك بغرض تحسين عرض النسب المشتقة منها مثل نسب السيولة

وغيرها،[1] ومن أمثلة ممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي والإجراءات المتخذة من قبل المراجع الخارجي لمواجهتها:

الجدول رقم (3-2) : إجراءات المراجع الخارجي المضادة لممارسات المحاسبة الإبداعية في قائمة المركز المالي.

الأصول المتداولة	
الهدف: زيادة أو المحافظة على قيمة الأصول المتداولة لتحسين نسب السيولة	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المراجع المضادة**
تقييم الأصول المتداولة بأسعار السوق غير الصحيحة.	التحقق من صحة الأسعار المستخدمة.
إعادة تصنيف الأصول من متداولة إلى طويلة الأجل عند هبوط أسعارها السوقية.	التحقق من مبررات إعادة التصنيف حسب القواعد المنصوص عليها في المعايير المحاسبية الدولية.
الذمم المدينة	
الهدف: المحافظة على قيمة الذمم المدينة أو زيادتها بغرض تحسين نسب السيولة.	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المراجع المضادة**
عدم الكشف عن الديون المتعثرة بقصد تخفيض قيمة المخصص وعدم الكشف عن الحسابات الراكدة.	طلب كشف بالذمم المدينة والتحقق من نسبة المخصص إلى إجمالي الذمم المدينة.
تضمين حساب المدينين ذمم مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة.	فحص كشوفات الذمم المدينة والتحقق من استبعاد الذمم المدينة للشركات التابعة والزميلة والإفصاح عنها في بند مستقل.

[1] علي عبد السلام ناصف، شيرين سعيد إسماعيل، **مرجع سبق ذكره**، ص 313 .

المخزون السلعي	
الهدف: زيادة قيمة المخزون السلعي لزيادة قيمة الأصول المتداولة والتأثير في نسب السيولة	
تضمين كشوفات الجرد بضاعة راكدة أو متقادمة أو تالفة.	فحص كشوفات الجرد والتحقق من وجود الفعلي للأصناف في المخزن.
التلاعب في أسعار تقييم المخزون السلعي.	التحقق من صحة أسعار المخزون قياسا بالأسعار الجارية.
التغيير غير المبرر في طريقة تسعير المخزون.	مراجعة رأي الإدارة حول مبررات التغيير وأثر ذلك على القوائم المالية.
الأصول الثابتة	
الهدف: تخفيض أرباح الشركة بتخفيض الاهتلاكات	
إجراءات المحاسبة الإبداعية	**إجراءات المراجع المضادة**
تخفيض نسب الاهتلاك المتعارف عليها.	التحقق من تلك النسب وتعديل قيمة الاهتلاك.
التغيير غير المبرر في طرق الاهتلاك.	مراجعة رأي الإدارة حول سبب التغيير والتحقق من أثاره المتوقعة على البيانات المحاسبية.
عدم الإفصاح عن الأصول المرهونة أو المقدمة كضمانات لقروض.	التحقق من المستندات والعقود الخاصة بتلك الأصول ودراسة أثرها على النسب المالية ذات العلاقة.
الخصوم طويلة الأجل	
الهدف: تحسين نسب السيولة.	
الحصول على قروض طويلة الأجل قبل انتهاء السنة المالية واستخدامه في تسديد قرض قصير الأجل.	التحقق من الحصول على قرض طويل الأجل قبل انتهاء السنة المالية لسداد قرض قصير الأجل.

المصدر: ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الأعمال، قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009 ، ص ص 64-66.

المطلب الثالث: دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

بعد سلسلة الانهيارات العديدة التي شهدتها كبرى الشركات العالمية نتيجة وجود تلاعب في قوائمها المالية تعالت الأصوات المنادية بضرورة إيجاد آليات تمكن من الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بالقوائم المالية، ومن بين أهم هذه الآليات برز مفهوم لجان المراجعة باعتبارها أداة رقابية مهمة تهدف إلى تحسين جودة القوائم المالية بما يلبى احتياجات المستخدمين في الحصول على قوائم مالية تعبر بكل شفافية ومصداقية عن الوضع المالي الحقيقي للشركة.

أولا: نشأة ومفهوم لجان المراجعة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من بين الدول السباقة لفكرة إنشاء لجان المراجعة على مستوى الشركات وخاصة بعد الهزات المالية الناتجة عن التلاعب في التقارير المالية لشركة Mckesson & Robbins التي أسفرت عن قيام كل من بورصة نيويورك (NYSE) ولجنة تداول الأوراق المالية (SEC) بالتوصية بضرورة تشكيل لجنة مكونة من الأعضاء غير التنفيذيين تكون مهمتها تعيين مراجع خارجي وتحديد أتعابه، ويكمن الهدف من وراء هذا هو زيادة استقلاله في إبداء رأي في التقارير المالية التي تصدرها الشركات [1].

وفي عام 1967 أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA) جميع الشركات المقيدة في البورصة بضرورة إنشاء لجنة مراجعة تكون مسؤوليتها حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والمتعلقة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في التقارير المالية، كما أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية بالبورصة الأمريكية في سنة

---

[1] رشا حمادة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية (دراسة ميدانية)** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 02 ، دمشق، سوريا، 2010 ، ص ص 99-100 .

1972 توصيات للشركات بضرورة إنشاء لجان مراجعة مشكلة من أعضاء غير تنفيذيين من مجلس الإدارة.

وفي عام 1987 صدر تقرير لجنة تريد واي (Treadway Committee) و الذي أوصى بضرورة إنشاء لجان المراجعة للشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية، على أن يكون أعضاء اللجنة من الأعضاء غير التنفيذيين. وزادت أهمية وجود لجان المراجعة في الشركات واتسع دورها بعد صدور قانون الكونجرس الأمريكي يسمى ساربينز– أوكسلي لعام 2002 ، والذي قضى بوجوب تشكيل لجان مراجعة في كل شركة للرقابة على أداء المحاسبين القانونيين الذين يدققون القوائم المالية للشركات [1].

وفي الوطن العربي وبالأخص مصر فقد صدر قرار عن إدارة الهيئة العامة لسوق المال المصري والخاص بقواعد قيد واستمرار قيد وشطب الأوراق المالية رقم (30) في 2002/06/18 والذي بموجبه أصبح وجود لجنة المراجعة شيء ملزم للشركات المساهمة المقيدة بالبورصة، حيث نص القرار في مادته السابعة على ضرورة أن يكون لكل شركة مقيدة بالبورصة لجنة مراجعة يختارها مجلس إدارة الشركة تتألف من ثلاثة أعضاء على الأقل من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين وأن يكون من ضمن أعضائها احد الخبراء في الشؤون المالية والمحاسبية.

[1] فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 30 ، العدد 08 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2012 ، ص 195.

كما صدر دليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات في مصر في أكتوبر 2005، والذي حدد مفهوم وخصائص لجان المراجعة وأكد على ضرورة التزام شركات المساهمة بتكوين لجان مراجعة بها [1].

كما صدرت عدة توصيات من بلدان مختلفة حول العالم منها بريطانيا وكندا واستراليا وغيرها من دول التي نادت بضرورة تشكيل لجان المراجعة على مستوى الشركات للرقابة على أعمال الشركة وحددت مهامها وصلاحياتها في الإشراف والرقابة على أعمال الشركة خاصة في ظل تزايد حالات الفشل المالي للعديد من الشركات على مستوى العالم، وهو ما زاد من أهمية وجود لجان المراجعة بالشركات خاصة منها المدرجة بالسوق المالي.

استنادا لما سبق عرضه يمكن القول أن فكرة إنشاء لجان المراجعة على مستوى الشركات ظهر نتيجة لعدة اعتبارات تتمثل في[2] :

– تزايد حالات الإخفاق المالي للعديد من الشركات، وتزايد حالات الغش والتلاعب.

– زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة عادلة و سليمة.

– التناقض الموجود بين مراجعي الحسابات الخارجيين وبين إدارة الشركة خاصة في مجال المحافظة على استقلالية مراجع الحسابات لإبداء رأي حول عدالة القوائم المالية، ومن ثم فان تواجد لجنة المراجعة بالشركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن استقلالية المراجع الخارجي.

---

[1] زين العابدين سعيد حسن فارس و آخرون، **إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2019 ، ص 10.

[2] فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 193-194

– الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في القوائم المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة.

– قدرة لجان المراجعة المستقلة والفعالة ذات المهارات المحاسبية والتدقيقية على الحصول على نتائج أفضل من المراجع الخارجي من حيث الحيادية في العمل وكذلك من حيث المستحقات، إضافة إلى قدرة هذه اللجان على تحسين العمل المحاسبي والمراجعة الداخلية في الشركة.

ومن جهة أخرى لا يوجد تعريف دقيق لمفهوم لجان المراجعة نظرا لاختلاف تشكيلة أعضائها واختلاف أيضا المهام الموكلة إليها من شركة لأخرى ومن بلد لأخر، وبالرغم مما سبق قدمت العديد من الهيئات المهنية وكذا الباحثين تعريفات عديدة لمحاولة تفسير مفهوم لجان المراجعة من حيث تكوينها ووظائفها، ومن بين التعريفات المقدمة ما يلي:

عرفها حماد بأنها: لجنة تتكون من عدد من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين، وذلك لتقديم رؤية عن مدى تحقيق حوكمة الشركات، سعى اللجنة كذلك إلى ضمان تأهيل الإدارة من أفراد مؤهلين وذوي خبرة لضمان قدرتهم على إدارة المخاطر بفعالية وأوجه رقابة سليمة بالشركة[1].

كما عرفتها الهيئة الكندية للمحاسبين القانونيين (CICA) بأنها: لجنة مكونة من المديرين غير التنفيذيين الذين تتركز مسؤولياتهم في مراجعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة حلقة وصل بين المدققين ومجلس الإدارة، وتتلخص نشاطاتها في

[1] عصام فهد العربيد و آخرون، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية : دراسة ميدانية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 36 ، العدد 04 ، جامعة البعث، حمص، سوريا، 2014 ، ص 287 .

ترشيح المدقق الخارجي، ومراجعة نطاق ونتائج التدقيق، وكذلك تقييم نظام الرقابة الداخلية للشركة، بالإضافة إلى جميع المعلومات المالية المعدة للنشر[1].

في حين ذهب آخرون لتعريفها بأنها: عبارة عن مجموعة مكونة من عدد من أعضاء مجلس الإدارة في الغالب ثلاثة أعضاء على الأقل في شركات المساهمة بحيث يكون أعضاؤها مستقلين (غير تنفيذيين) ويمتلك أعضائها خبرة كافية في المسائل المالية والمحاسبية، بحيث تشكل هذه اللجنة من قبل مجلس الإدارة ويحكم عملها دليل مكتوب يبين بوضوح مسؤولياتها وطرق القيام بها[2].

من خلال التعريفات السابقة نستنتج بأن لجنة المراجعة هي لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وتتشكل من أعضاء ليس لديهم مهام تنفيذية بالشركة ويتراوح عدد أعضائها من ثلاثة إلى خمس أعضاء يتمتعون بخبرة كافية في الأمور المالية والمحاسبية، بحيث تشكل هذه اللجنة حلقة الوصل بيم مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية بحيث تعمل على ضمان التطبيق الأمثل لقواعد حوكمة الشركات، كما تعمل أيضا على تدعيم استقلالية المراجع الخارجي بما يضمن إبداء رأي سليم وبدون ضغوطات حول عدالة القوائم المالية.

---

[1] حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، **مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية : دراسة ميدانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 37 ، العدد 01 ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة تشرين، سوريا، 2015 ، ص 77 .

[2] فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 190-191.

ثانيا: مهام لجان المراجعة ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

أ. مهام لجان المراجعة

كما سبق وأن تم الإشارة إلى أن مهام لجان المراجعة وتكوينها قد يختلف طبقا للتشريعات المطبقة مختلف دول العالم وأيضا من شركة لأخرى ويتوقف هذا على رؤية مجلس الإدارة المخول لإنشاء هذه اللجان وحسب ما يراه مناسب لمصلحة الشركة وجميع الأطراف ذوي العلاقة بالشركة، وعليه يمكن القول أن تفعيل دور لجنة المراجعة بالشركة من شأنه أن يحقق منافع عديدة للجنة نفسها وللشركة بشكل خاص، وتتمثل مهام ومسؤوليات لجان المراجعة في [1]:

- دراسة نظام الرقابة الداخلية بالشركة ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها بشأنه.
- دراسة القوائم المالية قبل عرضها على مجلس الإدارة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- دراسة السياسات المستخدمة والإدلاء برأيها وتوصياتها بخصوصها.
- التوصية لمجلس الإدارة بتعيين مراجع الحسابات أو أكثر للشركة وكذلك مؤهلاتهم وكفاءتهم واستقلاليتهم، ويكون قرار تعيينهم وتحديد أتعابهم من اختصاص الجمعية العامة العادية للشركة.
- الاطلاع على خطة المراجعة لمراجع الحسابات والإدلاء بملاحظاتها عليها.
- دراسة ملاحظات وتوصيات مراجع الحسابات بشأن القوائم المالية.
- مناقشة واعتماد الخطة السنوية لإدارة المراجعة الداخلية ومتابعة كفاءتها والتأكد من شموليتها لجميع إدارات وأنشطة الشركة.
- الاطلاع على تقارير المراجعة الداخلية وتحديد أوجه وأسباب القصور في الشركة ومتابعة الإجراءات التصحيحية لها.

---

[1] زين العابدين سعيد حسن فارس وآخرون، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 12-13

- دراسة وتقييم نظام الإنذار المبكر بالشركة، واقتراح ما يلزم لتحسينه وتطبيقه بفاعلية.
- تنفيذ ومتابعة أية أعمال أخرى يكلفها بها مجلس الإدارة.

من خلال ما سبق، نجد أن مهام لجان المراجعة قد تختلف من شركة لأخرى وفقا لتوجهات ورؤية مجلس الإدارة الذي يملك صلاحيات إنشاء هذه اللجان وتحديد مسؤولياتها ووظائفها، وعليه يمكن القول أن لجان المراجعة تشكل حلقة وصل بين عدة أنشطة في الشركة حيث تعمل على إيجاد التوليفة المناسبة التي تضمن تقديم قوائم مالية تعكس وبشكل صادق الوضع الحقيقي للشركة وتعمل على كسب ثقة المستخدمين في القوائم المالية.

كما يرى الباحث أن وجود لجنة المراجعة بالشركة من شأنه أن يقلل من حدة الخلاف القائم بين مصالح بين الملاك والمسيرين في إطار نظرية الوكالة لأن وجود لجنة المراجعة في الشركة يعمل على تقييد سلوك الإدارة والحد من سلوكياتها الموجهة لخدمة مصالحها الذاتية.

ومع تزايد حالات الإخفاق المالي لشركات كبرى على مستوى العالم بسبب وجود تلاعب بحسابات الشركة والذي كان في بعض الأحيان بتواطؤ مع مكاتب المراجعة الخارجية أصبح من الضروري توسيع عمل لجان المراجعة داخل الشركة ليتلاءم مع مجريات الأحداث الاقتصادية.

ب.دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

ويتمثل دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية فيما يلي:

1. الإشراف والرقابة على إعداد القوائم المالية وفحصها

تتمتع لجان المراجعة بدور حاسم في المراقبة والإشراف على نشاطات الشركة المتعلقة بإجراءات إعداد القوائم المالية التي تقع على عاتق الإدارة وتتجلى النشاطات التي تقوم بها لجنة المراجعة فيما يتعلق بالقوائم المالية بالنواحي الآتية [1]:

- مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة وتقديرات الإدارة والتأسيس لإجراءات محاسبية فعالة.
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن السياسات والمبادئ المحاسبية التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية.
- التأكد من أنه تم الإفصاح عن التغيرات في السياسات المحاسبية لبيان أثر التغير على القوائم المالية.
- تقييم سياسات الإفصاح المطبقة في ضوء أهداف القوائم المالية.
- التأكد من كفاية وملاءمة الإفصاح لتحقيق مستوى مرض من المنفعة للقوائم المالية.
- تسوية قضايا الإفصاح المهمة بناء على رأي المراجع الخارجي.
- الحد من خطر القوائم المالية الاحتيالية عن طريق تحديد العوامل التي تقود إلى قوائم مالية احتيالية.

[1] رشا حمادة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 104-105 .

2.دعم وظيفة المراجعة الخارجية

تساهم لجان المراجعة وبشكل فعال في دعم وظيفة المراجعة الخارجية وتوفير الآليات التي تساعد المراجع الخارجي على في رأيه حول عدالة القوائم المالية وذلك من خلال دورها في[1]:

- ترشيح و تعيين المراجع الخارجي وفقا للكفاءة والخبرة الملائمة.
- تحديد أتعاب المراجع الخارجي وعزله.
- مساعدة المراجع الخارجي في أداء مهامه والحفاظ على استقلاله.
- التنسيق ما بين المراجع الخارجي والأطراف الأخرى داخل الشركة والتدخل في حالة وجود أية خلافات.
- الإشراف على خدمات التأكيد التي يقدمها المراجع الخارجي.
- مناقشة المراجع الخارجي في التقرير الذي يقدمه لها.

كما تعمل لجنة المراجعة وبالشراكة مع المراجع الخارجي على مراجعة السياسات المحاسبية المطبقة من قبل إدارة الشركة ومناقشة الظروف التي فعلت من خلالها هذه السياسات، والإشارة من خلال تقريره عن وجود أي تلاعب من قبل الشركة عند إعدادها لقوائمها المالية، مما يساعد وبشكل كبير على إضفاء صفة المصداقية على تقريره وفي الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

[1] ياسر محمد السيد عبد العزيز سمرة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية**، المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 21 ، العدد 02 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2014 ، ص 168 .

3. دراسة نظم الرقابة الداخلية وتقييمها

أكدت أغلب الدراسات أن من أهم مسؤوليات لجان المراجعة دورها في فحص نظام الرقابة الداخلية، وهو ما أوصت به لجنة تريد واي وذلك لما توفره من تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية، وذلك من خلال دورها الإشرافي على إجراءات فحص نظام الرقابة الداخلية وتقييمه، ويمكن الإشارة إلى المهام التي تقوم بها لجان المراجعة تجاه الرقابة الداخلية من خلال الأتي[1]:

– تقييم ومناقشة مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية مع كل من إدارة الشركة والمراجع الداخلي والخارجي، والذي من شأنه أن يؤثر في جودة القوائم المالية.

– دراسة ومناقشة خطط الإدارة للتعامل مع نقاط الضعف المهمة، وخططها المتعلقة باتخاذ الإجراءات التصحيحية.

– مناقشة مدى الالتزام بالقوانين والأنظمة مع كل من الإدارة والمراجع الداخلي والخارجي وإن دعت الحاجة الاتصال بالمستشار القانوني للشركة.

– دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير إجراءات العمل والنظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية وإجراءات المراجعة الداخلية واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.

– العمل على دعم فعالية هيكل الرقابة الداخلية.

[1] رشا حمادة، **مرجع سبق ذكره**، ص ص 106–107.

4.دعم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة

تلعب لجنة المراجعة بالشركة دور مهم في تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية وبالأخص استقلالية المراجع الداخلي على اعتبار أن المراجع الداخلي يتواجد بصفة دائمة بالشركة وعلى اطلاع مستمر بالأمور المالية والمحاسبية، ومن بين المهام التي تقوم بها لجنة المراجعة في تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية ما يلي[1]:

- فحص ومناقشة أنشطة وتقارير المراجعة الداخلية.
- فحص ومناقشة خطة المراجعة الداخلية والموافقة عليها.
- تقييم جودة أداء المراجعة الداخلية والتأكد من أنها تتم وفقا لمعايير الأداء المهني للمراجعة الداخلية.
- المشاركة في تعيين وتحديد أتعاب ومرتبات لأعضاء إدارة المراجعة الداخلية ورئيسهم.
- التأكد من قيام المراجعة الداخلية بمتابعة ورقابة المخاطر المالية ومخاطر الأعمال التي تواجهها الشركة.
- تأكيد تبعية إدارة المراجعة الداخلية للجنة المراجعة بالشركة ومن ثم حرية الاتصال بينهما بكل الأشكال.

من خلال ما سبق نجد أن تدعيم وظيفة المراجعة الداخلية بالشركة من شأنه أن يحقق منافع عديدة على الصعيد الداخلي والخارجي للشركة، ومن بين الأمور المهمة التي تساعد على قيام المراجعة الداخلية بوظائفها على أكمل وجه هو تدعيم استقلالية أعضائها بأن لا تمارس عليهم إدارة الشركة أية ضغوطات قد تأثر على استقلاليتهم؛ وبذلك فان المراجعة الداخلية تلعب دور كبير في

[1] ياسر محمد السيد عبد العزيز سمرة، **مرجع سبق ذكره**، ص 169 .

عملية اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والتقرير عنها مسبقا لمجلس الإدارة قبل الإشارة إليها من قبل المراجع الخارجي في تقريره حول عدالة القوائم المالية المعدة من قبل إدارة الشركة.

المطلب الرابع: آليات أخرى للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

بالإضافة إلى الآليات السابقة الذكر، نتطرق من خلال هذا المطلب إلى آليات أخرى من شأنها أن تساهم في التقليل أو الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتتمثل هذه الآليات فيما يلي:

أ. ترسيخ مبادئ السلوك الأخلاقي والديني للإدارة والموظفين

وذلك من أجل خلق حالة من التوازن في مصالح الأطراف المختلفة ذوي العلاقة بالشركة وخلق ثقافة الأمانة العامة والأخلاق العالية، من خلال وضع مصلحة الشركة فوق المصلحة الشخصية.

ولضمان نزاهة الإدارة فلابد من أن تتشكل الممارسة الأخلاقية بما لا يقل عن ثلاثة عوامل متمثلة في:[1]

- الامتثال للإطار القانوني؛
- تحديد ما يعتقد أنه حق؛
- القدرة على تنفيذ ما يعتبر معيار للسلوك الأخلاقي.

ب.الثبات في استخدام السياسات المحاسبية عند إعداد القوائم المالية

وتعني قيام الشركة باستخدام سياسات محاسبية معينة تتفق مع طبيعة عمل الشركة أو الشركات المماثلة في نفس القطاع وعدم تغيير السياسات المستخدمة إلا في حالة وجود ظرف يستدعي ذلك أخرى مع الإفصاح عن التأثيرات التي يمكن أن تطرأ عن عملية التغيير.

---

[1] نقموش عادل، **الأساليب الحديثة لكشف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد منها في الجزائر"دراسة ميدانية "** ، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12 ، العدد 02 ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2019 ، ص ص 10-11 .

وعلى ضوء ما سبق يمكن القول أن هناك مجموعة من الخصائص يجب أن يتسم بها الأسلوب المحاسبي حتى يكون مقبولا من الناحية الأخلاقية وهي[1]:

- أن يحقق الأسلوب المستخدم تعديلا في الأرباح دون يزج بالشركة في أعمال غير مرغوب فيها مستقبلا.
- أن يتفق الأسلوب المستخدم مع المبادئ المحاسبية المتعارف عليها.
- أن تستمر الشركة في استخدام هذا الأسلوب خلال مجموعة من الفترات المتتابعة.

ت.ضمان استقلالية مجلس الإدارة

تعني استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بأن لا يكون لرئيس المجلس أو أحد أعضائه مهام تنفيذية في الشركة قد تستغل لخدمة مصالحهم الشخصية أو التأثير على قرارات الإدارة، حيث تلعب استقلالية مجلس الإدارة دورا بارزا في عملية الحد من تضارب المصالح بين المساهمين والمديرين لذلك تعد استقلالية مجلس الإدارة من أهم العوامل التي تعزز من قيام مجلس الإدارة بمهامه الإشرافية والرقابية على أعمال الشركة بما يساهم في تحقيق مصالح جميع الأطراف.[2]

وفي هذا الصدد توصلت إحدى الدراسات [3] إلى وجود قاسم مشترك بين الشركات التي تبث استخدامها للمحاسبة الإبداعية و تتمثل فيما يلي:

- انخفاض نسبة أعضاء مجلس الإدارة الخارجيين.
- رؤساء مجالس الإدارة هم في أغلب تلك الشركات مديريها التنفيذيين.

---

[1] عماد الأغا، **مرجع سبق ذكره**، ص 22.

[2] نقموش عادل، **مرجع سبق ذكره**، ص 12.

[3] David Farber, **Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter**, The Accounting Review, Vol 80, No 2, American Accounting Association, USA, 2005, p 560.

وهذا ما يؤكد ضرورة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة وعدم ممارستهم لأي وظيفة تنفيذية بالشركة وهو ما من شأنه أن يحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتغليب المصلحة الشخصية على حساب مصالح أطراف أخرى ذات علاقة بالشركة.

وفي هذا الصدد تأكد إحدى الدراسات على ضرورة استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بحيث أن الفصل بين الأدوار داخل مجلس الإدارة سيخفض من مشاكل الوكالة ويعمل على التناغم بين مصالح الملاك والإدارة، والذي من شأنه أن يدعم من استقلالية مجلس الإدارة ويحد من سيطرة المدير التنفيذي على مجلس الإدارة، حيث تؤدي ثنائية الأدوار إلى تدهور فاعلية وظيفة الرقابة على ممارسات المحاسبة الإبداعية، نظرا لوجود حرية أكبر أمام المدير التنفيذي لممارسة الاختيار المحاسبي وبالتالي التلاعب بالقوائم المالية[1].

ث.تفعيل دور المراجع الداخلي وتدعيم استقلاليته

حيث يلعب المراجع الداخلي دور فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية على اعتبار أنه يتواجد بشكل دائم داخل الشركة ولديه اطلاع مستمر عن كل ما يحيط بالشركة وهو ما يشكل أداة رقابية فعالة بالنسبة للملاك داخل الشركة.

ويتمثل الدور الأساسي للمراجع الداخلي فيما يلي[2] :

- متابعة وتقييم وتحليل المخاطر وأنظمة الرقابة في الشركة.

---

[1] اكرامي سعيد مختار، **اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية 2008-2009: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2016 ، ص 280 ، بتصرف.

[2] سالم محمد سيد بافقير، **مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر، 2008 ، ص 118.

– توفير تأكيد معقول لمجلس الإدارة، وللجنة المراجعة، والإدارة العليا بان إجراءات الحوكمة المنفذة قوية وفعالة بشكل يسمح بالسيطرة على المخاطر.

– الفحص والتحقق من الالتزام بالسياسات لإجراءات والنظم المطبقة.

– تقديم توصيات لتحسين السياسات والإجراءات المطبقة بالشركة.

ج.تنمية الثقافة المحاسبية بين أوساط مستخدمي القوائم المالية

وتتم هذه العملية إما عن طريق التثقيف الذاتي من قبل المستخدمين حول كل ما يخص مهنة المحاسبة أو من خلال إقامة ندوات أو ملتقيات علمية لتعريف مختلف مستخدمي القوائم المالية بممارسات المحاسبة الإبداعية الشائعة الاستخدام من قبل الشركات عند إعداد القوائم المالية، وعليه فان إكساب مستخدمي القوائم المالية ثقافة محاسبية من شأنه أن يحد بشكل فعال من قدرة الإدارة على استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية خوفا من تفطن المستخدمين لتلك الممارسات واهتزاز صورة الشركة في السوق.

ح.خفض مجال الاختيار ما بين البدائل المحاسبية

إن تعدد البدائل والمعالجات المحاسبية من شأنه أن يفسح المجال للتقدير والحكم الشخصي على بعض العمليات المحاسبية سواء تعلق الأمر بنية مقصودة أو عن غير قصد، وعلى سبيل المثال ومن وجهة نظر الباحث المبالغة فإن المبالغة في استخدام سياسات التحفظ المحاسبي واستخدامه في أوقات غير مناسبة قد ينجم عنه تحقيق أرباح خلال الفترات الحالية وتحميل الفترات اللاحقة خسائر في الأرباح.

وفي هذا الصدد وكما أبرزه أحد الباحثين فانه يشترط في المعايير المحاسبية الدولية ما يلي[1]:

- أن لا يكون لمعايير المحاسبة أساس نظري بحت ولكن يفضل أن يكون قابلا للتطبيق في الواقع العملي.

- يجب أن لا تكون معايير المحاسبة معقدة بشكل مغالى فيها فيما يخص القضية محل الدراسة.

- ينبغي أن لا تسمح المعايير المحاسبية بمعالجات بديلة، وإن سمحت بذلك واستدعى الأمر القيام بتعديلات ضرورية ينبغي تقديم كل الإفصاحات الضرورية المتعلقة بها.

ومن وجهة نظر الباحث ينبغي وعند صياغة المعايير المحاسبية العمل على خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية من خلال التقليل أو الحد من المرونة التي توفرها هذه المعايير لأن هذا من شأنه أن يقيد حرية الإدارة في التقدير والحكم الشخصي على بعض العمليات لخدمة مصالحها الذاتية.

خ. تفعيل دور الجهات الرقابية

تلعب الجهات الإشرافية والرقابية مثل الجهات المسئولة عن وضع المعايير المحاسبية، مصالح الضرائب، إدارة البورصة في كل من الجزائر ومصر وغيرها من الجهات المسئولة على الإشراف والرقابة على عمل الشركات دورا مهما في عملية الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال توفير الإطار القانوني الذي يحكم هذه الممارسات وإلزام الشركات المتداولة في البورصة بتوفير قوائم مالية ذات شفافية ومصداقية تساعد على تنشيط التداول.

---

[1] طارق عبد العال حماد، **نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في ضوء انتشار الممارسات المحاسبية الخاطئة**، مجلة الدراسات و البحوث التجارية، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005 ، ص 231 .

خلاصة الفصل

كخلاصة لهذا الفصل، نستطيع القول بأن لجوء إدارة الشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية له تأثيرات بالغة الأهمية على سمعة الشركة واستمرارها في السوق، كما أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تجعل من بعض السياسات المحاسبية عرضة لأطماع الإدارة لتمرير مصالحها على حساب مصالح أخرى ومن بينها سياسات التحفظ المحاسبي وان كان الهدف منها يكمن في زيادة مصداقية وموثوقية القوائم مالية، إلا أن سعي الإدارة لتحقيق الربح المرغوب فيه يجعل هذه السياسة عرضة لسوء الاستخدام من قبل الإدارة لتمرير مصالحها.

كما تمتد التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية إلى كفاية الإفصاح المحاسبي، إذ يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يعد غير كافي من الناحية الكمية بالنسبة للمستخدمين لاتخاذ قرارات رشيدة، ويرجع السبب في هذا أن الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية تكون أقل إفصاحا من الشركات غير الممارسة لها حتى لا يتم اكتشاف أمرها أمام المستخدمين. وهو ما يجعل أيضا المعلومات المحاسبية المفصح من خلال القوائم المالية المعدة وفق ممارسات المحاسبة الإبداعية تفتقر للخصائص النوعية اللازمة حتى تكون هذه المعلومات ذات جودة وقادرة على تلبية احتياجات المستخدمين بصدق وعدالة.

إن تعدد ممارسات المحاسبة الإبداعية وتطورها يوما بعد يوم يجعل من عملية الكشف والحد من التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية تتطلب توافر جهود أطراف عديدة من داخل الشركة وخارجها كل حسب دوره وصلاحياته، وان الحد من هذه الممارسات يساعد على توفير قوائم ذات جودة قادرة على تقديم صورة صادقة عن حقيقة ما يحيط بالشركة بما يسمح لمختلف الأطراف ذوي العلاقة بتصويب قراراتهم.

الفصل الرابع:

دراسة لآراء عينة من الأكاديميين والمهنيين حول التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية

تمهيد

في إطار رسم العلاقة بين ممارسات المحاسبة وكل من كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية من الجانب النظري، تم في الفصول السابقة ومن خلال مراجعة الأدبيات المتعلقة بمتغيرات الدراسة وعرض لأبرز ممارسات المحاسبة الإبداعية والدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام مثل هذه الممارسات، جاء هذا لدراسة أراء أفراد عينة الدراسة حول موضوع دراستنا على ضوء ما توصلت إليه الدراسات السابقة من نتائج ورأيتنا الشخصية للموضوع.

نستعرض من خلال هذا الفصل للتأثيرات التي تفرزها ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية الواردة، بالإضافة لاقتراح جملة من الآليات للحد من تأثير هذه الممارسات. ولإبراز ذلك تم تصميم الاستبيان على شكل أربع محاور لتتناسب مع الفرضيات الموضوعة بحيث يتضمن كل محور ثمانية عبارات.

وقد تمت عملية توزيع الاستبيان بالاستعانة بطرق عديدة – في ظل الظروف التي فرضتها جائحة كورونا– حيث تم توزيع الاستبيان في صيغته الورقية وبشكل مباشر على بعض الأكاديميين والمهنيين لإثراء الموضوع أكثر وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى الاستعانة بالبريد الإلكتروني الشخصي والمهني لهم لإرسال الاستبيان في صيغته الالكترونية، كما تم الاستعانة أيضا بموقع التواصل الاجتماعي (facebook) لنشر الاستبيان على المجموعات المتخصصة في المحاسبة لجمع أكبر عدد ممكن من الإجابات.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل على النحو التالي:

- **المبحث الأول:** الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية؛
- **المبحث الثاني:** أداة الدراسة الميدانية؛
- **المبحث الثالث:** عرض ومناقشة نتائج الدراسة الميدانية.

المبحث الأول: الإجراءات المنهجية للدراسة

نتناول من خلال هذا المبحث وصف للطريقة والإجراءات المنهجية المتبعة في الجانب التطبيقي من الدراسة بغية الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة، وتتمثل أولى الخطوات في تبيان نموذج الدراسة ومتغيراتها. الخطوة الثانية تتمثل في وصف مجتمع الدراسة وكيفية تحديد العينة المستهدفة، فضلا عن توضيح للأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات المتحصل عليها.

المطلب الأول: نموذج الدراسة ومتغيراتها

من الطبيعي قبل البحث عن كيفية تحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة تحديد متغيرات الدراسة بشكل واضح، وهذا من إعداد نموذج الدراسة بدقة بشكل يسمح بالوصول إلى أفضل النتائج الممكنة، الشكل الموالي يوضح ذلك:

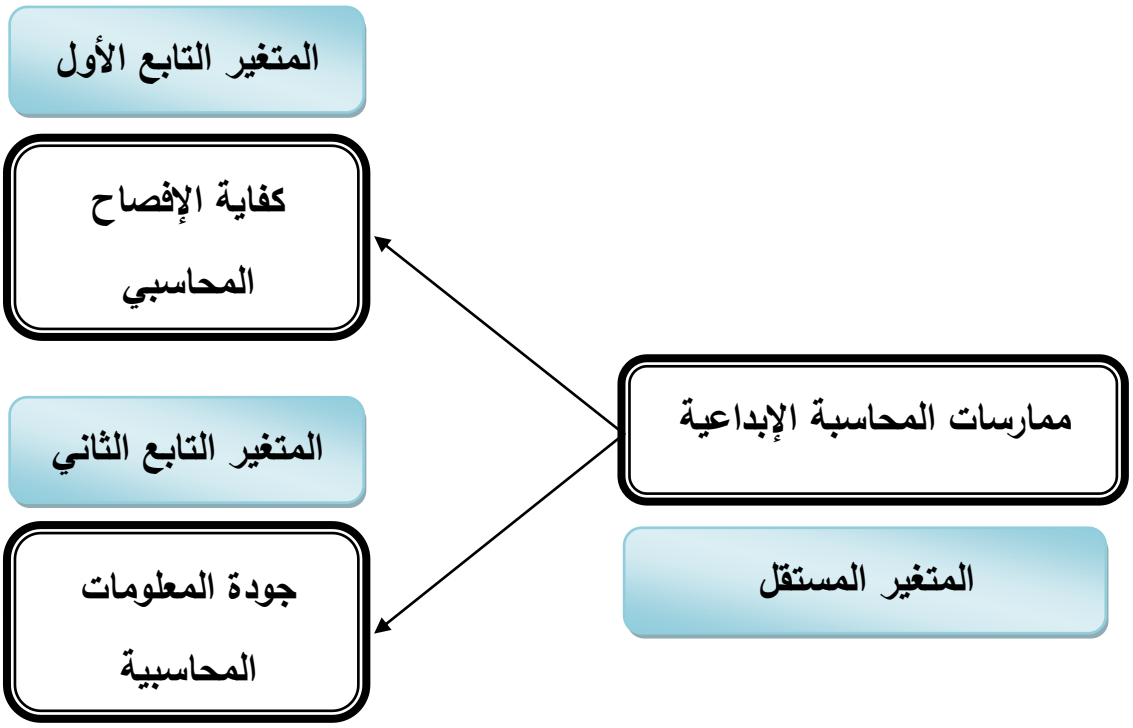

الشكل رقم (4-1) : متغيرات الدراسة

المصدر: من إعداد الطالب

أ. المتغير المستقل:

يتمثل المتغير المستقل في هذه الدراسة في ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهو ما تضمنته العبارات الواردة في المحور الأول من الاستبيان (ممارسات المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها)، بحيث يبحث هذا المحور في طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام مثل هذه الممارسات عند إعدادها لقوائمها المالية.

ب.المتغير التابع الأول:

يتمثل المتغير التابع الأول في هذه الدراسة في كفاية الإفصاح المحاسبي بالقوائم المالية ، وهو ما تضمنته عبارات المحور الثاني من الاستبيان، بحيث حاولنا من خلال هذا المحور الحصول على إجابات تعكس طبيعة الإفصاح المحاسبي الكافي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

ت.المتغير التابع الثاني:

فيما يخص المتغير التابع الثاني في هذه الدراسة فهو يتمثل في جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية، وهو ما تضمنته عبارات المحور الثالث من الاستبيان، ويسلط هذا المحور الضوء على مفهوم جودة المعلومات المحاسبية وما تشكله من أهمية بالنسبة للمستخدمين في ظل تدخل إدارة الشركة في عملية إعداد هذه المعلومات باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

من الأمور المهمة التي يستوجب على أي باحث مراعاتها لتحقيق الأهداف المرجوة من الدراسة هو حسن اختياره لمجتمع وعينة الدراسة، وهو ما سنحاول إبرازه من خلال هذا المطلب.

أولا: مجتمع الدراسة

يمثل مجتمع الدراسة كل المفردات التي تكون محل الدراسة بغض النظر هل سيتم الاعتماد على عينة للدراسة أو المجتمع ككل، حيث يعرف بأنه: "مجموع الوحدات الإحصائية المراد دراستها ومعرفة خصائصها بشكل دقيق، حيث يمكن تمييزها عن غيرها من الوحدات التي تكون مجتمع آخر، بعبارة أخرى هو مجموعة الوحدات الإحصائية المشتركة في الصفة الأساسية التي تهم الباحث في دراسته والذي يختلف باختلاف المشكلة أو الظاهرة محل الدراسة"[1]، وعليه فان مجتمع الدراسة يضم عدة فئات وفق ما يلي :

- **الفئة الأولى:**

يندرج تحت غطاء هذه الفئة الأكاديميين من الأساتذة الجامعيين من ذوي الاختصاص في المحاسبة والتدقيق ممن يملكون المعرفة الكافية بموضوع الدراسة.

- **الفئة الثانية:**

تضم هذه الفئة المهنيين من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين القائمين بأعمال المراجعة الخارجية لامتلاكهم خبرة كبيرة في ميدان المحاسبة والمراجعة وعلى احتكاك دائم بالشركات الاقتصادية.

---

[1] السعدي رجال، **الإحصاء الوصفي**، مؤسسة الرجاء للطباعة والنشر، الجزائر، 2013، ص18.

- **الفئة الثالثة:**

يندرج تحت هذه الفئة المهنيين من المحاسبين العاملين على مستوى الشركات الاقتصادية العمومية والخاصة باعتبارهم حلقة مهمة ضمن مفهوم المحاسبة الإبداعية.

- **الفئة الرابعة:**

تضم هذه الفئة المهنيين من المراجعين الداخليين القائمين بأعمال المراجعة الداخلية على مستوى الشركات ممن يملكون الخبرة في ميدان المحاسبة والمراجعة الداخلية.

فيما يخص فئة الأكاديميين، لا توجد إحصائيات مضبوطة في الجزائر حول عدد الأساتذة الجامعيين المختصين في المحاسبة والتدقيق، ولصعوبة الوصول إلى كافة الأساتذة عبر كامل التراب الوطني قمنا بتحديد مجتمع الدراسة على بعض الولايات فقط والمقدرة ب 188 أستاذ. في مصر ولصعوبة الوصول إلى إحصائيات رسمية عن حجم مجتمع الدراسة لتمثيل فئة الأكاديميين تم تحديد مجتمع الدراسة بحوالي 82 أستاذ جامعي العاملين بجامعة بنها،عين شمس وكفر الشيخ.

أما بالنسبة للفئة الثانية من مجتمع الدراسة الممثل بمحافظي الحسابات والخبراء المحاسبين القائمين بأعمال المراجعة الخارجية فان مجتمع الدراسة محدد بدقة والبالغ عددهم 2591 محافظ حسابات و 331 خبير محاسبي وفق ما جاء به مقرر وزارة المالية المؤرخ في 23 جانفي 2020 والمحدد لقائمة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بعنوان نشاط سنة 2020[1] ، ولصعوبة الوصول إلى كافة أفراد هذه الفئة فقد تم تحديد مجتمع الدراسة على بعض الولايات فقط والمقدرة

[1] لمزيد من المعلومات يرجى الاطلاع على مقرر وزارة المالية رقم 03 الصادر في 23 جانفي 2020 المحدد لقائمة محافظي الحسابات و الخبراء المحاسبين بعنوان نشاط سنة 2020 ، و لمتاح على الرابط التالي:
https://www.cn-onec.dz/index.php/8-actualites/125-tableau-des-professionnels-exercice-2019

بحوالي 60 محافظ وخبير محاسبي. في مصر تم تحديد حجم مجتمع الدراسة لفئة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين بحوالي 30 محافظ وخبير محاسبي موزعين على عدد من المحافظات المصرية.

فيما يخص الفئة الثالثة الممثلة بالمحاسبين العاملين على مستوى الشركات التبعة للقطاع العام والخاص فقد تم تحديد مجتمع هذه الفئة في ولايتي البليدة والجزائر بحوالي 88 محاسب. فيما يخص مصر ولصعوبة الوصول إلى كافة أفراد مجتمع هذه الفئة الممثلة في المحاسبين على تم تحديد مجتمع هذه الفئة بحوالي 60 محاسب على مستوى العاصمة المصرية القاهرة.

أما بالنسبة للفئة الأخيرة من مجتمع المهنيين الممثلة في المراجعين الداخليين القائمين بأعمال المراجعة الداخلية على مستوى الشركات تم تحديد مجتمع هذه الفئة في ولاية الجزائر والبليدة بحوالي 29 مراجع داخلي في شركات عمومية وخاصة. فيما يخص مصر فلم نتمكن من تحديد مجتمع المراجعين الداخلين ما دفعنا إلى استبعاد هذه الفئة من الدراسة والاكتفاء بفئة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وكذا فئة المحاسبين لتمثيل مجتمع المهنيين في مصر.

ثانيا: عينة الدراسة

العينة هي مجموعة جزئية من مجتمع البحث وممثلة لعناصر المجتمع أفضل تمثيل، بحث يمكن تعميم نتائج تلك العينة على المجتمع بأكمله وعمل استدلالات حول معالم المجتمع[1]، ونظرا لاعتبارات تتعلق بكبر حجم مجتمع الدراسة وصعوبة حصره وتقدير حجم مفرداتها ارتأينا إلى العمل

[1] عباس محمد خليل وآخرون، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007، ص217.

بأسلوب العينة مع الحرص على أن تتمتع العينة المختارة بنفس خصائص المجتمع الذي تمثله من أكاديميين ومهنيين.

وبغية اختيار العينة الممثلة لكل فئة من المجتمع فقد تم الاعتماد على طريقتين في اختيار العينة على اعتبار أن مجتمع الدراسة مقسم إلى عدة فئات تختلف فيما بينها من حيث الخصائص الديموغرافية، وعليه تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة بالنسبة للأكاديميين (الفئة الأولى) وأسلوب العينة العشوائية الطبقية بالنسبة للمهنيين (فئة محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين، المحاسبين والمدققين الداخليين).

فيما يخص فئة الأكاديميين الممثلة بالأساتذة الجامعيين المختصين في المحاسبة والتدقيق فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية البسيطة لتحديد حجم العينة، حيث يمتاز هذا الأسلوب من العينات بأنه يعطي كل مفردة من مفردات المجتمع فرص متساوية للاختيار أو الظهور بالعينة.

أما بالنسبة لفئة المهنيين والتي تضم كل من محافظي الحسابات، المحاسبين والمراجعين الداخليين فقد تم الاعتماد على أسلوب العينة العشوائية الطبقية التي تقوم على تقسيم الفئة إلى وحدات تمثل كل وحدة أو نوع مهنة معينة، ويتم اختيار العينة العشوائية الطبقية الممثلة لفئة المهنيين كما يلي:

- **المرحلة الأولى:**

تحديد خصائص مجتمع المهنيين ومن ثم تقسيمه إلى طبقات تمثل مختلف المزاولين لمهنة المحاسبة والتدقيق.

- **المرحلة الثانية:**

اختيار مفردات كل فئة من فئات مجتمع المهنيين بشكل عشوائي ومن ثم القيام بجمع المفردات لتمثل المجتمع الذي تنتمي إليه.

واعتمادا على ما سبق، تم توزيع 177 استمارة على فئة المهنيين بالجزائر موزعة على الشكل التالي:

- 60 استمارة على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين؛
- 88 استمارة تم توزيعها على المحاسبين العاملين في الشركات؛
- 29 استمارة تم توزيعها على المراجعين الداخليين.

وفي نفس الصدد أيضا قمنا بتوزيع 97 استمارة على فئة المهنيين بمصر وفق ما يلي:

- 30 استمارة على محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين؛
- 62 استمارة تم توزيعها على المحاسبين العاملين في الشركات؛

يلخص الجدول الموالي الإحصائيات المتعلقة بعدد الاستمارات الموزعة والصالحة للتحليل:

الجدول رقم (4-1) : الإحصائيات الخاصة بقائمة الاستبيان

	التكرار و النسبة	المهنيين		الأكاديميين		المجموع
		الجزائر	مصر	الجزائر	مصر	
عدد الاستبيانات الموزعة	ت %	177 --	92 --	188 --	82 --	539 --
الاستبيانات المسترجعة	ت %	103 58,19	52 56,52	134 71,28	63 76,83	352 65,31
الاستبيانات الملغاة	ت %	05 04,85	04 07,69	30 22,39	21 33,33	60 17,05
الاستمارات الصالحة للتحليل	**ت** **%**	**98** **95,15**	**48** **92,31**	**104** **77,61**	**42** **66,66**	**292** **82,95**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على نتائج الاستبيان

يوضح الجدول رقم (4-1) أن نسبة الاستجابة الكلية للاستبيان بلغت 65,31% (352 استمارة) من مجموع 539 استمارة تم توزيعها على أفراد مجتمع الدراسة من أكاديميين ومهنيين، وهي بذلك نسبة مقبولة جدا بالنظر إلى الصعوبات التي اعترضتنا خلال عملية توزيع استمارات الاستبيان، كما يبرز الجدول أعلاه أن نسبة استجابة الأكاديميين كانت أعلى من نسبة استجابة فئة المهنيين في كلتا الدولتين، حيث بلغت نسبة استجابة المهنيين في الجزائر 58,19 % و 50,98 % في مصر بمقابل نسبة استجابة للأكاديميين بلغت 71,28 % في الجزائر و 76,83 % في مصر، ما يبين الفرق الواضح بين نسبة استجابة الأكاديميين ونسبة استجابة المهنيين لأداة الدراسة المتمثلة في الاستبيان.

اعتمادا على نفس معطيات الجدول (4-1) نجد أن حجم عينة الدراسة التي جمعها والمتمثلة في عدد الاستمارات الصالحة للتحليل والتي بلغت 292 استمارة (إجابة) أي ما نسبته 82,98 % من مجموع الاستمارات المسترجعة بعد استبعاد 60 استمارة غير صالحة للتحليل والتي شكلت ما نسبته 17,05 % من الاستمارات المسترجعة.

إن تحديد حجم العينة المقبول لتمثيل مجتمع الدراسة يعتبر من الأمور المهمة التي ركز عليها الاحصائيون، حيث يتم تحديد حجم العينة المقبول إحصائيا لتمثيل مجتمع الدراسة باستخدام نماذج رياضية، إلا أنه يشترط أن لا تقل العينة المقبولة عن 30 مفردة مهما كان حجم مجتمع الدراسة[1] وهو ما تحققه العينة المعتمدة في دراستنا ب 292 مفردة.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة في التحليل

بعد تحديد عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل شرعنا في دراسة وتحليل الإجابات المتحصل عليها بغية الحصول على إجابة للتساؤلات والفرضيات الموضوعة، حيث تم الاستعانة ببرنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (**SPSS V22**) كأداة رئيسية لمعالجة البيانات المتحصل عليها وتفسير النتائج الإحصائية المتحصل عليها باستخدام المنهج التحليلي، ومن بين الاختبارات والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات المتحصل عليها ما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية لوصف الخصائص الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة مع تمثيلها بيانيا؛
- مقياس النزعة المركزية المتمثل في الوسط الحسابي كمؤشر لترتيب عبارات الاستبيان وتحديد اتجاهها؛

[1] منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 ، ص 163.

- مقياس التشتت المتمثل في الانحراف المعياري لمعرفة مدى تشتت استجابات أفراد عينة الدراسة وتباعدها عن وسطها الحسابي؛
- معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) لاختبار ثبات محاول الاستبيان وقدرة العبارات الواردة بها على تقديم إجابات متوافقة؛
- معامل الارتباط بيرسون (Pearson correlation coefficient) لقياس صدق عبارات الاستبيان وحسن تمثيلها وارتباطها بالمحاور التي تنتمي إليها؛
- استعمال اختيار (T) للعينة الواحدة (One Sample T-Test) لاختيار صحة فرضيات الدراسة عند مستوى دلالة $Sig\ (\propto) \leq 0,05$ ؛
- اختبار تحليل التباين (One Way Anova) لدراسة إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لتغير البيانات الشخصية والوظيفية التي لها أكثر من مستويين عند مستوى دلالة $Sig\ (\propto) \leq 0,05$.
- اختبار (POST HOC) لتحديد الفروق ذات الدلالة الإحصائية لصالح أي فئة من فئات المتغيرات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة في إجاباتهم على محاور أداة الدراسة ، وذلك إذا تبين من اختبار تحليل التباين أن هناك فروقات معنوية، أما إذا لم يتبين من اختبار تحليل التباين وجود فروقات معنوية فإنه لا داعي للقيام بهذا الاختبار.

المبحث الثاني: أداة الدراسة الميدانية

سنحاول من خلال هذا المبحث توضيح لكيفية إعداد قائمة الاستبيان بداية بعملية صياغة العبارات وضبطها مرورا بمرحلة توزيع الاستبيان على أفراد عينة الدراسة إلى غاية استلام الاستمارات وتحديد الاستمارات الصالحة للتحليل ومن ثم اختبار صدق وثبات الاستبيان بغية الحصول على نتائج تخدم أهداف الدراسة.

المطلب الأول: إعداد قائمة الاستبيان

تتمثل الأداة الرئيسية المعتمدة في هذه الدراسة في الاستبيان، وهو عبارة عن أداة من أدوات جمع المعلومات والبيانات، ويتكون من أسئلة موجهة للمبحوثين يطلب منهم الإجابة عليها عن طريق ملأ الاستمارة[1]، وتم صياغة الاستبيان بالاستناد إلى المعلومات الواردة في الجانب النظري والدراسات السابقة التي تندرج ضمن موضوع الدراسة مع التقيد بتوجيهات المقدمة من قبل المشرف والمحكمين.

أولا: وصف محتوى الاستبيان

تم تقديم الاستبيان في صورته النهائية بناءا على اقتراحات وتوصيات المحكمين من ذوي الخبرة مع الحرص على تقديمه بصورة تتلاءم مع إشكالية الدراسة والفرضيات الموضوعة، حيث تضمن الاستبيان وإلى جانب المقدمة التعريفية بموضوع الدراسة والغرض منها على قسمين رئيسيين هما كالتالي:

---

[1] مهدي زويلف، تحسين الطراونة، **منهجية البحث العلمي**، الطبعة الأولى، دار الفكر للطباعة و النشر، عمان ، الأردن، 1998 ، ص 78 .

أ. الجزء الأول:

تضمن هذا الجزء البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة والمتمثلة فيما يلي: البلد الذي ينتمي إلى المبحوث، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية والخبرة المهنية لأفراد العينة.

ب. الجزء الثاني:

ويضمن هذا الجزء محاور الاستبيان والتي يبلغ عددها أربع (04) محاور، وهي كالتالي:

- **المحور الأول:**

ويحتوي هذا المحور على عبارات لوصف ممارسات المحاسبة الإبداعية و دوافع إدارة الشركة لاستخدام مثل هذه الممارسات عند إعداد القوائم المالية.

- **المحور الثاني:**

ويضم هذا المحور عبارات لوصف كفاية الإفصاح المحاسبي وتأثير المحتمل لممارسات المحاسبة الإبداعية عليه.

- **المحور الثالث:**

ويحتوي هذا المحور على عبارات لوصف مفهوم جودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وتأثير الممكن لممارسات المحاسبة الإبداعية عليها.

- **المحور الرابع:**

ويضم هذا المحور مجموعة من العبارات التي تتضمن اقتراحات لمجموعة من الآليات الممكنة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.

هذا ويمكن تمثيل المحاور التي شملها الاستبيان من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-2) : محاور الاستبيان وعدد عباراته

الترتيب	عنوان المحور	عدد العبارات
المحور 01	ممارسات المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها	**08**
المحور 02	ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على كفاية الإفصاح المحاسبي	**08**
المحور 03	ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية	**08**
المحور 04	الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	**08**
	مجموع العبارات	**32**

المصدر: من إعداد الطالب، اعتمادا على الاستبيان (الملحق رقم 02: الاستبيان باللغة العربية)

بغرض تحليل الإجابات المتحصل عليها من خلال أداة الاستبيان، تم الاستعانة بمقياس ليكارت (Likert Scale) الخماسي لتحويل الإجابات الوصفية إلي الصيغة الكمية حتى يتسنى لنا معالجتها إحصائيا، إذ قمنا بإعطاء أوزان تتراوح من 01 إلى 05 لدرجات استجابة أفراد عينة الدراسة لفقرات الاستبيان.

هذا ويوضح الجدول الموالي عرضا لمقياس ليكارت الخماسي والأوزان الترتيبية الخاصة بكل فقرة:

الجدول رقم (4-3) : مقياس ليكارت الخماسي

الدرجات الأسئلة	1	2	3	4	5
الفقرة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة

المصدر: محمد قاسم المقابلة، **الإدارة المعلوماتية**، الطبعة الأولى، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013، ص113.

اعتمادا على معطيات الجدول السابق، ولتسهيل تفسير مدلول إجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات الاستبيان تم الاستعانة بالمتوسطات الحسابية المرجحة لمقياس ليكارت الخماسي ومقارنتها مع المتوسطات الحسابية الفعلية المستخرجة من برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)، بغية تحديد وتحليل الاتجاه العام لاستجابات أفراد العينة اتجاه العبارات الواردة بالاستبيان.

الجدول رقم (4-4): المتوسطات الحسابية المرجحة والاتجاهات الموافقة لها

المتوسط المرجح بالأوزان	الاتجاه العام
1,00 - 1,79	غير موافق بشدة
1,80 - 2,59	غير موافق
2,60 - 3,39	محايد
3,40 - 4,19	موافق
4,20 - 5,00	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالب

اعتمادا على معطيات الجدول أعلاه، يتم ترتيب عبارات الاستبيان تصاعديا حسب درجة الأهمية للعبارة التي تملك أعلى وسيط حسابي ، وفي حالة تساوي المتوسطات الحسابية يتم ترتيبها بالاستناد إلى الانحرافات المعيارية، حيث تعطى الرتبة الأفضل للعبارة التي تحوز على أقل انحراف المعياري.

ثانيا: إجراءات توزيع الاستبيان

بالرغم من أن حجم مجتمع الدراسة غير محدد بدقة لكننا حاولنا من خلال هذه الدراسة وبقدر المستطاع الحصول على أكبر عينة ممكنة لتشمل مختلف الأطراف ذات العلاقة بموضوع الدراسة وفي ظل ما فرضته جائحة كورونا من إجراءات صحية والتي شكلت أمامنا عائقا صعب في عملية توزيع الاستبيان.

تمت عملية توزيع الاستبيان بشكل عشوائي على مجتمع الدراسة مع الحرص على أن تشمل العينة مختلف ربوع الوطن لعدم إمكانية تغطية كل الولايات؛ لهذا تم توزيع عدد من الاستمارات وبشكل مباشر على عدد من الأكاديميين والمهنيين في كل من ولاية تيبازة، البليدة، الجزائر والتي بلغ عددها 70 استمارة و بمساعدة من بعض الزملاء من الأساتذة الجامعيين والمهنيين.

بالنسبة لأفراد مجتمع الدراسة الذين لم نتمكن من التواصل معهم بشكل مباشر إما لاعتبارات جغرافية تتعلق ببعد المسافة أو لاعتبارات صحية تخص جائحة كورونا، فقد تم الاستعانة بخاصية الاستبيان الالكتروني وفق نموذج (Google Drive) ، بتصميم استبيانين الكترونيين باللغتين العربية[1] والفرنسية[2] ، مع ترك مساحة في نهاية كل محور لتقديم أية ملاحظة أو إضافة يراها أفراد مجتمع الدراسة مناسبة وتصب ضمن أهداف الدراسة.

تمكنا وبعد عملية بحث طويلة من جمع 160 بريد الكتروني يخص فئة الأكاديميين ، منها 100 بريد تم الحصول عليها بالولوج إلى البوابة الجزائرية للمجلات العلمية (ASJP) ولباقي الذي يمثل 60 بريد الكتروني فقد تم الحصول عليها بمساعدة بعض الزملاء من الأساتذة

[1] https://forms.gle/toaBumFxAEmy5ymN8

[2] https://forms.gle/BZiCGgo3cAbd8RqMA

الجامعيين في جامعات مختلفة عبر الوطن، حيث تضمنت فئة الأكاديميين من ذوي الاختصاص في المحاسبة، التدقيق والجباية من جامعات مختلفة عبر التراب الوطني.

فيما يخص فئة المهنيين هي الأخرى، قمنا بإرسال رابط الاستبيان الالكتروني لهم بعد تمكننا من جمع حوالي 166 بريد الكتروني بين مهني وشخصي والتي تخص كل من محافظي الحسابات والخبراء المحاسبين وكذا المحاسبين والمراجعين الداخليين العاملين على مستوى عدد من الشركات الوطنية والخاصة.

بالانتقال لدولة مصر الشقيقة فقد تم الحصول على عناوين البريد الالكتروني لفئة الأكاديميين من مواقع الجامعات على الانترنت مع الاستعانة ببعض الزملاء العاملين جامعة بنها وعين شمس لتوزيع الاستبيان على بقية الزملاء و في بعض الحالات قمنا بالتواصل مع بعضهم عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي (facebook, whatsapp) لحثهم على الإجابة ومشاركة رابط الاستبيان الالكتروني على نطاق واسع بالإضافة إلى نشر رابط الاستبيان في أكبر المجموعات المصرية[1] على موقع (facebook) تضم عدد كبير من الباحثين ويديرها أساتذة جامعيين ذوي قامة علمية كبيرة على الساحة العربية. فيما يخص فئة المهنيين فقد تم الاستعانة بنفس الإجراء المعمول به مع فئة الأكاديميين حيث تم نشر رابط الاستبيان على نطاق واسع عبر عدد من المجموعات المختصة في المحاسبة والمراجعة عبر موقع (facebook).

[1] من بين المجموعات التي تم نشر رابط الاستبيان الالكتروني عليها ما يلي:

- صفحة الدكتور خالد الحسيني.
- المكتبة الرقمية – قواعد البيانات العالمية للعلوم الإدارية.
- الدراسات العليا و البحث العلمي بالجامعات المصرية.

المطلب الثاني: صدق أداة الدراسة

تشكل خاصية الصدق أحد العناصر المهمة لقياس كفاءة أداة الاستبيان، والتي تعني حسن قياس عبارات الاستبيان لما وضعت لقياسه فعلا، وقد تم التأكد من صدق الاستبيان من خلال ما يلي:

أولا: الصدق الظاهري لأداة الدراسة (التحكيم)

بعد مرحلة إعداد قائمة الاستبيان، قمنا بالتحقق من صدق أداة الدراسة لتوفير تأكيد معقول على ملاءمة العبارات لتحقيق الأهداف المسطرة (الملحق رقم 01 : قائمة المحكمين لأداة الدراسة) من خلال عرض الاستبيان على المشرف كمرحلة أولى لتقديم ملاحظاته حول محتوى الاستبيان ومدى تغطيته للفروض التي وضع من أجلها، وكمرحلة ثانية تم عرض الاستبيان على أستاذ مختص في الإحصاء والعلوم الإنسانية لإبداء رأيه حول طريقة عرض الاستبيان. كمرحلة أخيرة تم عرض الاستبيان على لجنة مكونة من ثلاث أساتذة مختصين في ميدان المحاسبة والتدقيق لضبط المصطلحات العلمية والتحقق من طريقة صياغة العبارات وحسن تمثيلها لأهداف المسطرة ومدى توافق محاور المحددة مع العبارات الواردة بها، بما يضمن وبشكل مقنع الفهم الجيد للعبارات الموضوعة.

سمح لنا التحكيم في إعادة صياغة الاستبيان بشكل جزئي، من خلال تعديل بعض الأخطاء اللغوية وطريقة عرض الاستبيان، كما سمحت العملية وبناءا على مقترحات المحكمين من حذف بعض العبارات المتشابهة وغير المفيدة والتي لا تخدم موضوع الدراسة، وإن حذفها سيسمح بتقليص حجم الاستبيان لمستوى معقول لتفادي طول عدد العبارات بما قد لا يشجع المجيب على ملئه (الملحق رقم 02: الاستبيان باللغة العربية)، ليتم بعد ذلك ترجمة الاستبيان إلى اللغة الفرنسية لكون

أن معظم المهنيين يتقنون اللغة الفرنسية بشكل كبير على حساب اللغة العربية (الملحق رقم 03 : قائمة الاستبيان باللغة الفرنسية).

ثانيا: صدق الإتساق الداخلي لأداة الدراسة

للتعرف على مدى التجانس والاتساق الداخلي لأداة الدراسة تم حساب معاملات الارتباط بين كل عبارة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، ويمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

الجدول رقم (4-5) : معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الأول

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
01	0,461	0,000
02	0,564	0,000
03	0,610	0,000
04	0,573	0,000
05	0,610	0,000
06	0,601	0,000
07	0,430	0,000
08	0,634	0,000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,01$).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يوضح الجدول رقم(4-5) السابق معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات محور طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية ودوافعها والمحور الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن جميع العبارات مرتبطة ارتباطا دالا إحصائيا عند مستوى معنوية (0,01) ، بما يدل على وجود اتساق داخلي بين عبارات المحور الأول، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-6) : معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثاني

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
09	0,826	0,000
10	0,908	0,000
11	0,894	0,000
12	0,915	0,000
13	0,900	0,000
14	0,896	0,000
15	0,917	0,000
16	0,815	0,000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,01$).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يوضح الجدول رقم(4-6) السابق معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من عبارات المتعلقة بتأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي والمحور الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن جميع العبارات مرتبطة ارتباطا قويا بالمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى معنوية (0,01) ، بما يدل على وجود اتساق داخلي بين عبارات المحور الثاني، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-7): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الثالث

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
17	0,846	0,000
18	0,863	0,000
19	0,885	0,000
20	0,856	0,000
21	0,867	0,000
22	0,903	0,000
23	0,853	0,000
24	0,850	0,000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,01$).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يوضح الجدول رقم(4-7) السابق معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات الممثلة لتأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية والمحور الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن جميع العبارات مرتبطة ارتباطا قويا بالمحور الذي تنتمي إليه عند مستوى معنوية (0,01) ، بما يدل على وجود اتساق داخلي بين عبارات المحور الثالث، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

الجدول رقم (4-8): معامل الارتباط بيرسون لعبارات المحور الرابع

رقم العبارة	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
25	0,506	0,000
26	0,619	0,000
27	0,662	0,000
28	0,653	0,000
29	0,649	0,000
30	0,613	0,000
31	0,531	0,000
32	0,591	0,000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,01$).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يوضح الجدول رقم(4-8) السابق معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة من العبارات الممثلة للآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والمحور الذي تنتمي إليه، والذي يبين أن جميع العبارات مرتبطة ارتباطا دالا إحصائيا عند مستوى معنوية (0,01) ، بما يدل على وجود اتساق داخلي بين عبارات المحور الرابع، وبذلك يعتبر المجال صادق لما وضع لقياسه.

ثالثا: الاتساق البنائي لأداة الدراسة

للتعرف على مدى التجانس والاتساق البنائي لأداة الدراسة تم حساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9) : الإتساق البنائي لأداة الدراسة

محاور الاستبيان	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية (Sig)
المحور الأول	0,556	0,000
المحور الثاني	0,813	0,000
المحور الثالث	0,880	0,000
المحور الرابع	0,399	0,000

* الارتباط دال إحصائيا عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0,01$).

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

يتضح من الجدول رقم (4-9) أن جميع معاملات الارتباط دالة إحصائيا عند مستوى معنوية (0,01) ، وهذا يشير إلى الصدق البنائي بين محاور الاستبيان والدرجة الكلية للاستبيان، وبذلك تعتبر جميع محاور الاستبيان صادقة لما وضعت لقياسه.

المطلب الثالث: ثبات أداة الدراسة

يقصد بالثبات استقرار أداة الاستبيان وعدم تناقضه مع نفسه، أي أن الأداة تعطي نفس النتائج باحتمال مساوي لقيمة معامل الثبات إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. هذا وتعتبر قيمة معامل الثبات (ألفا كرونباخ) التي تساوي 60% مقبولة للحكم على ثبات الاستبيان وكلما ارتفعت قيمة المعامل دل ذلك على تمتع عبارات الاستبيان بثبات وصدق عالي.

للحكم على ثبات أداة الاستبيان يمكن استخدام معامل الصدق عن طريق حساب جذر معامل ألفا كرونباخ والذي يعرف أيضا بصدق المحك، وكانت نتائج معامل ألفا كرونباخ ومعامل الصدق كما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-10) : اختبار ألفا(&) كرونباخ لقياس ثبات الإستبيان

الترتيب	المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ	معامل الصدق
المحور 01	ممارسات المحاسبة الإبداعية ودوافع استخدامها	08	0,681	0,825
المحور 02	ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على كفاية الإفصاح المحاسبي	08	0,960	0,979
المحور 03	ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية	08	0,952	0,975
المحور 04	الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية	08	0,735	0,857
	الاستبيان ككل	**32**	**0,913**	**0,955**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

اعتمادا على معطيات الجدول (4-10) السابق لاختبار معامل ألفا كرونباخ للاستبيان كوحدة واحدة بلغ 0,913 ، وهي قيمة مرتفعة جدا وتعبر الثبات العالي لأداة الدراسة وصلاحية بياناته للدراسة. كما نلاحظ أن معامل ألفا كرونباخ الخاص بكل محور بشكل مستقل تجاوزت القيمة المقبولة المساوية لـ 0,60 ونخص بالذكر المحور الأول والرابع التي عرفت قيمة منخفضة نسبيا بالمقارنة مع المحور الثاني والثالث، إلا أن هذا لا يمنع من تمتع محاور الاستبيان ككل بالثبات اللازم الذي يسمح بالاعتماد على نتائج الدراسة .

كما أن حساب جذر معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل وعلى مستولى كل محور يؤكد على صدق أداة الدراسة، حيث بلغ جذر معامل ألفا كرونباخ للاستبيان ككل 0,955 ، كما نلاحظ أن جذر معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبيان كانت عالية وقريبة من الواحد. وبهذا فان عبارات الاستبيان صادقة لما وضعت لأجله.

المبحث الثالث: عرض ومناقشة نتائج الدراسة

يتناول هذا المبحث نتائج الدراسة الميدانية المتوصل إليها باستخدام أداة الدراسة (الاستبيان) بالإضافة إلى تحليل البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة المتكونة أكاديميين ومهنيين باستخدام الأساليب الإحصائية المشار إليها في المبحث الأول من هذا الفصل، كما يتضمن هذا المبحث أيضا عرض ومناقشة لإجابات أفراد عينة الدراسة اتجاه عبارات الاستبيان الموضوعة ودراسة للعلاقة الموجودة بين متغيرات الدراسة واختبارا لصحة الفرضيات الموضوعة باستخدام الأدوات الإحصائية المشار إليها سابقا.

المطلب الأول: عرض ومناقشة النتائج الخاصة بعينة الدراسة

سنعمل من خلال هذا المطلب وبالاستعانة بالإحصاء الوصفي من تكرارات ونسب مئوية على عرض وتحليل للبيانات الشخصية والوظيفية لأفراد عينة الدراسة والتي تضمنت خمس تقسيمات أساسية من حيث بلد الانتماء، السن، المؤهل العلمي، الوظيفة الحالية، وأخيرا الخبرة المهنية المكتسبة في الوظيفية.

تكمن الفكرة الرئيسية من تقسيم أفراد عينة الدراسة وفق خصائص مختلفة في إمكانية تحليل أراء واستجابات أفراد العيمة اتجاه محاور الاستبيان واختبار إمكانية وجود تبيان في إجابات أفراد العينة تعزى لتغير هذه الخصائص، من خلال مقارنة الفروقات بين المتوسطات الحسابية لكل فئة والحكم على إمكانية وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تعزى لتغير هذه الخصائص.

يعرض الجدول الموالي حصيلة البيانات المتعلقة بأفراد عينة الدراسة وذلك على النحو التالي:

الجدول رقم (4-11) : وصف خصائص عينة الدراسة

البيانات الشخصية	التفصيل	التكرار	النسبة%
البلد	الجزائر	202	69,18
	مصر	90	30,82
	المجموع	**292**	**100**
السن	أقل من 30 سنة	65	22,26
	بين 30 و 40 سنة	139	47,60
	بين 41 و 50 سنة	57	19,52
	أكبر من 50 سنة	31	10,62
	المجموع	**292**	**100**
المؤهل العلمي	ليسانس	43	14,73
	ماستر	55	18,83
	ماجستير أو ما يعادله	62	21,23
	دكتوراه	132	45,20
	المجموع	**292**	**100**
الوظيفة	أستاذ جامعي	146	50,00
	خبير/محافظ حسابات	33	11,30
	محاسب	105	35,96
	مدقق داخلي	08	02,74
	المجموع	**292**	**100**
الخبرة المهنية	أقل من 5 سنوات	87	29,79
	من 5 إلى 15 سنة	134	45,89
	من 16 إلى 25 سنة	47	16,09
	أكثر من 25 سنة	24	08,22
	المجموع	**292**	**100**

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

أولا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب البلد

اعتمادا على معطيات الجدول (4-11) يمكن تمثيل أفراد عينة الدراسة وفق الشكل التالي:

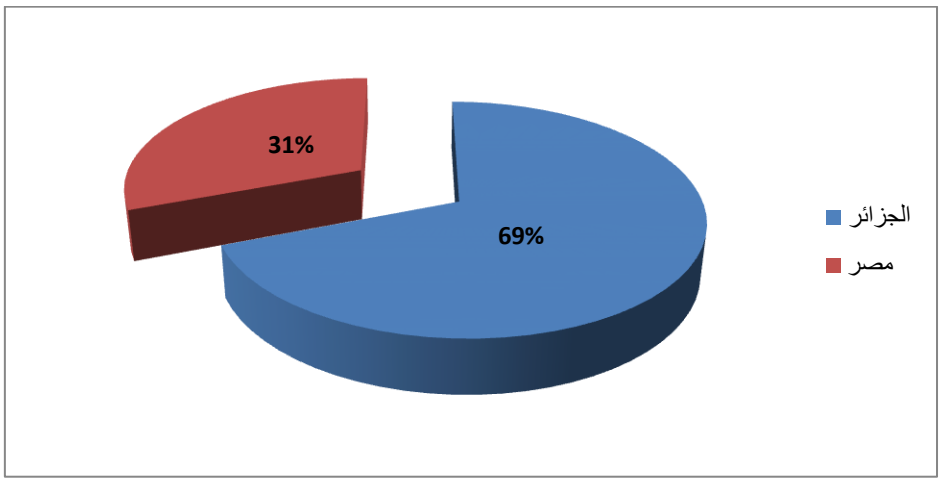

الشكل رقم (4-2): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير البلد

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

من خلال الشكل أعلاه نجد أن الجزائر جاءت في المرتبة الأولى ب 202 إجابة بما نسبته 69% من مجموع 292 إجابة التي تشكل عينة الدراسة، بينما جاءت مصر في المرتبة الثانية بـ 90 إجابة بما نسبته 31% ، وهذا الأمر طبيعي كوننا ننتمي إلى دولة الجزائر، كما أن الظروف الصحية التي شهدها العالم خلال سنة 2020 منعنا من السفر خارج الوطن والحصول على عينة أكبر، وبالرغم ذلك تمكنا من الحصول على 90 استمارة صالحة للتحليل في دولة مصر بعد استبعاد الاستمارات غير الصالحة للتحليل.

ويعود السبب لتوسيع حجم عينة الدراسة لتشمل دولة مصر العربية الشقيقة لاعتبارات تتعلق بالسوق المالي والرغبة في دراسة امكانية وجود فروقات بين اجابات عينة الدراسة في كل من الجزائر ومصر حول التأثيرات السلبية للمحاسبة الابداعية.

ثانيا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب السن

استنادا لمعطيات الجدول (4-11) نجد أن فئة العمرية بين 30 و 40 سنة جاءت في صدارة الترتيب ب 139 فرد أي ما نسبته 47,60% من مجموع 292 فرد التي تمثل عينة الدراسة وجاءت الفئة الأقل من 30 سنة في المرتبة الثانية بنسبة 22,26% أي ما يعادل 65 فرد من المجموع الكلي، بعدها وفي المرتبة الثالثة جاءت الفئة بين 41 و 50 بنسبة بلغت 19,52% وأخيرا جاءت الفئة التي يفوق سنها 50 سنة في المرتبة الأخيرة بنسبة 10,62 %، وهذا ما يدل على التنوع في متوسط أعمار مفردات عينة الدراسة مع ارتفاع متوسط الأعمار نسبيا.

كما تشير نتائج الجدول (4-11) إلى أن ما نسبته 77,74 % من أفراد عينة الدراسة تفوق أعمارها 30 سنة حيث يضمن هذا الحصول على أراء عينة تملك خبرة كبيرة تسمح لها بالفهم الجيد لمحتوى الاستبيان والإشكالية المطروحة.

هذا ويمكن توضيح معطيات الجدول السابق وفق التمثيل البياني التالي:

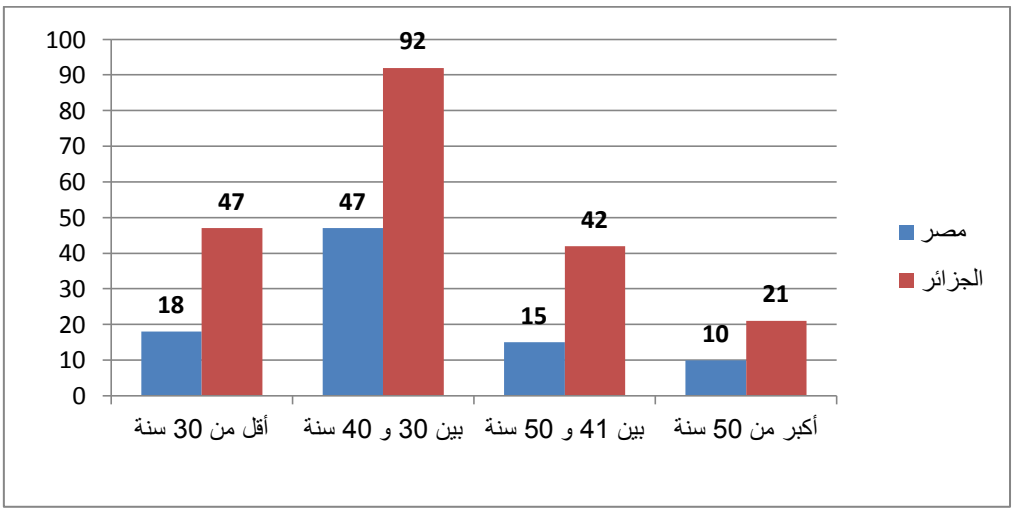

الشكل رقم (4-3): تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير السن

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

ثالثا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

استنادا لمعطيات الجدول (4-11) نجد أن أكثر من 67% من أفراد عينة الدراسة هم من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه، حيث جاءت نسبة حملة الدكتوراه في المرتبة الأولى بنسبة 45,20% تليها في المرتبة الثانية حملة الماجستير بنسبة 21,23 % وهو ما نفسره بأن حملة هاتين الشهادتين هم من فئة الأكاديميين الذين يزاولون مهنة التدريس بالجامعة، بحيث نجد من مجموع 198 فرد من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه 146 أستاذ جامعي- يرجى مراجعة الجدول (4-14)-، أما باقي أفراد العينة هم من فئة المهنيين (محافظ حسابات/خبير محاسبي محاسب، مدقق داخلي).

كما تجدر الإشارة إلى وجود نسبة كبيرة من حملة شهادة الماجستير والدكتوراه من أعضاء هيئات التدريس على مستوى الجامعات يملكون أيضا شهادة مهنية في مجال المحاسبة والتدقيق، وهذا ما يدل على أن أفراد عينة الدراسة من حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه على قدر عال من الكفاءة والتحصيل العلمي الذي يسمح لهم بالفهم الجيد لعبارات الاستبيان ويعطي مصداقية كبيرة للنتائج المتحصل عليها.

بالإضافة إلى ما سبق، نلاحظ أن الفئة التي تحمل شهادة الماستر جاءت في المرتبة الثالثة بنسبة 18,83% تليها في المرتبة الأخيرة وبنسبة 14,73% الحاملين لشهادة الليسانس، وهو ما نفسره بأن حاملي هاتين الشهادتين والتي تشكل ما نسبته 33% من أفراد عينة الدراسة هم فئة المهنيين العاملين على مستوى مكاتب التدقيق والشركات ذات الطابع العمومي والخاص.

هذا ويمكن تمثيل المؤشرات السابقة وفق التمثيل البياني الموالي:

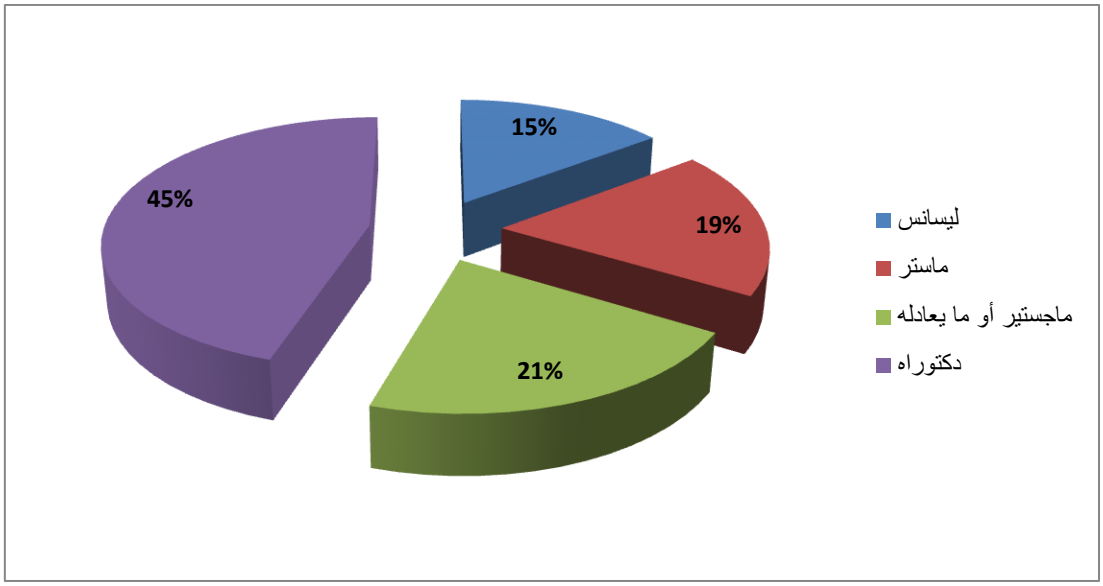

الشكل رقم (4-4) : تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير المؤهل العلمي

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

رابعا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الوظيفة

وصولا لتحقيق هدف الدراسة المتمثل في دراسة أراء فئة الأكاديميين والمهنيين حول موضوع المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية ارتأينا إلى تقسيم أفراد عينة الدراسة وفق الوظيفة الحالية على أربع فئات (أستاذ جامعي، محافظ حسابات/خبير محاسبي، محاسب ومدقق داخلي) بما يسمح باستطلاع أراء مختلفة لفئة الأكاديميين والمهنيين باختلاف وظائفهم وارتباطهم بموضوع الدراسة.

تشير نتائج الجدول (4-11) إلى وجود توازن في عينة الدراسة بين فئة الأكاديميين والمهنيين حيث بلغت نسبة الأساتذة الجامعيين 50% (146 أستاذ جامعي) من حاملي شهادة الماجستير والدكتوراه. من جهة أخرى بلغت نسبة تمثيل المهنيين من عينة الدراسة نسبة 50% بحيث جاءت فئة المحاسبين في المرتبة الأولى بنسبة 36% (105 محاسب) من مجموع أفراد

عينة الدراسة وبنسبة 71,92% من مجموع المهنيين (146 مهني) وهي نسبة معبرة وتخدم بشكل كبير أهداف الدراسة على اعتبار أن المحاسبين يتواجدون بشكل دائم بالشركة وعلى اطلاع مستمر بكافة الأمور المحاسبية والمالية التي تحيط بمكان عملهم، بما أن جوهر ممارسة المحاسبة الإبداعية كما تناولناه في الجانب النظري من دراستنا يتوقف وبشكل كبير على خبرة محاسب ودرايته بالثغرات التي تسمح له بالتلاعب في إعداد القوائم المالية. وبهذا تسمح لنا هذه الفئة بالحصول على إجابات ذات مصداقية تعكس واقع ممارسة المحاسبة الإبداعية، فمن بين 105 محاسب نجد 59 محاسب يملكون خبيرة ما بين 5 و 25 سنة و 5 محاسبين يملكون خبرة تفوق 25 سنة.

هذا ويمكن تمثيل المؤشرات السابقة وفق التمثيل البياني الموالي:

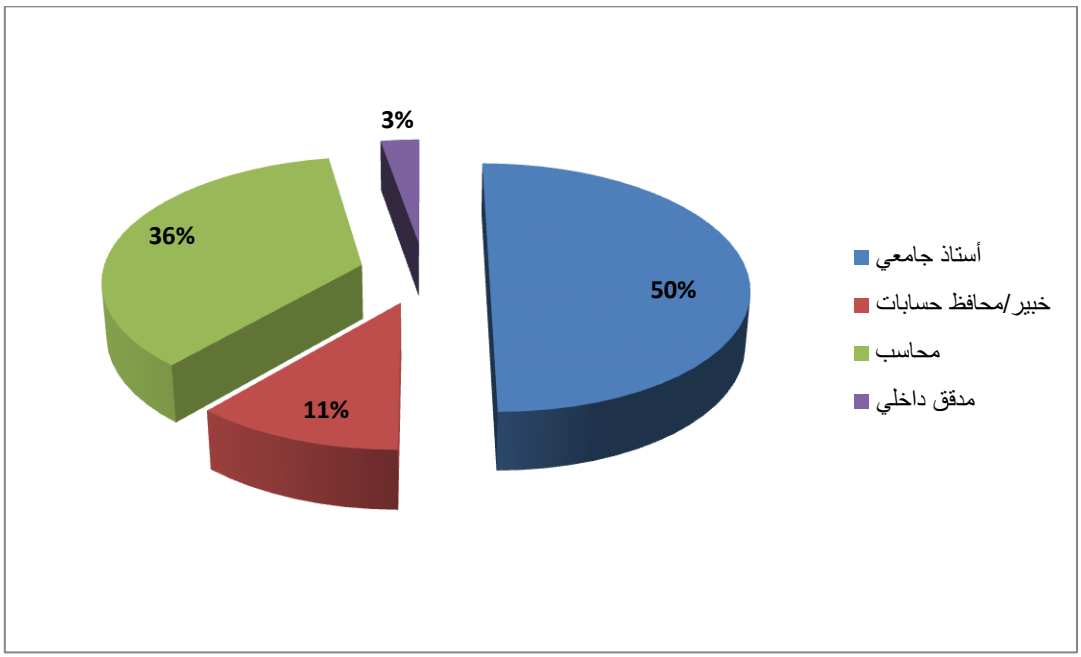

الشكل رقم (4-5) : تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الوظيفة الحالية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

خامسا: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الخبرة المهنية

من بين العوامل التي تساعد على الوصول إلى تحقيق أهداف الدراسة هي الخبرة المهنية لأفراد عينة الدراسة بما يسمح بالحصول على إجابات تعكس وبشكل كبير واقع ممارسة المحاسبة الإبداعية والآثار المترتبة عليها، وعملا بما سبق تم تقسيم أفراد عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية على 4 فئات تمثل الخبرة المهنية المتراكمة في الوظيفة الحالية.

استنادا لمعطيات الجدول (4-11) يتضح أن الفئة التي تملك خبرة من 5 إلى 15 سنة جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 45,89% (134 فرد) وهي نسبة مقبولة جدا وتصب ضمن أهداف الدراسة، وبمقارنة التناسب الموجود بين الخبرة التي تحملها هذه الفئة ومستويات السن نجد أن الفئة ما بين 30 و 40 سنة هي الغالبة بنسبة 78,36% (105 فرد).

في المرتبة الثانية جاءت الفئة التي تملك خبرة ما أقل من 05 سنوات بنسبة 29,79% وبعدها تأتي الفئة التي تملك خبرة من 16 إلى 25 سنة في المرتبة الثالثة بنسبة 16,09% وهي نسبة مرضية إلى حد بعيد وأغلب أفراد هذه الفئة أعمارها ما بين 41 و 50 سنة. في المرتبة الأخير جاءت الفئة التي تملك خبرة أكثر من 25 سنة في بنسبة 08,22% والتي تفوق أعمارها 50 سنة.

وتدعيما لما سبق، نجد أن أفراد العينة التي تملك خبرة من 5 إلى 25 فما فوق تشكل ما نسبته 70,2% من مجموع أفراد عينة الدراسة وتفوق أعمارهم 30 سنة، وهذا ما يشير إلى توفر عامل الخبرة لدى أفراد عينة الدراسة ويعطي مصداقية كبيرة للنتائج المتحصل عليها، إذ تعتبر الخبرة عامل جد مؤثر في أراء عينة الدراسة، لأن الخبرات المتراكمة المكتسبة من خلال الأبحاث العلمية والعمل في ميدان المحاسبة والمراجعة يجعل أفراد عينة الدراسة قادرين عل استيعاب إشكالية

الدراسة وما تحمله من مصطلحات تقنية بما يسمح لهم من إبداء رأيهم تجاه موضوع المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها المحتملة على كل من كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية.

هذا ويمكن تمثيل المعطيات السابقة وفق التمثيل البياني الموالي:

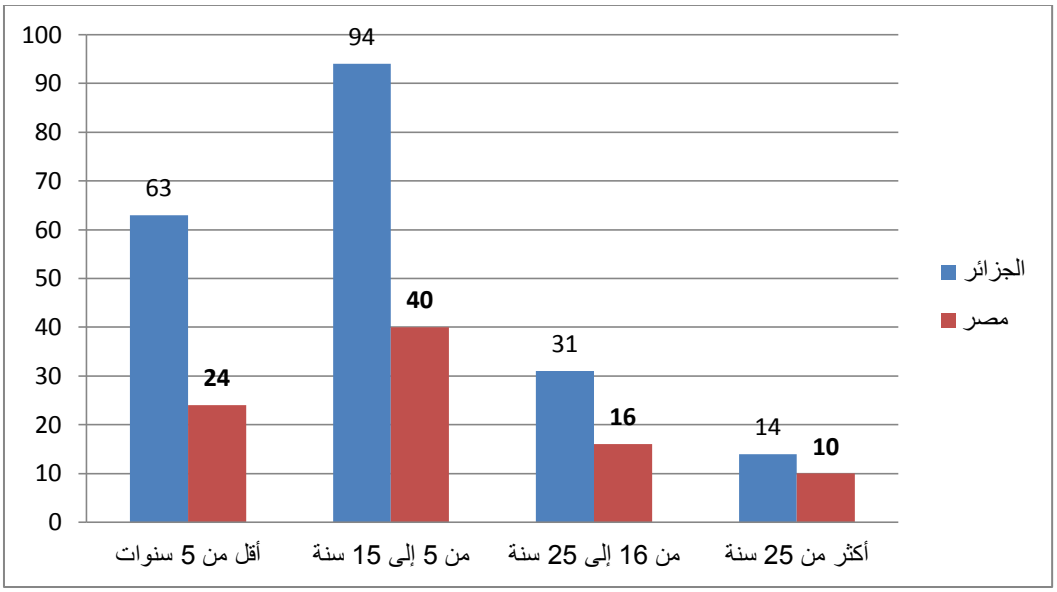

الشكل رقم (4-6) : تمثيل توزيع عينة الدراسة وفق متغير الخبرة المهنية

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

المطلب الثاني: عرض ومناقشة نتائج الإجابات على عبارات الاستبيان

نستعرض من خلال هذا المطلب حصيلة إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات الاستبيان مع تحليل ومناقشة النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على الأدوات الإحصائية الممكنة، بالإضافة إلى تحديد وتفسير اتجاه إجابات أفراد العينة وفق مقياس ليكارت الخماسي بالاستناد إلى المتوسطات الحسابية.

أولا: عرض و مناقشة نتائج المحور الأول

تضمن المحور الأول من أداة الاستبيان على ثمانية عبارات تتمحور حول طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والغايات التي تسعى إدارة الشركة لتحقيقها من وراء استخدامها لمثل هذه الممارسات، يلخص الجدول الموالي نتائج إجابات أفراد العينة تجاه هذا المحور:

الجدول رقم (4-12): إجابات عينة الدراسة حول طبيعة و دوافع استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية

العبارة	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1.تتصف ممارسات المحاسبة الإبداعية بكونها ممارسات مضللة وسلوك غير مقبول من قبل الإدارة لتزييف الحقائق بما يعظم منافعها الذاتية.	**ت**	--	25	20	133	114	**4.15**	**0.884**	**موافق**	**4**
	%	--	8,6	6,8	45,5	39,0				
2. إن ما توفره المعايير المحاسبية من مرونة في الاستخدام يشكل دافعا قويا للإدارة لاستخدام معالجات محاسبية مضللة تخدم مصالحها.	**ت**	04	27	25	170	66	**3.91**	**0.895**	**موافق**	**7**
	%	1,4	9,2	8,6	58,2	22,6				
3. تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة (خاصة بين الإدارة والملاك) من بين الأسباب التي تدفع الإدارة لاستخدام أساليب محاسبية مظللة.	**ت**	--	14	22	158	98	**4.16**	**0.760**	**موافق**	**2**
	%	--	4,8	7,5	54,1	33,6				
4. تعدد بدائل القياس المحاسبي والتقدير من شأنه أن يفسح المجال للتقدير والحكم الشخصي على بعض العمليات التي تعترض المحاسب.	**ت**	02	28	22	159	81	**3.99**	**0.895**	**موافق**	**6**
	%	0,7	9,6	7,5	54,5	27,7				
5. ربط الحوافز والمكافآت المالية المقدمة للمسيرين بالأرباح السنوية المحققة يشكل حافزا قويا للجوء الإدارة إلى استخدام ممارسات محاسبية مضللة للرفع من الأرباح السنوية صوريا.	**ت**	--	17	20	139	116	**4.21**	**0.810**	**موافق بشدة**	**1**
	%	--	5,8	6,8	47,6	39,7				

6. ضعف الثقافة المحاسبية لدى مستخدمي القوائم المالية قد يدفع إدارة الشركة لاستخدام بعض الممارسات المحاسبية مضللة.	**ت**	04	36	24	146	82	**3.91**	**0.987**	**موافق**	**8**
	%	1,4	12,3	8,2	50,0	28,1				
7. تتصف ممارسات المحاسبية الإبداعية في بعض الأحيان بالتعقيد مما يصعب من عملية اكتشافها وقياس درجة تأثيرها على القوائم المالية.	**ت**	--	27	31	151	83	**3.99**	**0.873**	**موافق**	**5**
	%	--	9,2	10,6	51,7	28,4				
8. يلجأ أعضاء إدارة الشركة التي تعرف تقلبات في الأرباح ومشاكل مالية لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتجميل قوائمها المالية حفاظا على مناصبهم.	**ت**	02	12	17	168	93	**4.16**	**0.762**	**موافق**	**3**
	%	0,7	4,1	5,8	57,5	31,8				
المحور ككل							**4,06**	**0.858**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (4-12) السابق إلى وجود اتفاق بين أفراد عينة الدراسة حول طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام مثل هذه الممارسات عند إعدادها لقوائمها المالية، حيث جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل 4,06 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3,40-4,19) المعبرة على أن الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة حول المنظور الأخلاقي لممارسة المحاسبة الإبداعية المنافي لقواعد السلوك المهني، كما تشير النتائج المتحصل عليها أيضا إلى اتفاق عينة الدراسة حول تعدد الدوافع الكامنة وراء استخدام الإدارة لمثل هكذا ممارسات، وهو ما يتفق مع ما توصلنا إليه في الجانب النظري. وبانحراف معياري قدره 0.858 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار.

بتفصيل النتيجة الرئيسية للمحور الأول، نجد أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تتصف بكونها ممارسات مضللة للمستخدمين من خلال تزييف الحقائق وإبراز المركز المالي للشركة بصورة مخالفة عما هي عليه في الواقع، كما تعتبر المحاسبة الإبداعية سلوك غير مقبول من قبل الإدارة

كون أن الأعراف المحاسبية وقواعد السلوك المهني المنظمة للمهنة تقتضي توفير معلومات تعكس الوضع المالي الحقيقي للشركة بكل شفافية ومصداقية وبعيدا عن كل أشكال الخداع. هذا ما تشير إليه نتائج العبارة الأولى من هذا المحور حيث بلغ المتوسط الحسابي 4,15 والمعبر عن موافقتهم التي بلغت 84,5% (الموافقون بشدة 39,0% والموافقون 45,5 %)، ووفقا لترتيب العبارات على أساس المتوسطات الحسابية جاءت هذه العبارة في الترتيب الرابع بين عبارات المحور الأول، ويكمن الهدف من وراء هذه العبارة في استقصاء أراء عينة الدراسة حول طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والمنظر الأخلاقي لها. هذه النتيجة تتوافق مع توصلت إليه الدراسات السابقة والأدبيات النظرية بوصفها المحاسبة الإبداعية بأنها سلوك غير مقبول من قبل الإدارة لتجميل قوائمها المالية بما يخدم مصالحها الذاتية على حساب التمثيل الصادق لحقيقة الوضع المالي للشركة.

فيما يتعلق بالعبارة الثانية، جاءت إجابات عينة الدراسة حول الدافع الذي يسمح لإدارة الشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال ما توفره المعايير المحاسبية من مرونة في التطبيق بالاتجاه الموافق بنسبة 80,8% (الموافقون بشدة 22,6% و الموافقون 58,2%)، وهي نتيجة تتوافق مع ما تم التطرق إليه في الجانب النظري على أن المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية في التطبيق ساعدت وبشكل كبير على انتشار المحاسبة الإبداعية.

رغم ذلك نجد أن نسبة 8,6% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم محايدة و 10,6 % كانت بعدم الموافق (غير موافق بشدة 1,4% وغير موافق 9,2%) على أن المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية في التطبيق لا تشكل دافعا لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهو ما نفسره بالمتوسط الحسابي المنخفض نسبيا 3,91 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3,40-4,19) وبانحراف معياري قدره 0.895 جعل هذه العبارة تحتل المرتبة السابعة ما قبل

الأخيرة من بين الدوافع الكامنة وراء استخدام المحاسبة الإبداعية، ما يعني من وجهة نظر عينة الدراسة أنه وبالرغم من المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية في الاستخدام إلا أن هذا لا يشكل دافعا قويا أمام الإدارة لاستخدام ممارسات محاسبية مضللة تخدم مصالحها الذاتية.

دافع تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة (خاصة بين الإدارة والملاك) من بين الأسباب التي تدفع الإدارة لاستخدام أساليب محاسبية مظللة تخدم مصالحها الذاتية كانت إجابات عينة الدراسة عليه بالموافقة بنسبة 87,7 % (الموافقون بشدة 33,6 % والموافقون 54,1%) ،هذا ما يشير إلى أن تعارض المصالح خاصة بين الإدارة والملاك يعد من بين الدوافع القوية التي ساعدت إلى انتشار المحاسبة الإبداعية، وقد جاء هذا الدافع في المرتبة الثانية من بين دوافع استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية استنادا للمتوسط الحسابي البالغ 4,16 وبانحراف معياري قدره 0.760 ما يعبر عن تجانس إجابات عينة الدراسة.

هذا وتتوافق نتائج هذه العبارة مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري، فالصراع القائم بين الإدارة والملاك في إطار نظرية الوكالة يعد من بين أقوى الدوافع التي تجعل إدارة الشركة تبحث عن إمكانية استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق مصالحها الذاتية، على اعتبار أن الملاك أيضا يهمهم الحفاظ على مستويات الأرباح ورأس المال المستثمر والذي قد لا يتوافق مع توجهات المسيرين.

فيما يتعلق بالعبارة الرابعة، كانت إجابات عينة الدراسة بالموافقة بنسبة 82,2% (الموافقون بشدة 27,7 % والموافقون 54,5%) على أن تعدد بدائل القياس المحاسبي والتقدير في بعض المسائل المحاسبية من شأنه فسح المجال أمام المحاسب للتقدير والحكم الشخصي خاصة ما تعلق منها بتقدير العمر الإنتاجي وطرق الاهتلاك لبعض التثبيتات، وبالرغم من ذلك احتلت هذه العبارة

المرتبة السادسة من بين الدوافع الأكثر تأثيرا في استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,99 وبانحراف معياري قدره 0.895 وهو ما يتوافق مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا.

لكن بالرغم من ذلك ومن وجهة نظر عينة الدراسة فان تعدد بدائل القياس المحاسبي والتقدير لا يشكل دافع قوي أمام الإدارة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعدادها لقوائمها المالية.

دافع رابط الحوافز والمكافآت المقدمة للمسيرين بالأرباح السنوية اعتبرته 87,3% (الموافقون بشدة 39,7% والموافقون 47,6%) من عينة الدراسة الدافع الأكثر تأثيرا في سلوك المسيرين، فقد احتل هذا الدافع المرتبة الأولى من بين الدوافع الكامنة وراء استخدام المحاسبة الإبداعية، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي لهذه العبارة البالغ 4,21 وبانحراف معياري قدره 0.810 يدل على توافق الإجابات وتجانسها.

هذا ويمكن تفسير المؤشرات السابقة بأن ربط الحوافز والمكافآت المقدمة للمسيرين مع مستويات الأرباح المحققة يدفع بعض المسيرين في حالة عدم قدرتهم على تحقيق أرباح فعلية إلى محاولة صنعها، وهذا من خلال التدخل في إعداد القوائم المالية عن طريق استخدام ما توفره المحاسبة الإبداعية من ممارسات للرفع من الأرباح السنوية صوريا أي غير بصورة غير حقيقية تخدم مصالحهم الذاتية للحصول على مكافآت وحوافز أكبر تتناسب مع مستويات الأرباح، وهو ما يتوافق مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري لدراستنا على أن ربط الحوافز والمكافآت المقدمة للمسيرين مع الأرباح السنوية يعتبر من الدوافع القوية وراء استخدام المحاسبة الإبداعية.

دافع استغلال ضعف الثقافة المحاسبية في أوساط مستخدمي القوائم المالية والذي تضمنته العبارة السادسة، جاءت إجابات عينة الدراسة حوله بالموافقة بنسبة 78,1 % (الموافقون بشدة 28,1% والموافقون 50,0 %) وبمتوسط حسابي قدره 3,91 ، وهو ما يدعم ما تم تناوله في الجانب النظري من دراستنا على أن ضعف الثقافة المحاسبية بين أوساط مستخدمي القوائم المالية من مستثمرين وغيرهم من أصحاب القرار يدفع إدارة الشركة لاستغلال هذا الضعف خدمة لمصالحها.

بالرغم من موافقة عينة الدراسة على ما تضمنته هذه العبارة إلا أننا نلاحظ أن أكثر من 20% من عينة الدراسة لم تكن موافقة على أن ضعف الثقافة المحاسبية لدى المستخدمين يشكل دافعا لاستخدام ممارسات محاسبية مضللة، وهو ما يفسره الانحراف المعياري المرتفع نسبيا والبالغ 0.987 ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الثامنة والأخيرة من بين دوافع الكامنة وراء استخدام المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية.

العبارة السابعة لتي نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تتصف في بعض الأحيان بالتعقيد مما يصعب من عملية اكتشافها وقياس درجة تأثيرها على القوائم المالية، فقد جاءت إجابات عينة الدراسة عليها بالموافقة بنسبة 80,1% (الموافقون بشدة 83 والموافقون 151)، هذا واحتلت هذه العبارة المرتبة الخامسة بمتوسط الحسابي قدره 3,99 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت المعتمد (3,40–4,19) وبانحراف معياري بلغ 0.873 تعبر عن عدم تشتت الإجابات.

استنادا إلى المؤشرات السابقة نجد أنها تتطابق مع ما تم التطرق إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن المحاسبة الإبداعية تمارس من قبل أفراد يتمتعون بدراية عالية وبخبرة كبيرة في الميدان المحاسبي يجعلهم قادرين على ابتكار ممارسات احتيالية معقدة يصعب اكتشاف وقياس الأحيان درجة تأثيرها على جودة القوائم المالية.

العبارة الثامنة والأخيرة في هذا المحور والتي نصت على لجوء إدارة الشركة التي تعرف تقلبات في الأرباح لتجميل قوائمها المالية باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية، جاءت إجابات عينة الدراسة عليها بالموافقة بنسبة 89,3 % (الموافقون بشدة 31,8 % والموافقون 57,5%). هذا وجاءت هذه العبارة في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي بلغ 4,16 وبتشتت متوسط للإجابات قدره 0.762 وهو ما يؤكد على أهمية هذا الدافع في التأثير على سلوك الإدارة بهدف تجميل قوائمها المالية.

استنادا للمؤشرات السابقة وما توصلنا إليه في الجانب النظري من دراستنا، نجد أن هناك توافق في الآراء على أن الشركات التي تواجه مشاكل مالية وتقلبات في أرباح تعمل على تجميل قوائمها المالية باستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية بغية الحفاظ على مستويات الأرباح وعدم تقلبها من سنة لأخرى، لذا يعمد بعض المسيرين وحفاظا على مناصبهم في حالة عدم قدرتهم على تحقيق مستويات الأرباح المرغوبة إلى التدخل في إعداد القوائم المالية من خلال استغلال ما توفره المحاسبة الإبداعية من ممارسات للحفاظ على مستويات الأرباح، على اعتبار أن عقود المسيرين تكون محددة المدة وبشروط خاصة تجعلهم عرضة لفقدان مناصبهم في أي لحظة.

ثانيا: عرض و مناقشة نتائج المحور الثاني

يتعلق المحور الثاني من الاستبيان بطبيعة كفاية الإفصاح المحاسبي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، تضمن هذا المحور ثمانية عبارات تم تلخيص نتائجها وفق الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-13): إجابات عينة الدراسة حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1. يعد الإفصاح المحاسبي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بكل شفافية ومصداقية.	ت	16	22	07	212	35	**3,78**	**0,945**	**موافق**	**2**
	%	5,5	7,5	2,4	72,6	12,0				
2. لا تضمن ممارسات المحاسبة الإبداعية توفير إفصاح كافي عن الوضعية المالية للشركة وتأكيد معقول على حسن تسيير الموارد المتاحة لدى المسيرين.	ت	12	26	11	217	26	**3,75**	**0,890**	**موافق**	**4**
	%	4,1	8,9	8,3	74,3	8,9				
3. لا توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية إفصاحا كافيا يساعد وبشكل كبير على تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالمستثمرين.	ت	09	31	15	207	30	**3,75**	**0,891**	**موافق**	**5**
	%	3,1	10,6	5,1	70,9	10,3				
4. يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة للمستثمرين لتمكينهم من توقع العائد على استثماراتهم وتقدير درجة المخاطر المحيطة بالشركة.	ت	07	33	17	199	36	**3,77**	**0,893**	**موافق**	**3**
	%	2,4	11,3	5,8	68,2	12,3				
5. الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يجعل من القوائم المالية اقل فائدة وأكثر عرضة لسوء الفهم من قبل المستخدمين.	ت	12	26	15	201	38	**3,78**	**0,928**	**موافق**	**1**
	%	4,1	8,9	5,1	68,8	13,0				

6. لا تمكن ممارسات المحاسبة الإبداعية من توفير إفصاح كافي عن المركز المالي للشركة خلال الفترات الحالية وأية تغييرات قد تؤثر على مركزها المالي خلال الفترات اللاحقة.	**ت**	12	25	18	206	31	**3,75**	**0,906**	**موافق**	**6**
	%	4,1	8,6	6,2	70,5	10,6				
7. لا تساعد ممارسات المحاسبة الإبداعية على توفير إفصاح كافي يسمح لمتخذ القرار بتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في السوق.	**ت**	12	28	18	201	33	**3,74**	**0,928**	**موافق**	**7**
	%	4,1	9,6	6,2	68,8	11,3				
8. يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي لإعطاء انطباع قوي للمستخدمين حول سلامة المركز المالي للشركة.	**ت**	09	35	17	193	38	**3,74**	**0,938**	**موافق**	**8**
	%	3,1	12,0	5,8	66,1	13,0				
المحور ككل							**3,76**	**0,914**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (4-13) السابق إلى موافقة عينة الدراسة حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية السلبي على كفاية الإفصاح المحاسبي، حيث جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل 3,76 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3,40-4,19) المعبرة على أن الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة وبانحراف معياري قدره 0,914 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار. هذه النتيجة تتطابق مع ما توصلنا إليه في الجانب النظري من دراستنا حول التأثير الذي تخلفه ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي.

بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور، عرفت العبارة الأولى من هذا المحور موافقة أكثر من 84% (الموافقون بشدة 12,0 % والموافقون 72,6 %) من عينة الدراسة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا توفر إفصاح كافي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية، وجاء الاتجاه العام للإجابات بموافق مما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الثانية من بين التأثيرات التي تخلفها ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي البالغ 3,78 وبانحراف معياري قدره 0.945 ما يدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها.

هذه النتيجة تؤكد على الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا يكفي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية وهذا أمر طبيعي، فالشركات التي تمارس المحاسبة الإبداعية تجدها قليلة الإفصاح حتى لا يتم كشف أمرها.

فيما يتعلق بالعبارة الثانية، فموافقة عينة الدراسة عليها كانت بنسبة 83,2 % (الموافقون بشدة 08,9% والموافقون 74,3 %). هذه المؤشرات تدل على موافقة عينة الدراسة بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا توفر إفصاح كافي يسمح وعلى أساس سليم بتقييم الوضعية المالية للشركة وضمان معقول على حسن تسيير الموارد المتاحة لدى المسيرين، وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي بلغ 3,75 وبانحراف معياري قدره 0.890 ما يدل على أن إجابات عينة الدراسة لا تتعدى طرفي الخيار.

العبارة الثالثة والتي نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تمكن من توفير إفصاح كافي يساعد المستثمرين على تخفيض حالات عدم التأكد التي تعترضهم عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة 81,9% (الموافقون بشدة 10,3% والموافقون 70,9%) ، وجاء الاتجاه العام للإجابات بالاتجاه الموافق وفي المرتبة الخامسة استنادا للمتوسط الحسابي البالغ 3,75 وبانحراف معياري قدره 0,891 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت في الإجابات.

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة 80,5% (الموافقون بشدة 12,3% والموافقون 68,2 %)، ونصت هذه العبارة على أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يعد غير كفاي بالنسبة للمستثمرين لتمكينهم من توقع العائد على استثماراتهم وتحديد درجة المخاطر المحيطة بالشركة. وجاء الاتجاه العام للإجابات بالموافقة بحيث بلغ

المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,77 وبانحراف معياري قدره 0.893 ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الثالثة من بين التأثيرات المحتملة لممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح.

هذا وتتوافق أراء عينة الدراسة مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بخصوص لجوء إدارة الشركة التي ترغب في الرفع من أسعار أسهمها إلى استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتجميل قوائمها المالية للحصول على استثمارات أكبر، وهو ما يجعل تلك القوائم لا تعطي الإفصاح الاقتصادي الحقيقي الذي يرغب المستثمرين في الحصول عليه وإنما ما ترغب الشركة في إظهاره فعلا، هذا ما يفقد المستثمرين القدرة على تقييم المخاطر المحيطة بالشركة وتقدير العائد على استثماراتهم، فالاستفادة تكون ظرفية وتؤدي بهم إلى الوقوع في فخ سوء التقدير ومن ثم سوء اتخاذ القرار والذي لا تظهر نتائجه الوخيمة إلى بعد فوات الأوان.

فيما يخص العبارة الخامسة، نصت هذه العبارة على أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يجعل من القوائم المالية اقل فائدة وأكثر عرضة لسوء الفهم من قبل المستخدمين. إذ بلغت نسبة الموافقة على هذه العبارة إلى 81,8% (الموافقون بشدة 13,0% والموافقون 68,8%)، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات مرتفع نسبيا بلغ 3,78 ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت المعبرة عن اتجاه الموافقة، مع انحراف معياري اقل نسبيا من العبارة الأولى قدره 0.928 سمح لهذه العبارة باحتلال المرتبة الأولى من بين التأثيرات التي تخلفها ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح. هذه النتيجة تدل على أن الشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية تكون أقل إفصاحا بطريقة تتلاءم مع ما ترغب في تحقيقه وهو ما قد يتعارض مع احتياجات المستخدمين في الحصول على افصاحات أكثر دقة واعتمادية تجعل من القوائم المالية أكثر قابلية للإفادة واقل عرضة لسوء الفهم .

العبارة السادسة من هذا المحور نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تضمن توفير إفصاح كافي عن الوضعية المالية الحالية للشركة وأية تغييرات قد تطرأ عليها في المستقبل. وجاءت هذه العبارة في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي للإجابات بلغ 3,75 والذي يعبر عن اتجاه الموافقة للإجابات، حيث عبرت ما نسبته 81,1 % (الموافقون بشدة 10,6% والموافقون 70,5%) من عينة الدراسة بموافقتها على ما تضمنته هذه العبارة، مع انحراف معياري مقبول نسبيا قدره 0.906 . هذه النتيجة تؤكد مرة أخرى بأن الاستفادة من الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية تكون ظرفية لا تسمح للمستخدمين بتوقع ما يحمله من تغييرات محتملة على المركز المالي للشركة خلال الفترات اللاحقة.

العبارة السابعة والتي نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تسمح بتوفير إفصاح كافي يساعد متخذ القرار على تقييم استمرارية الشركة عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة 80,1% (الموافقون بشدة 11,3% والموافقون 68,8%) ، وجاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة ما قبل الأخيرة بمتوسط الحسابي للإجابات بلغ 3,70 المعبرة عن اتجاه الموافقة. هذه النتيجة تتوافق مع ما أشرنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا يعد كافيا بالنسبة لمتخذ القرار بطريقة تسمح له وعلى أساس سليم بتقييم قدرة الشركة على الاستمرار في المستقبل، فالاستفادة تكون ظرفية ولا تقدم مؤشرات قوية على متانة المركز المالي للشركة.

العبارة الثامنة والأخير من هذا المحور عرفت موافقة 79,1% (الموافقون بشدة 13,0% والموافقون66,1%) من عينة الدراسة على أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي لإعطاء انطباع قوي للمستخدمين حول سلامة المركز المالي للشركة، وجاء المتوسط

الحسابي للإجابات بقيمة 3,74 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبانحراف معياري قدره 0.934 . هذه النتيجة تبرز أهمية كفاية الإفصاح بالنسبة للمستخدمين في تقييم الوضعية المالية للشركة وبناءا على ذلك يتم اتخاذ القرار الصائب الذي يضمن تحقيق أفضل النتائج الممكنة.

ثالثا: عرض ومناقشة نتائج المحور الثالث

تضمن المحور الثالث من الاستبيان على ثمانية عبارات تتمحور حول جودة المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، يلخص الجدول الموالي نتائج إجابات أفراد العينة تجاه هذا المحور:

الجدول رقم (4-14): إجابات عينة الدراسة حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية

العبارة	التكرار والنسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1. ينتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية غير قادرة على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة.	**ت**	13	25	12	192	50	**3,83**	**0,963**	**موافق**	**3**
	%	4,5	8,6	4,1	65,8	17,1				
2. لا توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ذات جودة من شأنها أن تمنح ثقة كبيرة للمستثمرين حول سلامة استثماراتهم.	**ت**	13	33	11	198	37	**3,73**	**0,973**	**موافق**	**7**
	%	4,5	11,3	3,8	67,8	12,7				
3. لا تسمح ممارسات المحاسبة الإبداعية بتوفير معلومات محاسبية ذات مصداقية يمكن التحقق من صحتها من قبل أكثر من مستخدم.	**ت**	11	28	11	195	47	**3,82**	**0,944**	**موافق**	**5**
	%	3,8	9,6	3,8	66,8	16,1				

4. ينتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية تمتاز بالتحيز بحيث أنها تخدم بصورة مباشرة مصلحة مستخدم على حساب أخر.	**ت**	07	23	13	189	60	**3,93**	**0,882**	**موافق**	**1**
	%	2,4	7,9	4,5	64,7	20,5				
5. تتميز المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية بأنها صعبة الفهم ولا تعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية المحيطة بالشركة.	**ت**	07	25	17	188	55	**3,89**	**0,891**	**موافق**	**2**
	%	2,4	8,6	5,8	64,4	18,8				
6. لا تتيح ممارسات المحاسبة الإبداعية للمستخدمين معلومات محاسبية ذات جودة تسمح وعلى أساس سليم بإجراء عمليات المقارنة الممكنة بين نتائج الفترات الحالية ونتائج الفترات السابقة.	**ت**	09	30	22	182	49	**3,79**	**0,945**	**موافق**	**6**
	%	3,1	10,3	7,5	62,3	16,8				
7. تنتج ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية غير قادرة على تقديم تأكيد معقول عن قدرة الشركة على الاستمرار وتحقيق أرباح مستقبلية.	**ت**	06	46	20	177	43	**3,70**	**0,972**	**موافق**	**8**
	%	2,1	15,8	6,8	60,6	14,7				
8. تفرز ممارسات المحاسبة الإبداعية عن معلومات محاسبية غير قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين بالشركة بصفة عادلة.	**ت**	04	39	18	177	54	**3,82**	**0,934**	**موافق**	**4**
	%	1,4	13,4	6,2	60,6	18,5				
المحور ككل							**3,81**	**0,938**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (4-14) السابق إلى موافقة عينة الدراسة حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية السلبي على جودة المعلومات المحاسبية، حيث جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل 3,81 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3,40-4,19) المعبرة على أن الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة وبانحراف معياري قدره 0,938 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار. هذه النتيجة تتطابق مع ما توصلنا إليه في الجانب

النظري من دراستنا حول التأثير الذي تخلفه ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية.

بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور، عرفت العبارة الأولى من هذا المحور موافقة أكثر من 82% (الموافقون بشدة 17,1 % والموافقون 65,8 %) من عينة الدراسة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تنتج معلومات محاسبية لا تعطي صورة صادقة عن حقيقة الوضع المالي للشركة، وجاء الاتجاه العام للإجابات بموافق مما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الثالثة من بين التأثيرات التي تخلفها ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي البالغ 3,83 وبانحراف معياري قدره 0.699 ما يدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها.

واستنادا للمؤشرات السابقة نجد أن إجابات عينة الدراسة تتوافق مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا في أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفتقر لصفة التعبير الصادق الذي يسمح لها بتقديم صورة صادقة عن حقيقة الوضع المالي للشركة .

فيما يتعلق بالعبارة الثانية، فموافقة عينة الدراسة عليها كانت بنسبة 80,5 % (الموافقون بشدة 12,7% والموافقون 67,8 %). هذه المؤشرات تدل على موافقة عينة الدراسة على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا توفر معلومات ذات جودة من شأنها مساعدة المستثمرين في اتخاذ قرارات رشيدة، وقد جاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3,73 وبانحراف معياري قدره 0.973 ما يدل على أن إجابات عينة الدراسة لا تتعدى طرفي الخيار.

هذا وتتوافق النتيجة المتوصل إليها مع ما تطرقنا إليه سابقا في الجانب النظري من دراستنا حول تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على خاصية ملاءمة المعلومات المحاسبية لاتخاذ القرار، أي أن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تسمح لمتخذ القرار ببناء نموذج يسمح له وعلى أساس سليم بالتنبؤ بمستقبل الشركة حتى يتسنى له اتخاذ قرارات رشيدة ذات صلة بالشركة.

العبارة الثالثة والتي نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تؤثر على مصداقية المعلومات عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة 82,9% (الموافقون بشدة 16,1% والموافقون 66,8%) ، وجاء الاتجاه العام للإجابات بالاتجاه الموافق وفي المرتبة الخامسة استنادا للمتوسط الحسابي البالغ 3,82 وبانحراف معياري قدره 0,944 وهي قيمة مقبولة تعبر عن عدم وجود تشتت في الإجابات.

هذا وتأكد إجابات عينة الدراسة بأن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية قد تفتقر لخاصية قابلية التحقق من صحتها من قبل أكثر من مستخدم يتمتعون بنفس الكفاءة، ويأتي هذا من اختلاف طرق معالجة البيانات المتحصل عليها من مستخدم لأخر ما يؤدي إلى الوصول لنتائج مختلفة وهو ما يؤدي إلى فقدان المعلومات المفصح عنها لخاصية قابلية التحقق.

العبارة الرابعة هي الأخرى عرفت موافقة عينة الدراسة عليها بنسبة 85,2% (الموافقون بشدة 20,5% والموافقون 64,7 % ، وتضمنت هذه العبارة تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية من حيث عدم تحيز المعلومات وخدمتها لمصلحة طرف على حساب أخر. وجاء الاتجاه العام للإجابات بالموافقة بحيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العبارة 3,93

وبانحراف معياري قدره 0.882 ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الأولى من بين التأثيرات المحتملة لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات.

استنادا إلى المؤشرات السابقة، نجد أن إجابات عينة الدراسة حول هذه العبارة تتوافق مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا حول مشكل تعارض المصالح في إطار نظرية الوكالة (بين الملاك والإدارة)، هذا الاختلاف في المصالح قد يدفع إدارة الشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتحقيق مصالحها الذاتية على حساب أطراف أخرى، هذا ما يجعل المعلومات المحاسبية المفصح عنها تمتاز بالتحيز وتخدم مصلحة طرف على حساب أخر.

فيما يخص العبارة الخامسة التي نصت على أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية تكون مبهمة وغير مفهومة للمستخدمين. وقد عرفت هذه العبارة موافقة 83,2 % (الموافقون بشدة 18,8 % والموافقون 64,4 %) من عينة الدراسة، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة 3,89 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبانحراف معياري قدره 0.891 يدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين طرفي الخيار، ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الثانية من بين التأثيرات التي تفرزها ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية. هذه النتيجة تتطابق مع تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن ممارسي المحاسبة الإبداعية يتعمدون الإفصاح عن المعلومات بطريقة مبهمة وغير واضحة حتى لا يسهل اكتشاف ممارسة الشركة للمحاسبة الإبداعية في إعداد قوائمها المالية.

العبارة السادسة من هذا المحور نصت على أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تسمح بإجراء عمليات المقارنة الممكنة بين نتائج الفترات الحالية والسابقة فقد احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي للإجابات بلغ 3,79 والذي يعبر عن اتجاه الموافقة

للإجابات، إذ بلغت نسبة الموافقة على هذه العبارة 79,1 % (الموافقون بشدة 16,8% والموافقون 62,3%) من عينة الدراسة. هذه النتيجة تدعم ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفقد المعلومات خاصية قابلية مقارنة نتائج الشركة خلال فترات زمنية مختلفة حتى يتسنى لمتخذ القرار تقييم أدائها المالي.

فيما يخص العبارة السابعة التي نصت على أن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفرز معلومات محاسبية غير قادرة على تقديم تأكيد معقول عن قدرة الشركة على الاستمرار عرفت موافقة 75,3% (الموافقون بشدة 14,7% والموافقون 60,6%) من عينة الدراسة، إذ بلغ المتوسط الحسابي للإجابات 3,70 وهي قيمة منخفضة بالمقارنة مع باقي المتوسطات التي تضمنها هذه المحور إلا أنها تعبر عن الاتجاه الموافق لعينة الدراسة على ما تضمنته هذه العبارة، وبهذا احتلت هذه العبارة المرتبة الثامنة والأخيرة. هذه النتيجة تتوافق مع ما أشرنا إليه سابقا بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية تفقد المعلومات المحاسبية خاصية القدرة التنبؤية التي تسمح لمتخذ القرار بالتنبؤ بالنتائج المتوقع حدوثها في المستقبل، وبناءا على ذلك يتم اتخاذ القرار الصائب.

العبارة الثامنة والأخير من هذا المحور نصت على أن المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين بصفة عادلة. وبلغت نسبة الموافقة 79,1% (الموافقون بشدة 18,5% والموافقون 60,6%) من عينة الدراسة على ما تضمنته هذه العبارة ، وجاء المتوسط الحسابي للإجابات بقيمة 3,82 المعبرة عن اتجاه الموافقة وبتشتت غير مؤثر بانحراف معياري قدره 0.934 . هذه النتائج تؤكد ما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تسمح بتوفير معلومات تلبي احتياجات المستخدمين بصفة عادلة كونها تفتقر لخاصية الحياد.

رابعا: عرض ومناقشة نتائج المحور الرابع

يتعلق المحور الرابع والأخير من أداة الاستبيان بالآليات الممكنة للحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية، تضمن هذا المحور كبقية المحاور السابقة على ثمانية عبارات تم تلخيص نتائجها كما يبرزه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-15): إجابات عينة الدراسة حول دور الآليات المقترحة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

العبارة	التكرار و النسبة	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام	الترتيب
1. يساهم تفعيل ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة بشكل فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**ت**	01	06	16	148	121	**4,31**	**0,699**	**موافق بشدة**	**2**
	%	0,3	2,1	5,5	50,7	41,4				
2. التزام المراجع الخارجي بمعايير مراجعة عالية الجودة في تخطيط وأداء عملية المراجعة يساهم بشكل فعال في اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**ت**	01	04	18	146	123	**4,32**	**0,683**	**موافق بشدة**	**1**
	%	0,3	1,4	6,2	50,0	42,1				
3. تنمية الثقافة المحاسبية لدى مختلف مستخدمي القوائم المالية من شأنه أن يساهم بشكل كبير في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**ت**	02	12	24	158	96	**4,14**	**0,786**	**موافق**	**4**
	%	0,7	4,1	8,2	54,1	32,9				
4. تعزيز دور لجنة المراجعة بالشركة في الإشراف والرقابة على نشاطات الشركة والتأكد من صحة السياسات المحاسبية والتقديرات المستخدمة.	**ت**	01	03	20	155	113	**4,29**	**0,668**	**موافق بشدة**	**3**
	%	0,3	01,0	6,8	53,1	38,7				
5. ضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بأن لا يكون لرئيس المجلس أو أحد أعضائه مهام تنفيذية بالشركة.	**ت**	--	06	41	145	100	**4,16**	**0,736**	**موافق**	**5**
	%	--	2,1	14,0	49,7	34,2				

6. يساهم تفعيل فرضية الثبات في استخدام سياسات محاسبية معينة بشكل كبير في تقييد سلوك الإدارة والحد من الاستخدام غير العادل لبعض السياسات المحاسبية.	**ت**	--	14	43	149	86	**4,05**	**0,796**	**موافق**	**6**
	%	--	4,8	14,7	51,0	29,5				
7. طول مدة ارتباط المراجع الخارجي بعميل المراجعة يساعد المراجع على فهم أفضل لطبيعة عمل العميل و العمل على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.	**ت**	02	63	59	101	67	**3,58**	**1,086**	**موافق**	**8**
	%	0,7	21,6	20,2	34,6	22 ,9				
8. خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية من خلال تحديد الظروف التي تفعل من خلالها هذا البدائل.	**ت**	--	15	59	162	56	**3,89**	**0,767**	**موافق**	**7**
	%	--	5,1	20,2	55,5	19,2				
المحور ككل							**4,09**	**0,777**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج (SPSS V22)

تشير نتائج الجدول (4-15) السابق إلى موافقة عينة الدراسة حول دور الفعال للآليات المقترحة في الكشف والحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث جاء المتوسط الحسابي للمحور ككل 4,09 والذي ينتمي للفئة الرابعة من مقياس ليكارت الخماسي (3,40-4,19) المعبرة على أن الاتجاه العام للإجابات كانت موافقة وبانحراف معياري قدره 0,777 وهي قيمة تعبر على تجانس الإجابات وعدم تشتتها بين أطراف الخيار. هذا ما يدعم ما توصلنا إليه في الجانب النظري من دراستنا فيما يخص المداخل الحديثة للحد من تأثير المحاسبة الإبداعية بما يضمن تحسين جودة القوائم المالية المنشورة.

بتفصيل النتيجة الرئيسية لهذا المحور، عرفت العبارة الأولى من هذا المحور موافقة أكثر من 91% (الموافقون بشدة 41,4 % والموافقون 50,7 %) من عينة الدراسة على الدور الفعال الذي تلعبه ركائز حوكمة الشركات والمتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وجاء الاتجاه العام للإجابات بموافق بشدة مما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة

الثانية من بين آليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهو ما يفسره المتوسط الحسابي البالغ 4,31 وبانحراف معياري قدره 0.699 ما يدل على تجانس الإجابات وعدم تشتتها.

واستنادا للمؤشرات السابقة فان تفعيل ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر وتحسين مستويات الإفصاح والرقابة على أعمال الإدارة من شأنه أن يساهم بشكل فعال في الكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية بما يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية.

العبارة الثانية والتي نصت على أن التزام المراجع الخارجي بمعايير مراجعة عالية الجودة يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية اعتبرته 92,1% (الموافقون بشدة 42,1% والموافقون 50,0%) من عينة الدراسة الآلية الأكثر فعالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهو ما جعل هذه العبارة تحتل المرتبة الأولى بمتوسط حسابي البالغ 4,32 وبانحراف معياري قدره 0.683 ما يدل على توافق الإجابات وتجانسها.

هذا ويمكن تفسير المؤشرات السابقة بأن التزام المراجع الخارجي بأداء عملية المراجعة وفق ما تمليه معايير المراجعة الدولية وعلى رأسها معيار الدولي رقم 500 (أدلة الإثبات في المراجعة) وهو ما يساعد المراجع على تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة على درجة عالية من الجودة تسمح له بتخفيض خطر المراجعة والحد من أي تلاعبات قد تمارسها الإدارة في إطار المحاسبة الإبداعية. وبهذا نجد أن هناك توافق بين أراء عينة الدراسة وما تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا حول الدور الفعال الذي يلعبه المراجع الخارجي الكفء في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية بما يسمح له بإبداء رأي فني سليم حول عدالة القوائم المالية محل المراجعة.

العبارة الثالثة والتي على أن تنمية الثقافة المحاسبية لدى مختلف مستخدمي القوائم المالية من شأنه أن يساهم في الحد من المحاسبة الإبداعية عرفت موافقة عينة الدراسة بنسبة 87,0% (الموافقون بشدة 32,9% والموافقون 54,1%)، وجاء الاتجاه العام للإجابات بالموافقة وفي المرتبة الرابعة من بين الآليات الممكنة للحد من تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لإجابات عينة الدراسة 4,14 وبانحراف معياري قدره 0.786 ما يدل على وجود تجانس بين إجابات العينة وعدم تشتتها.

هذا وتتوافق النتائج المتحصل عليها من خلال هذه العبارة مع ما كنا قد تطرقنا إليه في الجانب النظري من دراستنا بأن تنمية الثقافة المحاسبية بين أوساط المستخدمين سواء كانت ذاتية أو من خلال تنظيم ملتقيات ودورات تكوينية من شأنها تنوير مختلف المستخدمين للقوائم المالية بممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الشركات لتجميل قوائمها المالية.

من جهة أخرى نجد ما نسبته 8,2% من عينة الدراسة كانت إجاباتهم محايدة و 04,8% كانت بعدم الموافقة (غير موافق بشدة 0,7% وغير موافق 4,1%) ، وهو ما نفسره من وجهة نظر عينة الدراسة بأنه كلما زادت الثقافة المحاسبية لدى مختلف المستخدمين فان هذا من شأنه إثارة ذكاء معدي القوائم المالية بشكل مبدع أكثر من السابق، بمعني أنه كلما زادت الرقابة زاد الإبداع.

العبارة الرابعة والتي نصت على أن تعزيز دور لجنة المراجعة بالشركة من شأنه أن يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية اعتبرته 91,8% (الموافقون بشدة 38,7% والموافقون 53,1%) من عينة الدراسة من بين الآلية الأكثر فعالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية من خلال دورها البارز في الرقابة على نشاطات الشركة والتأكد من صحة التقديرات والسياسات المحاسبية المستخدمة باعتباره مجال خصب للتلاعب بما يحقق، وجاءت هذه العبارة في المرتبة

الثالثة بمتوسط حسابي البالغ 4,29 وبانحراف معياري صغير قدره 0.668 يدل على تجانس إجابات عينة الدراسة وتمركزها في اتجاه واحد.

فيما يخص العبارة الخامسة من هذا المحور والتي نصت على ضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، عرفت هذه العبارة موافقة 83,9% (الموافقون بشدة 34,2% والموافقون 49,7%) من عينة الدراسة بأن ضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بأن لا يكون لهم مهام تنفيذية بالشركة قد تؤثر على عملية إعداد القوائم المالية. هذا وجاءت هذه العبارة في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي البالغ 4,46 وبانحراف معياري قدره 0,736 .

استنادا للمؤشرات السابقة نجد أنها تتطابق مع ما كنا قد أشرنا إليه في الجانب النظري من دراستنا حول تركيبة مجلس الإدارة للشركة وضرورة تمتع أعضائه بالاستقلالية التي تجعلهم لا يتولون مهام تنفيذية بالشركة تجعلهم قادرين على التأثير في قرارات الإدارة مما تضعف من مسؤوليتهم في الرقابة والإشراف على أعمال الشركة، وبالتالي فان العمل على تدعيم استقلالية أعضاء مجلس الإدارة من شأنه أن يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية ومن المشاكل الناشئة في إطار نظرية الوكالة.

العبارة السادسة من هذا المحور تخص تفعيل فرضية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية فقد احتلت المرتبة السادسة بمتوسط حسابي للإجابات قيمته 4,05 والذي ينتمي للفئة الرابعة (3,40–4,19) المعبرة عن اتجاه الموافقة، إذ بلغت نسبة الموافقة 80,5 % (الموافقون بشدة 29,5% والموافقون 51,0%) من عينة الدراسة. هذا ما يؤكد ومن وجهة نظر عينة الدراسة على أهمية الثبات في استخدام السياسات المحاسبية خلال فترات زمنية متتابعة وعدم التغيير إلا في حالة وجود ظرف يستدعي ذلك مع ضرورة الإفصاح من خلال الملاحق على التأثيرات المستقبلية

لعملية التغيير، وبهذا يمكن تقييد جهود الإدارة في التغيير ما بين السياسات المحاسبية للاستفادة من المزايا التي توفرها بما يتناسب مع مصالح أطراف معينة.

طول مدة ارتباط المراجع الخارجي بعميل المراجعة يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية والذي تضمنتها العبارة السابعة، عرفت موافقة 57,5% (الموافقون بشدة 22,9% والموافقون 34,6%) من عينة الدراسة بأن طول مدة ارتباط المراجع الخارجي بعميله يساعد المراجع على أفضل لبيئة العميل، وهو ما يفسره ترتيب هذه العبارة في المرتبة الثامنة والأخيرة بمتوسط حسابي بلغ 3,58 وبانحراف معياري مرتفع نسبيا قدره 1,086 والذي يدل على وجود تشتت في إجابات وعدم استقرارها في اتجاه واحد.

بالرغم من موافقة عينة الدراسة على ما تضمنته هذه العبارة إلا أننا نلاحظ أن أكثر من 41% من عينة الدراسة لم تكن موافقة على أن طول مدة ارتباط المراجع الخارجي بعميله يساهم في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وهذا ما فسرته عينة الدراسة بأن طول ارتباط المراجع بعميله يؤدي إلى وجود علاقات ألفة بين الطرفين، كما أنه يشكل تهديدا لاستقلالية المراجع خاصة إذا كان العميل ذو أهمية نسبية للمكتب من حيث الأتعاب، بمعنى أنه حتى وان اكتشف المراجع أن الشركة تمارس المحاسبة الإبداعية فانه يتغافل عن الإشارة إليها من خلال تقريره.

خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية الذي تضمنته العبارة الثامنة، جاءت الإجابات حوله باتجاه الموافقة بنسبة 74,7 % (الموافقون بشدة 19,2% والموافقون 55,5%)، وهي نتيجة تتوافق مع ما تطرقنا إليه في الجانب النظري بأن خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية يساهم بشكل كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

وجاءت هذه العبارة في المرتبة السابعة ما قبل الأخيرة بمتوسط حسابي قدره 3,89 ولانحراف معياري بلغ 0.767 ، وهو ما يدل من وجهة نظر عينة الدراسة أن خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية لا يشكل الآلية الأكثر فعالية في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

بعد مناقشة نتائج إجابات عينة الدراسة حول محاور الاستبيان في المطلب السابق، سنقوم من خلال هذا المطلب على اختبار صحة فرضيات الدراسة باستخدام اختبار T للعينة الواحدة One Sample T-Test وهذا عند مستوى دلالة (∝) Sig 5% وفق قاعدة القرار التالية:

- ✓ قبول الفرضية العدمية H_0 إذا كانت قيمة $Sig\ (\propto) > 0,05$؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة H_1 إذا كانت قيمة $Sig\ (\propto) < 0,05$.

أولا: اختبار الفرضية الأولى

تنص هذه الفرضية بأن تعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية يجعل منها عملا غير مقبول من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية ، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** تعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية لا يجعل منها عملا غير مقبول من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية؛
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** تعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية يجعل منها عملا غير مقبول من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحور الرابع تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (4-16): اختبار T-Test للفرضية الأولى

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الأول	131,459	291	,000	29,49315	29,0516	29,9347

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS v21

على ضوء نتائج الجدول (4-20) أعلاه يتضح لنا أن $Sig\ (\propto) < 0,05$ إذ قدرت قيمتها بـ 0,000 (00%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن تعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية يجعل منها عملا غير مقبول من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية. كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الأول تؤكد صحة الفرضية الموضوعة بوجود دوافع مختلفة لقيام إدارة الشركة بممارسة المحاسبة الإبداعية عند إعداد القوائم المالية يجعل منها عملا غير مقبول يؤدي إلى تزييف الحقائق وتظليل المستخدمين.

ثانيا: اختبار الفرضية الثانية

تنص هذه الفرضية بأنه يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة ، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** لا يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة؛
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحور الرابع تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (4-17): اختبار T-Test للفرضية الثانية

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الثاني	71,472	291	,000	27,04795	26,3031	27,7928

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء نتائج الجدول (4-21) أعلاه يتضح لنا أن $Sig\ (\propto) < 0,05$ إذ قدرت قيمتها بـ 0,000 (00%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأنه يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة. كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الثاني تؤكد صحة الفرضية الموضوعة بوجود تأثيرات سلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي.

ثالثا: اختبار الفرضية الثالثة

تنص هذه الفرضية بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية توفر معلومات محاسبية ليست ذات جودة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** لا توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ليست ذات جودة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة؛
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ليست ذات جودة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحور الرابع تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (4-18): اختبار T-Test للفرضية الثالثة

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الثالث	72,357	291	,000	27,50342	26,7553	28,2515

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء نتائج الجدول (4-22) أعلاه يتضح لنا أن $Sig\ (\propto) < 0,05$ إذ قدرت قيمتها بـ 0,000 (00%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا توفر معلومات محاسبية ذات جودة لمساعدة متخذ القرار على اتخاذ قرارات رشيدة. كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الثالث تؤكد صحة الفرضية الموضوعة بوجود تأثيرات سلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية.

رابعا: اختبار الفرضية الرابعة

تنص هذه الفرضية بأن الآليات المقترحة تساهم وبشكل فعال في الحد من ممارسات المحاسبة المستخدمة من قبل إدارة الشركة عند إعداد القوائم المالية، وتكون الإجابة على الفرضية كما يلي:

- ✓ **الفرضية العدمية H_0:** لا تساهم الآليات المقترحة بشكل فعال في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية؛
- ✓ **الفرضية البديلة H_1:** تساهم الآليات المقترحة بشكل فعال في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية.

بعد اختبارنا للفرضية الموضوعة من خلال المحور الرابع تحصلنا على النتائج التالية:

الجدول (4-19): اختبار T-Test للفرضية الرابعة

	Valeur du test = 3					
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Intervalle de confiance 95% de la différence	
					Inférieure	Supérieure
المحور_الرابع	136,262	291	,000	29,73630	29,3068	30,1658

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

على ضوء نتائج الجدول (4-23) أعلاه يتضح لنا أن $Sig\ (\propto) < 0,05$ إذ قدرت قيمتها بـ 0,000 (00%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة بأن الآليات المقترحة تساهم وبشكل فعال في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية. كما أن الإجابات المتحصل عليها من خلال المحور الرابع تؤكد صحة الفرضية الموضوعة بأن الآليات المقترحة تساهم وبشكل كبير في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

خامسا: اختبار الفرضية الخامسة

لاختبار إمكانية وجود فروقات ذات دلالية إحصائية بين إجابات عينة الدراسة بتغير خصائصها الديموغرافية، سنقوم باستخدام اختبار تحليل التباين One Way ANOVA عند مستوى دلالة $Sig\ (\propto)$ 5% ، بالإضافة لاستخدام الاختبار البعدي POST HOC لتحديد مصدر التباين بين الإجابات في حال وجوده ولصالح أي فئة تبعا لتغير خصائصها الديموغرافية (المؤهل العلمي، الوظيفة والخبرة المهنية). الحكم على وجود تباين من عدمه يكون وفق قاعدة القرار التالية:

- ✓ قبول الفرضية العدمية (H_0) إذا كانت قيمة $Sig\ (\propto) > 0,05$؛
- ✓ قبول الفرضية البديلة (H_1) إذا كانت قيمة $Sig\ (\propto) < 0,05$.

أ. اختبار الفرضية الفرعية الأولى من خلال المحور الأول

قمنا بتحليل التباين بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول من الاستبيان والتي خصصت لإبراز طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والدوافع المختلفة للإدارة لاستخدام مثل هكذا ممارسات عند إعداد القوائم المالية وفقا لتغير بياناتها الشخصية والوظيفية كما يلي:

1. اختبار تباين إجابات المحور الأول وفق المؤهل العلمي

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-20): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	30,352	3	10,117	,686	,561
Intra-groupes	4246,635	288	14,745		
Total	4276,986	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-24) أعلاه أن قيمة Sig ($\propto$) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,561 (56,1%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة المكون من أربع مؤهلات.

2. اختبار تباين إجابات المحور الأول وفق الوظيفة الحالية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-21): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق الوظيفة الحالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	135,152	3	45,051	3,133	,026
Intra-groupes	4141,834	288	14,381		
Total	4276,986	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-25) أعلاه أن قيمة Sig ($\propto$) < 05%، حيث بلغت قيمته 0,026 (02,6%) ، وعليه نرفض الفرضية العدمية ونقبل الفرضية البديلة وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الأول بتغير المؤهل العلمي لأفراد

العينة، ولمعرفة مصدر هذه الفروقات قمنا بإجراء اختبار POST HOC وكانت النتائج وفق ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-22): اختبار POST HOC لتباين المحور الأول وفق الوظيفة الحالية

الحالية الوظيفة (I)	الحالية الوظيفة (J)	Différence de moyennes (I-J)	Erreur standard	Signification
أستاذ جامعي	محافظ/خبير محاسبي	1,92341*	,73096	,009
	محاسب	-,26360	,48525	,587
	مدقق داخلي	1,27568	1,37702	,355
محافظ/خبير محاسبي	أستاذ جامعي	-1,92341*	,73096	,009
	محاسب	-2,18701*	,75681	,004
	مدقق داخلي	-,64773	1,49448	,665
محاسب	أستاذ جامعي	,26360	,48525	,587
	محافظ/خبير محاسبي	2,18701*	,75681	,004
	مدقق داخلي	1,53929	1,39091	,269
مدقق داخلي	أستاذ جامعي	-1,27568	1,37702	,355
	محافظ/خبير محاسبي	,64773	1,49448	,665
	محاسب	-1,53929	1,39091	,269

* فرق المتوسط معنوي عند مستوى دلالة (α =0,05)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (4-26) أعلاه أن متوسط الفروق متمركز بين إجابات المحاسبين ومحافظي الحسابات/الخبراء المحاسبين بمقدار(2,18701) عند مستوى دلالة بلغ 0,004 وهو أقل من مستوى المعنوية (α =0,05)، وبالتالي توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات الفئتين ولصالح فئة المحاسبين. هذه النتيجة تدل على الموافقة الكبيرة للمحاسبين بصفتهم على تواجد دائم داخل الشركة حول تعدد دوافع ممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل إدارة الشركة والتي تجعل منها عملا غير مقبول عند إعداد القوائم المالية.

3. اختبار تباين إجابات المحور الأول وفق الخبرة المهنية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الأول بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-23): اختبار ANOVA لتباين المحور الأول وفق الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	86,864	3	28,955	1,990	,116
Intra-groupes	4190,122	288	14,549		
Total	4276,986	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-27) أعلاه أن قيمة Sig ($\propto$) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,116 (11,6%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الأول بتغير عدد سنوات الخبرة لأفراد العينة.

ب.اختبار الفرضية الفرعية الثانية من خلال المحور الثاني

قمنا بتحليل التباين بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني من الاستبيان والتي خصصت لإبراز تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وفقا لتغير خصائصها الديموغرافية كما يلي:

1.اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق المؤهل العلمي

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-24): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	53,312	3	17,771	,422	,737
Intra-groupes	12116,017	288	42,070		
Total	12169,329	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-28) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,737 (73,7%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثاني بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة .

2. اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-25): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الوظيفة الحالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	97,858	3	32,619	,778	,507
Intra-groupes	12071,471	288	41,915		
Total	12169,329	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-29) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,507 (50,7%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثاني بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

3.اختبار تباين إجابات المحور الثاني وفق الخبرة المهنية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثاني بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-26): اختبار ANOVA لتباين المحور الثاني وفق الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	35,074	3	11,691	,277	,842
Intra-groupes	12134,254	288	42,133		
Total	12169,329	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-30) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,842 (84,2%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثاني بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

ت.اختبار الفرضية الفرعية الثالثة من خلال المحور الثالث

قمنا بتحليل التباين بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث من الاستبيان والتي خصصت لإبراز تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية وفقا لتغير خصائصها الديموغرافية كما يلي:

1.اختبار تباين إجابات المحور الثالث وفق المؤهل العلمي

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-27): اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	14,484	3	4,828	,113	,952
Intra-groupes	12262,513	288	42,578		
Total	12276,997	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-31) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05% ، حيث بلغت قيمته 0,842 (84,2%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثالث بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

2. اختبار تباين إجابات المحور الثالث وفق الوظيفة الحالية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-28): اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق الوظيفة

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	135,897	3	45,299	1,075	,360
Intra-groupes	12141,100	288	42,157		
Total	12276,997	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-32) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05% ، حيث بلغت قيمته 0,360 (36%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة

إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثالث بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

3.اختبار تباين إجابات المحور الثالث وفق الخبرة المهنية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الثالث بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-29): اختبار ANOVA لتباين المحور الثالث وفق الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	66,362	3	22,121	,522	,668
Intra-groupes	12210,634	288	42,398		
Total	12276,997	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-33) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,668 (66,8%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الثالث بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

ث.اختبار الفرضية الفرعية الرابعة من خلال المحور الرابع

قمنا بتحليل التباين بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع من الاستبيان والتي خصص لإبراز دور الآليات المقترحة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وفقا لتغير خصائصها الديموغرافية كما يلي:

1.اختبار تباين إجابات المحور الرابع وفق المؤهل العلمي

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-30): اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق المؤهل العلمي

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	14,154	3	4,718	,337	,799
Intra-groupes	4032,542	288	14,002		
Total	4046,695	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-34) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05% ، حيث بلغت قيمته 0,799 (79,9%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الرابع بتغير المؤهل العلمي لأفراد العينة.

2. اختبار تباين إجابات المحور الرابع وفق الوظيفة الحالية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-31): اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق الوظيفة الحالية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	5,544	3	1,848	,132	,941
Intra-groupes	4041,151	288	14,032		
Total	4046,695	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-35) أعلاه أن قيمة Sig (∝) > 05% ، حيث بلغت قيمته 0,941 (94,1%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الرابع بتغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

3. اختبار تباين إجابات المحور الرابع وفق الخبرة المهنية

للحكم على وجود تباين من عدمه نعتمد الفرضيتين التاليتين:

- ✓ الفرضية العدمية (H_0) : لا توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة ؛
- ✓ الفرضية العدمية (H_1) : توجد فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه المحور الرابع بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

بعد القيام بتحليل التباين تحصلنا على النتائج المبينة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-32): اختبار ANOVA لتباين المحور الرابع وفق الخبرة المهنية

	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	F	Signification
Inter-groupes	33,532	3	11,177	,802	,494
Intra-groupes	4013,163	288	13,935		
Total	4046,695	291			

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS

تشير نتائج الجدول (4-36) أعلاه أن قيمة Sig ($\propto$) > 05%، حيث بلغت قيمته 0,494 (49,4%) ، وعليه نرفض الفرضية البديلة ونقبل الفرضية العدمية بعدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين إجابات عينة الدراسة اتجاه عبارات المحور الرابع بتغير عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

خلاصة الفصل:

تناول هذا الفصل الجانب التطبيقي من دراستنا حول موضوع تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية وسبل الحد منها من خلال إجراء دراسة حالة لآراء عينة من الأكاديميين على مستوى عدد من الجامعات الجزائرية والمصرية والمهنيين العاملين على مستوى مكاتب التدقيق والشركات العمومية والخاصة، وبعد إتمام إجراءات إعداد الاستبيان وتحكيمه وتوزيعه على مجتمع الدراسة في شكله الورقي والالكتروني تمكنا من الحصول على عدد معتبر من الإجابات لتستقر على 292 استمارة صالحة للتحليل.

بعد عرض وتفسير النتائج المتحصل عليها بالاعتماد على برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) تمكنا من التعرف على أراء أفراد عينة الدراسة حول موضوع الدراسة حول الدوافع المختلفة الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام مثل هكذا ممارسات عند إعدادها لقوائمها المالية، وجاء دافع تعارض المصالح بين الملاك والإدارة في إطار نظرية الوكالة في المرتبة الأولى كأقوى دافع لممارسة المحاسبة الإبداعية، كما أكد أفراد عينة الدراسة بأن ممارسة المحاسبة الإبداعية يعد سلوكا غير مقبول كونها تؤدي إلى تزييف الحقائق وتظليل المستخدمين.

من حيث التأثير السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، فقد أشارات النتائج إلى أن كمية الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية لا تعد كافية بالنسبة لمتخذ القرار لاتخاذ قرارات رشيدة، وهو ما أكد عليه أفراد عينة الدراسة على أن الاستفادة من كمية الافصاحات الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية تكون ظرفية ولن تظهر عواقبها الوخيمة إلا بعد فوات الأوان. كما أشارت النتائج إلى وجود تأثير لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية، بفقدانها لخاصية عدم التحيز والتي تبرز بشكل كبير في إطار تعارض المصالح بحيث أن

المعلومات الناتجة تكون متحيزة وتخدم بصورة مباشرة مصلحة طرف على حساب أطراف.

كما أشارت النتائج المتحصل عليها على موافقة عينة الدراسة حول الدور الفعال للآليات المقترحة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، وجاء في مقدمة هذه الآليات الدور الفعال للمراجع الخارجي في الكشف والحد من هذه الممارسات، من خلال قيامه بتخطيط وأداء عملية المراجعة وفق ما تنص عليه معايير المراجعة الدولية التي تشكل المرجع الرئيسي لتعزيز جودة عملية المراجعة بما يسمح للمراجع بتقديم رأي فني سليم حول عدالة القوائم المالية وتمثيلها للواقع الفعلي للشركة محل المراجعة.

الخاتمة

الخاتمة:

تعد المحاسبة الإبداعية فنا من فنون التلاعب في إعداد القوائم المالية ظهرت منذ ثمانينات القرن الماضي عندما واجهت الشركات مشاكل مالية دفعت بها للبحث عن أساليب تمكنها من إظهار قوائمها المالية بصورة أحسن عما هيا عليه في الواقع، وقد كانت هذه الممارسات السبب في انهيار شركات كبرى على مستوى العالم بسبب وجود تلاعب في إعداد قوائمها المالية لخداع المستخدمين ومن أبرزها شركة "انرون" للطاقة والتي أعقبها انهيار واحد من أكبر شركات التدقيق على مستوى العالم وهو مكتب "ارثر اندرسون" مما أدى إلى فقدان ثقة المستخدمين في صحة ما تفصح عنه الشركات من معلومات حول سلامة مركزها المالي.

على ضوء ما سبق، تمثل الهدف الرئيسي من هذه الدراسة في تبيان طبيعة ودوافع ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها السلبية على كفاية الإفصاح من جهة وعلى الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية، مع اقتراح مجموعة من الآليات للكشف والحد من تأثير تلك الممارسات على القوائم المالية بما يحقق الجودة اللازمة لتلبية احتياجات المستخدمين.

لتحقيق أهداف الدراسة، تطرقنا في الفصول النظرية إلى التعريف بطبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام هذه الممارسات عند إعداد القوائم المالية مع الإشارة إلى الممارسات المستخدمة في كل قائمة مالية، كما تطرقنا أيضا إلى إبراز أهمية كفاية الإفصاح وجودة المعلومات المحاسبية بالنسبة لمتخذي القرار ومدى تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية عليها والحلول الممكنة للحد منها. وجاءت الدراسة التطبيقية كتكملة لما تم تناوله في الجانب النظري من الدراسة من خلال دراسة لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين

المختصين في المحاسبة والتدقيق بغية الوصول إلى نتائج تمكن من الإجابة على الإشكالية والفرضيات الموضوعة.

1.نتائج الدراسة

من خلال الدراسة النظرية لموضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في إعداد القوائم المالية وتأثيراتها السلبية على كفاية الإفصاح من جهة وعلى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى، وتحليل البيانات المتحصل عليها من مجتمع الدراسة باستخدام أداة الاستبيان توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج تم عرضها في النقاط التالية:

1.1 النتائج المتعلقة بالجانب النظري:

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب النظري للدراسة ما يلي :

– تعد المحاسبة الإبداعية فنا من فنون التلاعب في إعداد القوائم المالية تهدف في المقام الأول لتزييف الحقائق المحيطة بالشركة وتظليل المستخدمين.

– تعدد الدوافع الكامنة وراء لجوء إدارة الشركة لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية، ومن أبرزها تعارض المصالح بين الإدارة والملاك في إطار نظرية الوكالة ورغبة المسيرين في الحصول على حوافز إدارية أكبر بالإضافة إلى الدافع الضريبي.

– وجود عدة ممارسات للمحاسبة الإبداعية تستطيع إدارة الشركة من خلالها التلاعب في إعداد القوائم المالية لتحقيق مصالح معينة.

– المحاسبة الإبداعية يتم ممارستها من قبل أشخاص يتمتعون بدراية عالية وخبرة كبيرة في الأمور المحاسبية والمالية الأمر الذي يسمح لهم باستغلال الثغرات الموجودة في الأنظمة والمعايير المحاسبية لتحقيق أهداف معينة تخدم مصلحة أطراف معينة على حساب أطراف أخرى.

– يعد الإفصاح المحاسبي أحد قنوات الاتصال المهمة التي تربط الشركة بمحيطها الداخلي والخارجي وان نجاح الشركة في الإفصاح عن المعلومات التي تلبي احتياجات المستخدمين من شانه أن يعزز من ثقتهم حول حقيقة ما تفصح عنه الشركة من معلومات حول سلامة مركزها المالي.

– أولت المعايير المحاسبية الدولية اهتماما كبيرا بموضوع الإفصاح المحاسبي، حيث أصدرت الهيئات المهنية المختصة معايير خاصة بكيفية الإفصاح في القوائم المالية بما يساهم في تعزيز كفاية وجودة عملية الإفصاح.

– تمتع المعلومات المحاسبية بخصائص النوعية للجودة مثل الملاءمة والموثوقية من شأنه أن يساعد المستخدمين على تقييم الوضعية المالية للشركة بما يمكنهم من اتخاذ قرارات رشيدة.

– يعد التحفظ المحاسبي من ابرز المفاهيم التي أثارت جدلا واسعا بين الباحثين حول علاقته بممارسات المحاسبة الإبداعية، فهناك من يرى أن سياسات التحفظ المحاسبي تعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وتعزز من موثوقية المعلومات المفصح عنها، بينما يرى أصحاب الاتجاه الأخر بأن التحفظ المحاسبي قد يكون عرضة لسوء الاستخدام من قبل ادارة الشركة لتحقيق أرباح مستقبلية وتفادي رفع الدعاوى القضائية ضدهم.

– لممارسات المحاسبة الإبداعية تأثير بالغ الأهمية على كفاية الإفصاح المحاسبي، فالشركات الممارسة للمحاسبة الإبداعية تكون أقل إفصاحا في قوائمها المالية وهذا أمر طبيعي حتى لا يتم اكتشاف أمرها أمام المستخدمين.

– لممارسات المحاسبة الإبداعية تأثير بالغ الأهمية على الخصائص النوعية لجودة المعلومات المحاسبية ومن أبرزها خاصية الحياد، فالمعلومات الناتجة عن تلك الممارسات تكون متحيزة لخدمة لمصلحة طرف على حساب أطراف أخرى من داخل أو خارج الشركة.

– وجود مؤشرات وصفية، كمية وأخرى مالية للكشف عن استخدام إدارة الشركة للمحاسبة الإبداعية من عدمه، لكن عملية اكتشاف تلك ممارسات قد تتطلب في بعض الأحيان خبرة كبيرة من المستخدم لإثبات ذلك بسبب تعقدها.

– وجود عدة آليات للحد من التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية ومن أبرزها الدور الفعال للمراجع الخارجي في تخطيط وأداء عملية المراجعة بالاستعانة بمعايير مراجعة عالية الجودة.

2.1 النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي

من بين النتائج المتوصل إليها من خلال الجانب التطبيقي ما يلي:

– أظهرت النتائج اتفاق أفراد عينة الدراسة حول طبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والتي تعد في نظرهم عملا غير مقبول من قبل الإدارة كونها تؤدي إلى تظليل المستخدمين.

– اتفاق أفراد عينة الدراسة بشكل كبير حول دوافع الإدارة لممارسة المحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية.

– من أبرز دوافع المحاسبة الإبداعية موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة هو دافع الإدارة للحصول على حوافز إدارية أكبر في حالة ربطها بمستوى الأرباح المحققة.

– تشير نتائج الدراسة إلى أن تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة خاصة بين الملاك والإدارة يعد من بين أقوى الدوافع لممارسة المحاسبة الإبداعية من قبل المسيرين لتعظيم منافعهم الذاتية على حساب أطراف أخرى.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول وفق متغير المِؤهل العلمي لأفراد العينة.

– وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول وفق متغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة ولحساب فئة المحاسبين.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الأول وفق عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

– أظهرت نتائج تحليل البيانات اتفاق أفراد عينة الدراسة على أن الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يعد غير كافي بالنسبة للمستخدمين لاتخاذ قرارات رشيدة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني وفق متغير المِؤهل العلمي لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني وفق متغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثاني وفق عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

– تشير نتائج الدراسة لوجود تأثير سلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها.

– من أقوى عبارات المحور الثالث موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة هو تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على تمتع المعلومات المحاسبية بخاصية الحياد أو عدم التحيز وهذا راجع لكون أن تلك المعلومات تكون منحازة لخدمة مصالح أطراف معينة على حساب مصالحة أطراف أخرى من داخل الشركة أو خارجها.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث وفق متغير المِؤهل العلمي لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث وفق متغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الثالث وفق عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

– اتفاق أفراد عينة الدراسة حول دور الآليات المقترحة في الحد من التأثير السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية على القوائم المالية.

– أظهرت نتائج تحليل البيانات اتفاق أراء عينة الدراسة في الجزائر مع نظيرتها في مصر حول عبارات التي تضمنها الاستبيان ما عدى المحور الأول الذي سجل تباين في الاجابات.

– من أقوى عبارات المحور الرابع موافقة من قبل أفراد عينة الدراسة هي الدور الفعال للمراجع الخارجي في الكشف والحد من تلك الممارسات بالاستعانة بمعايير مراجعة عالية الجودة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع وفق متغير المِؤهل العلمي لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع وفق متغير الوظيفة الحالية لأفراد العينة.

– عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين إجابات أفراد عينة الدراسة تجاه عبارات المحور الرابع وفق عدد سنوات الخبرة المهنية لأفراد العينة.

2.توصيات الدراسة:

على ضوء النتائج المتوصل إليها في الجانبين النظري والتطبيقي من الدراسة يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي نأمل أن تساهم في الحد من التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية، ومن ابرز هذه التوصيات ما يلي:

– العمل على تقييد جهود القائمين على إعداد القوائم المالية في استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية وذلك من خلال وضع أسس سليمة لعمليات القياس والإفصاح.

– تنمية الثقافة المحاسبية بين أوساط مستخدمي القوائم المالية خاصة المستخدم البسيط منهم وهذا من خلال إقامة ملتقيات علمية ودورات تكوينية للتعريف بممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة في إعداد القوائم المالية.

– تعزيز استقلالية المراجع الداخلي في الشركة بإعطائه صلاحيات أكبر في الرقابة على أعمال الإدارة وممارساتها.

– تفعيل دور لجان المراجعة بالشركة وتعزيز استقلالية أعضاءها في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– تقوية الجانب الأخلاقي لمعدي القوائم المالية وتحسيسهم بضرورة الالتزام بقواعد وأخلاقيات السلوك المهني المنظمة للمهنة.

– الاهتمام أكثر بتطوير وتأهيل المراجعين الخارجيين في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– تفعيل دور الجهات الرقابية والإشرافية في إصدار عقوبات رادعة لكل شركة ثبت استخدامها للمحاسبة الإبداعية في إعداد القوائم المالية.

– إيجاد آليات جديدة لتعزيز كفاية وشفافية الإفصاح في القوائم المالية بما يحقق مصالح مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة.

– التركيز على التقليل من المرونة التي توفرها المعايير المحاسبية في الاستخدام مع الإشارة إلى الظروف التي تفعل من خلالها البدائل المحاسبية حتى لا تكون عرضة لسوء الاستخدام.

– ضرورة الفصل بين الحوافز الإدارية المقدمة للمسيرين بمستوى الأرباح المحققة حتى لا تكون دافعا أمام الإدارة للرفع من الأرباح صوريا للحصول على حوافز أكبر.

3.أفاق الدراسة:

حولنا من خلال هذه الدراسة معالجة موضوع ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيراتها السلبية على كفاية الإفصاح من جهة وعلى جودة المعلومات المحاسبية من جهة أخرى وهذا في ظل ما تم تحصيله من مادة علمية، إلا أن تشعب موضوع الدراسة لم يسمح لنا بتناول كل جوانبه كما يجب، واستنادا لما سبق يمكن اقتراح مجموعة من المواضيع للبحث فيها وهي كالتالي:

– كفاية أدلة الإثبات في المراجعة ودورها في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– دور المراجع الخارجي المتخصص صناعيا في الكشف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– أثر الالتزام بمعايير المراجعة الدولية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– قياس اثر ممارسات المحاسبة الإبداعية على قرارات المستثمرين.

– دراسة تحليلية للعوامل المؤثرة على استقلالية المراجع الخارجي واثر ذلك على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.

– قياس التأثيرات السلبية لممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل خصائص بيئة المحاسبة الالكترونية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: المراجع باللغة العربية

أ. الكتب

1. أحمد حلمي جمعة، **تطور معايير التدقيق والتأكيد الدولية وقواعد أخلاقيات المهنة**، ط1 ، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

2. أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، ط1 ، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

3. جلدة سليم، عبودي زيد، **إدارة الإبداع والابتكار**، دار كنوز المعرفة لنشر والتوزيع، الأردن، 2006 .

4. حسين القاضي، مأمون حمدان، **المحاسبة الدولية ومعاييرها**، دار الثقافة، عمان، الأردن، 2008.

5. حماد طارق عبد العال، **المحاسبة الابتكارية دوافعها-أساليبها-أثارها**، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2011

6. حنان رضوان، **النموذج المحاسبي المعاصر**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2003.

7. خالد أمين عبد الله، **علم تدقيق الحسابات**، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر ، 2004

8. خالد جمال الجعارات، **معايير التقارير المالية الدولية 2007** ، إثراء للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2008

9. رضوان حلوة حنان، **مدخل النظرية المحاسبية: الإطار الفكري- التطبيقات العملية**، ط3 ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.

10. السعدي رجال، **الإحصاء الوصفي**، مؤسسة الرجاء للطباعة والنشر، الجزائر، 2013

11.شعيب شنوف، **محاسبة المؤسسة طبقا لمعايير المحاسبة الدولية IAS-IFRS**، الجزء الأول، مكتبة الشركة الجزائرية بودواو، الجزائر، 2008.

12.طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2006.

13. عباس محمد خليل وآخرون، **مدخل إلى مناهج البحث في التربية وعلم النفس**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007.

14.عبد الرزاق محمد قاسم، **نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة**، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2003.

15. عطا الله وارد خليل، **الحوكمة المؤسسية: المدخل لمكافحة الفساد في المؤسسات العامة والخاصة**، مكتبة الحرية للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2008 .

16.عطية هاشم أحمد، **مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

17. فتحي عبد الرحمن جروان، **الإبداع مفهومه، تدريبه** ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، 2002.

18.قاسم محسن إبراهيم الحبيطي، زياد هاشم يحي السقا، **نظام المعلومات المحاسبية**، وحدة الحدباء للطباعة والنشر، الموصل، العراق، 2003.

19. كمال الدين مصطفي الدهراوي ، محمد السيد سرايا ، **دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة**، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية، مصر، 2006 .

20. محمد المبروك أبو زيد، **المحاسبة الدولية و انعكاساتها على الدول العربية**، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر ، 2005.

21. محمد عطية مطر ، السويطي موسى، **التأصيل النظري لممارسات المهنية المحاسبية في مجالات القياس والعرض والإفصاح**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

22. محمد عطية مطر ، موسى السويطي، **التأصيل النظري للممارسات المحاسبية المهنية في مجالات القياس، العرض، الإفصاح**، ط2 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2008.

23. محمد عطية مطر وآخرون ، **نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات الإطار الفكري وتطبيقاته العملية**، دار حنين للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1996.

24. محمد عطية مطر، **الاتجاهات الحديثة في التحميل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، ط1، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006 .

25. محمد قاسم المقابلة، **الإدارة المعلوماتية**، ط1، عالم الكتب الحديث، الأردن، 2013.

26.محمد مطر، السويطي موسى، **التأصيل النظري للممارسات المهنية المحاسبية (في مجالات القياس، العرض، الإفصاح)** ، ط3 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2012.

27.محمد يحي أبو طالب، **المعايير المحاسبية في ضوء نظرية المحاسبة**، مكتبة النهضة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2001.

28.محمد يوسف الحفناوي، **نظم المعلومات المحاسبية**، ط1 ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2001.

29. منذر الضامن، **أساسيات البحث العلمي**، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006.

30. مهدي زويلف، تحسين الطراونة، **منهجية البحث العلمي**، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان ، الأردن، 1998.

31.مؤيد راضي وآخرون، **تحليل القوائم المالية**، ط2 ، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009 .

32. وليد ناجي الحيالي ، **الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي**، ط1 ، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

ب.الدوريات و المجلات العلمية

1. إبراهيم محمد معتز المجتبي، **دور الشفافية والإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار: دراسة تطبيقية في سوق الخرطوم للأوراق المالية**، المجلة العلمية (أماراباك)، المجلد 06 ، العدد 16 ، الأكادمية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2015.

2. ابن صوشة ثامر، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد القرار الاستثماري**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 30 ، مركز البصيرة والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، 2019.

3. أحمد حامد السيد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودية**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018.

4. أحمد خليفة العلي الفارس، **الفكر المحاسبي في مجال الإفصاح عن رأس المال الفكري في التقارير المالية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية ، المجلد 28 ، العدد 02 ، كلية التجارة وإدارة الأعمال ، جامعة حلوان ، مصر ، 2014.

5. أحمد سعد محمد أبو العينين، **الإفصاح عن بيانات المحاسبة البيئية ودوره في دعم القدرة التنافسية في بيئة التصنيع الحديثة**، مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 14 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2013 .

6.أحمد فتحي إسماعيل سليمان، **أثر التحفظ المحاسبي على جودة التقرير المالي في بيئة الأعمال المصرية،** المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 09 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، الإسماعيلية، مصر، 2018.

7.أحمد قايد نور الدين، إسلام هلايلي، **دور نظام المعلومات المحاسبي في تحسين جودة المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية،** مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، وادي سوف، الجزائر، 2019.

8.أحمد محسن حسن، **دور الإفصاح المحاسبي في استمرارية الشركات،** مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية والإدارية والمالية، المجلد 10 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بابل، العراق، 2018.

9.أحمد محمد أبو طالب، **نموذج مقترح لقياس مستوى الإفصاح و العوامل المؤثرة فيه للشركات المتداولة في البورصة المصرية،** مجلة التجارة والتمويل، المجلد ،01 العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2014.

10. أحمد وجيه النعيمي، **تعزيز الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من خلال تبني لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) : لجنة الأوراق المالية والبوصات (SEC) الأمريكية إنموذجا،** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية ، المجلد 11 ، العدد 24 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2019.

11. أريدني طه أحمد حسن، **التحديات التي تواجه تطبيق أخلاقيات مهنة المحاسبة في العراق**– دراسة لأراء مجموعة من المحاسبين في الموصل، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 29 ، العدد 75 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2007.

12. أسامة أحمد جمال هلالي، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS وملاءمتها للتطبيق في البيئة المصرية من منظور المتعاملين مع سوق المال: دراسة تحليلية وميدانية،** مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر ، 2018.

13.أسماء إبراهيم عبد الرحيم إبراهيم، **دراسة العلاقة بين التحفظ المحاسبي وتكلفة الاقتراض في ضوء المسؤولية الاجتماعية للشركات: دراسة اختباريه على الشركات المسجلة في البورصة المصرية،** مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019 .

14. إسماعيل قزال و أخرون ، **قياس مستوى ممارسة التحفظ المحاسبي في شركات المساهمة الجزائرية،** المجلة العالمية للدراسات والأبحاث، المجلد 06 ، العدد 03 ، مركز رفاد للدراسات والأبحاث، الأردن، 2019 .

15. اكرامي سعيد مختار، **اختبار العلاقة بين ممارسات إدارة الأرباح وخصائص مجلس الإدارة والسيطرة العائلية والأزمة المالية العالمية 2008-2009: دراسة تطبيقية على القطاع المصرفي اللبناني،** مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2016.

16. أمجد صابر الدلولي، **تفعيل نظام المعلومات المحاسبي في ظل التجارة الالكترونية،** مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 07 ، العدد 13 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الأنبار، العراق، 2015.

17. أمنة خميس حمد، محمد عبد الله المومني، **أثر التحفظ المحاسبي في إدارة مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية في الشركات المدرجة في بورصة عمان: دراسة تحليلية**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال ، المجلد 14 ، العدد 01 ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2018.

18. أمنة على الكردي، **أثر خصائص الحاكمية المؤسسية على التحفظ المحاسبي: دليل من البنوك التجارية الأردنية**، مجلة الزرقاء للبحوث والدراسات الإنسانية، المجلد 17 ، العدد 02 ، جامعة الزرقاء، الأردن، 2017.

19. أميرة حامد السيد، **دراسة تأثير التحفظ المحاسبي على محددات جودة الأرباح ومستوى الديون: بالتطبيق على شركات قطاع المواد الأساسية المدرجة بسوق المال السعودي**، مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2018.

20. ايمان جليل ياشخ المالكي، **الإفصاح عن معلومات المخاطر الائتمانية**، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية ، العدد 17 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة واسط، العراق، 2015.

21. بالرقي تيجاني، **المحاسبة الإبداعية: المفاهيم و الأساليب المبتكرة لتجميل صورة الدخل**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 12 ، جامعة فرحات عباس، سطيف 1 ، الجزائر، 2012.

22. بشرى عبد الوهاب محمد حسن، حسين جليل محسن، **تأثير آليات حوكمة الشركات في ممارسات التحفظ المحاسبي : بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية** ، مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 22 ، العدد 93 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق ، 2016.

23. بطرس ميالة، عدنان البحادي، **أثر المعلومات المحاسبية في دعم قرار توحيد الأعمال: دراسة ميدانية على شركتي سورية وشام القابضتين**، مجلة جامعة البعث، المجلد 40 ، العدد 01 ، جامعة البعث، سوريا، 2018.

24. بولا رمزي نان جرجس، **قياس اثر المسؤولية الاجتماعية للشركات على التحفظ المحاسبي وانعكاس ذلك على هيكل التمويل: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

25. تامر سعيد عبد المنعم محمد، **قياس وتحليل تأثير التحفظ المحاسبي المشروط وغير المشروط عند إعداد التقارير المالية على مخاطر هبوط التدفقات النقدية التشغيلية: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

26. تانيا قادر عبد الرحمن وآخرون، **تقدير درجة التحفظ المحاسبي للقوائم المالية في الشركات المدرجة في بورصة عمان باستخدام نموذج Basu : دراسة تحليلية**، المجلد 13 ، العدد 39 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017

27. الججاوي طلال محمد علي، محمد عبد علي أل فتح الله، **تقييم الشفافية في الإفصاح عن المعلومات المالية المنشورة للمصارف العراقية الخاصة وانعكاسها على القيمة السوقية للأسهم**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10 ، العدد 42 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2014.

28. جهماني عمر عيسى، **سلوك تمهيد الدخل في الأردن: دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في بورصة عمان**، المجلة العربية للمحاسبة، المجلد 04 ، العدد 01 ، جامعة البحرين، البحرين، 2001.

29. جودي محمد رمزي، **إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 06 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة ، الجزائر، 2009.

30. حسام السعيد الوكيل، **أثر التغيير الدوري للمراجع الخارجي على الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال المصرية: دراسة تطبيقية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2019.

31. حسن عطوة حسين السعود وآخرون، **أثر المتطلبات التكنولوجية للحكومة الالكترونية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية بالتطبيق على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات الأردنية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 14 ، العدد 54 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.

32. حسنين كاظم عوجة، **التحفظ المحاسبي و أثره في تقييم أداء المصارف العراقية الخاصة**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد 19 ، العدد 01 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2017.

33. حسين أحمد دحدوح، درويش فيصل مراد، **مدى مساهمة لجان التدقيق في تعزيز الرقابة الشرعية في المصارف الإسلامية السورية: دراسة ميدانية**، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 37 ، العدد 01 ، جامعة تشرين، سوريا، 2015.

34. حسين سيد حسن عبد الباقي، **دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018 .

35. حسين فليح، فارس جميل، **أساليب استخدام المحاسبة الإبداعية في قائمتي الدخل والمركز المالي في الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة في سوق بورصة عمان**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 27 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2011.

36. حمدان إبراهيم ضو البيت بخات، علي محمد علي محمد، **المحاسبة عن القيمة العادلة وأثرها على المحتوى الإعلامي للتقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 14 ، العدد 54 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.

37. حمدي أحمد رمضان، **التحفظ المحاسبي: تأصيل نظري و تدليل تجريبي يستهدف تقييم صحة مقاييس التحفظ**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 40 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2016.

38. حميدة محمد عبد المجيد، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي والعوامل المؤثرة عليه في التقارير المالية لشركات التأمين السعودية**، مجلة المحاسبة والمراجعة، المجلد 01 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة بني سويف ، مصر ، 2013.

39. حوراء إحسان خليل، **دور معايير المحاسبة الدولية في الإفصاح عن الأدوات المالية المشتقة في القوائم المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 14 ، العدد 56 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.

40. خالد ابو راوي ميلاد اصميدة، دعاء عبد الرحيم محمد، **دور الإفصاح الاختياري في ترشيد قرارات المستثمرين في الأسواق المالية**، المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية، العدد 03 ، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، مصر، 2012

41. خالد عثمان، عبد الرحمن عبد الله، **أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية: دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان،** مجلة العلوم الإدارية، العدد 02 ، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2018.

42. خالدة عبد الله محمد عيساوي، مدي **فعالية جودة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات الإدارية : دراسة تطبيقية،** مجلة العدل، العدد 54 ،المكتب الفني، وزارة العدل، المملكة العربية السعودية، 2019.

43. خشارمة حسين، **مستوى الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والشركات المالية المشابهة المندمجة في الأردن، معيار المحاسبة الدولي رقم 30 : دراسة ميدانية،** مجلة النجاح للأبحاث، المجلد 17 ، العدد 01 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2003.

44. رزان شهيد، **قياس التحفظ المحاسبي وبيان أثره في جودة الأرباح المحاسبية: دراسة تطبيقية على سوق دمشق للأوراق المالية،** مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإنسانية والاجتماعية، العدد 42 ، جامعة القدس المفتوحة ، فلسطين، 2017.

45. رشا حمادة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية،** مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 02 ، جامعة دمشق، سوريا، 2010.

46. رشا حمادة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26 ، العدد 02 ، جامعة دمشق، دمشق، سوريا، 2010.

47. رضا إبراهيم عبد القادر صالح وآخرون، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح: مع دراسة تطبيقية في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، العدد 03 ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ، مصر، 2017.

48. ريباز محمد حسين محمد، **الإفصاح الالكتروني في القوائم المالية ودوره في الحد من عدم تماثل المعلومات المحاسبية: دراسة استطلاعية لأراء عينة من المستثمرين والمحللين في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 01 ، العدد 37 ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2017

49. ريمون ميلاد فؤاد، **أثر الالتزام بتطبيق معايير المحاسبية الدولية على التحفظ المحاسبي و جودة التقارير المالية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 20 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة ، مصر 2016.

50. زياد مشحن عبد الله، **استخدام أساليب وإجراءات المحاسبة الإبداعية الواردة في القوائم المالية: دراسة تطبيقية لعينة من المصارف العراقية**، مجلة تكريت الإدارية والاقتصادية، المجلد 11 ، العدد 13 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2015.

51. زين العابدين سعيد حسن فارس وآخرون، **إطار مقترح لتفعيل دور لجنة المراجعة في الحد من المحاسبة الإبداعية: دراسة ميدانية**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2019.

52. سامي محمود عبد الحميد مراد، **إحباط الأثر السلبي لممارسات المحاسبة الإبداعية: دراسة الحالة المصرية**، المجلة العلمية لقطاع كليات التجارة، العدد 17 ، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر، 2017.

53. سحنون جمال الدين، **الإفصاح والشفافية كأحد ركائز الحوكمة في الأسواق المالية الناشئة بالإشارة إلى السوق المالي المصري**، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، المجلد 32 ، العدد 01 ، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر، 2018.

54. سعد محمود الكواز،**علاقة الارتباط بين التجارة الالكترونية ونظام المعلومات المحاسبي في منظمات تقنيات المعلومات**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 12 ، العدد 34 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2016.

55. سلوى درار عوض محمد، **أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية بالتطبيق على شركة الاتصالات STC** ، مجلة ريادة الأعمال الإسلامية، المجلد 05 ، العدد 02 ، الهيئة العالمية للتسويق الإسلامي، بريطانيا، 2020.

56. سليمان محمد مصطفي، **أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية ومعايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2018.

57. شريف علي خميس إبراهيم كعموش، **اثر تبني المعايير الدولية للمحاسبة ومراحل دورة حياة المشروع على مستوى التحفظ المحاسبي: دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودي** ، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 22 ، العدد 03 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، 2018.

58. شيرين مأمون سيد أحمد محمد، **أثر ممارسة المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية على سوق الخرطوم للأوراق المالية**، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، المجلد 07 ، العدد 01 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2020.

59. صائب سالم محمد، **أثر الإفصاح الاختياري في جودة الإبلاغ المالي، دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 54 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2018.

60. صدام محمد محمود وآخرون،**أثر المعايير الأخلاقية للمحاسب الإداري في جودة معلومات التقارير المالية: دراسة حالة على عينة من المحاسبين في مدينة تكريت**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 04 ، العدد 07 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الرمادي، العراق، 2011.

61. طارق عبد العال حماد، **نموذج مقترح لقياس جودة الأرباح في ضوء انتشار الممارسات المحاسبية الخاطئة**، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة بنها، مصر، 2005.

62. طلال محمد عي الججاوي، فرات لفته مجيد، **أنموذج مقترح للإفصاح المحاسبي الاستباقي وانعكاسه على قرارات المستثمرين**، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 09 ، العدد 28 ، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، جامعة بغداد، العراق، 2014.

63. الطيب حامد ادريس موسى، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، المجلة العلمية (أماراباك) ، المجلد 05 ، العدد 15 ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم والتكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014.

64. الطيب حامد إدريس موسى، الفاتح الأمين عبد الرحيم الفكي، **دور معايير المحاسبة الدولية في تحسين الإفصاح المحاسبي**، مجلة أمارباك، المجلد 05 ، العدد 15 ، الأكاديمية الأمريكية العربية للعلوم و التكنولوجيا، الولايات المتحدة الأمريكية، 2014

65. العايب فوزية، بن ناصر عيسي، **قياس مستوى الإفصاح المحاسبي والمالي والعوامل المؤثرة فيه**، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 46 ، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2016.

66. العايب ياسين، **مخاطر عدم تماثل المعلومات بين قصور صيغ التمويل التقليدية و حلول الصناعة المالية الإسلامية**، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 25 ، مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية، سوريا، 2014.

67. عباس فاضل جياد، محمود طه محمود، **أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية في تحسين جودة التقارير المالية: دراسة في عينة من المصارف الأهلية العاملة في السوق العراقية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 14 ، العدد 55 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2019.

68. عبد الحكيم البشير الملهوف، **التطور التاريخي لمفهوم استقلالية المراجع الخارجي ومعناه وأهميته في المراجعة**، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد 03 ، كلية الاقتصاد والتجارة، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، 2014 .

69. عبد الخلق عبد الجنابي، مقداد احمد نوري النعيمي، **دور الجانب الأخلاقي للمحاسب الإداري في جودة المعلومات المحاسبية**، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 20 ، العدد 79 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، 2014.

70. عبد الرحمن عادل خليل، محمد قاسم حسن محمد العزالي، **التحفظ المحاسبي في ظل حوكمة الشركات وأثره على جودة الأرباح: دراسة ميدانية**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 07 ، العدد 26 ، جامعة النيلين، السودان، 2017.

71. عبد الرحمن عبد الله، **ركائز الضبط المؤسسي ودورها في زيادة مستوى الإفصاح الاختياري**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 04 ، العدد 15 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2016.

72. عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، **دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 120 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المنتصرية، العراق، 2017.

73. عبد الرضا شفيق البصري، بيداء فاضل جاسم، **دور الإفصاح الوارد بالقوائم المالية في ترشيد قرارات المستثمرين**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 110 ، الجامعة المنتصرية ، العراق، 2017.

74. عبد القادر جبار عبد الله، **دور المعايير المحاسبية الدولية في تحقيق تماثل المعلومات المحاسبية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2019.

75. عبد الله مايو، **متطلبات الإفصاح في السوق المالي المصري والسعودي : دراسة مقارنة**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 07 ، العدد 02 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، الجزائر، 2014.

76. عبد الله مصعب الطيب محسن، **أثر جودة المعلومات المحاسبية على قرارات المستثمرين في ظل تطبيق محاسبة التنمية المستدامة**، مجلة الدراسات العليا، المجلد 11 ، العدد 41 ، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان ، 2018

77. عبد المعطي رضا ارشيد، نواف الغصين، **الإفصاح في القوائم المالية للبنوك التجارية الأردنية وأثره على قرارات المستثمر في سوق كمان المالي**، مجلة البحوث التجارية، المجلد 36 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر ، 2014.

78. عبيد إبراهيم السيد، **دور التقارير المالية المنشورة في تخفيض حالة عدم تماثل المعلومات في سوق رأس المال: دراسة نظرية وميدانية على السوق المصري**، مجلة المحاسبة والإدارة والتامين،المجلد 47 ، العدد 70 ، كلية التجارة، جامعة القاهرة، مصر، 2008 .

79. عصام فهد العربيد وآخرون، **دور لجان المراجعة في تحسين جودة المراجعة الخارجية : دراسة ميدانية**، مجلة جامعة البعث، المجلد 36 ، العدد 04 ، جامعة البعث، حمص، سوريا، 2014.

80. علام محمد موسى حمدان، **العوامل المؤثرة في درجة التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية: دليل من الأردن**، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 08 ، العدد 01 ، عمادة البحث العلمي، الجامعة الأردنية، الأردن، 2012.

81. علي حسين الدوغجي، أسامة عبد المنعم سيد علي، **دور قانون (ساربينز- أوكسلي) في رفع كفاءة مهنة التدقيق الخارجي**، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد 26 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المنتصرية، العراق، 2011 ، ص 19.

82. علي طه علي باجسير، حياة عطا المنان محمد سعيد، **تطوير أساليب الرقابة الداخلية وأثرها على خصائص المعلومات المحاسبية في المؤسسات غير الهادفة للربح العاملة في المملكة العربية السعودية**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 41 ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (الرماح) ، الأردن، 2020.

83. علي عبد السلام ناصف، شيرين سعيد إسماعيل، **دور المراجع الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية: دراسة تحليلية انتقاديه**، مجلة الاقتصاد والتجارة، العدد 03 ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة الزيتونة، ليبيا، 2013.

84. علي ناظم الشيخ، حيدر عباس العطار، **اثر التزام منظمات المجتمع المدني بمتطلبات الافصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية في عملية اتخاذ القرار**، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 10 ، العدد 23 ، العراق، 2018.

85. علي يوسف، ربيع سميا، **دور القدرة التنبؤية للأرباح في تخفيض عدم تماثل المعلومات: دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية**، مجلة جامعة البعث للعلوم الإنسانية، المجلد 39 ، العدد 43 ، جامعة بعث، سوريا، 2017.

86. عماد الأغا، **المحاسبة الإبداعية**، مجلة المال والأعمال، العدد 02 ، الكلية الجامعية للعلوم التطبيقية، غزة ،فلسطين،2012.

87. عمر إقبال، مأمون القضاة، **أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة الأردنية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المجلد 28 ، العدد 04 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين ، 2014.

88. فاطمة جاسم محمد، تامر عادل الصقر، **تقييم فاعلية لجان المراجعة في المصارف العراقية الأهلية**، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 30 ، العدد 08 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، العراق، 2012.

89. فريد محرم إبراهيم، العلاقة **بين مستوى التحفظ المحاسبي المشروط بالتقارير المالية المنشورة ومخاطر انهيار أسعار الأسهم: دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة بالبورصة، مجلة البحوث المحاسبية**، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2016 .

90. قيصر علي عبيد الفتلاوي، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، المجلد 01 ، العدد 36 ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، 2015.

91. كرار سليم عبد الزهرة، **ممارسات التحفظ المحاسبي وتأثيرها في تحسين كفاءة القرارات الاستثمارية وتعزيز قيمة الشركة**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 14 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الكوفة، العراق، 2017.

92. كمال عبد السلام حسن، **محددات الإفصاح الاختياري عن تقارير الاستدامة**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41 ، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2017.

93. لطيف زيود وآخرون، **دور الإفصاح المحاسبي في سوق الأوراق المالية في ترشيد قرار الاستثمار**، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 29 ، العدد 01 ، سوريا، 2007.

94. ليلي ناجي مجيد الفتلاوي، **دور نظام المعلومات المحاسبية والتكاليفية في مكافحة الفساد المالي**، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 50 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2020.

95. مأمون حامد القضاة، **أثر الأزمات المالية على دعم سياسة التحفظ المحاسبي: دراسة في الشركات الصناعية المساهمة في الأردن**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث– العلوم الإنسانية، المجلد 28 ، العدد 04 ، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2014.

96. مجبل دواري إسماعيل، **اثر أساليب المحاسبة الإبداعية في موثوقية المعلومات المحاسبية، بحث تطبيقي في أحد المصارف الحكومية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 16 ، العدد 03 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2014

97. مجدي محمد سامي، **دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية**، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، المجلد 46 ، العدد 02 ، جامعة الإسكندرية، مصر، 2009.

98. مجيد عبد زيد حمد، **دور التقارير المالية المنشورة في تحسين قرارات الاستثمار في أسهم الشركات**، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد 01 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العراق، 2011.

99. محمد إبراهيم علي، **تحليل ومناقشة المداخل الإستراتيجية لتطبيق المعايير المحاسبية الدولية: مدخل مقترح**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 52 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العراق، 2017.

100. محمد المعتز، ياسر الماوري، **مقومات مهنة المحاسبة وعلاقتها بالمحاسبة الإبداعية في الدول العربية**، مجلة الأندلس للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 15 ، العدد 12 ، جامعة الأندلس للعلوم والتقنية، صنعاء، اليمن، 2013.

101. محمد ظافر عبد الخالق الغضنفري، **إسهامات السلوك الأخلاقي المحاسبي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية:دراسة استطلاعية في كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل**، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013.

102. محمد عطية مطر، **تقييم مستوى الإفصاح المنصوص عليها في أصول المحاسبة الدولية**، مجلة دراسات، الجامعة الأردنية، المجلد 120 ،العدد 03 ،عمان، الأردن ، 1993.

103. محمد كمال محمود محمد الزكى، **دراسة تحليلية لدور المراجع الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية وأثره على جودة التقارير المالية**، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 08 ، كلية التجارة بالإسماعيلية، مصر، 2017.

104. محمد محمد رزق عشيري، **اثر الإفصاح المحاسبي البيئي في زيادة فعالية قرارات الاستثمار في منظمات الأعمال**، مجلة البحوث المالية والتجارية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة بورسعيد، مصر، 2011.

105. مداني بن بلغيث، **التوافق المحاسبي الدولي: مفهوم، المبررات والأهداف**، مجلة الباحث، العدد 04 ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2006.

106. مروان خياطة، حسين شيخ علي، **أثر المعلومات المحاسبية في فاعلية إدارة مخاطر السيولة: دراسة ميدانية في المصرف الصناعي في سورية** ، مجلة تنمية الرافدين، المجلد 35 ، العدد 114 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2013.

107. مصطفى أكرم حنتوش، كاظم محمود عبد القادر، **تأثير التوسع في الإفصاح المالي على قرارات الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 07 ، كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العراق، 2018

108. معمري خيرة، قورين حاج قويدر، **جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على الإفصاح المحاسبي**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، المجلد 15 ، العدد 21 ، الجزائر، 2019 .

109. ملاح وئام، **دور حوكمة الشركات في تطبيق قواعد الشفافية والإفصاح المحاسبي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، العدد 22 ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية (رماح) ، الأردن، 2017.

110. منال حسين لفته صالح، **استخدام تقنيات المحاسبة القضائية في الكشف عن ممارسات المحاسبة الإبداعية وتأثيرها على القوائم المالية**، مجلة دنانير، المجلد 01، العدد 08 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2016.

111. مهدي زينب هادي، **أثر الإفصاح المحاسبي على التدفقات النقدية المرتقبة**، المجلة المصرية للدراسات التجارية، المجلد 41 ، العدد 04 ، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مصر، 2017.

112. مهند مجيد طالب، منال حسين لفته، **ممارسات المحاسبة الإبداعية و انعكاس أثارها على موثوقية البيانات المنشورة في القوائم المالية: دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية في العراق**، مجلة الدنانير، المجلد 01 ، العدد 11 ، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العراق، 2017.

113. مؤيد المسيب، قاسم علي عمران البياتي، **فاعلية الإفصاح المحاسبي في تقليل الفساد المالي والإداري منظور إداري محاسبي تطبيقي في عينة من المصارف في محافظة بابل**، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية ، المجلد 01 ، العدد 01 ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ، 2016.

114. ناظم شعلان جبار، **أساليب المحاسبة الإبداعية وأثرها على موثوقية البيانات المالية : دراسة ميدانية في عينة من الشركات العامة العراقية**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 09 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة، العراق، 2015.

115.ناظم شعلان جبار، **قياس مستوى التحفظ المحاسبي في الشركات المساهمة العراقية و أثارها على جودة الإبلاغ المالي في التقارير المالية: دراسة تطبيقية لعينة من الشركات المساهمة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المثنى، العراق، 2017.

116. نبيل عبد الرؤوف ابراهيم، **تأثير نماذج وقواعد الإفصاح المحاسبي المستحدثة على كفاءة سوق الأوراق المالية المصرية**، مجلة الفكر المحاسبي، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2012.

117. نجاة محمد مرعي يونس، **أثر تحليل البيانات الضخمة على تحسين جودة المعلومات المحاسبية: دراسة ميدانية**، مجلة الفكر المحاسبي، المجلد 23 ، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2019.

118. النصراوي سلام عادل عباس، **دور الإفصاح المحاسبي في ترشيد قرار الاستثمار في سوق العراق للأوراق المالية**، مجلة مركز دراسات الكوفة، العدد 36 ، مركز دراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العراق، 2015.

119. نعيم تومان مرهون الزيادي، **تأثير أساليب المحاسبة الإبداعية على مصداقية القوائم المالية " دراسة تطبيقية "**، المجلد 17 ، العدد 02 ، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم المحاسبة، جامعة القادسية، العراق، 2015.

120. نور الهدى حداد، **محاسبة الموارد البشرية كمدخل لتوسيع مجال الإفصاح المحاسبي،** مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية(رماح)، العدد 19 ، الأردن، 2016.

121. الهادي أدم محمد إبراهيم وآخرون، **اثر أساليب المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية،** مجلة العلوم الإدارية، العدد 01 ، كلية العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، السودان، 2017.

122. هيثم محمد عبد الفتاح البسيوني، **اثر الإفصاح عن البيانات الضخمة على جودة المعلومات المحاسبية والأداء المالي للشركات: أدلة تطبيقية من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية،** مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2019.

123. وحيد محمود رمو، **الإطار المفاهيمي للمحاسبة الإبداعية في ظل قواعد وأخلاقيات مهنة المحاسبة والمعايير المحاسبية والتدقيقية الدولية،** مجلة تنمية الرافدين، المجلد 89 ، العدد 89 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2008.

124. وسام نعمة حسين، **مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية في ظل معايير المحاسبة الدولية،** مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 07 ، العدد 22 ، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، العراق، 2011.

125. وليد زكريا صيام ، **مدى إدراك محللي الائتمان لمخاطر إجراءات المحاسبة الخلاقة وللإجراءات المناسبة للكشف عنها في البنوك التجارية الأردنية،** المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 02 ، الجامعة الأردنية، الأردن، 2009.

126. ياسر أحمد السيد محمد الجرف، **قياس درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية كمؤشر لتقييم مدى الممارسات الانتهازية للإدارة: دراسة ميدانية بالتطبيق على شركات التأمين في المملكة العربية السعودية،** مجلة البحوث المحاسبية، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا ، مصر، 2014.

127. ياسر السيد كساب، **العوامل المؤثرة في التحفظ المحاسبي دراسة ميدانية على الشركات المساهمة السعودية،** مجلة التجارة والتمويل، العدد 02 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر ، 2011 .

128. ياسر سعيد قنديل، **تأثير التحفظ المحاسبي على كفاءة القرارات الاستثمارية للشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية السعودي،** مجلة البحوث المحاسبية، العدد 01 ، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2018.

129. ياسر محمد السيد عبد العزيز سمرة، **دور لجان المراجعة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية،** المجلة العربية للعلوم الإدارية، المجلد 21 ، العدد 02 ، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الكويت، 2014.

130. يونس الزين،عبد الحميد حسياني، **خطر المحاسبة الإبداعية على المراجعة " حالة فضيحة شركة انرون** ، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 06 ، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2016.

د. الملتقيات العلمية

1.عمورة جمال، شريفي أحمد، **دور الإبداع المحاسبي والمالي في عملية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمالية،** الملتقي الدولي حول الإبداع والتغيير في المنظمات الحديثة، دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية المنعقد يومي 18-19 ماي 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة البليدة، الجزائر.

2.أمقران مصطفي، راصدي صبرينة، **المحاسبة الإبداعية مفهومها، طرقها وسبل الحد من ممارساتها من طرف المؤسسة،** الملتقي العلمي الوطني الأول حول الجباية والمحاسبة بين التقارب والاختلاف يومي 17 و 18 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 لونيسي علي.

3.عمورة جمال، بن عمر أمينة، **أساليب المحاسبة الإبداعية في القوائم المالية ودور المدقق الخارجي في الحد منها،** الملتقي العلمي الوطني الأول حول الجباية والمحاسبة بين التقارب والاختلاف يومي 17 و 18 افريل 2017 ، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02 لونيسي علي.

4.سعيدي يحي، أوصيف لخضر، **أهمية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في تحسين جودة الإفصاح المحاسبي، الملتقي الدولي حول : النظام المحاسبي المالي في مواجهة المعايير الدولية (IAS/IFRS) والمعايير الدولية للمراجعة ISA** ، المنعقد يومي 13 و 14 ديسمبر 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر.

5.بتول محمد نوري، علي خلف سلمان، **حوكمة الشركات ودورها في تخفيض مشاكل نظرية الوكالة،** الملتقي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة: دراسة وتحليل تجارب وطنية ودولية ، المنعقد يومي 18-19 ماي 2011 ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

6.صالح إبراهيم يونس الشعباني، عبد الواحد غازي محمد النعيمي، **دور النشر الالكتروني في تحسين جودة المعلومات المحاسبية الرقمية وأثره على أداء الإدارة الالكترونية،** المؤتمر التاسع عشر حول كسر الحواجز التقليدية لمهنة المكتبات والمعلومات والتحول نحو مستقبل البيئة المهنية الرقمية، المنعقد في افريل 2013 بأبو ظبي، متاح على الرابط التالي : http://search.mandumah.com/Record/383964

7.زياد هاشم يحي السقا، **أهمية إدراك متخصصي المعلومات المحاسبية لحاجات متخذي القرارات المصرفية في بيئة تقنيات المعلومات،** المؤتمر الثاني والعشرون حول نظم وخدمات المعلومات المتخصصة في مؤسسات المعلومات العربية " الواقع، التحديات، والطموح "، المنعقد في ديسمبر 2011 بالخرطوم، متاح على الرابط التالي :

http://search.mandumah.com/Record/106397

هـ. الرسائل الجامعية

1. اديبة عبد الباقي محمد سعد، **الرقابة الداخلية حسب نموذج (COSO) وأثرها في تحسين التحفظ المحاسبي وجودة التقارير المالية: دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية،** أطروحة دكتوراه الفلسفة في المحاسبة، كلية الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان، 2019.

2.بطو علاء فريد عبد الاحد، **أثر التحدي الأخلاقي للمحاسبة الإبداعية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة،** أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، العراق، 2006 .

3. جرار عدي منذر لطفي، **تطوير إستراتيجية للحد من الآثار السلبية لاستخدام المحاسبة الإبداعية في الشركات المساهمة العامة الأردنية: دراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، قسم المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية، عمان،الأردن، 2006.

4. سالم محمد سيد بافقير، **مدخل مقترح لقياس أثر الدور الحوكمي للمراجع على ممارسة إدارة الأرباح للشركات المسجلة في أسواق الأوراق المالية**، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، مصر ، 2008.

5.العبيدي صبيحة برزان ، **دور التحكم المؤسسي في تخفيض ممارسات المحاسبة الإبداعية وتحقيق التوافق في مصالح أطراف الوكالة**، أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة ،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة بغداد، العراق ،2008 .

6.عماد سليم الأغا، **دور حوكمة الشركات في الحد من التأثير السلبي للمحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية: دراسة تطبيقية على البنوك الفلسطينية** ، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

7.ليندا حسن نمر الحلبي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من أثار المحاسبة الإبداعية على موثوقية البيانات المالية الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية**، رسالة ماجستير في محاسبة، كلية الأعمال قسم المحاسبة، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن، 2009.

8. ماهر موسى حامد درغام، **العلاقة بين التحفظ المحاسبي عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين**، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2019.

9. محمد إبراهيم سلطان عبيدات، **اثر استخدام مفهوم التحفظ المحاسبي على ملائمة وموثوقية المعلومات المحاسبية،** أطروحة دكتوراه فلسفة في المحاسبة، جامعة عمان المفتوحة، عمان الأردن، 2004.

10. المومني محمد عبد الله، "**تحليل وتقييم ممارسات الإدارة في استغلال المرونة المتاحة بالمعايير المحاسبية لإدارة الأرباح ومدى وعي المستثمرين لها:** دراسة تحليلية على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة عمان، أطروحة دكتوراه في المحاسبة، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، عمان، الأردن ، 2006 .

11. ميساء محمد سعد أبوتمام، **مدى إدراك المحاسبين والمدققين والمحللين الماليين ومستخدمي البيانات المالية لممارسات المحاسبة الإبداعية على قائمة التدفق النقدي،** رسالة ماجستير في المحاسبة، قسم المحاسبة والتمويل، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن، 2012– 2013.

12.ميسون بنت محمد بن علي القري، **دوافع وأساليب المحاسبة الإبداعية في شركات المساهمة في المملكة العربية السعودية** " **دراسة ميدانية**"، رسالة ماجستير في المحاسبة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية، 2010.

13.يوسف علي محمد نور، **استخدام المدخل التطبيقي في الفكر المحاسبي المعاصر كإطار للتنظير المحاسبي،** أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة بالإسماعيلية، جامعة قناة السويس، مصر، 2005.

14.يوسف مرضي العازمي، **دور مدقق الحسابات الخارجي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في الشركات الصناعية المدرجة في سوق الأوراق المالية الكويتي،** رسالة ماجستير في المحاسبة، جامعة عمان العربية، الأردن، 2013 .

15.ياسر السيد كساب، **تقدير مدى تأثير الإدارة في الأرباح المحاسبية المنشورة باستخدام أساس الاستحقاق ودوافعها ورد فعل السوق: نموذج مقترح ودراسة ميدانية**، أطروحة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة طنطا، مصر، 2008.

و. الأوراق والبحوث العلمية

1.على عبد الحسين هاني، نوال حربي راضي، **المحاسبة الإبداعية والعوامل المؤثرة في ممارستها في الشركات العراقية**، متاح على الرابط التالي :

http://qu.edu.iq/ade/wp-content/uploads/2015/04/Copy-2016/04/252.pdf ، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة القادسية ، العراق.

2.فيصل محمود الشواورة، محمد عبد الرحيم الدحيات، **دور القوائم المالية المنشورة في زيادة درجة تماثل المعلومات في البورصة** " دراسة نظرية وميدانية على بورصة عمان"، متاح على الرابط التالي :

http://e-print.mutah.edu.jo/index.php/business/ba-and-mis/403-2012-10-16-11-29-57.html، كلية إدارة الأعمال، جامعة مؤتة،الأردن، اطلع عليه بتاريخ : 2016/05/01 على ساعة 21:16 .

3.مجدي أحمد الجعبري، الإفصاح المحاسبي في ضوء المعايير المحاسبية الدولية: دراسة ميدانية على الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)، منشورات الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية الإدارة والاقتصاد، متاح على الرابط التالي : https://ao-academy.org/arabic/2015/09/2899.html ، اطلع عليه بتاريخ 2018/06/25 على الساعة 20: 23

4.ولاء ربيعة، **قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية 2015** ، متاح على الرابط التالي : http://erepository.cu.edu.eg/index.php/COMM-Conf/article/view/7421 : اطلع عليه بتاريخ 2018/05/13 على الساعة 15: 22

5.مجلس معايير المحاسبة الدولية، **المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية متضمنة معايير المحاسبة الدولية**، مؤسسة لجنة معايير المحاسبة الدولية، تعريب جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، كلية طلال أبو غزالة، الجامعة الأردنية الألمانية، عمان، الأردن، 2009.

6.محمد خطاب، **مستخدمي المعلومات المحاسبية**، متاح على الرابط التالي : https://www.business4lions.com/2018/01/Users-of-accounting-information.html ، اطلع عليه بتاريخ 2020/04/24 على الساعة 23:35

7.مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية و قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية تطبيقية، متاح على الرابط التالي : https://fr.scribd.com ، اطلع عليه بتاريخ 2019/07/24 على الساعة 23:15

8.عيسي عمر أحمد علي، هابيل عمر الدرديري جلابة، أثر المحاسبة الإبداعية على جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية، متاح على الرابط التالي : http://www.alshargahlia.edu.sd/journal/pdf/ver_4/s4_6.pdf ، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/25 على الساعة 22:45 .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Livres

1. Ijeoma N. B. "**The Effect of Creative Accounting on the Nigerian Banking Industry**". Nnamdi Azikiwe University, Awka . International Journal of Managerial Studies and Research (IJMSR) Vol 2, Issue 10, November ,2014

2. Belkaoui, Ahmed, "Accounting Theory", 5thed, australia:thomson learning, Inc, 2004.

3. Balaciu, Diana: **Is Creative Accounting A form of manipulation**, Journal accredited, volume III,University of Oradea, Faculty of Economics, Department of Finance Accounting,2008.

4. Charles Mulford, Eugene Comiskey, **The Financial Number Game, Detecting Creative Accounting Practices**, John Wiley & Sons, Inc, New Jersey, United State, 2002

5. Bernard Raffounier et autres, **comptabilité international**, librairie vuibert, France, 1997

6. Huany and Chang , H., **A comprehensive study of information asymmetry phenomenon of Agency relationship in banking industry**, Journal of American Academy of business, Vol 08, 2006 , pp 91-97

7. Padilla Alexandre, **can agency theory justify the regulation of insider trading**, the QUARTERLY journal of Austrian economics, vol 5, available at https://bastiat.mises.org/sites/default/files/qjae5_1_1.pdf, 02/05/2016

8. Ni Nyoman Martini Putu and others, **Factors Affecting Firms Value of Indonesia Public Manufacturing Firms**, International Journal of Business and Management Invention, Vol 03 , issue 02, India, 2014, p 37 , available at http://www.ijbmi.org/papers/Vol(3)2/Version-1/F0321035044.pdf, 04/05/2016

9. Callao S.G, Jarne J.I, " **Analysts Forecasts Incentive for Earnings Management**", available at : https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2560737 2015,P 08,retrieved at 20/06/2016, 9:15 pm

10. Qiang Cheng, Terry Warfield," **Equity Incentives and Earnings Management**", The Accounting Review, Vol 80, Issue 02, American Accounting Association, 2005.

11. Franz Diana and others, " **Impact of Proximity to Debt Covenant Violation on Earnings Management**', Review of Accounting Studies, Vol 19, Issue 01, 2014.

12. Ito Kunio, Makoto Nakono, **"International Perspectives on Accounting and Corporate Behavior**– Advances in Japanese Business and economics, Springer, Japan, 2014.

13. Davidson Wallace and others, "**The Influence of Executive Age, Career Horizon and Incentives on Pre-turnover Earnings**

Management",Journal of Management and Governance, Vol. 11, Issue 01, Springer, United State ,2007.

14. Ghazali Nazli, **Voluntary Disclosure in Malaysian Corporate Annual Reports: views of stakeholders**", Social Responsibility Journal, Vol 04, No 04, 2008

15. Howard Schilit, **Financial Shenanigans**, 2 nd edition, Mc Grow-hill, United states, 2002 .

16. Barth Mary, **Measurement in Financial reporting: The Need for Concepts**, American Horison, American Accounting Associations, Vol 28 ,No 02 ,2014, p 13 , available at :
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2235759

17. Jagdish Kothari, Elisabetta Barone, **Financial Accounting : An International Approach**, Pearson Hall, 1 St Edition, New York, 2006 .

18. Kariuki Grace, Jagongo Ambrose, **International Investors " Perceptions on Quality of Financial Reporting in Keny**a, International Journal of humanities and Social Science, Vol 03, No 21, Special Issue, United States, 2013.

19. Dima Florin Constantin, **The Users of Accounting Information and their Needs**, Annals Economic Science Series, issue No 19, Romania, 2013.

20. David Farber, **Restoring Trust after Fraud: Does Corporate Governance Matter**, The Accounting Review, Vol 80, No 2, American Accounting Association, USA, 2005.

21. Laura Maria Popescu, Ileana Ashrafzadeh, **Detecting Creative Accounting Practices and their Impact on the Quality of Information Presented in Financial Statements**, Journal of Knowledge Management, Economics and Information Technology, Vol 03, Iss 06, Romania, 2014 .

ثالثا: المواقع الالكترونية

1. https://www.iasplus.com/en
2. https://www.accdahan.com/

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق:

الملحق رقم 1: قائمة المحكمين لأداة الدراسة (الاستبيان)

المحكم	الدرجة العلمية	مكان العمل
العرابي حمزة	أستاذ التعليم العالي	جامعة علي لونيسي –البليدة 2–
درحمون هلال	أستاذ التعليم العالي	جامعة علي لونيسي –البليدة 2–
حطابي الصادق	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة–
سفا حلو رشيد	أستاذ محاضر "أ" (محافظ حسابات سابق)	جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة–
عبد المجيد بوركايب محمد	أستاذ محاضر "أ"	جامعة الجيلالي بونعامة–خميس مليانة–

الملحق رقم 2: الإستبيان باللغة العربية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة علي لونيسي – البليدة 2–

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

﴿ استبيـــــان ﴾

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، أما بعد ؛

في إطار استكمال متطلَّبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم التجارية تخصص محاسبة وتدقيق الموسومة بـ : **تأثير ممارسات المحاسبة الإبداعية على كفاية الإفصاح المحاسبي وجودة المعلومات المحاسبية بالقوائم المالية وسبل الحد منها- دراسة حالة لأراء عينة من الأكاديميين والمهنيين بالجزائر ومصر**–، يسرني أن أضع بين أيديكم هذا الاستبيان بغرض جمع البيانات الأولية اللازمة لاستكمال هذا البحث ، مؤكدا لكم أنَّ أجوبتكم سوف تُعامَل بسرية تامة ولن تستخدَم إلا لأغراض البحث العلمي .

كما لا يفوتني أن أعبر لكم عن شكري العميق لتخصصيكم جزء من وقتكم للإجابة على هذا الاستبيان، راجيا منكم التكرم بوضع العلامة (x) الموافقة لرأيكم الشخصي.

الطالب: سعيدي فارس

البريد الالكتروني: fares.vida16@gmail.com

أولا: البيانات الشخصية

1. **البلد:** الجزائر ☐ مصر ☐
2. **السن :** أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐ من 41 إلى 50 سنة ☐
   أكبر من 50 سنة ☐
3. **المؤهل العلمي:** ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير أو ما يعادله ☐ دكتوراه ☐
4. **الوظيفة الحالية:** أستاذ جامعي ☐ خبير/ محافظ حسابات ☐ محاسب ☐
   مراجع داخلي ☐
5. **الخبرة المهنية:** أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐ من 16 إلى 25 سنة ☐
   أكثر من 25 سنة ☐

ثانيا: محاور البحث

المحور الأول: طبيعة ودوافع استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية

نتطرق من خلال هذا المحور لطبيعة ممارسات المحاسبة الإبداعية والأسباب المختلفة التي قد تدفع إدارة الشركة لاستخدام هذه الممارسات عند إعدادها لقوائمها المالية.

الترتيب	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	تتصف ممارسات المحاسبة الإبداعية بكونها ممارسات مضللة وسلوك غير مقبول من قبل الإدارة لتزييف الحقائق بما يعظم منافعها الذاتية.					
2	إن ما توفره المعايير المحاسبية من مرونة في الاستخدام يشكل دافعا قويا للإدارة لاستخدام معالجات محاسبية مضللة تخدم مصالحها.					
3	تعارض المصالح بين مختلف الأطراف ذوي العلاقة بالشركة (خاصة بين الإدارة و الملاك) من بين الأسباب التي تدفع الإدارة لاستخدام أساليب محاسبية مظللة.					
4	تعدد بدائل القياس المحاسبي والتقدير من شأنه أن يفسح المجال للتقدير والحكم الشخصي على بعض العمليات التي تعترض المحاسب.					
5	ربط الحوافز والمكافآت المالية المقدمة للمسيرين بالأرباح السنوية المحققة يشكل حافزا قويا للجوء الإدارة إلى استخدام ممارسات محاسبية مضللة للرفع من الأرباح السنوية صوريا.					
6	ضعف الثقافة المحاسبية لدى مختلف مستخدمي القوائم المالية قد يدفع إدارة الشركة لاستخدام بعض الممارسات المحاسبية مضللة.					

7	ممارسات المحاسبية الإبداعية في بعض الأحيان بالتعقيد مما يصعب من عملية اكتشافها وقياس درجة تأثيرها على القوائم المالية.					
8	يلجأ أعضاء إدارة الشركة التي تعرف تقلبات في الأرباح ومشاكل مالية لاستخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية لتجميل قوائمها المالية حفاظا على مناصبهم.					

<u>المحور الثاني</u>: ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيرها على كفاية الإفصاح المحاسبي

نتطرق من خلال هذا المحور للأهمية التي يشكلها الإفصاح الكافي عن الأحداث الاقتصادية المحيطة بالشركة وما لتأثر هذه العملية بممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الإدارة.

الترتيب	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يعد الإفصاح المحاسبي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي لتلبية احتياجات مستخدمي القوائم المالية بكل شفافية ومصداقية.					
2	لا تضمن ممارسات المحاسبة الإبداعية توفير إفصاح كافي عن الوضعية المالية للشركة وتأكيد معقول على حسن تسيير الموارد المتاحة لدى المسيرين.					
3	لا توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية إفصاحا كافيا يساعد وبشكل كبير على تخفيض درجة عدم التأكد التي تحيط بالمستثمرين.					
4	يعد الإفصاح المحاسبي الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي بالنسبة للمستثمرين لتمكينهم من توقع العائد على استثماراتهم و تحديد درجة المخاطر التي تحيط بالشركة.					
5	الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية يجعل من القوائم المالية أقل فائدة وأكثر عرضة لسوء الفهم من قبل المستخدمين.					
6	لا تمكن ممارسات المحاسبة الإبداعية من توفير إفصاح كافي عن المركز المالي للشركة خلال الفترات الحالية وأية تغييرات قد تؤثر على مركزها المالي خلال الفترات اللاحقة.					
7	لا تساعد ممارسات المحاسبة الإبداعية على توفير إفصاح كافي عن الوضعية المالية للشركة بما يسمح لمتخذ القرار بتقييم مدى قدرة الشركة على الاستمرار في السوق.					
8	يعد الإفصاح الناتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية غير كافي لإعطاء انطباع قوي لمستخدمي القوائم المالية على سلامة المركز المالي للشركة.					

<u>المحور الثالث</u>: ممارسات المحاسبة الإبداعية و تأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية

نتطرق من خلال هذا المحور للدور الذي تلعبه المعلومات المحاسبية ذات الجودة بالنسبة لمتخذي القرار وكيف تتأثر هذه المعلومات بممارسات المحاسبة الإبداعية المستخدمة من قبل الإدارة عند إعداد القوائم المالية.

الترتيب	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	ينتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية غير قادرة على إعطاء صورة صادقة عن الوضعية المالية للشركة.					
2	لا توفر ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية ذات جودة من شأنها أن تمنح ثقة كبيرة للمستثمرين على سلامة استثماراتهم.					
3	لا تسمح ممارسات المحاسبة الإبداعية بتوفير معلومات محاسبية ذات مصداقية يمكن التحقق من صحتها من قبل أكثر من مستخدم.					
4	ينتج عن ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية تمتاز بالتحيز بحيث أنها تخدم بصورة مباشرة مصلحة مستخدم على حساب أخر.					
5	تتميز المعلومات المحاسبية الناتجة عن ممارسات المحاسبة الإبداعية بأنها صعبة الفهم ولا تعبر بصدق عن الأحداث الاقتصادية المحيطة بالشركة.					
6	لا تتيح ممارسات المحاسبة الإبداعية لمستخدمي القوائم المالية معلومات محاسبية ذات جودة تسمح و على أساس سليم بإجراء عمليات المقارنة الممكنة بين نتائج الفترات الحالية و نتائج الفترات السابقة.					
7	تنتج ممارسات المحاسبة الإبداعية معلومات محاسبية غير قادرة على تقديم تأكيد معقول عن قدرة الشركة على الاستمرار أكثر في السوق و تحقيق أرباح مستقبلية.					
8	تفرز ممارسات المحاسبة الإبداعية عن معلومات محاسبية غير قادرة على تلبية احتياجات المستخدمين الداخليين والخارجيين بالشركة بصفة عادلة.					

<u>المحور الرابع:</u> الآليات المقترحة للحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية

نتطرق من خلال هذا المحور للآليات الممكنة التي من شأنها أن تساهم في الحد من استخدام إدارة الشركة لممارسات المحاسبة الإبداعية عند إعدادها لقوائمها المالية.

الترتيب	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
1	يساهم تفعيل ركائز حوكمة الشركات المتمثلة في إدارة المخاطر، الإفصاح والرقابة بشكل فعال في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.					
2	التزام المراجع الخارجي بمعايير مراجعة عالية الجودة في تخطيط و أداء عملية المراجعة يساهم بشكل فعال في اكتشاف والحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.					
3	تنمية الثقافة المحاسبية لدى مختلف مستخدمي القوائم المالية من شأنه أن يساهم بشكل كبير في الحد من استخدام ممارسات المحاسبة الإبداعية.					
4	تعزيز دور لجنة المراجعة بالشركة في الإشراف و الرقابة على نشاطات الشركة والتأكد من صحة السياسات المحاسبية والتقديرات المستخدمة.					
5	ضمان استقلالية أعضاء مجلس الإدارة بأن لا يكون لرئيس المجلس أو أحد أعضائه مهام تنفيذية بالشركة.					
6	يساهم تفعيل فرضية الثبات في استخدام سياسات محاسبية معينة بشكل كبير في تقييد سلوك الإدارة والحد من الاستخدام غير العادل لبعض السياسات المحاسبية.					
7	طول مدة ارتباط المراجع الخارجي بعميل المراجعة يساعد المراجع على فهم أفضل لطبيعة عمل العميل والعمل على الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية.					
8	خفض مجال الاختيار ما بين البدائل والمعالجات المحاسبية من خلال تحديد الظروف التي تفعل من خلالها هذا البدائل.					

الملحق رقم 3: الإستبيان باللغة الفرنسية

MINISTERE DE L'ENSEIGNEMENT SUPERIEUR ET DE LA RECHERCHE SCIENTIFIQUE

Université Ali Lounici -Blida 02 -

Faculté des sciences économiques, commerciales et sciences de gestion

Département des sciences commerciales

Questionnaire

La paix, la miséricorde et les bénédictions de Dieu tout-puissant soient sur vous,

Afin de réunir les exigences de préparation d'une thèse de doctorat sciences-option comptabilité et audit intitulée: « **L'impact des pratiques de la comptabilité créatives sur la suffisance de la divulgation comptable et la qualité des informations comptable dans les états financiers et les moyens de les réduire» - cas Algérie/Egypte-,** j'ai l'honneur de vous soumettre le présent questionnaire dont l'objectif consiste à recueillir des données pertinentes sur notre recherche. Avec la confirmation que les informations du questionnaire seront utilisées dans le cadre exclusif de cette étude.

Je saisis cette occasion pour exprimer mes sincères remerciements pour avoir pris une partie de votre temps pour remplir ce questionnaire.

Pour répondre, veillez mettre (x) correspondant à votre opinion personnelle.

L'étudiant : SAIDI Fares

E-mail: fares.vida16@gmail.com

Premièrement : renseignements personnels

1. Pays : Algérie ☐ Égypte ☐

2. Age: Moins de 30 ans ☐ entre 30 et 40 ans ☐ entre 41 et 50 ans ☐ plus de 50 ans ☐

3. Qualification académique: Licence ☐ Master ☐ Magister ou équivalent ☐ Doctorat ☐

4. Fonction Actuel: Professeur Universitaire ☐ Expert/Cac ☐ Comptable ☐ Auditeur Interne ☐

5. Expérience professionnelle: Moins de 05 ans ☐ entre 05 et 15 ans ☐ entre 16 et 25 ans ☐ plus de 25 ans ☐

Deuxièmement : Les axes de l'étude

1 ère Axe : les Pratiques de la comptabilité créative et les raisons pour leur utilisation.

À travers cet axe, nous abordons les pratiques de la comptabilité créative et les différentes raisons qui peuvent conduire la direction de l'entreprise à utiliser ces pratiques comptables lors de la préparation de ses états financiers.

N°	Questions	Fortement en désaccord	En désaccord	Neutre	D'accord	Fortement D'accord
1	Les pratiques de la comptabilité créative sont caractérisées par le fait qu'elles sont louches, et non acceptable par l'entreprise pour la falsification des faits, afin de maximiser ses propres avantages.					
2	La flexibilité des normes comptables constitue une forte incitation pour la direction afin d'exploiter cette flexibilité dans l'utilisation de traitements comptables qui servent ses intérêts.					
3	Les conflits d'intérêts entre les différentes parties liées à l'entreprise (notamment la direction et les propriétaires) font partie des raisons qui poussent la direction à utiliser des méthodes comptables louches.					
4	La multiplicité des méthodes comptables d'évaluation céderait la place au jugement subjectif du comptable dans certaines situations.					
5	Lier les récompenses des dirigeants aux bénéfices annuels réalisés constitue une forte incitation pour la direction afin de recourir à des pratiques comptables louches qui augmentent les bénéfices de manière nominale.					
6	La faiblesse de la culture comptable chez les utilisateurs des états financiers pousserait la direction de l'entreprise à utiliser des pratiques comptables louches.					

7	Les pratiques de la comptabilité créative sont parfois caractérisées par la complexité, ce qui rend difficile la découverte et la mesure du degré de leur impact sur les états financiers.					
8	Les dirigeants d'une entreprise qui connaît des fluctuations de bénéfices et des problèmes financiers auraient recours à utiliser les pratiques de la comptabilité créative pour maquiller ses états financiers afin de préserver leurs postes.					

2ème Axe : L'impact des pratiques de la comptabilité créative sur la suffisance de la divulgation comptable.

À travers cet axe, nous abordons le rôle que joue la divulgation comptable suffisant pour les décideurs et comment ce divulgation est affectée par les pratiques de la comptabilité créative utilisées par la direction de l'entreprise lors de la préparation des états financiers.

N°	Questions	Fortement en désaccord	En désaccord	Neutre	D'accord	Fortement D'accord
1	La divulgation comptable résultant des pratiques de la comptabilité créative est insuffisante pour répondre aux besoins des utilisateurs des états financiers en toute transparence et sincérité.					
2	les pratiques de la comptabilité créative ne garantissent pas une divulgation suffisante sur la situation financière de l'entreprise ainsi qu'une assurance raisonnable de la bonne gestion des ressources dont disposent les gestionnaires.					
3	Les pratiques de la comptabilité créative ne fournissent pas une divulgation suffisante qui contribue à la réduction du degré d'incertitude entourant les investisseurs.					
4	La divulgation comptable résultant des pratiques de la comptabilité créative est insuffisante pour les investisseurs afin d'anticiper le retour sur leur investissement et de déterminer le degré de risque entourant l'entreprise.					
5	La divulgation comptable résultant des pratiques de la comptabilité créative rend états financiers moins utiles et plus ambigus pour les utilisateurs.					
6	Les pratiques de la comptabilité créative ne permettent pas de fournir une divulgation suffisante sur la situation financière en cours de l'entreprise, ainsi que tout changement pouvant affecter sa situation financière au cours des périodes ultérieure.					
7	les pratiques de la comptabilité créative ne permettent pas de fournir une divulgation suffisante sur la situation financière de l'entreprise, ce qui n'améliorer pas les capacités du décideur dans l'évaluation de la pérennité de l'entreprise.					

8	les pratiques de la comptabilité créative ne permettent pas de fournir une divulgation comptable suffisante, donnent aux utilisateurs des états financiers une impression forte de la solidité financière de l'entreprise.					

3ème Axe: Les pratiques de la comptabilité créative et leur impact sur la qualité des informations comptables.

À travers cet axe, nous abordons le rôle que joue une les informations comptables de qualité pour les décideurs et comment ces informations est affectée par les pratiques de la comptabilité créative utilisées par la direction de l'entreprise lors de la préparation des états financiers.

N°	Questions	Fortement en désaccord	En désaccord	Neutre	D'accord	Fortement D'accord
1	Les pratiques de la comptabilité créative produisent des informations comptables incapables de donner une image fidèle de la situation financière de l'entreprise.					
2	Les pratiques de la comptabilité créative ne fournissent pas des informations comptables de qualité, donnent aux investisseurs une grande confiance de la sécurité de leurs investissements.					
3	Les pratiques comptables créatives ne permettent pas de fournir des informations comptables sincères qui peuvent être vérifiées par plus d'un utilisateur.					
4	Les pratiques de la comptabilité créative fournissent des informations comptables biaisées servant directement les intérêts d'un utilisateur au détriment d'un autre.					
5	Les informations comptables résultant des pratiques de la comptabilité créative sont pas faciles à comprendre, et ne reflètent pas honnêtement les événements économiques entourant l'entreprise.					
6	Les pratiques de la comptabilité créative ne fournissent pas aux utilisateurs des états financiers des informations comptables de qualité, permettant de faire des comparaisons raisonnables entre les résultats des périodes en cours et les résultats des périodes précédentes.					
7	Les pratiques de la comptabilité créative produisent des informations comptables n'offrant une assurance raisonnable de la pérennité de l'entreprise, et de sa capacité à générer des bénéfices futurs.					
8	Les pratiques de la comptabilité créative produisent des informations comptables incapables de répondre équitablement aux besoins des utilisateurs internes et externes de l'entreprise.					

4ème Axe: les Mécanismes proposés pour limiter les pratiques de la comptabilité créative.

À travers cet axe, nous abordons les mécanismes possibles qui contribueraient à réduire l'utilisation des pratiques de la comptabilité créative par la direction de l'entreprise lors de la préparation de ses états financiers.

N°	Questions	Fortement en désaccord	En désaccord	Neutre	D'accord	Fortement D'accord
1	La consécration efficace des fondements de la gouvernance des entreprises tels : la gestion des risques, la divulgation et le contrôle, contribue à limiter les pratiques de la comptabilité créative.					
2	L'utilisation par l'auditeur externe des normes d'audit de haute qualité pour la planification et l'exécution du processus d'audit contribue efficacement à découvrir et à limiter les pratiques de la comptabilité créative.					
3	Le développement de la culture comptable parmi les différents utilisateurs des états financiers contribuerait grandement à réduire l'utilisation des pratiques de la comptabilité créative.					
4	Le renforcement du rôle du comité d'audit dans la supervision et le contrôle des activités de l'entreprise, ainsi que la validation des méthodes et estimations comptables utilisées.					
5	Assurer l'indépendance des membres du conseil d'administration que ni son président ni aucun de ses membres n'exerce des missions exécutives à l'entreprise.					
6	Le respect du principe de permanence des méthodes comptables contribue à la restriction des manipulations de la direction et la limitation de l'utilisation abusive de certaines méthodes comptables.					
7	La longévité de la durée d'engagement entre l'auditeur externe et son client aide l'auditeur à mieux comprendre la nature du travail du client et réduire les pratiques de la comptabilité créative.					
8	La réduction des choix comptables à travers la définition des circonstances dans lesquelles ces choix sont activés.					

الملخص باللغة الأجنبية

Abstract:

The study aimed to identify creative accounting practices used in the preparation of financial statements and the motives of company management to use these practices, to demonstrate the impact of these practices on the adequacy of disclosure on the one hand and on the quality of accounting information on the other, and to suggest a set of possible mechanisms to minimize the negative effects of these practices on the users of financial statements. To achieve the study goals, a 32-statement questionnaire was designed and distributed to the study community of academic and auditing professionals, finally adopting 292 forms for statistical analysis.

The study came to several main conclusions:

✓ Disclosure resulting from creative accounting practices is insufficient for users to make rational decisions.

✓ Creative accounting practices don't allow for the provision of quality accounting information as they affect the qualitative characteristics of the quality of information, primarily the quality of the information being unbiased.

✓ The sample agreed on the role of the proposed mechanisms in reducing the negative impact of creative accounting practices, primarily the active role of external auditors.

Keywords: creative accounting practices, adequacy of accounting disclosure, quality of accounting information.